

استخدام الأرض

دراسة جغرافية



دكتور

إبراهيم الدين السامي

أستاذ الجغرافيا

بجامعة القاهرة

الناشر / منشأف بالاسكندرية
جمال حنزي وشركاه

اِسْتِخْرَاجُ اَمْرِ الْاَرْضِ

دراسة جغرافية

دكتور

سيد محمد الهادي الساي

استاذ جغرافيا

كلية الآداب - جامعة بنها

١٩٩٠

الناشر // مكتبة الفيلاديلفيا

جلال حزي وشركاه

بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

الى كل أولئك الذين يطلبون تجاوز العمل الجغرافى
النظرى ، ويلتمسون مباشرة العمل الجغرافى التطبيقى ،
والى كل أولئك الذين يبحثون عن المكان الصحيح الشاغر
الذى يجب أن يشغله الاجتهاد الجغرافى التطبيقى ، فى صف
التخبة العاملة فى ميادين استخدام الأرض ، والى كل أولئك
الذين يلتمسون القدر المناسب من التوازن بين أوجه التعامل
مع الأرض ، تسخيرها والانتفاع بها ، والمحافظة عليها
وتجديد حيويتها • اليهم جميعا أقدم بكل التواضع العلمى
هذه الدراسة الموضوعية عن استخدام الأرض •

تصدير

ولد الاهتمام البشرى بالمدرجات الجغرافية فى المكان على صعيد الأرض ، مع مولد الانسان ومباشرة الحياة وتأمين الحضور على الأرض .
وقل أن متابعة ورصد هذه المدرجات الجغرافية فى المكان والزمان ، قد فجرت الاستفسارات والأسئلة الكثيرة ، التى كانت تدعو الى شىء من التمعن والتفكير الهادى . فى كنه انتشار وجود وتوزيع هذه المدرجات الطبيعية المتنوعة ، التى كان يعاينها وتلفت نظره وتشدد اقتباهه ويتعامل معها . بل قل أن الانسان كان فى أمس الحاجة الى مباشرة هذا التمعن والتفكير ، لكى يبدع الوسيلة الأنسب ، أو يطور الوسيلة ، للتعامل مع هذه المدرجات الجغرافية ، فى المكان والزمان . ولقد وضع هذا التفكير الانسان فى مقام خاص غير مقام الحيوان الذى يعاين المدرجات الجغرافية ويتعامل معها بأسلوب واحد لا يتغير أبدا .

وعلىنا أن ندرك هذا الفرق الكبير بين وضع الحيوان الذى يتعامل مع الأرض ، فى الماضى والحاضر والمستقبل بأسلوب واحد لا يتغير أبدا ، ووضع الانسان الذى يتعامل مع الأرض على المدى الزمنى الطويل بأساليب تتغير من عصر الى عصر آخر . وقل تعود الانسان على التفكير فى المدرجات الجغرافية ، لكى يلتبس الفعل أو تطوير هذا الفعل ، لكى يواجه الفعل الذى تعلن عنه خواص ومواصفات المدرجات الجغرافية ، على صعيد الأرض . وكان خواص ومواصفات الأرض ، هى التى بصرت أو رشدت التمعن والتفكير ، ومسألة ابداع الفعل البشرى المناسب ، الذى ينتصر به الانسان فى مواجهة الفعل الطبيعى الواقع ، المهيمن على صعيد الأرض ، فى المكان والزمان .

وعلى المدى الطويل ، كانت معاينة المدركات الجغرافية الطبيعية ، تشد الانتباه الى صورة الأرض ، أكثر من أى شيء آخر فى المكان . ومع هذا الانتباه المستمر ، كان التماذى فى التمعن والتفكير فى كنه وماهية هذه المدركات الجغرافية . وبصرف النظر عن مبالغ الصدق أو عدم الصدق فى حصيلة هذا التمعن ، أو هذا التفكير ، ينبغى أن نستشعر جدوى هذا التفكير فى التعامل مع الأرض والانتفاع بها .

وفى مرحلة قديمة ، وقت أن عاش الإنسان التفرّد فى إطار الأسرة الصغيرة ، وهو لا يعرف السبيل الى الانتاج الاقتصادى ، وانهك فى التعامل مع الأرض ، والانتفاع بالانتاج الطبيعى ، فى المكان والزمان ، كان الاهتمام بصورة الأرض وطبيعة الأرض ، مستغرقاً فى الخصوصية الفردية الضيقة . وأفرزت هذه الخصوصية الطبيعية ، شيئاً من التفكير الجغرافى العفوى ، الذى ابتنى على المعرفة الجغرافية بصورة الأرض ، التى تعود الإنسان على التعامل معها فيعاشها وهى تعطيه ، ويهجراً وهى تغذله ولا تعطيه . وعاش حصاد هذا التفكير فى الصدور ، لأن الإنسان لم يكن يمتلك الوسيلة لتسجيل هذا الرصيد من المعرفة عن صورة الأرض أو عن طبيعة الأرض .

وفى مرحلة تالية ، وقت أن أقبل الإنسان فى التعامل مع الأرض ، وسخرها فى الانتاج الاقتصادى ، عاش التوحد فى إطار المجتمع (القبيلة أو الشعب) دون تفريط فى روابط الأسرة ، أصبح الاهتمام بصورة الأرض فى خصوصية الانتماء للمدنية التى ابتدعها المجتمع . وسجلت أو دونت خصوصية هذا الانتماء ، الشيء المناسب من المعرفة الجغرافية عن صورة الأرض ، التى تعود الإنسان على التعامل معها ، وتحرى استمرار هذا التعامل والمحافظة على استجابة الأرض . واحتوت مدونات المدنية فى المكان والزمان ، حصاد هذا التفكير الجغرافى ، لأن الإنسان امتلك الوسيلة المناسبة لتسجيل هذا الرصيد من المعرفة عن صورة الأرض ، أو عن طبيعة الأرض .

وفى مرحلة ثالثة ، قادت فيه مدينة مضر منطق وروح الانفتاح ، واستشعار وحدة الأرض ، أخذت ممتدنة الاستكشافية بزمام الانتقال والتحول من خصوصية الانتماء للمدينة الى عمومية الارتباط بوجود الانسان وانتشار مدينته على الصعيد العالمى . ووضع هذا التحول ، الاهتمام الجغرافى بصورة الأرض ، فى مواجهة استشعر بموجها التباين والاختلاف بين صورة الأرض من مكان الى مكان آخر . وسجلت عمومية هذا الاهتمام بالمعرفة الجغرافية ، الشئ المناسب عن صور الأرض المتباينة ، التى تعود الانسان على التعامل معها ، وتحرى استمرار معايشتها . واحتوت مدونات المدينت المتشرة على الصعيد العالمى ، حصاد هذا التفكير الجغرافى ، لأن الانسان استشعر جدوى توسيع دائرة رؤيته لصور الأرض ، وجدوى التمعن فى اختلاف طبيعة الأرض من مكان الى مكان آخر .

وصحيح أن الإحاطة والتمعن فى صورة الأرض ، والتعرف على طبيعة الأرض وخواص الأرض ، قد أسعف التوجه للتعامل مع الأرض وتسخيرها . ولكن الصحيح أيضا أن الانسان افتقد معرفة الشئ المناسب عن نفسه ، وعن القدرات التى تاهل بها لمباشرة هذا التعامل . بمعنى أن عاشت تجارب الاهتمام الجغرافى وهى تهتم بصورة الأرض ، ولا تهتم بصورة حركة الحياة على الأرض . ثم كان التوازن الذى سوى بين الاهتمام بهاتين الصورتين ، مع صيحات الاسلام التى أعلنت الاهتمام بالانسان وأوضح الانسان ، والزمته الاجتهاد الجغرافى العربى الاسلامى بالاهتمام بصورة الأرض ، والاهتمام بصورة حركة الحياة على الأرض . وقل أن هذه بداية مبكرة جدا ، لنظرة جغرافية متوازنة للعلاقة بين الانسان والأرض ، وهو يتعامل معها . وفى زحمة الاجتهاد الجغرافى العلمى ، افتقدت دراسة العلاقة بين الانسان والأرض ، النظرة الجغرافية المتوازنة . وضاع هذا التوازن بين من انحاز الى صف الطبيعة واستخف بالانسان فى جانب ، ومن انحاز الى صف الانسان واستخف بالطبيعة فى جانب آخر . بل قل ضاعت مع ضياع هذا الانحياز فرصة الدراسة الجغرافية الجادة التى تتجرد فى تقصى حقيقة العلاقة بين

«الإنسان والأرض» ، وهو يتعامل معها ؟ وجاء هذا التجرد لكي تبدأ العناية الجغرافية بهذه العلاقة . حتى ولد موضوع استخدام الأرض وهو فرع من فروع علم الجغرافية .

ويسعدني أن أسجل هذا العرض عن موضوع استخدام الأرض ، وإن تحرى هذه العلاقة بين الإنسان والأرض . ولا شيء أهم من تحرى التوازن ، واستشعار جدوى الضبط والانضباط المتبادل بين الإنسان وهو يملك قوة الفعل ، والأرض وهي تملك قوة التأثير ، وتحت مظلة هذا الضبط والانضباط المتبادل ، يتأتى الاتفاق على المستوى الذى تستسلم به الأرض للإنسان . وأرجو أن أكون قد وفقت فى هذا الميدان .

وعلى الله وحده قصد السبيل .

صلاح الدين على الشامي

القاهرة فى أغسطس ١٩٩٠

بداية واقترب علم الجغرافية وموضوع استخدام الأرض

- تمهيد *
- التوجه الصحيح الى دراسة استخدام الأرض *
- لماذا الاقدام الجغرافي على دراسة استخدام الأرض ؟ وكيف ؟ *
- مدخل التدقيق الجغرافي في أنماط استخدام الأرض *

بداية واقتراب علم الجغرافية وموضوع استخدام الأرض

تمهيد موضوعي :

تعود الاجتهاد الجغرافى العلمى ، على دراسة الأرض ، وعلى دراسة الانسان ، دراسة موضوعية . وتقدم أو تمهد هذه الدراسة الجغرافية الموضوعية ، للدراسة الأهم التى تتقصى العلاقة الحميمة بين الانسان والأرض . وفى إطار هذه العلاقة الحميمة ، يكون التمييز الموضوعى بين هذه العلاقة والانسان يحيا على الأرض على اعتبار انها المسرح الذى يحتوى هذا الحضور الانسانى فى جانب ، وهذه العلاقة والانسان يقدم على التعامل مع الأرض ، ويلتمس توظيفها واستخدامها والانتفاع بها .

وفى حالة حضور حركة الحياة على الأرض ، وهى المسرح الذى يحتوىها ، تبادر خواص الأرض المبادرة المناسبة وتستجيب حركة الحياة . وتكون الاستجابة على المستوى الذى يتأهل به الانسان ، فى المكان وفى الزمان . وتفاوت مستوى الاستجابة ، يسقط عن حركة الحياة الجمود ، وينفى عنها الوقوع فى قبضة الحتمية . وهناك فرق بين حركة الحياة وهى تطاوع وتستمع لتأثير خواص الأرض أحيانا ، وحركة الحياة وهى تطوع الأرض وتروض قوة فعل وتأثير خواصها أحيانا أخرى .

وفى حالة حضور حركة الحياة على الأرض ، وهى ميدان للتعامل بين الانسان والأرض ، تبادر مهارات الانسان المبادرة المناسبة ، وتستجيب الأرض . وتكون الاستجابة ، على المستوى الذى يتعامل به الانسان ، فى المكان والزمان . وتفاوت مستوى الاستجابة ، يسقط عن حركة الحياة الجمود ، وينفى عنها الوقوع فى قبضة التبعية أو الحتمية . وهناك فرق كبير بين مستوى الالتزام بخواص الأرض ، ومستوى التحايل على خواص

عنصر أو مجموعة عناصر على صعيد الأرض ، ومستوى التحرر وإبطاء مفعول
بعض خواص الأرض •

وموضوع استخدام الأرض ، يجسد أهم ما يصور أو يعبر عن التعامل
بين الإنسان والأرض • وكان من شأن الاجتهاد الجغرافي العلمي ، أن
يتحرى معنى أن يبادر الانسان ويسأل الأرض ، ومعنى أن تجاوب الأرض
فتمطى أو تمتنع • ويكون فى وسع الاجتهاد الجغرافي العلمي ، أن يلتمس
دواعى ومبررات هذه الاستجابة ، والأرض تجزل العطاء ، أو أن يلتمس
دواعى ومبررات هذا التمتع والأرض تعرض عن العطاء •

وفى إطار المهارات الجغرافية ، التى يتحلل بها الجغرافى بالقدرة على
التحليل والتركيب ، أو التى يتمسك فيها شيئاً مناسباً من المرونة:
الموضوعية ، كان من شأن الاجتهاد الجغرافي العلمي ، أن يلتمس تعامل
الانسان مع الأرض ، وخواص الأرض ، وهو يقدم على استخدامها • ولقد
التزم هذا الاجتهاد أشد الالتزام الموضوعى ، بالمنهج الجغرافى الأنسب ،
الذى لا يفرط فى التوزيع والتعميل والربط ، وحدى تجسيد الرؤية
الجغرافية ، لمحصلة التعامل بين الانسان والأرض ، فى المكان والزمان • ولم
يكن فى وسع هذا الاجتهاد الجغرافى ، أن يفعل أكثر من ذلك ، أو أن
يضيف شيئاً مثيراً تعليقاً على هذه الرؤية الجغرافية ، وهو مستغرق فى
الانحياز الى صف الطبيعة أحياناً ، أو الى صف الانسان أحياناً أخرى •

وحقق الاجتهاد الجغرافى فى الماضى ، ما كان يبتغيه الهدف الجغرافى ،
فى شأن التعامل بين الانسان والأرض أحياناً ، وهو منحاز الى صف
الطبيعة • ويبدو فى التصور الجغرافى المتحيز أن الطبيعة هى الأقوى •
ويكون هذا التصور وكأنه يستخف كثيراً ، بمهارات وقدرات ومكتسبات
وتكنولوجيا الانسان • وأفضى هذا الانحياز الجغرافى ، الى تجسيد رؤية
جغرافية ، كانت تجسد تعامل الانسان مع الأرض ، تعاملًا يطاوعها ،
وكانها توجهه بالفصص ، الى سبل الانتفاع بها ، فى المكان والزمان •

وقل تجسد هذه الرؤية الجغرافية ، تعامل الانسان مع الأرض ، والجغرافى مستغرق تماما ، فى أسر تبعية الامثال لما تمليه خواص الأرض ، والشئى والقواعد الحاكمة ، من وراء هذه الخواص . وأهم ما كان يهم الاجتهاد الجغرافى المنحاز الى صف الطبيعة ، هو النجاح فى وضع تعامل الانسان والأرض ، فى اطار علمى جغرافى علمى تحليلى ، يحدد أبعاد هذه الرؤية الجغرافية ، لمحصلة هذا التعامل ، فى المكان والزمان .

وحقق الاجتهاد الجغرافى فى الماضى أيضا ما كان يبتغيه الهدف الجغرافى ، فى شأن التعامل بين الانسان والأرض أحيانا أخرى ، وهو منحاز الى صف الانسان . ويبدو فى التصور الجغرافى التحيز ، أن الانسان هو الأكثر فاعلية . ويكون هذا التصور ، وكأنه يمتاز بقدرات ومهارات وتكنولوجيات الانسان ويستغف بضغوط وضوابط خواص الأرض . وأفضى هذا الانحياز الجغرافى ، الى تجسيد الرؤية الجغرافية التى كانت تجسد تعامل الانسان مع الأرض ، تماما يطوعها ، وكأنه يكرهها ، ويملك زمام التوجه القادر على مباشرة الانتفاع بها على هواه .

وقل تجسد هذه الرؤية الجغرافية ، تعامل الانسان مع الأرض ، والجغرافى متأكد أن الانسان لا يستسلم لما تمليه خواص الأرض . بل قل يتصور الجغرافى أن الانسان يملك الوسيلة الحضارية المتطورة ، والتكنولوجيا المناسبة دائما لتطويع الأرض ، لحساب حركة الحياة . وأهم ما كان يهم الاجتهاد الجغرافى العلمى المنحاز ، هو النجاح ، فى وضع تعامل الانسان والأرض ، فى اطار علمى جغرافى تحليلى ، يحدد أبعاد هذه الرؤية الجغرافية ، لمحصلة هذا التعامل ، فى المكان والزمان .

وبصرف النظر عن مبلغ خطيئة منطق الانحياز الذى يفضى الى التبعية ، التى تجعل من الانسان تابعا للأرض ، أو التى تجعل من الأرض تابعا للانسان ، وبصرف النظر عن موقف الحتمية ، وعن موقف الامكانية والاستغراق فى التحيز ، ينبغى أن نتحرر من هذه الخطيئة ، وأن نتحرر

الموضوعية والنظرية المتوازنة إلى طرفي التعامل. على صحيحه الأرض • بمعنى
أن يستشعر الاجتهاد الجغرافي جليوى النظرية المتوازنة فى مجال تحديده
وضع الانسان وهو يطلب من الأرض ، ووضع الأرض وهى ترد على
طلب الانسان • كما نستشعر جدواها أيضا ، فى مجال تحديد إبعاد
الرؤية الجغرافية. لمصلحة التعامل بين الانسان والأرض •

والأخذ بمبدأ التحرر من دواعى الانحياز إلى صف الطبيعة ، أو إلى
صف الانسان ، والخروج السليم من دواعى ومنطق التبعية وعدم التوازن.
بين التابع والمتبوع ، من أجل رؤية جغرافية صحيحة ، لمصلحة التعامل بين
الانسان والأرض ، يجسد الخطوة السليمة من خطوات الاقدام الجغرافي
الصريح ، على دراسة استخدام الأرض ، دراسة موضوعية جغرافية علمية •
وهذا هو عين ما معنى التجرد الجغرافي من دواعى الانحياز ، الذى تحل به
الجغرافى داخل ستامب وفريقه العلمى ، قبل الاقدام الرشيد على أول
دراسة عن استخدام الأرض على الصعيد البريطانى • ولم يقف طلب هذا
الاقدام الجغرافى على دراسة استخدام الأرض ، عند حد التماس الرؤية
الجغرافية وتحليلها والتفغل فيها ، بل قل أنه تمادى فى طلب الرأى
الجغرافى ، وهو محصلة تقويم مناسب لأطراف التعامل على صعيد الأرض ،
أو وهو تعليق مفيد على ما تعلن عنه الرؤية الجغرافية ، وجدواها اقتصاديا
 واجتماعيا وحضاريا •

التوجه الصحيح إلى دراسة استخدام الأرض :

مطلوب بالفعل ، أن تكون البداية الجغرافية المنطقية الرشيدة ، التى
تلتزم دواعى الاقدام الجغرافى الجرى ، على مباشرة الاهتمام الجغرافى
الموضوعى المتوازن ، بموضوع استخدام الأرض • وعودة إلى الماضى
القريب ، توفر لنا دواعى هذا الاقدام الجغرافى ، ومتابعة موضوعية
استخدام الأرض ، وهو أمانة ومسئولية فى عنق الاجتهاد الجغرافى • ذلك
أنه يصطنع القاعدة ، ويضع الأساس الذى تبنى عليه أى محاولة جادة •

تلتبس معرفة سبل استخدام الأرض ، لكى يتأتى التغير والتحسين فى مستوى وأسلوب استخدام الأرض ، فى المكان والزمان . بمعنى أن أى تحسين فى استخدام الأرض ، لا يبدأ ولا ينبغى أن يبدأ أبداً من فراغ .

وعلى صعيد بريطانيا ، كانت أول محاولة جادة لدراسة جغرافية ، تحرت موضوع استخدام الأرض . وما من شك فى أن الموقف البريطانى الاقتصادى الصعب ، الذى فرضته الأوضاع الاقتصادية الاستثنائية أثناء الحرب العالمية الأولى ، هو الذى استوجب أن يعيد الشعب البريطانى حساباته فى مجال التعامل مع الأرض واستخدامها . بل قل أن هذا الموقف الحرج اقتصادياً ، ومحصلة استخدامات الأرض فى الانتاج ، وهى لا تجاوب النهضة على طلب عطاء الأرض ، هو الذى استوجب التماس دواعى تغيير الأرض ، لكى تؤخذ حركة الحياة فى أوقات الشدة .

وقل أن الهدف الجغرافى ، قد تمثل فى التماس مستوى استجابة الأرض للإنسان ، وهو يستخدمها ، أو وهو يوظفها ، لحساب البنية الاقتصادية . بل قل أنه هو الهدف الذى كان عليه التماس قوة الفصل المضاد للضغوط التى تواجه سبل استخدام الأرض . والكشف الجغرافى عن هذه الضغوط وحسن مواجهتها ، كان مطلوباً فى نهاية المطاف ، حتى تتحسن أوضاع التعامل بين الإنسان والأرض ، وحتى لا تتعرض بريطانيا مرة أخرى ، الى مواجهة الموقف الاقتصادى الصعب ، كلما استجد على الصعيد البريطانى ، شيئاً من الأوضاع الاستثنائية ، فى حال قيام الحرب من جديد .

وسديد وموفق بالفعل ، أن كان القرار الوزارى الإدارى الحصيف ، الذى استدعى الاجتهاد الجغرافى البريطانى ، وهو الذى استشعر أنه مؤهل تأهيلاً مناسباً ، وحمله مسئولية العناية الجغرافية العلمية والعملية ، بقضية استخدام الأرض ، على الصعيد البريطانى . ويبدو هذا التكليف

الموضوعي ، وكأنه كان على بينة ، بقدرة وخبرة ومهارة الاجتهاد الجغرافي ، على حسن مباشرة هذه المهمة ، وانجاز الدراسة . وقل كان المطلوب من هذا الاجتهاد الجغرافي التحلي بالقدرات التطبيقية ، وتقديم التصور الجغرافي المناسب . بل قل كان المطلوب أن تجمع هذه الدراسة بين الدراسة المكتبية والدراسة الميدانية ، حتى يتسنى الجمع بين رؤية جغرافية مدققة عن استخدام الأرض ، ورأى جغرافي سديد ، عن احتمالات التغير والتحسين ، من أجل استخدامات أفضل .

وقل أن هذا هو التكاليف الموفق ، الذي يعني أول ما يعني ، من وجهة النظر الجغرافية ، بداية مرحلة مهمة ، تأتت بموجب هذا التكاليف ، انجاز العمل الجغرافي التطبيقي ، الذي ينتهي الى توفير نصيحة مناسبة ، لتحسين مستويات استخدام الأرض ، لحساب حركة الحياة . وقل أن هذا التكاليف الرسمي كان واثقا من استجابة وحسن أداء الاجتهاد الجغرافي في الميدان العلمي التطبيقي .

ويمثل حسن الأداء مرة وهو يقدم على دراسة الأرض وخواص الأرض والمنظور الجغرافي الطبيعي ، والتماس الخواص ، والضوابط الحاكمة والتحديات ، التي تكون في مواجهة تعامل الانسان معها وتوظيفها التوظيف الأنسب . ويمثل حسن الأداء مرة أخرى ، وهو يقدم على دراسة حركة الحياة ، والمنظور الجغرافي البشري ، والتماس قدراته واستعداداته ، ومستوى وسائله وتكنولوجياه ، عندما يتعامل الانسان مع الأرض ، ويتحائل على مواجهة بعض الضوابط الطبيعية الحاكمة أحيانا ، أو يبطل مفعول التحديات الطبيعية الصارمة أحيانا أخرى .

وجيد وجريء بالفعل ، أن تأتت الاستجابة الجغرافية الفورية للتكاليف ، الذي عهد أو أسند للاجتهاد الجغرافي ، مهمة انجاز عمل جغرافي عملي تطبيقي . ولقد أعلن الاجتهاد الجغرافي البريطاني ، عن هذه الاستجابة الفورية ، وهو عارف تماما ، بأبعاد هذه المهمة الوطنية الحساسة ، وجسامة هذه المسئولية الصعبة ، وصعوبة انجاز العمل الجغرافي التطبيقي . ولم

تكن جسامة المسئولية وصعوبة الانجاز التطبيقي ، تأسيساً على اتساع مجال الدراسة وتقضى الحقائق والعمل ، الذى ينبغي أن يغطى الجزر البريطانية: فقط ، بل انها صعوبة ومسئولية الاقدام الجغرافى التطبيقي الوطنى ، على مباشرة العمل الجغرافى الميدانى ، بأسلوب عملى مناسب ، واجراء البحث الجغرافى التطبيقي ، بأمانة وصدق وموضوعية ، على الصعيد البريطانى .

وكيف لا تكون هذه المهمة صعبة ، والمسئولية جسيمة ، والبحث الجغرافى كان مسئولاً أمام حركة الحياة ؟ وقل كان من شأن الاجتهاد الجغرافى البريطانى ، أن يلهث فى الميدان ، من أجل تجسيد رؤية جغرافية: شاملة للواقع الجغرافى ، وهو يطل مرة على المنظور الجغرافى الطبيعى ، ومرة أخرى على المنظور الجغرافى البشرى . كما كان عليه أيضاً ، أن يرصد بمهارة التعامل الايجابى ، أو التعامل السلبي ، بين الانسبان والأرض ، ومبلغ استسلام الأرض لوسيلة الانسان وتكنولوجيته ، وهو يستخدم الأرض ويواجه ضوابطها وتحدياتها . بل قل كان من الطبيعى أن يتمادى البحث الجغرافى التطبيقي بعد ذلك ، لكى يعقب على النتائج الجغرافية ، التمدد يتوصل اليها الاجتهاد الجغرافى . ومن ثم يكون هذا التعقيب الجغرافى ، الذى يلتبس بالرأى الجغرافى ، تأسيساً على شيء مناسب ، من التقويم الجغرافى ، حتى يكون هذا الرأى الجغرافى وكأنه توصية أو تحذير أو نصيحة ، تبصر تغيير وتطوير توجهات استخدام الأرض الى ما هو أفضل .

والتقويم الجغرافى ، يستهدف حساب الجدوى الاقتصادية والجدوى الاجتماعية والجدوى الحضارية فى وقت واحد . ويجسد هذا التقويم الجغرافى ، مهارة الانطلاق الجغرافى التطبيقي ، من جمود النظرية ، وهى تحمق فى المنظور الجغرافى الطبيعى ، أو فى المنظور الجغرافى البشرى ، الى مرونة التطبيق . وتلتبس هذه المهارة الجغرافية ، حساب جدوى التعبير وحسن البيان الجغرافى ووضوحه ، حتى يتوجه الى الرأى الجغرافى السديد ، الذى يعقب أو يعلق على أى من هذين المنظورين ، فى المكان والزمان .

هذا ، ويكون فى وسع هذا التقويم الجغرافى ، الذى يقضى الى الرأى

الجغرافى ، أن يقدم بعناية على حسن حصر واستخلاص جدوى التعبير الجغرافى ، وهو يطالع أو وهو يتابع صيغ التعامل ، بين الانسان والأرض ، والاتفاق بينهما على تسخيرها واستخدامها وتوظيفها ، وتحقيق جدوى الانتفاع بها . وقل أن هذا التقويم الجغرافى ، الذى يبرهن على مهارة الخبرة الجغرافية ، فى التماس الرأى الجغرافى ، يكون محصلة حساب دقيق ، لأبعاد المواجهة الفعلية ، بين قوة فعل خواص الأرض ، ومن ورائها السنن الحاكمة لها ، بكل ما تنطوى عليه من متغيرات فى جانب ، وقوة فعل قدرات الانسان ، ومن ورائها المهارات والمكتسبات والإبداعات والتجليات والتكنولوجيات ، بكل ما يملك من استعداد ، لمباشرة التغيير ، أو لاستيعاب التغيير والأخذ به فى جانب آخر .

وقل انه حساب جغرافى سديد ، يلتبس فاعلية وجدوى الأبعاد التى تعبر عنها عناصر متداخلة فى صلب المنظور الجغرافى الطبيعى ، تحدث عن طبيعة الأرض وخواصها ومبلغ الاعتماد للرد على طلب الانسان وهو يتعامل معها . وقل أيضا انه حساب جغرافى سديد ، يلتبس فاعلية وجدوى الأبعاد التى تعبر عنها ، عناصر كثيرة متداخلة فى صلب المنظور الجغرافى البشرى ، وتحدث عن مهارات الانسان وقدراتها الفاعلة ، وهو يسأل الأرض ويطلب منها أن تجاوبه ، فى المكان والزمان . وتأسيسا على هذا الحساب الجغرافى السديد الذى يدق فى المواجهة بين الانسان والأرض ، يكون الحكم الجغرافى عن مستوى التعامل بينهما ، أو عن مستوى استخدام الأرض ، والانسان يباشر ويوظف الوسيلة والتكنولوجيا المتاحة ، والأرض تجاوبه وتعطيه ما يستحقه فى المقابل ولا تبخسه حقه ، ولا تلتقص منه شيئا ، فى المكان والزمان .

ولقد خاض الجغرافى البريطانى دادلى ستامب التجربة الأولى ، بصبر كثير وصدق موضوعى حقيقى . وتقصى البحث كل الحقائق والأوضاع ، عن استخدام الأرض ، فى :

- ١ - طلب الانتاج والتعامل مع الموارد المتاحة فى الأرض ، أو فى مجال تصنيع المواد الخام فى الشكل المناسب للاستخدام البشرى .
- ٢ - طلب السكن والاقامة فى المستوطنات على صعيد الريف أو على صعيد الحضر ، فى ربوع الأرض .
- ٣ - طلب حسن توزيع وانتشار وتوفير الخدمات العامة والخاصة ، على صعيد الأرض ، فى ظل توزيع الكثافات السكانية ، واحتياجاتها الحقيقية .

وعمل ستامب العمل الجغرافى المناسب ، على الصعيد البريطانى كله . وفى هذا الميدان الفسيح الذى شهد هذه التجربة الجغرافية العملية العلمية الميدانية ، فريق عمل كبير من معاونين . وضم هذا الفريق الكبير نخبة من الجغرافيين وغيرهم من المتخصصين ، مدربة تدريباً مناسباً ، على اجراء وتنفيذ العمل الجغرافى الميدانى . واستوجب العمل الجغرافى الميدانى ، اجراء المسح الشامل لكل أنماط استخدام الأرض السائدة ، على الصعيد البريطانى . وأطل فريق العمل وتمعن وجمع البيانات عن أنماط استخدام الأرض ، فى جولات كثيرة . وطاف الفريق فى أنحاء بريطانيا ، حسب الخطة التى وضعت بعناية ، من أجل انجاز المهمة الجغرافية ، وبلوغ الغاية منها . وتسجل هذه الغاية التقارير المدونة ، جنباً الى جنب الحرائط المناسبة ، التى تصور توزيع أنماط استخدام الأرض على الصعيد البريطانى .

وفى اطار الخطة المتفق عليها والمعمول بها ، كان توزيع التكاليفات العملية الجغرافية ، توزيعاً مناسباً لحصصية التخصص ، على كل عضو من أعضاء الفريق . كما كانت التوقيتات التى تأتى الالتزام بها للتنفيذ . وطاف بموجب هذا الالتزام كل عضو ، فى ربوع الأرض ، وتصدى بعناية لانجاز التكليف الذى أسند اليه ، وتحمل مسئوليته ، فى المكان والزمان ، على الصعيد البريطانى الفسيح . وعلى قدر ما كان من أمر ، كنه وماهية التكليف العملى ومطالبه ، باشر كل عضو العمل الجغرافى الميدانى على

صعيد المساحة المعنية • ومن غير تعجل ، ومن غير إبطاء ، عمل كل عضو بعناية وتركيز ، وهو يلتمس الاجابات على الأسئلة والاستفسارات المطروحة ، على صفحات التقرير الإرشادي ، أو على صفحات الاستبيان واستماراتها المعدة اعدادا جيدا •

وما من شك ، في أن الاجتهاد الجغرافى التطبيقى الذى يباشر هذه المهمة ، كان يعتنى عناية مكثفة دقت فى اعداد وتجهيز الاستبيانات ، سواء وهى :

أولا : تسأل أو تستفسر عن الأرض ، وخواص عناصر المنظور الجغرافى ومتغيراته على المدى القصير ، وتلتمس الضوابط الحاكمة ، التى تواجه الانسان ووسيلته وتكنولوجيته ، وهو يتعامل معها ، أو وهو يستخدمها فتطوعه ، وتتحرى مبلغ استجابة الأرض للانسان فى اطار حساب الجدوى الاقتصادية والجدوى الاجتماعية ، وهو يطلب الانتاج ، أو وهو يطلب السكن ، أو وهو يطلب الخدمات •

ثانيا : وهى تسأل أو تستفسر عن الانسان وامكانياته ووسائله وتكنولوجيته المتاحة ، فى اطار المنظور الجغرافى البشرى وأبعاده الاجتماعية والاقتصادية والحضارية والسياسية ، وتلتمس الوسيلة التى يتحایل بها الانسان على الضوابط ، وهو يتعامل مع الأرض ، أو وهو يستخدمها فتطوعه ، وتتحرى مبلغ نجاح الانسان ، وهو يطلب الانتاج ، أو وهو يطلب السكن ، أو وهو يطلب الخدمات •

وفضلا عن حسن العناية الجغرافية التطبيقية ، باعداد خطة العمل على بصيرة ، وبتجهيز كل الاستبيانات المناسبة ، وإجراء الدراسة الميدانية ، من خلال الطواف المتأنى ، والتمعن الشديد فى المنظور الجغرافى الطبيعى والمنظور الجغرافى البشرى ، على الصعيد البريطانى ، استوجبت هذه المهمة عملا آخر • وتوجه هذا العمل الى شئ من العناية والاهتمام :

١ - بالدراسة المكتبية ، والرجوع الى المراجع والنكتب المنشورة عن أنماط استخدام الأرض .

٢ - بالدراسة الوثائقية ، والرجوع الى المصادر الرسمية والوثائق الأصلية ، عن أنماط استخدام الأرض .

وكما وفرت الدراسة المكتبية ، رصيدا جغرافيا مناسباً ، يتحدث عن موضوع استخدام الأرض وأنماطها ، وفرت الدراسة الوثائقية بيانات خام ، عن أنماط استخدام الأرض . وقل أن هذا الرصيد الجغرافي المأخوذ من المراجع والنكتب ، والبيانات المفيدة المأخوذة من الوثائق والمصادر ، كان مطلوباً بالفعل لكي تتداخل تداخلاً سليماً مع نتائج الدراسة الميدانية ، فى صياغة تسيج البحث الجغرافى عن أنماط استخدام الأرض ، على الصعيد البريطانى .

وكان من شأن هذا البحث الجغرافى ، فى نهاية المطاف ، أن يحدث حديثاً موضوعياً وكاشفاً عن صور وأنماط استخدام الأرض السائدة فى المكان والزمان . وعزز هذا الانجاز الجغرافى المناسب حسن اعداد وتجهيز الخرائط التى أجادت ، أو أحسنت التعبير عن أنماط استخدام الأرض . وقل أن هذا البحث الجغرافى ، الذى استغرق اعداده وقتاً طويلاً ، ودراسة ميدانية ودراسة وثائقية ودراسة مكتبية ، قد تحرى الجدية والصديق والموضوعية ، فى التعبير ، وفى التقويم الجغرافى وحساب الجدوى الاجتماعية والاقتصادية والمضارية .

وكان من شأن هذا البحث الجغرافى أن يعجم عود كل نمط من أنماط استخدام الأرض ، كما يبدو على الطبيعة فى صورته الراهنة ، وصولاً فى نهاية الأمر ، الى تقويم وتحديد مستوى الاستخدام . وتقصى مسئولية الانسان عن الأداء ، ومسئولية الأرض عن الاستجابة . والى التماس الكيفية التى يوصى بها أو ينصح ، حتى يتسنى بموجبها ، تحسين مستوى هذا الاستخدام فى الصورة المستقبلية الأفضل .

لماذا الإقدام الجغرافى على دراسة استخدام الأرض ؟ وكيف ؟

إذا كان ذلك هو ما جاء على صعيد التجربة البريطانية ، فى شأن الاهتمام الجغرافى ، الذى استشعر قيمة أو جدوى المطالعة والدراسة التى كانت تطل وتعاين وتتحرى دراسة المنظور الجغرافى للعلاقة بين الانسان وهو يتعامل مع الأرض أو وهو يسخرها أو وهو يستخدمها فى جانب ، والأرض . وهى تجاوب الانسان وتطاعه فتعطيه ، وتحقق له مطلبه ولا تبخل عليه ولا تحرمه ، فإن الاجتهاد الجغرافى كان على يقين بأن هذه العلاقة تجسد شكلا خاصا من المواجهة بين الانسان والأرض . وقل كان الاجتهاد الجغرافى على يقين بأن محصلة هذه المواجهة ، لا تعنى غالبا ومغلوبا . بل قل أن هذه المواجهة تنتهى الى اتفاق حميد ، بين الانسان وهو يطلب ، والأرض وهى تجاوب . بمعنى أن نجاح الانسان وحسن اختيار الأرض ، وحسن توجيه السؤال إليها ، يعلن عن نجاح الأرض التى تجاوب وتكون لها جدوى . وبمعنى أن فشل الانسان ، وسوء اختيار الأرض ، وسوء توجيه السؤال إليها ، يعلن عن فشل الأرض التى لا تجاوب ، ولا تكون لها أى جدوى .

وقل ذلك هو ما قد جاء ، على صعيد التجربة البريطانية ، فى شأن قبول الاجتهاد الجغرافى لمباشرة هذه المهمة الحيوية ، والاقدام على حسن مطالعة وقراءة المنظور الجغرافى ، لأنماط استخدام الأرض . وقد تحمل هذا الاجتهاد الجغرافى التطبيقي ، مسئولية تقصى مستويات هذا الاستخدام النوع فى الانتاج ، وفى السكن ، وفى الخدمات . وإضافة الى حصر أنماط الاستخدام ، وتحرى توزيعها الجغرافى كان التقويم الجغرافى وحساب الجدوى الاجتماعية والاقتصادية ، لكل نمط من هذه الأنماط المتنوعة . وتسنى بعد ذلك كله ، اعداد التقرير النهائى ، أضاف الى العرض الجغرافى الموضوعى ، والتحليل الكاشف لأنماط استخدام الأرض ، تقديم التوصيات أو النصائح ، التى فى وسع من يستمع إليها ، تغيير مستوى التعامل بين الانسان والأرض ، ومباشرة استخدام الأرض ، الى ما هو أفضل ، لحساب الانسان ، فى المكان والزمان ، على الصعيد البريطانى .

وإذا كان هذا هو ما قد تأتى ، فى شأن عرض المهنة الصنعية على الاجتهاد الجغرافى ، وفى شأن القبول الجغرافى ، والتصديق الجاد لانجاز البحث الجغرافى التطبيقى ، فينبغى أن نسأل أو أن نستفسر ، عن الهدف الحقيقى والموضوعى ، الذى جاء من أجله هذا العرض ، وكان من أجله هذا القبول . بل قل ينبغى أن نتبين الكيفية ، التى تفضى بموجبها هذه المطالعة الجغرافية ، لأنماط استخدام الأرض ، وهى تتأتى على صعيد الأرض ، من خلال علاقة عمل وتعامل ، بين الانسان والأرض ، الى تحقيق هذا الهدف . ويترتب على ذلك كله ، ضرورة أن نسأل أو نستفسر ، فى نهاية المطاف ، عن كيفية الوصول الى هذا الانجاز ، وعن قيمة أو جدوى هذا الهدف .

ويكون هذا الهدف ، وهو جغرافى من حيث المظهر ، ومن حيث الجوهر ، مسئولية الخبرة الجغرافية . ويعلم التماس هذا الهدف ، صراحة عن التوجه العلمى العمل التطبيقى ، من خلال متابعة العين الجغرافية . وتكون هذه العين الجغرافية ، وهى خبرة ومدرية ، عندما تطلع أو تمانى أو تدقق فى المنظور الجغرافى الكلى ، لى نمط من أنماط استخدام الأرض السائدة ، على صعيد المساحة المعنية . وفى وسع العين الجغرافية المدرية ، وهى تتحلل بالخبرة . أن تتحرى أنماط استخدام الأرض فى الانتاج ، وأنماط استخدام الأرض فى السكن ، وأنماط استخدام الأرض فى الخدمات ، وكيف تتداخل فى منظومة المنظور الجغرافى الكلى لاستخدامات الأرض . وفى وسع العين الجغرافية المدرية ، وهى تتحلل بالخبرة ، أن تطل وأن تلاحظ ، وأن تعين النظر ، وأن تدقق ، فى كنه وماهية جزء أو كل المنظور الجغرافى لاستخدام الأرض حتى يباشر الجغرافى التحليل ، ويتحرى وسيلة الانسان وهو يستخدم الأرض ، واستجابة الأرض وهى تجاوبه .

ويكون الهدف المرحلى ، أن يعرف الاجتهاد الجغرافى التطبيقى جيداً : وهو يجيد أو وهو يتقن العمل الجغرافى التطبيقى ، كيف يتسنى الاقدام الجغرافى الصحيح ، على حسن التماس التفاصيل ، أو الأجزاء المتداخلة ،

فى صلب التركيب الهيكلى ، للمنظور الجغرافى الكلى لأنماط استخدام الأرض ، موضوع الدراسة والبحث الجغرافى التطبيقى . بل قل يكون الهدف المرحلى ، هو التماس وتخرى مسئولية الانسان والتدقيق فى كفاءة أدائه وتكنولوجياه ، وهو يطلب من الأرض ، والتماس وتخرى مسئولية الأرض والتدقيق فى خواص الأرض واستعداداتها ، وهى تجاوبه وترد على طلبه ، ومن ثم تتكشف صياغة هذه التفاصيل ، أو هذه الأجزاء ، وكيفية تداخلها تداخلا مناسباً فى كنهه أو فى ماهية المحصلة النهائية ، التى يقضى اليها التوجه الواقعى العامل ، فى أى نمط من أنماط استخدام الأرض السائدة ، فى المكان والزمان .

ويفتح هذا الهدف المرحلى الباب على مصراعيه ، لكى يكون التوجه الجغرافى ، بعين جغرافية واعية ومدققة ، الى التعامل بين الانسان والأرض ، على ثلاثة محاور متوازية . وتطالع وترقب وتدقق فى استخدام الأرض فى الانتاج ، أو استخدام الأرض فى السكن والتوطن ، أو استخدام الأرض فى توفير وتوزيع الخدمات . وهى فى مجملتها محصلة ايجابية لهذا التعامل بين الانسان والأرض . ويدرك الاجتهاد الجغرافى أن جنى أى ثمرة من هذا الاستخدام لا يتأتى ، الا بعد أن يصل الانسان مع الأرض الى حد من حدود الاتفاق على صياغة هذه الثمرة . وهذا الاتفاق معناه ، مسئولية مشتركة بين الانسان والأرض ، والانسان يطلب والأرض تجاوب هذا الطلب .

ويكفل هذا الهدف المرحلى توجه العمل الجغرافى ، التوجه الملزم بكشف وتمحيص معنى هذه المسئولية المشتركة ، ونصيب الانسان والأرض من هذه المسئولية ، فى صياغة أى ثمرة متاحة من ثمرات استخدام الأرض . ويستوجب هذا العمل الجغرافى ، مطالعة المنظور الجغرافى الطبيعى للأرض . فى الميدان الفسيح ، الذى يشهد الاستخدام ، وتجاوب تعامل الانسان معها ، بقصد الانتفاع بثمراتها المتاحة . كما يستوجب هذا العمل الجغرافى أيضاً ، مطالعة المنظور الجغرافى البشرى للانسان ، وهو العامل

الإيجابى ، الذى يعمل على صعيد الأرض ، ويتعامل بوسائله وتكنولوجيته مع الأرض ، ويتمس استجابتها وتأمين جدوى الانتفاع بها .

ومطالبة أو معاينة المنظور الجغرافى الطبيعى للأرض ، والتدقيق فيه ، وهى ميدان فسيح على صعيد المساحة المعنية ، تلتمس معرفة وتقصى العوامل والخواص ، التى تلعب دورا فى استجابة مناسبة لوسيلة الانسان ، والوصول المشترك الى الاتفاق بين الانسان والأرض ، على الثمرة المتاحة من عوائد الاستخدام ، فى المكان والزمان . ومطالبة أو معاينة المنظور الجغرافى البشرى للانسان والتدقيق فى حضوره ، والتدقيق فيه ، وهو عامل فعال ، يتعامل مع الأرض على صعيد الميدان ، فى المساحة المعنية ، تلتمس ، معرفة وتقصى الوسيلة والمهارة والخبرة والتكنولوجية ، التى تلعب دورا فى تطويع الأرض والوصول معا الى الاتفاق ، وتأمين الحد الأنسب ، من الثمرة المتاحة من عوائد الاستخدام ، فى المكان والزمان .

ومثل هذه المطالبة والتدقيق ، وما تفضى اليه من انطباع موضوعى ، عن التعامل بين الانسان والأرض ، تنهى أهم مطالب الهدف الدراسى المرحلى . وفى ظل استشعار معنى المسؤولية المشتركة بين الانسان والأرض ، والوصول الى الاتفاق بينهما ، يدرك الاجتهاد الجغرافى ، أن الانسان هو الذى يضع الأرض فى موضع المسؤولية ، وهو الذى يؤهل الأرض لتحمل ما يخصها من هذه المسؤولية . وفى ظل استيعاب هذا كله ، يتماهى توجه البحث الجغرافى الى هدف مرحلى آخر . ومن ثم يقترب الاجتهاد الجغرافى بهذا التوجه ، الى الهدف البحثى النهائى بكل أبعاده ، ذات الطابع التطبيقى الذى تعلن عنه ثمرات النمط السائد من استخدام الأرض ، فى المكان والزمان .

وتدقيق العين الجغرافية على ثلاثة محاور متوازية ، وهى تعانين المنظور الجغرافى الكلى ، لاستخدام الأرض فى الانتاج ، واستخدام الأرض فى السكن ، واستخدام الأرض فى توفير الخدمات ، لكى تتبين وتحسب حساب

قدرات الانسان ، وهو يطلب استجابة الأرض لوسيلته ، ولكى ترصد مبلغ استسلام الأرض ، وهى تجاوب هذه الوسيلة ، ولكى تستوعب الاتفاق الجاد بين الانسان والأرض ، لا يعنى أبدا حتمية الفصل ، أو التماس الحواجز الصارمة ، بين هذه الأنماط المتنوعة من استخدام الأرض . وإذا كان من شأن هذا التمييز بين هذه الأنماط المتنوعة يعنى شيئا ، فانه لا يعنى أهم من حسن التنسيق بينها فقط ، لحساب الانسان والارتفاع بها لى المكان والزمان .

ويسدو هذا التمييز بين أنماط الاستخدام الثلاثة - على كل حال - وهو يلتمس شيئا مناسباً من التنسيق ، دون المساس أو التفريط بالعلاقة الموضوعية ، التى تجمع وتنسيق وتضبط تكامل وموضوعية وانسجام . منظومة الاستخدامات المتنوعة ، فى صورتها الكلية ، على صعيد المساحة المعنية . وينبغى أن يأخذ الاجتهاد الجغرافى التطبيقى ، فى اعتباره هذا التنسيق الموضوعى ، وذلك التكامل المتوازى فى منظومة الاستخدامات على صعيد الأرض ، فى المكان والزمان . وهناك التزام جغرافى فى نهاية المطاف يستوجب أن يكون العرض الموضوعى ، الذى ينتهى اليه البحث الجغرافى عرضاً شاملاً . ويتناول هذا العرض الشامل ، كل نمط من أنماط الاستخدام الثلاثة . كما يجسد أيضاً الصورة الكلية ، فى تركيب هيكلى ، يضم وينسق أنماط الاستخدامات ، لحساب الانسان ، على صعيد المساحة المعنية ، فى المكان وفى الزمان .

مدخل التدقيق الجغرافى فى أنماط استخدام الأرض

يستوجب الاهتمام الجغرافى بأنماط استخدام الأرض ، والتدقيق فى التعامل بين الانسان والأرض ، شيئا مناسباً من التحليل الموضوعى . ويتحرى هذا التحليل الموضوعى ، معاينة المواجهة بين الأطراف المعنية ، على كل صعيد من أصعدة استخدام الأرض . كما يتحرى هذا التحليل الموضوعى أيضاً ، استشعار معنى ومغزى هذه المواجهة ، وكيف انها لا تنتهى

الى غالب ومغلوب • وقل ان هذا الاجتهاد الجغرافى ، يثق فى أن أسباب ودواعى الانتصار ، تكون فى يد الانسان وحده ، وأن الانسان لا يقدم على التعامل مع الأرض الا وهو يمسك فى يمينه مقومات هذا الانتصار • كما يثق أيضا فى أن انتصار الانسان هو انتصار للأرض التى تتجاوبه ، وأن انهزام الانسان هو انهزام للأرض التى لا تتجاوبه • ويستوجب هذا التحليل الموضوعى - على كل حال - مطالعة المنظور الجغرافى الطبيعى للأرض ، ومطالعة المنظور الجغرافى البشرى للانسان ، والتماس وضوح رؤية الأطراف المعنية فى المواجهة ، ثم فى الوصول الى الاتفاق على مستوى استخدام الأرض ، والاستجابة للانسان •

ومطالعة المنظور الجغرافى الطبيعى ، على صعيد المساحة المعنية ، فى المكان والزمان ، تستوجب التحول الموضوعى ، بمهارة من استطلاع الرؤية الكلية للأرض ، وهى مسرح لحضور حركة الحياة ، ومباشرة أنماط استخدام الأرض وتوظيفها ، الى التماس الأجزاء أو التفاصيل الجزئية ، المتداخلة فى تركيب هذه الرؤية • ومن شأن العين الجغرافية الخبيرة ، أن تمتلك المهارات ، لكى تدقق فى حسن تفكيك أوصال الأجزاء والعناصر المتداخلة فى صلب التركيب الهيكلى للرؤية الكلية للأرض • ومن شأنها أيضا ، أن تجد التدقيق ، وهى تلتبس مواصفات وخواص هذه الأجزاء والعناصر الطبيعية •

وينبغى أن يلتبس البحث الجغرافى ، ويدقق كثيرا فى السنن الحاكمة ، فى كنه وماهية وطبيعة كل جزء ، أو كل عنصر من العناصر المتعددة ، المتداخلة فى نسق بديع وانسجام حقيقى ، فى تركيب المنظور الجغرافى الطبيعى الكلى للأرض ، على صعيد المساحة المعنية • وقل ينبغى أن يلتبس التحرى الجغرافى ، ويدقق جيدا ، فى دواعى وأسباب التغير ، التى تنطوى عليها هذه السنن الحاكمة ، وتجعل من هذا التغير ، خروجا أو استثناء من القاعدة على المدى القصير ، أو تجديدا وترسيخا لقواعد طبيعية جديدة ، على المدى الزمنى الطويل • بل يدعو البحث الى تحرى احتمال التغير الذى يحل

سنننا طبيعية حاكمة مستجدة ، محل السنن الحاكمة البائدة ، أو التي تفرض خواصا جغرافية طبيعية جديدة محل الخواص الجغرافية الطبيعية التي اندثرت ، على المدى الزمني الجيولوجي .

والتماس خواص كل عنصر من العناصر الطبيعية المتداخلة ، في صلب توليفة المنظور الجغرافي الطبيعي للأرض ، ومعرفة السنن الحاكمة لطبيعة هذه الخواص السائدة على صعيد المساحة المعنية ، يكشف عن المتغيرات الطبيعية ، ومبلغ استعداد الأرض للتغيير ، من عصر الى عصر آخر ، ومن مكان الى مكان آخر . ويوجه هذا الاستطلاع والتحرى الجغرافي ، الاجتهاد الجغرافي ، الى حسن استشعار الضابط أو الضوابط الطبيعية ، التي تتأني ، أو التي تواجه الانسان ، وهو يقبل على التعامل مع الأرض ، لكي يسخرها وتطاوله ، أو لكي يوظفها وتجاوبه ، في أى ميدان من ميادين استخدام الأرض المتنوعة في المكان والزمان .

ومن شأن الباحث الجغرافي - وفي وسعه أن يفعل - أن يعجم عود الضابط الطبيعي ، وأن يتبين قوة فعل هذا الضابط وتأثيره ، وهو يفرض على الانسان شيئا من دواعي الالتزام ، حتى تطاوله الأرض وتجاوبه ، ولا تستعصى على طلب استخدامها ، وهي تمنع أو وهي تتمرد . وقل أن في وسع الجغرافي أن يفرق جيدا بين الأرض والضابط الطبيعي الذي يستوجب على صعيدها شيئا من الالتزام ، لكي يتسنى استخدامها ، أو الذي يبيح على صعيدها الأرض أحيانا أخرى شيئا من التحايل ، لكي يتسنى استخدامها والانتفاع باستجاباتها ، لحساب حركة الحياة . بل قل في وسع الاجتهاد الجغرافي ، أن يعجم عود الضابط الطبيعي الذي يبدو وكأنه التحدي الذي يتحدى ارادة الانسان ووسائله وتكنولوجيته ، حتى يتكشف له مبلغ الاعتراض القوي على استسلام الأرض ، لنمط مقصود من أنماط الاستخدام المتنوعة .

وتفنى الدراسة الجغرافية التطبيقية ، التي تتمعن وتدقق في كنه

وماهية كل عنصر من العناصر المتنوعة المتداخلة في صلب الواقع الجغرافي الطبيعي ، على صعيد الأرض في المساحة المعنية ، الى حصر مجموعة الضوابط الطبيعية . وتبدو هذه الضوابط الطبيعية ، وهي على استعداد بقوة فعل مؤثر ، في مواجهة طلب الانسان ، استخدام الأرض والتعامل معها . وقل يكون في وسع الاجتهاد الجغرافي التطبيقي ، ان يحسب حساب قوة فعل كل ضابط من هذه الضوابط الطبيعية على افراد . بمعنى ان يلمس مبلغ تأثير الضابط الطبيعي ، في قضية استجابة الأرض لوسيلة الانسان وتكنولوجياه ، أو عدم استجابتها لطلب استخدامها ، في المكان والزمان .

واجراء مثل هذه الدراسة الجغرافية ، التي تلمس التمعن في المنظور الجغرافي الطبيعي ، والتدقيق في حصر وتحليل الضوابط الطبيعية ، وهي تعجم عودها ، وتكشف عن قوة فعلها في مواجهة حركة الحياة ، يجسد التوجه الصحيح في تقصى أوضاع الأرض . وتؤدي هذه الدراسة الى نتائج مفيدة وموضوعية ، تكشف عن روح التحدى والصعوبات على صعيد الأرض في المساحة المعنية ، وكيف تستنفر قدرات الانسان المبدعة ، لكي ينتصر في هذه المواجهة وتنتصر معه الأرض وتجاوبه . ويصير هذا الحصر والتحليل ، التعامل مع الأرض ، ويشد أزر وسيلة الانسان وتكنولوجياه ، التي يباشر بها استخدام الأرض ، وتأمين استجابتها ، في المكان والزمان .

ويبدو هذا الرأي الجغرافي ، الذي يفضي اليه التقويم الجغرافي للضوابط الطبيعية ، على صعيد المساحة المعنية ، وكأنه يقدم النصيحة التي تلهم أزر الانسان ، وهو يتصدى لقوة فعل الضوابط الطبيعية . وقد تلهم هذه النصيحة الانسان وتبصره ، حتى ينجح في التماس الحياة أو الوسيلة الأنسب : للتعامل مع الأرض . وقد تيسر الوسيلة التحايل على مفعول الضابط الطبيعي أحيانا أو أبداع الأسلوب الأفضل الذي ينظر مفعول الضابط الطبيعي أحيانا أخرى .

وما من شك في أن اعتماد الانسان ، لمواجهة الضوابط الطبيعية ، وفي وسعه أن يتحايل ، لكي يفلت التعامل مع الأرض من الالتزام الصارم بها ، أو في وسعه أن يبطل مفعول هذه الضوابط الطبيعية ، لتكسر

يتحرر من قوة فعلها ، يجسد صلب الحقيقة • ويفضي هذا التحايل
أحيانا ، والتحرر أحيانا أخرى ، الى حد المصالحة والاتفاق الأنسب مع
الأرض ، فينتصر وتنتصر معه الأرض في ختام هذه المواجهة • والوصول
الى هذا الحد ، وتأمين هذه المصالحة ، وتوثيق الاتفاق ، يطلق يد الانسان
في استخدام الأرض • ولا ينبغي أن يتجاوز هذا الاستخدام هذا الحد
أو هذا الاتفاق على صعيد الأرض ، في المكان والزمان •

وقل أن التزام الانسان ، بقوة فعل الضوابط الطبيعية ، في المساحة
المعنية ، يعنى استسلام حقيقى لها • واستخدام الأرض على النحو ، أو على
المستوى الذى يلتزم الالتزام الصارم بالضوابط الطبيعية ، يعنى وقوع
الانسان فى قبضة التبعية ، والاستماع لصوت الطبيعة • ويصور هذا
المستوى ، مواصفات الحد الأدنى من استخدام الأرض والارتفاع به ، لحساب
الانسان وحضور حركة الحياة ، فى المكان والزمان • بمعنى أن الأرض
تجاوب الانسان ، على نحو ما تريد ، وهو مباح له ، وليس على نحو ما يريد
وهو يتعامل معها ويستخدمها فى المكان والزمان • والبحث الجغرافى الذى
يتعقب هذا النموذج ، على صعيد استخدام الأرض ، ويطل على علاقة التبعية ،
والانسان تابع للأرض وملتزم بضوابطها الطبيعية ، هو الذى زيف
الصورة • وأوقعت هذه الصورة المزيفة بعض الجغرافيين ، فى خطيئة التعصب
للطبيعة ، وصار وتحمس للحتمية •

وتحلى الانسان بالقدرة على مباشرة الخيلة الحضارية ، أو على حسن
اختيار الوسيلة والتكنولوجيا الأنسب ، التى يتحرى بها التحايل على قوة
فعل ضابط من الضوابط الطبيعية أو أكثر ، يخرج استخدام الأرض من
حتمية الالتزام بها^(١) • وقل أن هذا التحلى ، ينتشل الاستخدام من قبضة

(١) عندما نتابع المنظور الجغرافى الطبيعى ، على صعيد مصر ، لتبين الجفاف وتقصان
الخطر واحتمال اللدنية ، الذى يجسد ضابطا طبيعيا خطيرا • وتحدثى قوة فعل هذا الضابط
المنافى ، ارادة الانسان ، ويورد لو أصدر حكما صارما ، يقضى بحظران حركة الحياة من أن

التعبية ، ويحرره تحريرا من منطق الحتمية ، بل قل أنه التخلي الذي يضع
الانسان في المواجهة مع الأرض ، وهو على قدر وسنيلته التي تحرره ،
سند لها . وامتلاك الوسيلة أو التكنولوجيا التي يحتال بها ، حتى يقف
على موقف من مواقف المدينة مع الأرض ، يعني الإقدام على تطوير استعدادها
للاستجابة . كما يعني التماس الأسلوب الأنسب للتعامل مع الأرض ،
وتحسين مستوى استخدامها ، وتأمين مستوى الاستجابة الأفضل ، في
المساحة المعنية . ويعنى ذلك في نهاية المطاف ، أن يستخدم الإنسان
الأرض ، استخداما يجاوب ارادته ، وينتفع بها على نحو ما يريده . وتكون
الأرض ، وكأنها تطاوع الانسان وتمثل ، ولا ترفض له طلبا . وهذا هو
المستوى الجيد من بين مستويات استخدام الأرض ، في الانتاج أو في السكن
أو في الخدمات .

ووصول الانسان الى حد ابداع الوسيلة الأفضل أو الى حد تطوير
التكنولوجية المعمول بها ، التي يعمل بها لابطال مفعول ضابط من الضوابط
الطبيعية أو أكثر ، يحرر ارادته ، ويطلق يديه ، في التعامل مع الأرض ،
واستخدامها (١) . وصحيح أن الانسان على درب المواجهة ، يبطل مفعول ضابط
من الضوابط الطبيعية ، وتبقى بعض الضوابط الأخرى التي يتحائل عليها
فقط ، ولا تتحرر يديه تحررا كاملا في استخدام الأرض على صعيد المساحة
المعنية . ولكن الصحيح بعد ذلك كله ، أن الإقدام على درب ابطال مفعول

تتعامل مع الأرض . والثبات الانسان الى وجود النيل ، والاحاطة بغواص الجريان . جسمه
لإعلان الصريح عن اعتراضه حركة الحياة على الالتزام . بدأ حاول إن يميله الضوابط المناخية ،
ونرويض الجريان في النيل ، والتماس أسلوب السيطرة على النهر ، وإسلاف الرى وتوطيف
الدهر في الرى ، محل المطر . هو عين ما يعنى المضى الناجح ، على درب من دروب التحايل ،
وابتلال مفعول قوة فعل التجدي الطبيعي ، الذي يجهر بالجفاف الشديد ، على صعيد الصحراء .
(١) التحول من التحايل على الضوابط الطبيعية ، الى ابطال مفعوله ، معناه تحريك حد
المسألة مع الأرض ، تحريكا متناسيا ، لحساب الانسان على حساب الأرض ، ومعناه أيضا
تهدية الانسان مستوى التحرر الفاعل والمؤثر في مجال استخدام الأرض .

الضوابط الطبيعية ، يوشك أن يضع الأرض ، والإنسان يستخدمها ،
فى قبضة الطبيعة له (١) .

وقل أن هذا هو اجتهد حركة الحياة ، الذى يطور مستوى تطويع
الأرض ، أو مستوى السيطرة عليها . بل قل أن هذا هو التطور الذى يحرر
الاستخدام ، تحريرا ينقل عمليات استخدام الأرض ، من المستوى الجيد
الى المستوى الأجود . ومع ذلك ، فالنصيحة الجغرافية هى التى تبصر هذا
التحول ، عندما تقوم الضابطات الطبيعية تقويما جغرافيا مناسبا ، وتكاد
توصى بأسلوب مواجهته توطئة لإبطال مفعوله . ولا ينبغى أن تزين الوسيلة
وقوة فعلها للإنسان ، أن يتمادى فى لوى ذراع الأرض ، أو أن يتجاوز حد
التطويع المناسب ، حتى لا يتحول استخدام الأرض فى الانتاج ، أو فى
السكن ، أو فى الخدمات ، الى شكل من أشكال الاستخدام الجائر (٢) ، على
صعيد المساحة المعنية .

وهكذا ، تمضى الدراسة الجغرافية التطبيقية ، التى تلتبس وضوح
الرؤية ، وحسن بيان المنظور الجغرافى الطبيعى ، وتتغلغل عمقا فى خواص

(١) تأمل حركة الحياة على صعيد مصر مع النيل ، شبطه وتطويعه وترويضه الجريان
فيه ، وتهديب مجراه ، حتى يستوعب الجسريان ، وحسن توظيف النهر لمواجهة جفاف
الصحراء ، وصولا الى حد التحرر من قوة ضغط الضابط المناخى ، يجسد معنى توظيف
الوسيلة الحضارية المتاحة ، بما توفره من قوة فعل مضاد . ومضى الانسان فى تطوير الوسيلة
الحضارية ، يجسد الإلحاح فى تصعيد مستوى السيطرة على النيل . وجاء للوقت الذى تحقق
فيه هذا الهدف ، وانتقل التعامل مع النهر ، من مستوى التحايل ، الى مستوى يكاد يقترب
من حد الهيمنة على النهر . وكفلت هذه الهيمنة للإنسان المصرى ، أن يسيطر على النهر .
وينبغى مستوى استخدامه . ولا فيضان شطير مدمر ، يمكن أن يهدد حركة الحياة ، فى موسم
من مواسم الفيضانات العالية . ولا نقصان فى المناسيب ، تحرم حركة الحياة من الكم المناسب
من الماء ، لحساب القرب ، والرعى ، والملاحة النهرية . وتوليد الكهرباء ، والصيد .

(٢) تجاوز حد التطويع ، يعنى تجاوز حد المصالحة مع الأرض ، ومباشرة الاستخدام
الجائر ، الذى يغلغ فى حسن المحافظة على العلاقة بين الإنسان والأرض . وقل أن هذا هو
التمادى غير الرشيد ، الذى يبلغ حد فنى العلاقة بين الإنسان والأرض ، حتى تبدو وكأنها
تتمرد ولا تجاوب وسيلة الإنسان ، وتكف عن المطاء ، أو الاستجابة له .

ومواصفات وطبيعة الأرض ، وهى موضع أنماط الاستخدام ، السائدة فى أنحاء المساحة المعنية ، فى الاتجاه البحثى التحليلى المناسب . ويكشف التمعن فى منظور الأرض ، بشئ من الوضوح والموضوعية ، كلئى الحوامل الطبيعية والحسابات السليمة ، التى تسعف التقويم الجغرافى ، ويصطنع هذا التقويم الجغرافى ، القاعدة الصحية التى يبنى عليها الرأى الجغرافى السديد . ويحكم هذا التقويم الجغرافى بموضوعية وصدق ، على مبلغ كفاءة الأرض ، على صعيد المساحة المعنية . كما يلتبس استعمادات الأرض ، فى المكان والزمان ، لكئى تجاوب وسيلة واسلوب التعامل معها ، ويحدد التقويم الجغرافى أبعاد الانتفاع بها . كما يتعمد هذا التقويم الجغرافى تقصى مبلغ استعداد الأرض ، على صعيد المساحة المعنية ، لكئى تجاوب تطوير وسيلة التعامل معها ، وتنمية الانتفاع بها ، فى المكان والزمان .

وهناك نظام واسلوب عمل مناسب ، يتوجه به الباحث الجغرافى توجها صحيحاً ، لتحرى خواص الأرض ، ودراسة مبلغ كفاءة الأرض ، التى تستخدم بشكل أو بآخر ، فى طلب الانتاج . ويتحرى البحث الجغرافى أيضاً ، مبلغ استعداد الأرض للاستجابة والمطاء . كما يلتبس هذا التوجه الجغرافى ، الضوابط الطبيعية وقوة فعلها فى مواجهة الانسان ، وكيف ينتهى الموقف الى استخدام الأرض فى الانتاج . ويتراوح هذا الموقف ، بين الالتزام الصارم بما تمليه الضوابط الطبيعية ، أو بالتحايل عليها أو على بعضها على الأقل ، أو بالتحرر منها أو من قوة فعل بعضها . وفى ظل هذا التباين بين هذه المواقف الثلاثة ، تتفاوت محصلة استخدام الأرض فى الانتاج .

ويسعف هذا التفاوت ، الباحث الجغرافى ، فى تحرى وحساب اهم بعد من أبعاد التقويم الجغرافى ، لاستخدام الأرض فى الانتاج على صعيد المساحة المعنية . ومع ذلك ، هناك فرق واضح ، بين تطبيق النظام والمنهج واسلوب العمل الجغرافى ، من أجل دراسة استخدام الأرض ، فى التـنـجـ

الزراعة ، أو فى إنتاج الحيوان ، أو فى إنتاج الغابات ، أو فى إنتاج المعادن ، وهو حصاد الاستخدامات الأولية فى جانب ، وتطبيق النظام والمنهج وأسلوب العمل الجغرافى ، من أجل دراسة استخدام الأرض فى حسن توظيف الصناعة ، وفى تشغيل الصناعة ، وتهيئة المناخ المناسب للإنتاج الصناعى السلى المتنوع ، وهو حصاد الاستخدامات الثنائية على صعيد المساحة المعنية ، فى المكان والزمان .

وهناك نظام وأسلوب عمل جغرافى مناسب ، يتوجه به الباحث الجغرافى توجهاً صحيحاً ، لتحرى خواص الأرض ، التى تستخدم فى طلب السكن . ويتحرى البحث الجغرافى ، مبلغ كفاءة الأرض ، واستعدادها الفعلى لاستيعاب حاجة الحضور السكانى الى السكن . كما ياتمس هذا التوجه الجغرافى ، الضوابط الطبيعية وقوة فعلها فى مواجهة الانسان . وكيف ينتهى الموقف الى استخدام الأرض بالفعل فى السكن . ويتراوح هذا الموقف بين الالتزام بما تمليه الضوابط الطبيعية ، أو بالتحايل عليها أو على بعضها على الأقل ، أو بالتححر منها أو من قوة بعضها . وفى ظل هذا التباين بين هذه المواقف الثلاثة ، تتفاوت محصلة استخدام الأرض فى السكن .

ويسبغ هذا التفاوت ، الباحث الجغرافى ، فى تحرى وحساب أهم بعد من أبعاد التقويم الجغرافى ، لاستخدام الأرض فى السكن ، على صعيد المساحة المعنية ، ومع ذلك هناك فرق ، بين تطبيق النظام والمنهج وأسلوب العمل الجغرافى ، من أجل استخدام الأرض ، لقيام وتوزيع المستوطنات البشرية ، على صعيد الأرياف المتنوعة ، التى تضم القطاع من الناس الذين يمكنون على العمل فى مجالات الاستخدامات الأولية ، فى جانب ، وتطبيق النظام والمنهج وأسلوب العمل الجغرافى ، من أجل استخدام الأرض ، لاقامة وتوزيع المستوطنات البشرية على صعيد الحضر ، الذى يضم القطاع من الناس الذين يمكنون على العمل فى مجال الخدمات ، إنتاجها وتسويقها ، وفى مجال الصناعة والإنتاج الصناعى السلى ، على صعيد المساحة المعنية ، فى جانب آخر .

وهذا نظام وأسلوب عمل جغرافى مناسب ، يتوجه به الباحث الجغرافى ، توجهها صحيحا ، لتحرى خواص الأرض ، التى تستخدم فى توفير الخدمات . ويتحرى البحث الجغرافى ، مبلغ كفاءة الأرض ، واستعدادها الفعلى لاقامة ونشر وتوزيع الخدمات توزيعا جغرافيا مناسبيا فى متناول حركة الحياة . كما يلتبس هذا التوجه الجغرافى ، الضوابط الطبيعية وقوة فعلها فى مواجهة الانسان ، وكيف ينتهى الموقف الى اقامة الخدمات الذى يكفل حسين توزيعها الجغرافى . ويتراوح هذا الموقف بين الالتزام الصارم بما تليه الضوابط الطبيعية أو بالتحايل عليها أو على بعضها على الأقل ، أو بالتحرر منها أو من بعضها على الأقل . وفى ظل هذا التباين بين هذه المواقف الثلاثة ، تتفاوت محصلة استخدام الأرض فى تجهيز وتشغيل الخدمات .

ويسعف هذا التفاوت ، فى تحرى أهم بعد من أبعاد التقويم الجغرافى ، لاستخدام الأرض فى اقامة الخدمات وعرض انتاجها وحسن توزيعها وتأمين حق الانسان فيها ، على صعيد المساحة المعنية ، فى المكان والزمان . ومع ذلك ، هناك فرق واضح ، بين تطبيق النظام والمنهج وأسلوب العمل الجغرافى ، من أجل دراسة استخدام الأرض فى توطئ ونتاج الخدمات ، ذات الطابع الخصوصى ، والتماس الشيء المناسب من التمتع الشخصى فى جانب ، وتطبيق النظام والمنهج وأسلوب العمل الجغرافى ، من أجل دراسة استخدام الأرض ، فى توطئ الخدمات وانتاجها ، ذات الطابع العمومى ، لحساب حركة الحياة فى جانب آخر ، على صعيد المساحة المعنية .

وتقصى خواص وأوضاع وكفاءة الأرض ، التى تستخدم فى الانتاج ذات الطابع الاقتصادى ، أو التى تستخدم فى السكن والاستيطان ، أو التى تستخدم فى انتاج وتوفير الخدمات ، يستوجب التماس الخواص الطبيعية ، التى تميز كل عنصر من العناصر المتداخلة ، فى صياغة منظومة المنظور الجغرافى الطبيعى كله ، على صعيد الأرض فى المساحة المعنية . كما يستوجب هذا التقصى والبحث الجغرافى الموضوعى ، التماس أو تحرى أهم اسهامات

هذه الخواص الطبيعية والسنن الحاكمة لها ، فى صياغة الضوابط الطبيعية ، وقوة فعلها المباشر أو غير المباشر ، وهى تؤثر على استعدادات الأرض فى المكان والزمان ، لكى تجاوب أساليب الاستخدام ، على المحاور الثلاثة الرئيسية . كما يلتمس هذا التقصى أيضا ، تحديد مستوى استجابة الأرض ، التى تطاوع وسيلة الانسان ، وهو يستخدمها ، على صعيد المساحة المعنية .

ومن أجل هذا التقصى الجغرافى ، يتعين رجوع الباحث الجغرافى ، الى زمرة من المتخصصين العلميين فى العلوم الطبيعية النظرية البحتة والتطبيقية ، والأخذ الحسن من خبراتهم . كما ينبغى اشراكهم فى تشكيل الفريق الذى يجرى الدراسة الميدانية ، والاسترشاد بنتائج دراسات وبحوث متخصصة ، تتعقب أو تلاحق السنن الحاكمة ، لخواص الأرض ، فى اطار المنظور الجغرافى الطبيعى ، فى المكان والزمان . ولا يفرغ البحث الجغرافى ، من هذا التقصى ، الذى يتعقب خواص الأرض ومستوى كفاءة الأرض ، وهى تجاوب تعامل الانسان معها ، وهو يستخدمها فيطاوعها أو يطوعها ، الا بعد أن يتيقن تماما ، من اتمام الدراسة الجغرافية التحليلية . وقل انها الدراسة التى تلتمس كل شئ ، ولا تفرط فى أى شئ ، وينبغى الاحاطة به والانتفاع بالنتائج البحثية ، من أجل حسن بيان كفاءة الأرض ، وتحديد مستوى الاتفاق بين الانسان والأرض ، وهى تجاوبه ولا تخذله .

ومطالعة المنظور الجغرافى البشرى ، على صعيد الأرض ، فى المساحة المعنية ، لا تقل أهمية من مطالعة المنظور الجغرافى الطبيعى . والتدقيق الجغرافى الدراسى ، من أجل معرفة الأرض ، على صعيد المساحة المعنية ، وهى مسرح لعمليات استخدام الأرض والانتفاع بها فى الانتاج أو فى السكن أو فى الخدمات ، ينبغى أن يقابله بالضرورة ، التدقيق الجغرافى الدراسى ، من أجل معرفة الانسان ، وهو الذى يباشر استخدام الأرض ، فى المكان والزمان . ويلتمس هذا التدقيق الجغرافى ، التغلغل فى تفاصيل كثيرة ، تتحرى قدرات الانسان وخبراته ومهاراته ، ومستوى آدائه لاستخدام

الأرض • كما يلتبس هذا التدقيق الجغرافى تحرى مبلغ استعمادات
الانسان • لاستيعاب دواعى التغيير ، ومباشرة التغيير من أجل تطوير
استخدام الأرض ، على صعيد المساحة المعنية ، فى المكان والزمان •

وتستوجب دراسة المنظور الجغرافى البشرى ، على النحو الذى يدقق
تدقيقاً تطبيقياً ، التحول بمهارة الجغرافى الذى يتحل بالقدرة على التحليل ،
من الرؤية الجغرافية الكلية لحركة الحياة ، وهى تبشر التعدل مع الأرض ،
وتملك الوسيلة المناسبة والخبرة والفن والتكنولوجيا المعمول بها ، فى كل
نمط من أنماط استخدام الأرض ، الى التماس التفاصيل والأجزاء المتداخلة ،
فى توليفة أو منظومة الرؤية الجغرافية البشرية الكلية • ومن شأن العين
الجغرافية المتخصصة ، أن تجيد الاقدام على تفكيك أوصال الرؤية
الجغرافية البشرية الكلية • وتمثل هذه الأوصال ، فى البعد الاجتماعى ،
والبعد الاقتصادى ، والبعد الحضارى ، والبعد السياسى ، والبعد الديموجرافى •
وقل فى وسع اتوجه الجغرافى التحليلى الهادف أن يباشرا مزيداً من تفكيك
الأوصال ، من أجل المزيد من التفلفل والتدقيق ، فى أوضاع حركة الحياة
التي تزاول استخدامات الأرض ، على صعيد المساحة المعنية ، فى المكان
والزمان •

ويكفل هذا التوجه الجغرافى التطبيقى ، الذى يجيد تفكيك الأجزاء
أو الأبعاد المتداخلة فى توليفة أو فى منظومة المنظور الجغرافى البشرى ،
الإنسان يعبر بصديق وموضوعية عن حركة الحياة وأوضاعها وأحوالها
واستعماداتها الإيجابية والسلبية ، على صعيد المساحة المعنية ، فى المكان
والزمان ، مضى الدراسة ، فى الاتجاه الصحيح • ويتعين أن يتحرى البحث
الجغرافى ، وهو يمضى فى هذا الاتجاه الدراسى الصحيح ، دراسة كل بعد
من الأبعاد البشرية المتنوعة ، دراسة تحليلية تدقق فى التفاصيل الموضوعية •

ومثل هذه الدراسة الجغرافية التحليلية ، تبدو هادفة ، وهى تتعقب
مواصفات وخواص الأبعاد ، التى تحدد حبكة حضور حركة الحياة على صعيد

الأرض • وتكون هذه التحليلات الجغرافية ، وكأنها تجمع عود بحركة الحياة ، وتتعرف على القدرات والجهود والمهارات ، التي يتحل بها الإنسان ، عندما يباشر التعامل مع الأرض ، وهو يستخدمها أو هو يستخرجها ويلتمس منها أن تجاوبه أحيانا ، أو أن تطاوعه وتطور عطاها ، كما تتعقب هذه الدراسة الجغرافية التحليلية ، أوضاع حركة الحياة ، بين المتغيرات البشرية التي تكفل شيئا من التغيير في أنماط استخدام الأرض من عصر إلى عصر آخر في جانب ، والضوابط البشرية التي تضبط وترشد هذا التغيير الوظيفي في جانب آخر •

هذا ، ويكون الباحث الجغرافي مسئولاً ، وهو يحلل ويتفلسف ، أو وهو يتعمق ويدقق في الأبعاد التي تتداخل في توليفة المنظور الجغرافي البشري ، حتى يصبح في وسعه أن يتبين قوة فعل حركة الحياة ، ومقدار ما تملكه من تطلعات ومؤثرات في مواجهة المتغيرات الطبيعية أو المتغيرات البشرية • وكل ينبغي أن يلتمس البحث الجغرافي ، ويدقق ويتعمق كثيراً في استعداد حركة الحياة ، لاستيعاب دواعي التغيير على المدى الزمني القصير ، وعلى المدى الزمني الطويل ، لدى الأقدام أو التصنُّق للتعامل مع الأرض ، وتأمين المستوى المناسب لاستخدامها والانتفاع بها • بل قل يُظَلَّ البحث الجغرافي التطبيقي مسئولاً ، عن تحرر مبلغ استعداد حركة الحياة على تطوُّين أو تنمية قوة فعل المكانية ، وعلى تحسين الكفاءة بالخدمة والتكنولوجيا ، لمباشرة التغيير وتسجيل الملاحظات ، في مجالات التعامل مع الأرض ، وتحسين استخدامها ، على صعيد المساحة المعنية ، في المكان والزمان •

كما يكون الباحث الجغرافي مسئولاً مرة أخرى ، وهو يحلل ويتفلسف ، أو وهو يتعمق ويدقق في الأبعاد التي تتداخل في توليفة المنظور الجغرافي البشري ، حتى يصبح في وسعه ، أن يتبين قوة فعل حركة الحياة ، ومقدار ما تملكه من تطلعات ومؤثرات في مواجهة الضوابط الطبيعية والبشرية • وكل ينبغي أن يلتمس البحث الجغرافي ، ويدقق ويتعمق كثيراً في استعدادات

حركة الحياة ، لاستيعاب دواعي الانضباط ، على المدى الزمنى القصير ، أو على المدى الزمنى الطويل ، لدى التصق للتعامل مع الأرض ، وتأمين المستوى المناسب لاستخدامها والانتفاع بها . بل قل يظل الباحث الجغرافى مسئولاً عن حسن التمييز بين الضوابط البشرية التى تقف فى صف الضوابط الطبيعية ، وتبدو وكأنهما يتعاونان فى توجيه الاقدام وضبط التعامل مع الأرض فى جانب ، والضوابط البشرية التى تقف فى صف الانسان وحدها ، لكى ترشد تعامله مع الأرض وتشد أزره فى كبح جماح الضوابط الطبيعية ، وتيسر الانطلاق فى استخدام الارض على صعيد الأرض فى جانب آخر .

وتفنى الدراسة الجغرافية التطبيقية ، التى تتحرى التدقيق والتمعن الشديد ، فى كل بعد من أبعاد كثيرة ، تتداخل فى منظومة حضور حركة الحياة ، على صعيد المساحة المعنية ، وفى تجسيد أنشطتها المتنوعة ، فى المكان والزمان ، الى حصر وتقويم دور الانسان وقدراته ، وهو فاعل ومجتهد فى أى نمط من أنماط استخدام الأرض . كما تفنى هذه الدراسة الجغرافية التطبيقية أيضا ، الى حسن بيان وتقويم دور الانسان ومهاراته الفاعلة ، ضمن الفريق المتعاون ، وهو يباشر العمل الجماعى ، فى أى نمط من أنماط استخدام الأرض التى تستوجب هذا التعاون ، على صعيد المساحة المعنية . ويستوى فى ذلك ، أن يكون استخدام الأرض لحساب الانتاج ، أو لحساب السكن ، أو لحساب الخدمات .

ومن خلال التمعن الجغرافى ، يكون فى وسع الباحث ، أن يعاين المواجهة على صعيد الأرض ، فى ربوع المساحة المعنية ، وتجرى هذه المواجهة بين الأرض وفى صحتها كل المتغيرات الطبيعية والضوابط الطبيعية فى جانب ، والانسان وفى صحبته فضلا عن المتغيرات البشرية والضوابط البشرية كل ما يمتلك من مهارات وخبرات وتكنولوجيا فى جانب آخر .

ولأن الإنسان يتحرى التعامل مع الأرض التى يتيقن من انها على استعداد لأن تجاوبه ، ينتصر الإنسان فى هذه المواجهة . ومع انتصار الإنسان فى طلب استخدام الأرض ، تقتصر هذه الأرض وتبدو وهى ذات جدوى ، فى المكان والزمان . وانتصار الإنسان فى أى جولة من جولات هذه المواجهة ، بين الإنسان والأرض ، يجسد فى اطار المتابعة الجغرافية ، الوصول الى الشيء المناسب من المصالحة أو الاتفاق بينهما . ويضمن هذا الاتفاق ، استجابة الأرض ، لمشيئة حركة الحياة ، وهى تطلب وتعرف ماذا ولماذا وكيف تطلب استخدام الأرض ، على صعيد المساحة المعنية ، فى المكان والزمان .

واجراء مثل هذه الدراسة الجغرافية التطبيقية ، التى تاتمس التمعن والتدقيق ، فى منظومة المنظور الجغرافى البشرى ، على صعيد المساحة المعنية ، يضع الاجتهاد الجغرافى فى وضع مناسب لمباشرة المسح الجغرافى . ويعطى هذا المسح الجغرافى العين الجغرافية الحبيرة ، حق التمعن فى التعامل مع الأرض وتوجهات استخداماتها المتنوعة . وانطلاقا من هذه الرؤية الجغرافية والمعاينة التى تدقق فى أى نمط من أنماط استخدام الأرض ، على صعيد المساحة المعنية ، يكون التوجه الجغرافى السديد الى مباشرة التقويم الجغرافى ، وصولا الى الراى الجغرافى ، وهو الهدف النهائى .

ويبتنى هذا الراى الجغرافى بالضرورة ، على حساب يدقق فى الجدىوى الاقتصادية والاجتماعية والحضارية لما تحدث عنه الرؤية الجغرافية على وجهين . وعلى الوجه الأول تحدث هذه الرؤية الجغرافية عن استجابة الأرض للإنسان ، استجابة لا تخذله . وعلى الوجه الآخر ، تحدث هذه الرؤية الجغرافية عن عصيان الأرض وعدم استجابتها ، وتكون وكأنها تخذله .

وعلى صعيد الأرض التى تجاوب الإنسان ولا تخذله ، وهو يباشر استخدامها الاستخدام المناسب ، يتحرى الراى الجغرافى بعناية :

١ - قوة فعل الانسان وقدراته ومهاراته ، وهو يواجه الضوابط الطبيعية بالضرورة ومعها بعض الضوابط البشرية أحيانا ، التي لا تقف في صفه وتشد أزره وهو يتعامل مع الأرض ، ويلتمس استخدامها في الانتاج أو في السكن أو في الخدمات .

٢ - قوة فعل الأرض وخواصها واستعداداتها ، وهي تجاوب تعامل الانسان معها ، وتطاول وسائله وتكنولوجياه على مستوى من مستويات الاستجابة والعطاء .

وعلى صعيد الأرض التي لا تجاوب الانسان وتخذه ، وهو يمتنع عن استخدامها ، ويتجنب التعامل معها ، يتحرى الرأى الجغرافى بعناية :

١ - قوة فعل الانسان وقدراته ومهاراته ، وهو يواجه الضوابط والتحديات الطبيعية بالضرورة ، ومعها بعض الضوابط البشرية أحيانا ، التي تصدى له وتحرمه من التعامل مع الأرض ، ومقدار مسؤوليته عن هذا المعجز .

٢ - قوة فعل الأرض وخواصها واستعداداتها ، وهي لا تجاوب تعامل الانسان معها ، وتحديد مبلغ مسؤوليتها عن إبداء هذا المعجز ، ودواعى عصيانها وعدم استجابتها .

وهناك وجه ثالث ، على صعيد الأرض التي تجاوب الانسان ولا تخذه ، وهو يباشر استخدامها الاستخدام المناسب لبعض الوقت ، ثم تكون المفاجأة عندهم تكف عن الاستجابة حتى تخذه . وفى هذا الوضع يتحرى الرأى الجغرافى بعناية ويحدد :

١ - مسؤولية الانسان وأسلوب تعامله مع الأرض عن هذا التحول من الاستجابة الى عدم الاستجابة على صعيد المساحة المعنية . ويستوجب الأمر تحرى الخطأ الذى يقع فيه الانسان ، وكيف يرهق الأرض حتى تعلن عن تمردها وإصرارها على عدم الاستجابة .

٢ - مسئولية الأرض ودواعي الاستجابة المؤقتة ، ودواعي التحول
عن الاستجابة الى عدم الاستجابة على صعيد المساحة المعنية . ويستوجب
الأمر تحرى المتغيرات الطبيعية التى تنهى استجابة الأرض ، أو تحرى
الخواص التى تفرض الأجل المحدود لاستجابة الأرض .

وقل يلتزم الباحث الجغرافى ، وهو جاد وموضوعى فى مجال التقويم
الجغرافى ، الإجابة عن استفسار ينال عن لماذا يطلب الانسان استخدام
الأرض ؟ وعن كيف يتأتى الاقدام على طلب استخدام الأرض الأنسب ؟
وعن مبلغ استعداد الأرض لكى تجاوب أحيانا ، أو لكى تجاوب ثم تمتنع
أحيانا ، أو لكى لا تجاوب أحيانا أخرى ، طلب استخدام الأرض ؟ ولا يعنى
الاجتهاد الجغرافى الانسان أبدا من المسئولية وهو مسئول دائما عن حسن
اختيار الأرض التى يتعامل معها ، وهو مسئول عن أسلوب التعامل مع
الأرض التى يقع عليها هذا الاختيار ، ومسئول عن استنزاف الاستجابة أو
عن الاستجابة المحدودة المدى ، على صعيد المساحة المعنية .

هذا ، وفى وسع الباحث الجغرافى ، من بعد رصد وحصر صور
جولات المواجهة بين الانسان والأرض ، أن يستخلص المصالح أو الاتفاق
بينهما . ويجسد هذا الاتفاق الوضع الذى يقدم فيه الانسان على التعامل
مع الأرض ، وهو عارف بأنها ستجاوبه استجابة محدودة المدى . ويجسد
هذا الاتفاق أيضا الوضع الذى يمتنع فيه الانسان عن التعامل مع الأرض ،
وهو واثق انها لن تجاوبه . ومن ثم يكون فى وسع التقويم الجغرافى ، أن
يميز بين هذه الأوضاع ، وأن يرشد الاستجابة المستمرة والمحافظة على
هذه الديمومة ، وأن يبصر الاستجابة غير المستمرة واطالة مداها . وفى
وسع هذا التقويم الجغرافى ، أن يكشف عن الأرض التى لا تبشر خواصها
بالاستجابة ، حتى لا يضيع جهد الانسان الذى يتعامل معها هدرًا .

وعلى صعيد الأرض فى المساحة المعنية ، التى تبلى استعدادا

للاستجابة المستمرة ، أو للاستجابة محدودة الأجل ، يستجّل التقويم الجغرافى مبلغ انتصار الانسان فى المواجهة ومبلغ انتصار الأرض معه . كما يستجّل هذا التقويم الجغرافى ، نهاية أقصى ما تطاوع به الأرض ، ومبلغ استجابتها واستسلامها لوسيطاته . ويقوم بهذا ذلك أقصى ما فى وسع الانسان أن يفعله لكى تجاوبه الأرض ، ومستوى وسيلته التى يباشر بها تعامله مع الأرض واستخدامها ، الذى يجاوب طلبه . وإصراره على هذا الطلب .

وغاية ما يصبو إليه الاجتهاد الجغرافى للتطبيقى ، وهو يباشر عمله فى ميدان استخدام الأرض ، لحساب الرأى الجغرافى السديد ، هو أن يتوصل التقويم الجغرافى ويدقق فى مستوى المصالحة أو الاتفاق ، الذى تستسلم بموجبه الأرض للانسان على صعيد المساحة المعنية . كما ينبغي أن يتوصل هذا التقويم الجغرافى أيضاً الى مستوى الانسان الذى يباشر به استخدام الأرض التى تستسلم له ولا تخذله . وتأسيساً على ذلك كله ، يتبلور الرأى الجغرافى السديد الذى يعلن بوضوح وصلىح عن :

١ - مستوى الاستخدام أو مرتبته ، وهو الذى يتراوح بين الاستخدام الجائر أو الردى ، والاستخدام التقليدى الجامد ، والاستخدام الجيد المتطور .

٢ - حصر وتحديد العوامل والدواعى ومسئولية الانسان ، التى تكون من وراء كل مستوى من هذه المستويات المتفاوتة ، سواء الاستخدام الجائر أو الردى . يفسد فى الأرض ، أو الاستخدام التقليدى يستغرق فى الجمود ويعرض عن التغيير والتجديد ، أو الاستخدام الجيد المتطور ، يتحسّن ويتوثب للتجديد ، ويلتزم التجويد دون توقف أو إبطاء .

ومن شأن الرأى الجغرافى الذى يعالج قضية استخدام الأرض ، أن يكون وكأنه همس أمين يهمس فى أذن حركة الحياة . ويقدم هذا الهمس النصيحة أو التوصية أو التحذير ، الذى يبصر التعامل بين الانسان

والأرض ، على أى وجه من أوجه الأنماط المتنوعة من استخدامات الأرض •
والاستماع الى نصيحة الرأى الجغرافى ، معناه أن يتأى استخدام الأرض
والارتفاع بها ، على بصيرة ، دون افراط فى الضغط على الأرض ، ودون
تفريط فى حق الارتفاع الأنسب بها •

ومن شأن الرأى الجغرافى الذى يعالج قضية استخدام الأرض ، على
صعيد المساحة المعنية أن يعقب على دور الانسان وهو الذى يطلب ويبادر
بالطلب ، وعلى دور الأرض وهى التى تجاوب وتلبى الطلب • بمعنى أن
يعلن هذا الرأى الجغرافى عن امكانيات الانسان ، ومبلغ استعدادة لتحسين
مستوى تعامله مع الأرض • وبمعنى أن يعلن هذا الرأى الجغرافى أيضا •
عن أوضاع واستعداد الأرض ، ومبلغ استعداداتها للاستجابة الأفضل
للانسان •

ويشئ الرأى الجغرافى على الاستخدام الجيد المتطور ، ويعلن عن دواعى
استحقاق الانسان هذا الثناء • ويتحرى فى نفس الوقت مبلغ التوازن
والتوازى بين تعامل مناسب تتحقق به أقصى جدوى فى جانب ، وعناية
مناسبة تتحقق بها أقصى صيانة ومحافظة على الأرض فى جانب آخر • كما
يتحرى هذا الرأى الجغرافى أيضا ، توجهات استخدام الأرض على درب
الصواب ، ومبلغ اصرار الانسان على تطوير مستوى هذا الاستخدام ،
وصولا الى ما هو أفضل ، دون توقف أو تردد •

ويملق الرأى الجغرافى على الاستخدام التقليدى ، ويطن فى دواعى
الجمود الذى يتجنب التجديد • ويتحرى فى نفس الوقت ، مبلغ الحُلل وعدم
الالتزام بالتوازن والتوازى ، بين تعامل غير مناسب تتحقق به أدنى جدوى
فى جانب ، وعناية هى أقرب الى الإهمال وعدم العناية بالمحافظة على الأرض
فى جانب آخر • كما يتحرى توجهات استخدام الأرض ، على درب الخطأ ،
ومبلغ اصرار الانسان ، على تجميد مستوى هذا الاستخدام ، وافتقاد أى
تطلع لتحسين أو لتغيير مستوى التعامل مع الأرض •

ويفضح الرأى الجغرافى خطر الاستخدام الجائر أو الاستخدام الردىء ،
ويعلن عن دواعى الوقوع فى الخطأ • ويتحرى فى نفس الوقت ، مبلغ تورط
الانسان من غير قصد أحياناً ، وبكل القصد أحياناً أخرى فى تعامل يجمع
من غير وعى بين الانتفاع بالأرض ، والافساد الذى يطمع فى الأرض • كما
يتحرى هذا الرأى الجغرافى أيضاً ، مبالغ التمدادى على درب الخطأ ، وعدم
الانتباه الى سوء العاقبة •

ويحكم الرأى الجغرافى على الاستخدام الجيبد المتطور ، ويعلن عن
دواعى استمرار استجابة الأرض • كما يحكم الرأى الجغرافى على الاستخدام
التقليدى ، ويعلن عن براءة الأرض من الجبوء ، ويلقى بكل دواعى الاتهام
على كاهل الانسان • كما يحكم الرأى الجغرافى على الاستخدام الجسائر أو
الاستخدام الردىء ، ويعلن عن عجز الأرض ، وعدم قدرتها على الاستجابة
للسيلة الحضارية ، التى يتعامل بها الانسان مع الأرض ، وهو يستخدمها •
ووقل أن هذا الحكم الجغرافى المعلن فى وسعه أن :

١ - يكشف عن حالة الاستعداد التى تكفل استمرار الاستخدام الجيبد
المتطور فى مشوار التحسين على درب الصواب الاجتماعى والاقتصادى
والحضارى •

٢ - يكشف عن حالة الاستعداد التى تكفل انهساء الجبوء واخراج
الاستخدام التقليدى من أزمة امراض الانسان عن الأخذ بأساليب التجديد •

٣ - يكشف عن حالة الاستعداد التى تكفل أو تؤدى الى تدهور
التعامل بين الانسان والأرض ، وسوء عاقبة تفسخ العلاقة الوظيفية بين
الانسان والأرض ، عندما يبلغ الافساد فى الأرض حده الأقصى ، فتتواضع
استجابة الأرض ، وتتمادى فى التواضع حتى تكف تماماً عن الاستجابة •

وحسن اصغاء حركة الحياة ، الى النصيحة التى يوفرها الرأى الجغرافى ،

تعقيبا على الرؤية الجغرافية ، وهو يقنى على الصواب ، ويصير مستيرة
الاستخدام من جيد الى أجد ، توفر أو تحقق إضافة لحساب حركة الحياة
وحسن إصغاء حركة الحياة ، الى النصيحة التي يعلن عنها الراى الجغرافى
تعقيبا على الرؤية الجغرافية ، وهو يعترض على الجمود ، ويصير التحول من
الحل الأدنى لجذوى استخدام الأرض الى الحل الأفضل لجذوى استخدام الأرض
المتجرد من كل دواعى الجمود ، توفر أو تحقق إضافة حقيقية لحساب حركة
الحياة ، وحسن إصغاء حركة الحياة ، الى النصيحة التي يعلن عنها الراى
الجغرافى ، تعليقا على الرؤية الجغرافية ، وهو يفضح الخطأ الذى يفسد فى
الأرض ، ويطن فى أواخر العلاقة بين الانسان والأرض ، يتدارك سوء
الاستخدام قبل أن تكلف الأرض عن الاستجابة لطالبه حركة الحياة .

ويتضمن الترشيح المناسب المعلن ، الذى يقدمه الراى الجغرافى عن
أوضاع استخدام الأرض ، على صعيد المساحة المعنية ، التوصيات المتنوعة
العديدة . وتبتنى هذه التوصيات ، على عمق وتفكك وتأنى الدراسة
الجغرافية التحليلية ، لى نمط من أنماط الاستخدام السائدة ، فى المكان
والزمان . وتبصر هذه التوصيات حركة الحياة ، وتدارك الخطأ ، وهى تبأثر
الاستخدام الرديء أو الاستخدام الجائر ، حتى يكون فى وسع الانسان أن
يكف عن تدهور الاستخدام من سوء الى أسوأ . وتأخذ هذه التوصيات
أيضا ، بيد الانسان وتخرجه من أزمة الجمود ، توطئة لتحسين مستوى
الاستخدام وتحريره من الأساليب الجامدة ، وقل انها تكسب الانسان
الشيء المناسب من الوعي ، لكى يكف عن خطيئة الجمود ، ويلتس الوسيلة
الأفضل لاستخدام الأرض . وينال الاستخدام الجيد المتطور أيضا ما يستحقه
من هذه التوصيات ، لكى يواصل الانسان فى اتفاق كامل مع الأرض ،
مسيرة التطور والتحسين ، فى أى نمط من أنماط استخدام الأرض .

هذه ، ويبقى الرأى الجغرافى التشديد ، الذى ينبغى أن تلقى اليد
دراسة الباحث الجغرافى ، لموضوع استخدام الأرض ، لحساب الانبعاث فى
طلب الانتاج ، أو لحساب الانبعاث فى طلب السكن ، أو لحساب الخدمات
فى المكان والزمان ، على ثقة بما على

أولاً : أن العلاقة بين الإنسان والأرض ، التى تسفر عن كل نمط من
أنماط استخدام الأرض ، لا ينبغى أن تنقطع أبداً ، والإنسان هو الذى
يسأل ، والأرض هى التى تجاوب . ويبقى أن يعرف الإنسان مسئوليته ،
وكيف يتبنى حراسة هذه العلاقة . وقل أن هذا الإبقاء على هذه العلاقة
بين الانبعاث والأرض ، هو الذى يبقى على أنماط استخدام الأرض . بل قل
أن انتهاء هذه العلاقة بقصد ، أو من غير قصد ، يخرج الأرض من قبضة
الإنسان ، ويجرمه من حق استخدامها والانتفاع بها ، وتحسين أساليب
الاستخدام ، على صعيد المساحة المعنية ، وتخفيف حدة أو قوة تعامل
الإنسان الذى يلوى ذراع الأرض لكى تجاوبه ، أو الذى يحملها لا طاقة
لها به . يكون مطلوبه بالمحاج للمحافظة على الأرض ، وجسن الاستجابة ، فى
المكان والزمان . ويظل الإنسان مسئولاً ، وهو يبادر باستخدام الأرض ،
ومستولاً ، وهو يطوع الأرض ويسيطر على مستوى استجابة الأرض ،
ومستولاً وهو يحسن أسلوب التعامل وتطوير استجابة الأرض ، ومستولاً
وهو يتجنى على الأرض ويضبط على قدراتها عندما تجاوبه ، ومستولاً فى
نهاية المطاف ، على أن تبقى العلاقة وتحسن بين الإنسان والأرض ، أو أن
تفسخ هذه العلاقة بينهما ، حتى لا تجاوبه الأرض .

ثانياً : أن العلاقة بين الإنسان والأرض ، على صعيد المساحة المعنية ،
فى المكان والزمان ، التى تسفر عن كل نمط من أنماط استخدام الأرض ،
لحساب الانتاج أو لحساب السكن ، أو لحساب الخدمات ، لا ينبغى أن تتجمد ،
أو تتوقف عند حد معين ، أو عند مستوى واحد لا يتغير . كما لا ينبغى أن
يبقى هذا الاستخدام وهو محصلة علاقة قوية وحيوية ، تضى على وتيرة
واحدة تتكرر ولا تتغير ايقاعاتها الرتيبة . وقل أن استخدام الأرض ينبغى

أن يجاوب قوة فعل وتأثير المتغيرات الطبيعية والمتغيرات البشرية ، التى تتوالى من عصر الى عصر آخر • وينبغى أن يعرف الانسان وهو المسئول ، كيف يتحلى بارادة التغيير ، والاستجابة لقوة فعل المتغيرات ، وأن يتحرر من دواعى الجمود ، والتحلل بارادة التغيير ، لأن ذلك هو وحده المنطلق الجيد والمناسب ، والذي يطور وينمى مستوى استخدام الأرض ، على صعيد المساحة الممتنية ، من المستوى الجيد الى المستوى الأجود •

وفى جميع الأوضاع ، وعلى كل مستويات استخدام الأرض ، تبقى الحاجة الى الضوابط البشرية والضوابط الطبيعية • وفى صحبة هذه الضوابط ، يعرف الانسان كيف يحافظ على العلاقة الحميمة مع الأرض التى يستخدمها • كما يعرف كيف يعتمد على هذه الضوابط ، فتشده أزره فى تطوير هذه العلاقة وتحسين مستوى الاستخدام • كما يعتمد عليها الانسان فى الضوابط الأخذ بالمتغيرات ، دون تجاوزات تظمن فى جدوى الاستخدام ، أو توقع به فى الخطأ وتبعده عن درب الصواب • ولا استخدام للأرض يحقق التوازن بين العطاء الذى تجاوب به الأرض فى جانب ، والمحافظة على سلامة الأرض فى جانب آخر ، فى غيبة الضوابط التى تحرس حسن العلاقة بين الانسان والأرض •

هذا ، ومن شأن الاجتهاد الجغرافى فى نهاية المطاف ، أن يحسن التمييز بين نوعين من استخدام الأرض • ويضع هذا التمييز الجغرافى حدا فاصلا بين نوع من الاستخدام يمضى على درب الخطأ ، ويتجنب الصواب الاقتصادى والاجتماعى فى جانب ، ونوع من الاستخدام يمضى على درب الصواب ، ويتجنب الخطأ الاقتصادى والاجتماعى فى جانب آخر • وفى الحالتين ، يكون الانسان وهو يتعامل مع الأرض ، مسئولاً عن الخطأ الذى يظمن فى جدوى استخدام الأرض ، ومسئولاً عن الصواب الذى يحافظ على وينمى ويطور جدوى استخدام الأرض • بل قل أنه هو المسئول عن التحول من أجل الاقلاع عن الخطأ ، الى مباشرة الصواب وتحسين مستوى استخدام الأرض •

وعن استخدام الأرض الذى يرمى على درج الخطا ، ويتجنب الصواب.
الاقتصادى والاجتماعى ، ينبغى أن يميز الاجتهاد الجغرافى بين :

أولا : الاستخدام الجائر وهو الاستخدام الذى يتمادى فى الخطا ، حتى يبدو وكأنه يدمر المين أو يفسد فى الأرض من غير وعى . وفى الوقت الذى يعرف فيه كيف يسأل الأرض ، وكيف ينتفع باستجابة الأرض يضغط من غير وعى الأرض ويحملها ما لا طاقة لها به . وقل أنه لا يستمع الى أنين الأرض ، ولا يحسب جيدا حساب النقصان فى إنتاجيتها ، ويوالى الضغط الشديد الجائر الذى يفسد الأرض . بل قل أنه يسيء استخدام كل شئ على الأرض حتى يتأتى الحال الذى تكف فيه الأرض عن الاستجابة له . ويفطى الاستخدام الجائر عمليات استخدام الأرض فى الإنتاج وهو يطعن فى المين . ويفطى الاستخدام الجائر فى السكن والاستيطان ، وهو لا يحسب العمر الافتراضى للمستوطنة . ويفطى الاستخدام الجائر عمليات استخدام الأرض فى توفير وتوزيع الخدمات ، وهو يحمل الخدمة ما لا طاقة لها به حتى تبلخ حد المجز وعدم القدرة على الاستجابة .

ثانيا : الاستخدام الرديء غير الاقتصادى ، وهو الاستخدام الذى يتجاهل بحسن نية أحيانا وبسوء نية أحيانا أخرى ، أسس وقواعد الاستخدام الحسن . وفى الوقت الذى يعرف فيه الإنسان كيف يسأل الأرض ، وكيف ينتفع باستجابة الأرض ، لا يحسب حساب الجدوى الاقتصادية أو الجدوى الاجتماعية . وقل أنه لا يعبأ بزيادة أو نقصان وهو يستخدم الأرض فى الإنتاج . ولا يكاد يلتفت بمنأى الى مصالح الاستيطان وحركة الحياة ، وهو يستخدم الأرض فى السكن . ولا يحافظ أبدا على المرافق والخدمات الخاصة والسامة ، وهو يستخدم الأرض فى الخدمات . وقد فلت من بين أيديه الأمر أحيانا لكى يتحذر هذا الاستخدام من المستوى الرديء الى مستوى الاستخدام الجائر ، الذى يطعن فى حسن العلاقة بين الإنسان والأرض .

وعن استخدام الأرض ، البنى يبضى على درج الصنعتوب ، ويتجنب الوقوع فى الخطا الاقتصادى والاجتماعى ، ينبغى أن يميز الاجتهاد الجغرافى بين :

أولاً : الاستخدام التقليدى ، وهو الاستخدام الذى يركن الى التقليد . حتى يبدو وكأنه يستغرق فى الجمود ، ويرفض من غير وعى الاستجابة لدواعى التغير . وقد يتخوف الانسان من التغير ، سواء كان هذا التغير من أجل التجديد والأخذ بالوسائل الأفضل . أو كان هذا التغير من أجل التجويد وتحسين مستوى الأداء . ويحسب هذا الاستخدام التقليدى حساب الجدوى الاقتصادية والجدوى الاجتماعية ، ولا يتنازل عنها أبداً ، ولكنه لا يعبا كثيراً بتطوير هذه الاستجابة من عصر الى عصر آخر . بمعنى أنه الاستخدام الذى يتشبث بالأصالة ، ويصرف النظر عن المعاصرة . وقل أنه يتخوف من تجارب التغير ، حتى لا يكاذ ينك القدرة على حوض تجارب جديدة ، تؤدى الى تحسين مستوى الأداء من أجل استخدام أفضل للأرض فى الانتاج ، أو فى المسكن ، أو فى توفير الخدمات . ولا يقع هذا الاستخدام التقليدى الجامد فى الخطأ أبداً ، الا عندما يتعذر عليه المحافظة على التوازن بين معدلات انتاج أنماط استخدام الأرض وعرض هذا الانتاج من ناحية ، ومعدلات الطلب من هذا العرض والتهافت عليه من ناحية أخرى . ولا مخرج من هذا المأزق الا من خلال التحول من أساليب وسلوك وجود الاستخدام التقليدى ، الى أساليب وسلوك مرونة الاستخدام المتطور .

ثانياً : الاستخدام المتطور ، وهو الاستخدام الذى يتحلى الانسان فيه بشيء كثير من المرونة ، حتى يبدو وكأنه يلتمس التغير والاستجابة لزوج العصر فى المكان والزمان . ولا يتخوف الانسان أبداً من مواجهة المتغيرات التى تتوالى من عصر الى عصر آخر . ولا يمجز عن الاستجابة لقوة فعل هذه المتغيرات ، وهو يبادر بإبداع الأسلوب أو الوسيلة أو التكنولوجيا المستجدة التى تجاوب هذه المتغيرات . وقل أنه لا ينغلق أبداً ادراكا منه

لِعواقب الانفلاق التي تحرمه من استثمار تجارب الآخرين في مجالات تحسين مستوى استخدام الأرض . ويمضى هذا الاستخدام المتطور على درب غير مسدود ، فلا يركز الإنسان الى شيء من الجمود أو الاعراض عن التغيير . وقل أن هذا الاستخدام المتطور لا يقع في الخطأ أبداً على المستوى الاقتصادي ، أو على المستوى الاجتماعى . بل قل تظل عين استخدام الأرض الاستخدام المتطور فى الانتاج أو فى السكن أو فى الخدمات ، تحرس بعناية ، التوازن الحميد بين عرض انتاج هذه الاستخدامات من ناحية ، وطلب اصحاب الحق فى هذا العرض من ناحية أخرى .



ومما يكن من أمر ، فتلك هى البداية الموضوعية التي تمهد وتجهز ، الاقدام الجغرافى على تناول المنهج الجغرافى التطبيقى ، والتماس طرق البحث المناسب ، والتحرى الموضوعى ، الذى يباشر دراسة وعرض الدراسة الجغرافية التحليلية ، لأنماط استخدام الأرض ، فى المكان والزمان . ومن خلال الدراسة المكتبية فى المراجع ، والدراسة الوثائقية فى المصادر ، والدراسة الميدانية فى المساحة المعنية ، يتأتى هذا التجليل الجغرافى ، عن العلاقة الحميمة بين الإنسان والأرض ، فى مجالات استخدام الأرض . ثم يكون التحرى الذى يلتبس التقويم الجغرافى وحساب الجدوى الاقتصادية والاجتماعية والحضارية ، لكل نمط من أنماط استخدام الأرض . ويسعف هذا التقويم الجغرافى ، صياغة الرأى الجغرافى البصير ، الذى يبصر أو الذى يرشد ، أو الذى يوجه استخدام الأرض ، حتى يطور أساليبه ووسائله ، من أجل استخدام أفضل ، يناسب حاجة العصر .

هذا ، ولأن الإنسان حاجاته ووسائله ومهاراته ، يكون من وراء استخدام الأرض ، ولأن الإنسان مسئول أصلاً عن استشعار قيمة الأرض ومبلغ استعدادها للاستجابة ، يكون من وراء اختيار الأرض وتحديد نمط الاستخدام الأنسب فى ربوعها ، فينبغى أن تتوجه العناية الجغرافية الى الاهتمام بدراسة أوضاع الإنسان ، والاهتمام بأحوال الأرض ، اهتماماً

متوازيًا ومتوازنًا • ولأن هذا الاستخدام يهمل ويشغل حركة الحياة ، ويكون من أجل الانتاج فى أى صورة من صوره ، أو يكون من أجل السكن فى أى شكل من أشكال المستوطنات ، أو يكون من أجل توفير الخدمات فى صورها الخاصة والعامة ، على صعيد أى مساحة معينة ، فى المكان والزمان ، فينبغى أن تتوجه الدراسة الجغرافية التحليلية توجهًا صحيحًا ، لكى تعتنى بالعلاقة بين الإنسان والأرض ، وهى الأصل فى استخدام الأرض ، وتعتنى بكل نمط من أنماط هذا الاستخدام المتنوع •

وقل هذا فرع جديد من فروع الجغرافية ، الذى يلملم شمل موضوعية اهتماماته من الجغرافية الطبيعية وهو يعنى بالأرض التى يتعامل معها الإنسان ، ومن الجغرافية البشرية وهو يعنى بالإنسان الذى يتعامل مع الأرض • ومن أجل دراسة الأرض وخواصها ومتغيراتها وضوابطها ، يأخذ باطراف من فروع الجغرافية الطبيعية ، عن البنية والتضاريس والتربة والمناخ والمياه والنبات • ومن أجل دراسة الإنسان ومهاراته ووسائله واستعداداته ، يأخذ باطراف من الجغرافية البشرية واهتماماتها بالجغرافية الحضارة والجغرافية الاقتصادية وجغرافية العمران ، وجغرافية الخدمات • وقل أن هذا الأخذ من كل هذه الفروع والتخصصات الجغرافية ، لا يعنى التدخّل أو الخلط أبدًا - بل قل أنه الأخذ المناسب ، الذى لا يوقع موضوعية استخدام الأرض ، فى أسر التبعية أبدًا لأى من هذه التخصصات الجغرافية.

ومن ثم ينبغى أن يعنى التخصص الجغرافى ، فى موضوع استخدام الأرض ، بهذه القضية الحيوية التى تقتحم ميادين العمل التطبيقى. دون تفریط فى دواعى الربط وحسن الأخذ والعطاء المتبادل ، لحساب جغرافية استخدام الأرض ، بين كل فروع الجغرافية الطبيعية وفروع الجغرافية البشرية • ومهارة الجغرافى ، وهو يستشعر دواعى هذا الربط الموضوعى ، أو وهو يلتمس حسن الأخذ والعطاء من نتائج البحوث الجغرافية المتنوعة ، هى التى تؤمن المضى المتوازى ، بين استخدام الأرض وموضوعيته

- ٥٥ -

وأهدافه وجدواها فى جانب. ، وموضوعية الاهتمامات الجغرافية العريضة للجغرافية الطبيعية والجغرافية البشرية فى جانب آخر . وتأمين هذا التوازى الحميد ، هو الذى يكفل الأخذ والعطاء ، ويحول دون التداخل المخل أو الخلط أو تجاوز الحد بين موضوعية واهتمامات الجغرافى ، وهى تتكامل موضوعيا تحت مظلة الشمول العلمى العريض ، الذى تغطيه الجغرافية مفزاها ومرماها .

* * *

الفصل الأول الأرض والإنسان ، في المكان والزمان خواص ومتغيرات وضوابط حاكمة لاستخدام الأرض

- الأرض في عيون جغرافية
- الضوابط الطبيعية واستخدام الأرض
- الموقع الجغرافي والضابط المكاني
- التركيب والضابط الجيولوجي
- شكل السطح والضابط التضاريسي
- المناخ والضابط المناخي
- الوجود الحيوي والضابط الحيوي

الفصل الاول

الارض والانسان ، فى المكان والزمان

خواص ومتغيرات وضوابط حاكمة لاستخدام الارض

اذا كان من شأن الجغرافى ، أن يظل على استخدام الأرض فى الانتاج ، أو فى تجهيز السكن واقامة وبناء المستوطنات ، أو فى توفير وتوزيع الخدمات ، فى اطار علاقة توافق حسن ، بين الانسان والأرض ، فانه ينبغي أن يتمم ويحلل موقف هذين الطرفين فى هذه العلاقة ، على صعيد المساحة المعنية . ويرى الجغرافى هذه العلاقة محل اهتمامه ، وهى فى صورة خاصة من صور المواجهة بين الطرفين . ومع ذلك فانها تمثل مواجهة من نوع خاص ، لا تنتهى ابدا بغالب ومغلوب . بل قل فى هذه المواجهة يحسم الموقف انتصار الانسان وانتصار الأرض معه وهى تجاوبه أحيانا ، أو فشل الانسان وفشل الأرض معه وهى لا تجاوبه أحيانا أخرى .

وفى هذه الصورة الفريدة من صور المواجهة ، يبادر الطرف الأول وهو الانسان ، وترد الأرض على هذه المبادرة . ومهم أن يبدأ الانسان ، ويجد فى طلب التعامل مع الأرض ، والأهم أن تستمع الأرض الى هذا الطلب وتجاوبه . ونقول أن فى وسع الأرض من الناحية النظرية الرد على هذا الطلب ، بالسلب أحيانا ، أو بالإيجاب أحيانا أخرى . والرد بالإيجاب معناه أن تنشأ العلاقة ، والرد بالسلب معناه أن لا تنشأ هذه العلاقة ابدا بين الانسان والأرض . ولأن الانسان صاحب المصلحة فى جدوى هذه العلاقة ، فهو مسئول عن اختيار الأرض التى يتيقن من حسن استجابتها ، والرد عليه بالإيجاب . وهو مسئول أيضا عن تجنب الأرض التى يتيقن من عدم استجابتها ، والرد عليه بالسلب .

ورد الأرض على صعيد المساحة المعنية بالإيجاب معناه ، ليس فقط أن تنشأ العلاقة بينها وبين الإنسان ، بل قل أنها تقبل بالتعامل معه والوصول الى الاتفاق المناسب الذى يظل هذا التعامل الذى يضع الأرض فى خدمة الإنسان فلا تخذله ولا يترد له طلباً . ويستحق البحث وقفة جغرافية تحليلية متأنية ، تتمعن وتلتبس كيف تكون المبادرة ، وكيف يكون حسن الاختيار وحسن توجيه السؤال ، وكيف تكون اجابة الأرض على الطلب فلا تخذله . كما يستحق البحث وقفة جغرافية تحليلية متأنية ، تتمعن فى كنه الاتفاق بين الإنسان والأرض . وفى سبيل الوصول اليه ، ونحاولا التحقق به استخدام الأرض . ويكاد يعلن هذا الاتفاق عن قبول كل طرف من الطرفين شروط الطرف الآخر .

الأرض فى عيون جغرافية :

وفى إطار هذه الوقفة الجغرافية التحليلية المتأنية ، يطل الجغرافى على الأرض على صعيد المساحة المعنية . وتدقق العين الجغرافية بعناية فى منظومة المنظور الجغرافى الطبيعى ، وتتحرى تداخل العناصر المتنوعة فى هذه المنظومة . وتتابع هذه العين الجغرافية بعناية أكثر تطفلاً فى المنظور الجغرافى ، وكأنها تسأل عن خواص الأرض ، على صعيد المساحة المعنية . وتضى على هذه المثابة بشئ مناسب من التدقيق فى الصفتين الطبيعية ، من وراء خواص الأرض ، التى تجاوب الإنسان أحياناً ، أو لا تجاوبه أحياناً أخرى . ويستهدف الباحث الجغرافى تحرى دواعى الاستجابة ، ودواعى عدم الاستجابة وهو عين ما يعبر عن موقف الأرض من الاتفاق أو عدم الاتفاق مع الإنسان .

ومن الضرورى أن يلتبس الاجتهاد الجغرافى ، الجمع على قاعدة البحث بين رؤية خواص الأرض فى جانب ، والأسس الفعلية التى يترتب عليها وينطلق منها التفسير الطبيعى فى جانب آخر . ويكون الهدف حسن استشعار أبعاد هذا التغير على المدى القصير أحياناً ، واستشعار أبعاد هذا التغير على المدى الطويل . أحياناً أخرى ، وفى جميع الأحوال ، يتحرى الاجتهاد

الجغرافى ، مبلغ تأثير هذا التغيير ، على قضية استجابة الأرض للإنسان ، وتفاوت هذه الاستجابة من عصر الى عصر آخر ، فى المكان .

هذا ، وإذا كانت هناك علاقة بين المتغيرات الطبيعية والضوابط الطبيعية ، فانها معا يشتركان فى صياغة خواص الأرض التى يتعامل معها الإنسان . بمعنى أن يتها الإنسان لكى يحسب حساب المتغيرات الطبيعية التى تتغير بموجبها خواص الأرض ، حتى يحسب حساب الضوابط الطبيعية التى تثنى فى صحة هذا التغيير . بل قل من الضرورى أن يتحرى الاجتهاد الجغرافى ، أوضاع الأرض ، والخواص التى تميزها وتثبت فيها قوة الفصل التى تواجه الإنسان من ناحية ، وأوضاع الأرض وفى صحتها المتغيرات وضوابطها ، التى تبالغ أحيانا أو التى لا تبالغ أحيانا أخرى ، فى التصدى للإنسان وتعامله معها من ناحية أخرى .

وتستحق هذه الضوابط الطبيعية ، وهى تقف دائما فى صف الأرض ، وتكاد تجسد حجم التحدى الحقيقى الذى تواجه إرادة استخدام الأرض ، شيئا كثيرا من الاهتمام الجغرافى . ويدقق هذا الاهتمام الجغرافى فى كنه وماهية هذه الضوابط الطبيعية وقوة تأثيرها فى مواجهة الإنسان ، الذى يتعامل مع الأرض فى المساحة المعنية . كما يستحق البحث الجغرافى ، رصد احتمالات التغيير من عصر الى عصر آخر ، لكى تقوى وتشتد وطأة هذه الضوابط الطبيعية أحيانا ، أو لكى تضعف وتتواضع ضغوط وقوة فعل هدم الضوابط الطبيعية أحيانا أخرى ، على صعيد المساحة المعنية ، فى مواجهة الإنسان وإرادة استخدام الأرض . بل قل انها تستحق دراسة جغرافية تحليلية ، تتغلغل وتدقق فى كنه وماهية الضبط الطبيعى ، ومستوى ضغوطه ، التى تتفاوت مستويات تحدياتها لإرادة استخدام الأرض ، على صعيد المساحة المعنية ، فى المكان والزمان .

وفى إطار الوقفة الجغرافية المتأنية ، التى تطالع العلاقة بين الإنسان والأرض ، وهو يستخدمها أو وهو ينتفع بها ، ينهى أن يتابع الجغرافى بعناية ، أوضاع الإنسان فى المساحة المعنية ، على صعيد الأرض . ومن

٤الطبيعى أن يتبين البحث الجغرافى الوسيلة وقوة فعل التكنولوجيا ، التى يعتمد عليها الانسان ، وهو يباشر التعامل مع الأرض ، أو وهو يبادر بطلب استخدام الأرض ، وتخصيص أوجه الانتفاع بها . وقل تدقق العين الجغرافية بعناية ، فى منظومة المنظور الجغرافى البشرى ، وتتحرى تداخل العناصر المتنوعة فى هذه المنظومة ، وتكون وكأنها نسال عن قدرات ومهزرات الانسان ، على صعيد المساحة المعنية . وتثنى العين الجغرافية على هذه المتابعة بقىء مناسب من التدقيق فى ظروف وأوضاع حركة الحياة ، اجتماعيا واقتصاديا وحضاريا وسياسيا ، من وراء مهارات الانسان ، التى تبشر استخدام الأرض . وقد يستهدف الباحث الجغرافى تحرى دواعى الطلب والاقدام على اختيار الأرض ، وتخصيص الغرض من استخدام هذه الأرض .

ومن الضرورى أن يلتمس الاجتهاد الجغرافى ، الجمع الموضوعى على قاعدة البحث ، بين رؤية واقع حركة الحياة فى جانب ، ورؤية الأسس الفعلية التى يبتنى عليها وينطلق التغير البشرى من عصر الى عصر آخر . ويكون الهدف حسن التماس أبعاد هذا التغير ، فى ظل التفوت بين التغير فى ظل الشئ المناسب من الانفتاح أحيانا ، أو فى ظل شئ حقيقى من الانغلاق أحيانا أخرى . كما ينبغى أن يستشعر هذا الهدف أبعاد هذا التغير ونتائجه على المدى القصير أحيانا ، وأبعاد هذا التغير ونتائجه على المدى الطويل . وفى جميع الأحوال ، يتحرى الاجتهاد الجغرافى ، توجهات هذا التغير ومبلغ تأثيره على قضية اقدم الانسان على استخدام الأرض ، وتفاوت هذا الاقدام من عصر الى عصر آخر ، فى المكان .

هذا واذا كانت هناك علاقة صعبة حميدة ، بين المتغيرات الطبيعية والضوابط الطبيعية ، فانهما معا ، يشتركان فى صياغة قوة فعل الانسان ، التى يتعامل بها مع الأرض . بمعنى أن يتهيا الانسان ، لكى يحسب حساب المتغيرات الطبيعية التى تتغير بموجبها قدراته وتطلعاته ، حتى يحسب حساب الضوابط البشرية ، التى تنأت فى صعبة هذا التغير . وقل يتحرى الاجتهاد الجغرافى الفرق بين أوضاع تقف فيها

الضوابط البشرية فى صف الانسان ترشد الاخذ بالمتغيرات البشرية ، وتقوى فعله فى مواجهة الأرض أحيانا ، وأوضاع تقف فيها الضوابط البشرية فى صف غير صف الانسان ، فلا ترشد الاخذ بالمتغيرات البشرية ، وتضمر قوة فعله فى مواجهة الأرض أحيانا أخرى .

وتستحق هذه الضوابط البشرية ، وهى تقف فى صف الانسان ، وتشهد أزره وترشد أخذه بالتفسير الأنسب وتقوى فعله فى مواجهة الأرض ، وتقف أحيانا أخرى فى صف الأرض ، وتضخم حجم التحلى الذى يواجه ارادة استخدام الأرض ، شيئا كثيرا من التدقق والاهتمام الجغرافى . ويدقق هذا الاهتمام الجغرافى فى كنه وماهية هذه الضوابط البشرية ، وقوة تأثيرها مع الانسان وهو الوضع الذى يتمشى مع القاعدة ، أو فى كنه وماهية هذه الضوابط البشرية وقوة تأثيرها ضد الانسان ، وهو الوضع الذى يخرج عن القاعدة .

ويكون الاجتهاد الجغرافى حريصا بالضرورة ، على رصد ودراسة دور الانسان فى التعامل مع الأرض ، فى اطار هذا التفاوت الشديد بين وضع تشد الضوابط أزره ، ووضع آخر تشترك الضوابط البشرية فى الضغط عليه . بل قل انها تستحق دراسة جغرافية تحليلية ، تتغلغل وتدقق فى كنه وماهية الضغط البشرى ، ومستوى دعم دور الانسان أحيانا ، وحجم ضغطه على الانسان أحيانا أخرى ، عندما يتأتى التعامل مع الأرض ، على صعيد المساحة الممنية ، فى المكان والزمان .

الضوابط الطبيعية واستخدام الأرض :

عندما يقدم الانسان على استخدام الأرض ، فى الانتاج أو فى السكن أو فى الخدمات ، يستشعر الاجتهاد الجغرافى ضرورة الاهتمام بخواص الأرض . وقد يتحرى الكيفية التى تجاوب بها الأرض الانسان ، فتطويعه ولا تخذله . ولكنه يلتبس فى نفس الوقت بالضوابط الطبيعية ، وكيفه تجسد شيئا مهما من قوة فعل الطبيعة ، التى تبدو وكأنها تتحدى ، وتقوض

على الإنسان الشيء المناسِب من الانضباط:

"وأقدام الاجتهاد الجغرافى ، على تحرى معنى ومقضى الضوابط الطبيعى ، وقوة فعله ، وعلى تحرى موقف الإنسان من هذا الضبط ، يبدو فى غاية الأهمية . وينبى أن يتوجه هذا البحث الجغرافى على محورين جوهرين هما: ١- ويكاد يتم الواحد منهما الآخر ٢-

وعلى المحور الأول ، الذى لا يتجاوز حدود الموضوعية الجغرافية ، يكون التحرى الجغرافى الرشيد ، الذى يلتمس كنه وماهية الضوابط الطبيعية . بل قل يلتمس الاجتهاد الجغرافى مبلغ ارتباط قوة فعل الضوابط الطبيعية ، أو تأثيرها الفعال ، بخواص العناصر الطبيعية المتعددة السائلة ، التى تتداخل فى صياغة طبيعة الأرض ، على صعيد المساحة المعنية ، فى المكان والزمان .

وعلى المحور الثانى ، الذى لا يتجاوز حدود الموضوعية الجغرافية ، يكون التحرى الجغرافى الرشيد ، الذى يلتمس قوة فعل أو تأثير الإنسان فى مواجهة هذه الضوابط الطبيعية . بل قل يلتمس الاجتهاد الجغرافى -مبلغ كفاءة مهارة الإنسان وتكنولوجياه ، فى التعامل مع الأرض ، ودرجة الاستجابة للضبط الطبيعى ، حتى تتيسر فرص استخدام الأرض ، فى الإنتاج أو فى السكن أو فى الخدمات .

ولا غرابة أبدا ، فى أن تكون العناصر الطبيعية المتنوعة ، التى تتداخل فى صياغة صورة الأرض ، أو فى صياغة منظومة المنظور الجغرافى الطبيعى ، مسئولة بالفعل عن فرض الضوابط الطبيعية ، على صعيد الأرض فى ربوع المساحة المعنية . ولا غرابة أيضا ، فى أن تكون أوضاع حركة الحياة ، التى تتداخل فى تكوين صورة حركة الحياة ، أو التى تتداخل فى صياغة منظومة المنظور الجغرافى البشرى ، مسئولة بالفعل عن مواجهة الضوابط الطبيعية ، على صعيد المساحة المعنية . وتبدو هذه الضوابط الطبيعية فى المكان والزمان ، وكأنها تتحدى تطلعات الإنسان الملحة ، لاستخدام الأرض .

ويبدو الانسان وقى صحبته مهاراته وتكنولوجياه ، وهو يقدم على التعامل مع الضوابط الطبيعية ، وصولا الى التنسيق المناسب الذى ييسع له حق استخدام الأرض .

وقل لا غرابة أبدا فى أن تكون خواص للعناصر المتنوعة ، المتداخلة فى صلب صياغة المنظور الجغرافى الطبيعى ، وتشمل الموقع الجغرافى ، والتكوين الجيولوجى ، وشكل التضاريس ، وطبيعة التربة ، وعناصر المناخ ، وصورة النمو النباتى الطبيعى ، وأوضاع الوجود الحيوى ، من وراء مجموعة من الضوابط الطبيعية . ويفطن الاجتهاد الجغرافى تماما ، ولا يفوته أبدا ، حسنى استشعار وتقويم هذه الضوابط الطبيعية ، وهى تواجه الانسان ، على كل صعيد من اصعدة تعامله مع الأرض ، والاقدام على استخدامها والانتفاع بها .

وقل أن الاجتهاد الجغرافى يتمعن فى هذه الضوابط الطبيعية ، وتكون محل الدراسة الجغرافية التحليلية . ومن ثم يفتن الى قوة فعل وتأثير هذه الضوابط الطبيعية ، وهى تتغير من مكان الى مكان آخر ، ومن عصر الى عصر آخر . ويلتمس هذا الاجتهاد الجغرافى ، مبلغ تأثير هذه الضوابط الطبيعية على استخدام الأرض ، فى المكان والزمان ، ومبلغ تأثير هذه الضوابط الطبيعية التى تستجيب للمتغيرات من مكان الى مكان آخر ، ومن عصر الى عصر آخر . بل قل يكون هذا الاجتهاد الجغرافى حريضا على تقصى مواجهة الانسان لهذه الضوابط الطبيعية ، وهو يتعامل مع الأرض ، فيلتزم بها ويطاوعها ، أو وهو يتعامل مع الأرض فيتحايل عليها ويطوعها ، أو وهو يتعامل مع الأرض ، فيبطل مفعولها ويحرر استجابتها له .

ومهم أن يطالع الاجتهاد الجغرافى هذه الضوابط الطبيعية ، حتى تتكشف له قوة فعلها المؤثر على استخدام الأرض . ومهم أيضا أن لا يغيب عن الاجتهاد الجغرافى حصر متغيرات هذه القوة الفاعلة من مكان الى مكان آخر ، ومن عصر الى عصر آخر ، على استخدام الأرض . ولكن الأهم من ذلك

كله أن يلتبس الاجتهاد الجغرافى بمقدار نجاح الانسان فى مواجهة هذه الضوابط الطبيعية ، بالشكل الذى يبيح له استخدام الأرض ، على مستوى من مستويات التطويع المتفاوتة ، فى المكان والزمان .

الموقع الجغرافى والضابط المكانى :

معلوم أن أى مساحة من الأرض المعنية ، التى يلتبس الانسان استخدامها ، تقع فى مكان جغرافى معين . وصحيح أن هذا الموقع الجغرافى ، يضع استخدام الأرض المعنية فى مواجهة ضوابط طبيعية تفرغها خواص الأرض فى المكان والزمان . وصحيح أيضا أن هذا الموقع الجغرافى ، يضع المساحة المعنية على اتصال بالمساحات الأخرى على صعيد الأرض ، وأن ثمة تأثير متبادل بين استخدامات هذه الأرض تأسيسا على هذه العلاقات المكانية . وصحيح مرة أخرى أن موقع المساحة المعنية فى المكان الجغرافى ، يجسّد قيمة متغيرة من عصر الى عصر آخر ، بناء على علاقة هذا المكان وتوجهاته حركة الحياة فيه ، بحركة الحياة وحضورها وتوجهاتها فى الأماكن الأخرى . ولكن الصحيح بعد ذلك كله ، هو ما يتأتى من تأثير مباشر أو غير مباشر ، يفرضه الموقع الجغرافى ، على نمط الاستخدام السائد ، وعلى مستوى هذا الاستخدام المتنوع ، فى المكان والزمان .

ويكشف الاجتهاد الجغرافى بصديق وموضوعية عن قوة فعل ذلك الضابط الذى يفضى اليه الموقع الجغرافى ، ويؤثر على توجهات استخدام الأرض . ويدعو التأثير المباشر لضابط الموقع الجغرافى على صعيد المساحة المعنية المنعزلة ، الى شىء ملموس من الانفلاق على أنماط استخدام الأرض السائدة . كما يدعو التأثير المباشر لضابط الموقع الجغرافى على صعيد المساحة المعنية المنفتحة ، الى شىء من الانفتاح على توجهات استخدامات الأرض السائدة

والاستجابة لهذا الانفلاق ، يدعو الى بناء حواجز العزلة بين استخدام الأرض فى المساحة المعنية المنفتحة ، واستخدام الأرض فى المساحات الأخرى .

ويتجه استخدام الأرض الى مباشرة الانتاج فى هذه الأرض على صعيد المساحة المعنية ، فى الموقع الجغرافى المتعلق ، اتجاها يجاوب الاستهلاك المحلى . كما يتجه استخدام الأرض فى السكن والاستيطان الى بناء وتأسيس المساكن المستغرقة فى المحلّة . وتكاد تنقطع الصلة تماما بين استخدام الأرض فى توفير الخدمات على صعيد المساحة المنعزلة ، واستخدام الأرض فى توفير الخدمات السائدة على الصعيد العالمى .

والاستجابة للانفتاح ، يدعو الى توثيق أو اصر الاتّصال ، بين استخدام الأرض فى المساحة المعنية المنفتحة ، واستخدامات الأرض فى سائر المساحات الأخرى . ويتجه استخدام الأرض الى مباشرة الانتاج فى هذه الأرض ، على صعيد المساحة المعنية ، فى الموقع الجغرافى المنفتح ، اتجاها يجاوب حاجة الاستهلاك العالمى . كما يتجه استخدام الأرض فى السكن والاستيطان ، الى بناء وتأسيس المساكن التى تساير الطابع المتطور العالمى . ويرسخ الانفتاح الصلة بين استخدام الأرض فى توفير الخدمات على صعيد المساحة المعنية المنفتحة ، واستخدام الأرض فى توفير الخدمات المتطورة السائدة على الصعيد العالمى .

والاستجابة للانفتاح أو للانغلاق ، الذى يفضى اليه الموقع الجغرافى ، هو عين ما يجسد مبلغ التزام استخدام الأرض التزاما حقيقيا ، بالضابط المكائى . ومع ذلك يبقى فى وسع الانسان ، وهو يملك الوسيلة المناسبة التى تدعّمه فى المكان والزمان ، أن يرفض الاستجابة لدواعى الانغلاق ، او الاستسلام للضابط المكائى . ويدعو هذا الرفض الانسان قبل الاقدام الجاد على استخدام الأرض ، الى مباشرة القدر المناسب من التحايل ، على دواعى العزلة ، أو على قوة فعل الضابط المكائى . بمعنى أن يكون فى وسع الانسان ، أن يوظف وسائل متنوعة كثيرة ، لفك الحصار ، وكسر حاجز العزلة لكي يباشر استخدام الأرض استخداما متحررا من بعض أو من كل دواعى الانغلاق .

ومباشرة استخدام الأرض ، في ربوع المساحة المعنية ، في الموقع الجغرافي المنفلق ، وفي ظل هذا التحايل على قوة فعل أو تأثير الضابط للمكانى ، يعنى بالضرورة :

أولاً - توجه الاستخدام الى الانتاج ، توجهها متحررا ، في وسعه أن يصل ، أو أن يتصل بأي مكان على الصعيد العالمى .

ثانياً - توجه الاستخدام الى السكن ، توجهها منفتحا ، في وسعه أن يكفل للاستيطان جنى ثمرات الأخذ والعطاء على الصعيد الاقليمى .

ثالثاً - توجه الاستخدام الى توطین الخدمات ، توطینا مناسبا ، في وسعه أن يساير حركة المتغيرات على الصعيدين الاقليمى والعالمى .

ونذكر على سبيل المثال ، دولا كثيرة متقدمة ، واخرى متخلفة ، تقوم على صعيد مساحات قارية منزلة او منفلكة ، لا تملك التوافد التي تطل منها على العالم ، كان عليها أن تواجه الضابط المكانى ، وقل يبدو الفرق كبيرا بين موقف سويسرا وموقف أوغندة ، في مواجهة الضابط المكانى . والفرق الذى نعينه هو فرق في مستوى التحايل على مواجهة الضابط المكانى والتحرر من حاجز العزلة ، لدى الاقدام على استخدام الأرض والانتفاع بها في الانتاج وفي السكن وفي توفير الخدمات .

وفي مواجهة الضابط المكانى ، تتجاوز سويسرا دواعي الانفلاق ، وتباشر شيئا من الانفتاح . وفي ظل هذا الانفتاح تلمس استراتيجية استخدام الأرض ، على الصعيد السويسرى ، حسن العناية بالانتاج سلمى من الأنواع التى يخف وزنها ، ولا تشغل حيزا كبيرا في وسيلة النقل ، والتى تستوجب أعلى درجات المهارة والخبرة الفنية والجودة . ومن ثم يحقق هذا الانفتاح أقصى درجات الحد الأقصى من جدوى استخدام الأرض والانتفاع بها .

وفي مواجهة الضابط المكانى ، تتجاوز أوغندة دواعي الانفلاق ،

وتباشر شيئا من الانفتاح . وفى ظل هذا الانفتاح ، تلتبس استراتيجية استخدام الأرض على الصعيد الاوغلندى ، انتاج الخامات التى تشغل حيزا كبيرا فى وسيلة النقل ، وتدفع تكلفة تؤثر على الفائت من التسويق على الصعيد العالمى . ومن ثم يحقق هذا الانفتاح أدنى درجات الحد الأدنى من جدوى استخدام الأرض والانتفاع بها .

وهكذا نفهم جيدا قيمة الموقع الجغرافى للمساحة المعنية على صعيد الأرض . كما نبتين معنى وقوة فعل الضابط المكاني ، ومبلغ تأثيره على الشخصية الجغرافية لوجود حركة الحياة فى المكان والزمان . ويكون ذلك كله ، من وراء :

١ - الانفلاق وحواجز العزلة ، التى تستوجب استراتيجية مناسبة لاستخدام الأرض ، من أجل الانتاج الذى لا يستمع الا الى صوت الطلب المحلى ، أو من أجل السكن الذى تنقطع صلته بالمتغيرات العالمية ، أو من أجل توفير الخدمات التى لا تجاوب روح العصر .

٢ - الانفتاح وتجاوز حواجز العزلة ، التى تستوجب استراتيجية مناسبة لاستخدام الأرض ، من أجل الانتاج الذى يستمع الى صوت الطلب العالمى ، أو من أجل السكن الذى يأخذ بالمتغيرات العالمية ، أو من أجل توفير الخدمات التى تجاوب روح العصر .

هذا ، ومن شأن الاجتهاد الجغرافى التطبيقى ، أن يدرك قيمة الموقع الجغرافى . وقل لا يفوته تقويم الضابط المكاني وحساب تأثير قوة فعله المباشر أو غير المباشر . وعندئذ يكون فى وسعه أن يميز جيدا بين ما يفضى اليه الانفلاق ، وهو لا يؤثر على استخدام الأرض وتوجهاته فى جانب ، وما يفضى اليه الانفتاح وهو يؤثر على استخدام الأرض وتوجهاته فى جانب آخر . وفى ظل هذا التمييز الجغرافى يقدم الاجتهاد الجغرافى التوصيات المناسبة ، من أجل مواجهة هذا الضابط المكاني ، ومباشرة التحول من الانفلاق الى الانفتاح ، توطئة لانجاز أو لتنفيذ استراتيجية احسن أو أنسب.

لاستخدام الأرض في المكان والزمان • وينبغي أن يحسن فريق المخططين ومعمهم الجغرافى الاستماع الجيد الى هذه التوصيات الجغرافية المبينة على تقويم الموقع الجغرافى ، حتى توضع البرامج التنموية الأنسب التى تستخدم التحول من الانطلاق الى الانفتاح ، وتستحدث استراتيجىة وأساليب أجدى لاستخدام الأرض فى الانتاج أو فى السكن أو فى توفير الخدمات وحسن توزيعها •

ومهما يكن من أمر العناية الجغرافية ، التى تنهك فى دراسة الموقع الجغرافى ، لكى تلتمس الضابط المكائى على صعيد المساحة المعنية ، فى المكان والزمان ، فإنها تستهدف فى نهاية المطاف شيئا من التقويم المناسب لقوة فعله وتأثيره على توجهات استخدامات الأرض المتنوعة • ويخدم الرأى الجغرافى الذى ينتهى الى هذا التقويم الجغرافى ، التغير فى أنماط استخدامات الأرض الى ما هو أفضل ، على صعيد المساحة المعنية • كما يسعف هذا الرأى الجغرافى أيضا ، حسن التنسيق بين أوجه وأنماط استخدامات الأرض المتنوعة ، لحساب حركة الحياة فى المكان والزمان •

التركيب الصغرى والضابط الجيولوجى :

تمثل البنية والتركيب الجيولوجى على صعيد الأرض ، عنصرا مهما من جملة العناصر المتنوعة ، التى تتجمع وتندخل فى صياغة المنظور الجغرافى الطبعى ، فى أى مساحة معينة • ومن شأن عناية البحث الجغرافى أن تتوجه الى دراسة البنية والتركيب الجيولوجى ، لكى يلتصق مواصفاتها وخصائصها ، على صعيد المساحة المعنية • ومن ثم يكون فى وسع الاجتهاد الجغرافى ، أن يتبين كنه وماهية الضابط الجيولوجى ، وأن يحسب حساب قوة فعله أو تأثيره على التعامل مع الأرض ، واقدام الانسان بكل ما يملك من مهارات ووسائل وتكنولوجيا على استخدام الأرض فى الانتاج أو فى السكن أو فى توفير الخدمات ، على صعيد المساحة المعنية •

وقل أن الدراسة الجغرافية التى تتقصى الضابط الجيولوجى ، تكون فى حاجة الى الانتفاع بشمرات ونتائج البحوث الجيولوجية ، المتخصصة نظريا

وتطبيقيا • ويصير هذا التقصى ، العلاقة بين البنية وتركيب الجيولوجى على صعيد المنظور الجغرافى الطبيعى من ناحية ، واقدام الانسان على استخدام الأرض على هذا الصعيد من ناحية أخرى • بل قل يكشف هذا التقصى عن قوة فعل الضابط الجيولوجى ، الذى يتحمل الانسان مسئولية مواجهته وتطويعه ، وهو يباشر أى نمط من أنماط استخدام الأرض • كما يكشف هذا التقصى أيضا ، عن المتغيرات واحتمالات تغير قوة فعل الضابط الجيولوجى ، التى ينبغى أن يتقن الانسان التعامل معها ، اتقاناً يحافظ على استخدام الأرض وتطويعها للتطوير المناسب •

واستخدام الأرض فى الزراعة ، أو فى التعدين ، أو فى سحب الماء الجوفى ، يتأثر بقوة فعل الضابط الجيولوجى • وفى غيبة الضابط الجيولوجى وقوة فعله المباشر وغير المباشر ، يتعذر استخدام الأرض الاستخدام الاقتصادى الأنسب • وقد يقع هذا الاستخدام فى ورطة عدم التوازن بين تكلفة الانتاج من ناحية ، وقيمة الانتاج من ناحية أخرى ، حتى يصبح فاقدا للجهدوى من وجهة النظر الاقتصادية • وفى غيبة الدراسة الجيولوجية ، وحسن بيان الضابط الجيولوجى والتماس قوة فعله ، يتعذر التنقيب عن المعادن ، والبحث عن الماء الجوفى ، وتبقى أيدى الانسان مقلوبة ، ولا يملك حق استخدام الثروة الكامنة فى التراكيب الصخرية فى باطن الأرض •

واستخدام الأرض فى البناء والتشييد ، لاقامة المستوطنات ، أو لتوفير الخدمات ، يتأثر بقوة فعل الضابط الجيولوجى ، وقوة فعله المباشر وغير المباشر • وفى غيبة الضابط الجيولوجى على صعيد المساحة المعنية ، وأعمال حساب قوة فعله ، يتعذر استخدام الأرض الاستخدام الاجتماعى الأنسب • وقد يقع هذا الاستخدام فى ورطة سوء التوزيع وعدم التوازن بين تكلفة الانشاء من ناحية ، وحاجة المجتمع ، من ناحية أخرى ، حتى يصبح فاقدا للجهدوى من وجهة النظر الاجتماعية ، ومن وجهة النظر الاقتصادية • وفى غيبة الدراسة الجيولوجية ، وحسن بيان الضابط الجيولوجى والتماس قوة فعله ، يتعذر حسن اختيار المساحات الأنسب للبناء والتشييد ، وتبقى مصلحة

الانسان معرضة لشيء من الخطر .

ومن شأن الاجتهاد الجغرافى الذى يمكنه على دراسة المنظور الجغرافى الطبيعى . ويعمل فى اطار الفريق العلمى المؤلف من المتخصصين العلميين فى العلوم الطبيعية ، أن يشارك الجيولوجى ، وأن يستوعب نتائج دراساته التطبيقية . وصولا الى الضابط الجيولوجى . وهذه المشاركة على مستوى الدراسة المكتتبية أو على صعيد الدراسة الميدانية ، تسعف الجغرافى وهو يتمتع فى رؤية الضابط الجيولوجى ، وفى تقصى قوة فعل هذا الضابط . وتقويم تأثيره المباشر وغير المباشر على استخدام الأرض . بل قل انها، تسعف الجغرافى فى تقصى قوة فعل الضابط الجيولوجى من ناحية ، وقوة وسيلة ومهارة وتكنولوجية تعامل الانسان معها من ناحية أخرى ، وصولا الى كيف ومستوى استخدام الأرض ، على صعيد المساحة المعنية .

وقل ربما يكون فى وسع الجيولوجى أنه يباشر دراساته التطبيقية وصولا الى الضابط الجيولوجى فى المكان والزمان ، ولكنه يفترق القدرة على تقويم المواجهة بينه وبين الانسان لتسخير الأرض وتحديد مستوى استخدامها . ومهارة الجغرافى وهو يتحلل بالقدرة على التحول من الدراسة التحليلية الى الدراسة التركيبية ، هى التى يكون فى وسعها . أن تحسب حساب قوة فعل الضابط الجيولوجى ، وأن تحسب حساب قوة فعل الانسان ، وأن تقوم جيدا محصلة المواجهة بينهما . ومن ثم قل أن المشاركة الحسنة بين الجيولوجى والجغرافى ، تعنى أن يتولى الجيولوجى حسن تجسيد الرؤية للضابط الجيولوجى ، وأن يتولى الجغرافى حسن بيان الراى عن كيفية وعن مستوى تعامل الانسان مع هذا الضابط الجيولوجى .

وعندما يعرف الجغرافى ، ويتبين الضابط الجيولوجى ، وبحسب قوة فعله ، ومبلغ تأثيره على تعامل الانسان مع الأرض فى المكان والزمان ، يكون فى وسعه أن يكشف عن مستوى استخدام هذه الأرض . كما يكون فى وسعه أن يبصر الاستخدام ، وأن يرشد اختيار وسيلة أنسب وتكنولوجية أفضل ، وصولا الى مستوى الاستخدام الأنسب على صعيد الأرض .

شكل السطح والضابط التضاريسي :

يشكل شكل السطح والتضرس السائد ، على صعيد الأرض في أى مساحة معينة . عنصره ١ من مجموعة العناصر المتعددة ، التي تتداخل وتتشترك في صياغة المنظور الجغرافى الطبقي ، في المكان والزمان . ومن شأن عناية الباحث الجغرافى ، التوجه الى حسن دراسة شكل السطح ومكوناته ، لكي تتكشف له خواص التضرس السائد ، على صعيد الأرض . ويكون فى وسع البحث الجغرافى أن يتخذ من هذه الدراسة التحليلية ، سبيلا الى حسن عرض الصورة التضاريسية ، على صعيد المساحة المعنية .

ومن خلال قراءة الخريطة التضاريسية ، وحسن تعقب خطوط الكنتور أو خطوط الارتفاعات المتساوية ، ومن خلال المعاينة والتمعن فى جولات الدراسة الميدانية ، ومباشرة العمل الجغرافى العملى فى دبرج الأرض على صعيد المساحة المعنية ، يتبين الاجتاد الجغرافى الصورة التضاريسية .
وقل أنه يستشعر بكل الوضوح تفاصيل التضرس ، على صعيد الأرض .
بل قل يكون فى وسعه أن يرصد التباين والتنوع التضاريسى فى اطار الصورة التضاريسية ، أو فى مجموعة الأشكال التضاريسية المتداخلة فى تكوين هذه الصورة التضاريسية . وبعد ذلك كله ، لا يكون هذا الرصد الجغرافى للتضرس ، واستشعار التفاصيل التضاريسية ، مقصودا لذاته ، بل انه هو الذى يقدم ويؤمن حسن الوصول الجغرافى الى رصد وبيان الضابط التضاريسى ، على صعيد الأرض فى المساحة المعنية .

ويقف الاجتهاد الجغرافى وقفة التمعن فى قوة فعل أو تأثير الضابط التضاريسى على استخدام الأرض فى المساحة المعنية . ويشمل هذا التمعن والتدقيق الجغرافى :

١ - شيئا من الاحاطة بالانحدارات ، وحساب معدلاتها وحصر اتجاهاتها على امتداد السطح السائد .

٢ - شيئا من التدقيق فى طبيعة التضرس ، وحصر عناصر هذا التضرس ، التى تتراوح بين السهل والهضبة والجبل .

٣ - شيئا من العناية بالتفاوت التضاريسى بين مكونات التضرس ، على السطح الرتيب ، أو على السطح المضرس ، أو على السطح الممزق .

ومن خلال هذا التمعن أو هذا التدقيق ، وترتيباً على حسن استشعار الضابط التضاريسى على صعيد المساحة المعنية ، يفهم الاجتهاد الجغرافى ويستوعب قوة فعل هذا الضابط . وقل يباشر الجغرافى التقويم الجغرافى المناسب ، الذى يحسب حساب قوة فعل أو تأثير هذا الضابط التضاريسى وهو يؤثر على كنه وماهية العلاقة الايجابية بين الانسان والأرض ، والاقدام على التعامل مع الأرض واستخدامها وتسخيرها . كما يسهف هذا التقويم الجغرافى مسألة المفاضلة وحسن التخصيص الأنسب لاستخدام الأرض فى الانتاج ، أو لاستخدام الأرض فى السكن ، أو لاستخدام الأرض فى توفير الخدمات ، على صعيد المساحة المعنية .

وصحيح أن استخدام الأرض لا يتأتى فى غيبة الضابط التضاريسى . وصحيح أيضاً أن الانسان يواجه الضابط التضاريسى ، الذى يتباين وتفاوت قوة فعله وتأثيره المباشر وغير المباشر ، من صورة تضاريسية الى صورة تضاريسية أخرى . وصحيح أن هذه المواجهة بين الانسان والضابط التضاريسى ، تقضى الى تجاوب الانسان معه ، على ثلاثة مستويات ، وهو :

اولاً - يلتزم به فى المستوى الأدنى ويطاوعه حتى تيسر له فرص استخدام الأرض .

ثانياً - يتحايل عليه فى المستوى الأوسط ويطوعه ، حتى تتطور فرص استخدام الأرض .

ثالثاً - يجمد تأثيره ويظل قوة فعله فى المستوى الأعلى ، حتى تتحرر فرص استخدام الأرض .

ولكن قل أن الصحيح بعد ذلك كله ، هو ضرورة فهم واستيعاب
المواجهة بين الإنسان وفى يمينه مهارته وخبرته وتكنولوجياه فى جانب ،
والضابط التضارىسى وقوة فعله وتأثيره المباشر وغير المباشر فى جانب
آخر . ومن شأن التقويم الجغرافى ، أن يحدد موقف الإنسان فى هذه
المواجهة ، وأن يكشف عن المستوى الذى يتحقق به استخدام الأرض ،
لحساب الإنسان ، وأن يلمس مبلغ استجابة الأرض عند هذا المستوى .
ولا يفوت التقويم الجغرافى أبدا ، أن يحسب حساب التغير فى مستوى
التعامل مع الضابط التضارىسى ، من أجل تحسين أو تطوير فرص استخدام
الأرض فى المكان والزمان .

هذا ويصير التقويم الجغرافى ويشد أزر الإنسان ، وهو يواجه الضابط
التضارىسى ، ويباشر المستوى الذى يقدر عليه ، حتى تيسر له فرص
استخدام الأرض فى الانتاج أو فى السكن أو فى تجهيز الخدمات . كما يصير
التقويم الجغرافى الإنسان بدواعى واحتمالات التغير فى كنه وطبيعة وقوة
فعل الضابط التضارىسى من عصر الى عصر آخر ، حتى لا يفقد القدرة على
التعامل معه ، ويفلت منه حق استخدام الأرض . بل قل يضع هذا التقويم
الإنسان ، وهو يباشر استخدام الأرض ، ويطوعها تطوعا مناسبا لموقفه
من الضابط التضارىسى ، فى موضع البقطة والانتباه ، لكى يستوعب
التغير ، ولا يباغته مباغته ، تؤثر على وسائل وأساليب استخدام الأرض .

ومن شأن التقويم الجغرافى ، وهو يصير الإنسان بالضابط
التضارىسى ، ومتغيراته من مكان الى مكان آخر ، ومن عصر الى عصر آخر ،
أن يقدم له التوصية التى تعينه على مواجهة التحدى الذى يبدىه أو يفرضه
الضابط التضارىسى . وقل تفضى هذه التوصية الجغرافية الى حسن التماس
الوسيلة الأفضل التى تطور تعامل الإنسان مع الضابط التضارىسى ،
وتنقله من مستوى الالتزام الى مستوى التحايل أو الى مستوى التحرر من
قوة فعل الضابط التضارىسى ، على صعيد المساحة المعنية . بل قل فى

ومسح الخبرة الجغرافية التي تباشر هذا التقويم ، أن تدعم التوصية الجغرافية .
بشيء مفيد من تجارب الانسان في ربوع الأرض وفي أحضان الصور
التضاريسية المتنوعة ، وهو يتعامل مع الضابط التضاريسي ، أو وهو يواجه
تحديات الضابط التضاريسي ويطوعها بالشكل وعلى المستوى ، الذي يسمح
له استخدام الأرض في الانتاج أو في السكن أو في الخدمات .

وكم من مساحات على صعيد الأرض ، تبدو وهي ذات سطح رتيب ،
وأخرى تبدو وهي ذات سطح وعر مضرس ، وفي الحالتين ، لا ينبغي افعال
الضابط التضاريسي ، أو التهوين من قوة فعله وتأثيره المباشر أو غير المباشر
على تعامل الانسان مع الأرض ، والاقدام على تسخيرها واستخدامها .
كما لا ينبغي افعال وقفة الانسان في مواجهة الضابط التضاريسي ، والتماس
مستوى الاستجابة ، وصولا الى تطويع الأرض لارادة الاستخدام ، وتسخيرها
في طلب الانتاج ، أو في طلب السكن ، أو في طلب الخدمات . وقل انه في
غيبة الاهتمام بالضابط التضاريسي ، والاهتمام بمستوى مهارة الانسان
في مواجهة واستيعاب هذا الضابط التضاريسي ، تكاد تتخبط ارادة استخدام
الأرض أحيانا ، أو تنفسخ العلاقة بين الانسان والأرض وتخذه وسائل
تطويع الأرض واستخدامها أحيانا أخرى .

وعلى صعيد الأرض الوعرة ، يفرض الضابط التضاريسي ، التحدي
الذي يتحدى ارادة الانسان لمباشرة استخدام الأرض . ومواجهة الانسان
لهذا التحدي على مستوى الحد الأدنى ، يفرض عليه الالتزام ، ويتمذر
استخدام الأرض . وفي وسع الانسان ، أن يواجه هذا التحدي على مستوى
الحد الأنسب ، لكي يتحقق التحايل الذي يجسد نجاح حقيقي في استخدام
الأرض . وقل أن هناك فرق كبير بين الوضع في الحالتين ، والانسان هو
المسئول الحقيقي عن العجز في مواجهة الضابط التضاريسي ، أو عن القدرة
على مواجهة التحدي التضاريسي .

وهناك مثل رالع على صعيد الأرض اليمينية الوعرة ، حيث يتحدى :

التضاريس في ربوعها ، وجود حركة الحياة ، ومواجهة الإنسان على الصعيد اليمنى ، لهذا التحدى ، كانت مواجهة ناجحة وموفقة • بمعنى أن هذا التحدى التضاريسى لم يجرم الإنسان اليمنى من التماس الوسيلة المناسبة لاستخدام الأرض فى الانتاج ، وفى السكن ، وفى توفير الخدمات • وتمعن فى المدرجات التى تبتنى على جوانب المنحدرات الجبلية وتبين كيف تيسر استخدام الأرض فى الانتاج ومباشرة الزراعة • وتمعن أيضا فى قيام المستوطنات الريفية والمستوطنات الحضرية وتبين توزيعها الجغرافى على صعيد الأرض الوعرة • وتمعن مرة ثالثة فى انشاء الطرق وفى حثتن استخدام الأرض لتوفير الخدمات فى الريف والحضر • وهذا هو عين ما يصور المواجهة الايجابية التى يقهر فيها الإنسان التحدى التضاريسى ، والتى تجسد مبلغ النجاح فى التعامل مع الضابط التضاريسى والتحايل عليه من أجل تأمين استجابة الأرض وتسخيرها فى خدمة الإنسان •

وهناك مثل رائع آخر على صعيد الأرض الفيضية المصرية الربية ، يتحدى فيه النيل وهو جزء من كل المنظور الجغرافى الطبيعى ، وجود حركة الحياة • ومواجهة الإنسان على الصعيد المصرى ، كانت مواجهة ناجحة وموفقة • بمعنى أن هذا التحدى التضاريسى على صعيد الأرض السهلية الربية ، لم يجرم الإنسان المصرى ، من التماس الوسيلة المناسبة ، لاستخدام الأرض فى الانتاج ، وفى السكن وفى توفير الخدمات • وتمعن فى المسور التى تبتنى على جانبي النهر ، وكيف يكبح الإنسان جماح الفيضان ويطوعه لرى الأرض ومباشرة استخدام الأرض الطيبة فى الانتاج ومباشرة الزراعة • وتمعن أيضا فى انتشار المستوطنات الريفية والحضرية ، وفى التوزيع الجغرافى للخدمات بما فى ذلك مد وتجهيز شبكة قنوات الري، ومد وتجهيز شبكة الطرق ووسائل النقل ، على صعيد الأرض الطيبة المصرية • وهذا هو عين ما يصور المواجهة الايجابية التى يكبح فيها الإنسان التحدى التضاريسى ، والتى تجسد مبلغ النجاح فى التعامل مع الضابط التضاريسى ، والتحايل عليه من أجل استجابة الأرض وتسخيرها فى خدمة الإنسان •

ومهما يكن من أمر ، فإن مواجهة الانسان للتقوس على صعيد الأرض ، وقبول التحدى أو التأثير الذى يفرضه الضابط التضارىسى ، يقوى قبضة الانسان فى تطويع الأرض واستخدامها . ولعلما يحرم هذا الضابط التضارىسى الانسان من مباشرة استخدام الأرض ، وتطويعها لحساب الانتاج أو لحساب السكن ، أو لحساب الخدمات .

المناخ والضابط المناخى :

يتفق الناس جميعا ، على أهمية المناخ وعناصره ومتغيراته على المدى القصير ، وعلى المدى الطويل ، وعلى المدى الجيولوجى ، فى ربوع الأرض . وفى تقدير الجغرافيين ، أن المناخ هو أهم عنصر من مجموعة العناصر ، التى تتداخل وتشارك فى صياغة المنظور الجغرافى الطبقي ، وتحدد خصوصيته الطبيعية على صعيد أى مساحة معينة . وقل يكون المناخ ، هو العنصر الأكثر قيمة وفاعلية ، عندما يتعين التمييز الجغرافى ، بين أى اقليم وسائر الاقاليم الأخرى . بل قل يكون المناخ ، هو العنصر الأكثر قيمة وفاعلية وتأثيرا على وجود حركة الحياة ، الانسان والحيوان والنبات ، فى المكان والزمان .

وفى الوقت الذى يجالوب فيه الحيوان والنبات خواص المناخ ، ويستسلم للضابط المناخى فى المكان والزمان ، يواجه الانسان المناخ والضابط المناخى مواجهة ايجابية . وفى هذه المواجهة ، يفرض المناخ على وجود الانسان ضغوطا ، ويكون الضابط المناخى ، وكأنه التحدى المباشر لازادة حركة الحياة ، وهى تقدم على التعامل مع الأرض وتسخيرها . ويقبل الانسان هذا التحدى ، وهو يمتلك قوة الفعل المضاد ، الذى يحرره من بعض ضغوط الضابط المناخى فى المكان والزمان . وفى أدنى مراتب القبول يتحدى الضابط المناخى ، يطاوع الانسان هذا الضابط ، ولكنه لا يكف عن التحايل عليه حتى يطوعه أحيانا ، أو حتى يجمد مفعول ضغوطه ، ويحرر استخدام الأرض من بعض أو من كل هذه الضغوط المناخية أحيانا أخرى .

ويدخل الجغرافى المناخ ودراسة المناخ ، بكل ما يعلنه من تحدى

وفرض من ضبط ، فى الحساب ، عندما يتجرى حسن تقويم نشباط الانسان وأدائه ، وهو يتعامل مع الأرض ويلتمس تسخيرها . ويبدو هذا التوجه الجغرافى حميدا ، على اعتبار أن المناخ وعناصره ، الحرارة والضغط الجوى والرياح والرطوبة والتكاثف والتساقط ، تؤثر على القدرات العقلية ، وعلى القدرات النفسية ، وعلى القدرات العضلية وهى من وراء قوة فعل الانسان التى تتعامل مع الأرض . ومن ثم يتجرى الجغرافى البحث عن مبلغ تصدى الانسان للمناخ ، ومحصلة علاقته بالضوابط المناخى فى المكان والزمان ، وهو يتصالح معه ويطاوعه أو وهو يتجايل عليه ويطويعه ، أو وهو يتحرر منه ويوجد مفعوله ، حتى يتسنى له استخدام الأرض .

وما من شك فى أن الانسان يتعامل مع كل أنواع المناخات السائدة على صعيد الأرض . وتؤكد القاعدة على أن فى وسع الانسان وهو يمتلك القدرة على التكيف على مواجهة التحدى المناخى ، وقلما يكون الاستثناء الذى يعنى الخروج عن هذه القاعدة . وفى ظل هذه القاعدة ، نستوعب أو نفهم معنى قبول التحدى المناخى ومعنى مواجهة الضابط المناخى ، لكى يصلحه الانسان ويتعايش معه ويكتسب حق التعامل مع الأرض . وفى مواجهة الضابط المناخى ، يتفاوت الجهد ويختلف الأداء وتباين الوسائل التى تسعه فى التصالح فى المكان والزمان ، ومع ذلك يبقى فى وسع الانسان دائما أن يتعامل مع الضابط المناخى على مستوى من المستويات المتفاوتة ، لكى تطاوعه الأرض ، ويستخلصها فتجاوبه . وحتى لو حرم المناخ الانسان وفرض الضابط المناخى الذى يحول دون استخدام الأرض لأنها لا تجاوب وسائله ، فإن هذا الحرمان لا يكاد يستمر فى المكان والزمان . وفى ظل المتغيرات الطبيعية والمتغيرات البشرية ، يأتى الوقت الذى تخترق فيه وسائل الانسان المتطورة حاجز هذا الحرمان .

ويقال بعض الجغرافيين كثيرا ، وهم يقومون بفعل المناخ وقوة فعل الضابط المناخى ، فى المكان والزمان ، وكيف تستسلم له حركة الحياة .

فى اى مساحة معينة ، على صعيد الأرض . ويتأذى هذا التهويل الى حد المبالغة فى تصوير ضغوط المناخ والمناخ الضابط المناخى ، وهو يوجه مسيرة التعامل بين الانسان والأرض ، الذى يطور الحضارة البشرية على صعيد الأرض . وقل يلتبس هذا التهويل أو المبالغة الرّبط الشديد بين المتغيرات المناخية المتوقعة من عصر الى عصر آخر فى جانب ، وتقاط التحول الحاسمة على درب المضى الحضارى والمتغيرات الحضارية المنشودة فى جانب آخر . بل قل يوقع هذا التهويل بالجغرافى فى قبضة الحتم ، الذى ينتهى الى الاستغفاف بقدرات ومهارات الانسان ، وهو يتعامل مع الأرض ويتقضى تسخيرها واستخدامها ، فينتصر أحيانا وتجاوبه الأرض ، وينهزم أحيانا أخرى ولا تجاوبه الأرض .

هذا وينبغى أن نتجنب هذا التفكير الجغرافى المتحيز من غير حق الى جانب المناخ ، سواء تمثل هذا التحيز فى الحتم ، أو فى الامكانية . ويجب أن ننظر الى المناخ والى قوة فعل الضابط المناخى نظرة واقعية . بل قل يجب أن تكون هذه النظرة الجغرافية متوازنة ، لا تقف فى صف الطبيعة والمناخ سلاح من أسلحتها ، ولا تنحاز الى صف الانسان والخبرة والوسيلة التكنولوجية سلاح من أسلحته . ومن ثم يتبين الاجتهاد الجغرافى المواجهة بين الانسان والأرض ، بنظرة منصفة لا تعرف التحيز . وتجسد هذه النظرة المنصفة ، وصول هذه المصارعة ، الى شئ من التصالح ، الذى يرسخ قواعد الاتفاق بين الانسان والأرض على الحق المستباح فى الارتفاع بالأرض وتسخيرها ، فى ظل المناخ السائد ومتغيراته الفصلية .

ومن خلال اجتهاد الانسان السلبى ، على صعيد مساحة من الأرض ، لا يتحقق انتصار حاسم على الضابط المناخى . وقل يكون الضابط المناخى مسئولا عن تعذر قيام العلاقة المناسبة بين الانسان والأرض . ومن غير هذه العلاقة ، تصبح الأرض التى يحرم الضابط المناخى الانسان فيها من الارتفاع بها ، منهزمة وحدها ، لأنها تبقى من غير جدوى . بل قل لا ينهزم

الإنسان في هذه المواجهة ، لأنه يتسحب ويبحث عن الانتصار على الضابط المناخي في المساحة الأخرى من الأرض التي ينتقل إليها .

ومن خلال اجتهد الإنسان الإيجابي ، على صعيد مساحة أخرى من الأرض ، يتحقق انتصار حاسم على الضابط المناخي . ولا يعني هذا الانتصار شيئا أهم من قيام العلاقة المناسبة بين الإنسان والأرض . وقيام هذه العلاقة معناه أن يمتلك الإنسان حق استخدام الأرض ، ومعناه أيضا أن تصبح لهذه الأرض جدوى . وقل يكون الإنسان مسئولاً عن مواجهة الضابط المناخي ، لكي يؤمن العلاقة بينه وبين الأرض ، حتى يظل في وسعه أن يسألها ، ويظل في وسعها أن تجاوبه . بل قل يكون الإنسان مسئولاً عن استيعاب متغيرات الضابط المناخي من فصل إلى فصل ، أو من عصر إلى عصر حتى لا يفلت منه زمام السيطرة على الأرض وتسخيرها واستخدامها .

ومن شأن تعامل الإنسان مع الأرض ، وتمايشه مع الواقع المناخي في ربوعها ، أن يجسد أقصى ما تنتهي نتائج المواجهة بين الإنسان وقوة فعل الضابط المناخي السائد ، في المكان والزمان . وتبنت نتيجة هذه المواجهة التي تتفاوت من مكان إلى مكان آخر ، أو من عصر إلى عصر آخر ، على قوة فعل الإنسان ومهارة وسيلته الحضارية المتاحة . ويواجه الإنسان - على سبيل المثال - نقص المطر أو الحراره عن المعدل ، أو انحرافه عن مواعيد سقوطه المرتقبة ، لكي يتجنب ضغوط الضابط المناخي . وعلى مستوى من المستويات ، فيتخذ الإنسان من سحر وشعوذة وتدجيل صانع المطر ، وسيلة للخروج من أزمة المواجهة التي تفرضها مواجهة الضابط المناخي . وعلى مستوى آخر ، يعتمد الإنسان على ما يملكه من علم متطور في صياغة الوسيلة الأنسب أو الأفضل ، للانتصار في مواجهة الضابط المناخي .

وعلم الإنسان ومستوى حضارته ومهارته ، وهي من وراء الابداعات الفنية والتكنولوجية ، يحدد نتيجة الاجتهاد الفعال في مواجهة الضابط

المناخى ، من أجل حسم مسألة استخدام الأرض . ومن شأن الاجتهاد الجغرافى أن يحسن فهم واستيعاب قوة فعل الضابط المناخى ، وهو مركب تتداخل فى تركيبه عنصر الحرارة وحركة الرياح وعنصر الرطوبة والتكاثف وعنصر التساقط والمطر . ومن شأن الاجتهاد الجغرافى أيضا ، أن يحسن فهم واستيعاب قوة فعل الوسيطة البشرية ، وهى متنوعة وقابلة للتغير أو للتطور . وينتهى هذا الاستيعاب الجغرافى بالضرورة الى الحكم الجغرافى الصحيح ، على طبيعة هذه المواجهة بين الانسان والضابط المناخى . كما يتسع هذا الحكم الجغرافى لكى يحدد مستوى هذه المواجهة ، ومبلغ تفاوت نتائجها ، فى مجالات استخدام الأرض . ولا يغيب عن اعلان هذا الحكم الجغرافى استثمار مسئولية الانسان عن النتائج التى يتحدد بموجبها مستوى استجابة الأرض واستخدامها فى الانتاج أو فى السكن أو فى الخدمات .

وفى مستوى من مستويات المواجهة مع الضابط المناخى ، يطاوع من يستخدم الأرض فى الانتاج الزراعى ويلتزم ، فلا يزرع مثلا الا النبات الذى تناسبه درجة الحرارة المنخفضة ، لكى يتجنب الصقيع وفقدان الحيوية وعدم القدرة على مواصلة النمو . وفى مستوى آخر من مستويات المواجهة مع الضابط المناخى ، لا يطاوع من يستخدم الأرض ولا يكاد يلتزم ، فيزرع المحاصيل التى لا تناسبها الحرارة المنخفضة ، ليس لأنه يقامر ، بل لأنه يطوع الموقف لصالحه ، ويعرف كيف يحمى النمو من تأثير الصقيع . وفى مستوى أفضل من مستويات المواجهة مع الضابط المناخى ، يجمد من يستخدم الأرض مفعول الحرارة المنخفضة ويعزلها تماما ، ويحل محلها درجات الحرارة المنتخبة ، التى تناسب تحرر هذا الاستخدام وتكفل زراعة المحاصيل فى غير أوانها .

ومهما يكن من أمر ، فان الضابط المناخى من أهم الضوابط الطبيعية على صعيد الأرض . وليس فى وسع من يقدم على استخدام الأرض فى

الانتاج أو فى السكن أو فى الخدمات ، أن يتجنب مواجهة هذا الضابط المناخى . وإذا كان من شأن هذا الضابط المناخى أن يعطى للانسان حق استخدام الأرض ، أو أن يحرمه من هذا الحق ، فإن حسن التعامل مع هذا الضابط المناخى ، والوصول الى قدر مناسب من المصالحة معه ، هى التى تحدد مستويات استخدامات الأرض المتفاوتة ، وهى تتراوح بين الاستخدام البدائى الجائر ، والاستخدام التقليدى غير الاقتصادى ، والاستخدام المتطور الاقتصادى .

الوجود الحيوى والضابط الحيوى :

يشترك النبات الطبيعى والحيوان الانسان فى صياغة الوجود الكلى الذى ينبض بالحيوية والحياة ، على صعيد الأرض . ومع ذلك هناك الحد أو الحاجز الفاصل بين النبات الطبيعى والحيوان ، وهما معا يمثلان ، العنصر الحيوى المركب ، الذى يتداخل فى تكوين المنظور الجغرافى الطبيعى فى جانب ، والانسان ووجوده الحيوى الفاعل الذى يتعامل مع الأرض فى اطار المنظور الجغرافى الطبيعى فى جانب آخر . وتصور هذا الحاجز ، لا يعنى سدا تنقطع به الصلة أو العلاقة بين الانسان وهو جزء من الوجود الحيوى على صعيد الأرض ، والنبات الطبيعى والحيوان وهو جزء آخر من نفس الوجود الحيوى على نفس الصعيد . وقل تبقى الصلة بين الانسان وهو فاعل وصاحب مصلحة فى جانب ، والنبات الطبيعى والحيوان ، وهما مفعول بهما يجاوبان هذه المصلحة فى جانب آخر .

وإذا كان المناخ خواصه وضوابطه ، يشترك مع التربة خواصها وضوابطها فى المسئولية عن الصورة النباتية الطبيعية ، وهى تتألف من الأشجار والحشائش والأعشاب منفردة أو متداخلة فى الكساء الحضرى ، على صعيد الأرض ، فإن خواص الصور النباتية المتنوعة من أرض الى أرض أخرى ، تكون مسئولة عن وجود الحيوان ، وهو من أكلة العشب ، أو وهو

من أكلة اللحم • ولا تقيب عن الخبرة الجغرافية أبدا ، امتشعار العلاقة العضوية بين عناصر هذا الواقع الحيوى وعناصر الأرض الأخرى ، فى إطار المنظور الجغرافى الطبيعى ، فى المكان والزمان ، وتحرى تعامل الانسان مع هذا الواقع الحيوى على صعيد الأرض • كما لا تقيب عن الخبرة الجغرافية أيضا ، الأوضاع التى تضع الانسان فى مواجهة صريحة مع الضابط الحيوى ، لكى يتسنى له اكتساب حق الانتفاع بالنبات والحيوان فى إطار استخدام الأرض لحساب الانتاج على وجه الخصوص •

وفى وسع الاجتهاد الجغرافى ، أن يدرك قيمة هذا الواقع الحيوى ، وهو يعبر عن مبلغ الثراء الذى تحدثت عنه الأرض ، وتكون معينا جيدا للعطاء الذى يجاوب حاجة الانسان • وفى وسع الاجتهاد الجغرافى أيضا ، أن يتبين قيمة هذا الواقع الحيوى على الوجه الآخر ، وهو يعبر عن مبلغ الفقر الذى تعلن عنه الأرض ، وتكون معينا مقترا بالعطاء الذى يجاوب حاجة الانسان • ويستشعر الاجتهاد الجغرافى فى المثلتين ، قوة فعل الضابط الحيوى الذى ينبغى أن يواجهه الانسان ، وهو يتعامل مع المعين السخى أو مع المعين المقتدر • بل قل أنه يميز بين قوة فعل الضابط الحيوى ، على مستوى مرحلتين متعاقبتين شهدت وتشهد وجود الانسان وتحرى استخدام الأرض على صعيد الأرض •

وفى المرحلة الاولى من هاتين المرحلتين ، كان الضابط الحيوى ، هو أهم الضوابط التى لعبت دورا مؤثرا فى وجود الانسان ، أو فى انتشار الانسان ، على صعيد الأرض • وقل عاش الانسان فى هذه المرحلة ، عيشة الالتزام الحقيقى بالضابط الحيوى ، لكى تجاوبه الصورة النباتية الطبيعية والوجود الحيوانى ، وتلبى مطالبه ولا تبخل عليه • بل قل تعرض الانسان فى هذه المرحلة لضغوط الضابط الحيوى ، ولم يحسن التعامل معه حتى كان التحول الذى أنهى حالة الثراء • واستوجب هذا التحول تقسغ العلاقة

بين الإنسان والأرض ، ومتادرة المكان تحت ضغوط الضابط الحيوى وعدم
استجابة الواقع الحيوى لمطالب الإنسان .

وصحيح أن الإنسان طلب الانتفاع فى مساحات من الأرض ، وتحرى
التعامل مع الفضاء النباتى الطبيعى وهو الذى كان يتألف من الأشجار ، أو
وهو الذى كان يتألف من الحشائش والأعشاب ، أو وهو الذى كان يتألف
من الأشجار والحشائش والأعشاب ، وتحمل ضغوط الضابط الحيوى .
وصحيح أيضا أن الإنسان طلب الانتفاع فى مساحات من الأرض وتحرى
التعامل مع الوجود الحيوانى السائد ، وهو الذى جمع بين الحيوانات آكلة
العشب والحيوانات آكلة اللحم ، وتحمل ضغوط الضابط الحيوى . ولكن
الصحيح بعد ذلك كله ، هو أن علاقة الإنسان بالنبات أو بالحيوان فى المكان
والزمان ، قد استسلمت لقوة فعل الضابط الحيوى فى الحل والإقامة ، وفى
التنقل والترحال . كما لعب الضابط الحيوى دورا وجه اختيار الإنسان
لاستئناس الحيوان واقتناء القطعان فى المكان ، أو لاستئناس النبات ومباشرة
الزراعة فى مكان آخر ، على صعيده مساحات الأرض فى نفس الزمان . بمعنى
أن تعامل الإنسان مع الوجود الحيوى تأثر بقوة فعل الضابط الحيوى ، وهو
الذى كان من شأنه أن يستهلك ، ولا يمتلك القدرة على الانتاج ، وتأثر
أيضا بقوة فعل نفس الضابط الحيوى ، عندما أخذ فيه بزمام الانتاج .

وهكذا يتبين الاجتهاد الجغرافى الضابط الحيوى فى المكان والزمان ،
ويستشعر تأثيره أو قوة فعله الذى يتعين أن يواجهه الإنسان ، حتى تتسنى
له فرص استخدام الأرض ، فى الانتاج على وجه الخصوص . وهذا معناه أن
هذا الضابط الحيوى لا يحسب حسابا لقوة فعله فى مجال دراسة استخدام
الأرض فى السكن أو فى توفير الخدمات . وقل ينبغى أن يتحرى الاجتهاد
الجغرافى القدر المناسب من التدقيق ، فى مجال استثمار قوة فعل أو تأثير
الضابط الحيوى على أنماط استخدامات الأرض فى الانتاج . بل قل ينبغى

أن يتحرى الاجتهاد الجغرافى مبلغ التفاوت بين قوة فعل الضابط الحيوى ، وهو يؤثر على كل نمط من أنماط استخدامات الأرض فى الانتاج .

وفى اطار هذا التفاوت ، نذكر أن استخدام الأرض فى طلب الانتاج الزراعى ، يستوجب مزيدا من العناية بحساب قوة فعل الضابط الحيوى . ويستوى فى ذلك أن تكون هذه العناية ، لكى ترشد حسن اختيار الأنواع من الأشجار والحشائش والأعشاب ، بقصد غرسها والسيطرة على كم وكيف انتاجها ، أو لكى ترشد حسن اختيار مساحات الأرض المناسبة ، بقصد استصلاحها ومباشرة الزراعة فيها . كما تكون العناية بالضابط الحيوى ضرورية فى صحبة الضوابط الطبيعية الأخرى ، لكى ترشد حسن اختيار وترتيب المحاصيل الحقلية المتنوعة ، فى اطار التركيب المحصولى الذى يناسب حيوية الأرض واستعداداتها للاستجابة والعطاء ، دون ضغط يجسد معنى الاستخدام الجائر على صعيد الأرض .

وفى اطار هذا التفاوت أيضا ، نذكر أن استخدام الأرض فى مباشرة الرعى وطلب الانتاج الحيوانى ، يستوجب شيئا مناسباً من العناية الخاصة ، بحساب قوة فعل الضابط الحيوى . ويستوى فى ذلك أن تكون هذه العناية محسوبة بدقة ، لكى ترشد حسن اختيار المرعى والمحافظة على حيوية التجديده فى نمو الحشائش والأعشاب نموا طبيعيا ، أو لكى ترشد حسن اختيار الحيوان الأنسب للاقتناء فى قطعان على صعيد المرعى . كما تكون العناية بالضابط الحيوى فى صحبة الضوابط الطبيعية الأخرى ضرورية ، لكى ترشد عملية الرعى ذاتها التى تحافظ على التوازن بين طاقة النمو على صعيد المرعى من ناحية ، وحجم القطيع وعدد أفراداه ومعدلات استهلاك الحشائش والأعشاب من ناحية أخرى .

وفى اطار هذا التفاوت مرة أخرى ، نذكر أن استخدام الأرض فى مباشرة الصيد فى البر أو فى البحر ، يستوجب شيئا مناسباً من العناية

الخاصة ، بحساب قوة فعل الضابض الحيوى • ويستوى فى ذلك ، أن تكون هذه العناية محسوبة بدقة ، لكى ترشد اختيار المساحات الأنسب فى البر والبحر لمباشرة الصيد ، أو لكى ترشد اختيار الأنواع الأنسب من الحيوان والطير والأسماك • كما تكون هذه العناية بالضابض الحيوى فى صحبة الضوابط الطبيعية الأخرى أكثر من ضرورة ، لكى ترشد عمليات الصيد حتى لا تتجاوز أبدا الحد الذى ينتهك أو يخل بالتوازن الحيوى ، ويقضى الى انقراض بعض الأنواع •

وهكذا لا يفوت الاجتهاد الجغرافى جدوى الاهتمام بالضابض الحيوى وحسن التعامل معه ومواجهته من أجل تأمين حسن استخدام الأرض فى الانتاج • وفى غيبة هذا الاهتمام ، يقع الاستخدام فى خطيئة تخل بالجدوى الاقتصادية أحيانا ، أو فى خطيئة تطعن فى حتمية المحافظة على التوازن بين الإلحاح فى طلب العطاء من الأرض ، وتحديد حيوية الأرض لكى تواصل العطاء أحيانا أخرى • بل قل فى غيبة هذا الحساب الذى يقضى اليه التعامل مع الضابط الحيوى ، يعض استخدام الأرض فى الانتاج على درب الخطأ ، حتى يبلغ حد الافساد الذى يدمر قدرة الأرض على الاستجابة ومواصلة العطاء •

وفى اطار مواجهة الضابط الحيوى ، وحسن التعامل معه ، على مستوى الالتزام فيطويع الانسان ، أو على مستوى التحايل فيطويع الانسان ، يتأتى استخدام الأرض فى الانتفاع بالانتاج الطبيعى أو الاقتصادى • وقل لا يبلغ فى ظل حسن مواجهة الضابط الحيوى ، أمر استخدام الأرض حد الافساد أو الضغط الذى يفسد أو الذى يدمر قدرات الأرض على الاستجابة ، لحساب الانسان • بل قل أن حسن مواجهة الضابط الحيوى ، يكفل المحافظة على الأرض وتأمين حيويتها ، ويحول دون تفسخ العلاقة

الايجابية المنضبطة ، بين الانسان وقوة فعل تكنولوجيته ومواجهه فور
جانب ، والأرض وقوة فعل خواصها والسنن الطبيعية الحاكمة فى جانب
آخر .



وبعد أقول ينبغى أن نثبت بعناية شديدة ، كيف يواجه الانسان ،
وهو يقدم على استخدام الأرض ، والتعامل معها ، الضوابط الطبيعية .
وفى هذه المواجهة ، يلتمس الانسان ، وهو يضبط وينضبط ، الوسيلة أو
الحيلة ، أو المهارة التى تشد أزره . ولا يتأتى هذا الاستخدام الذى يجاوب
حاجة الانسان ، الا على قدر ما تحققه الوسيلة أو المهارة وقوة فعلها ، من
مصالحة أو توافق مع قوة فعل الضوابط الطبيعية ، فى المكان والزمان .

وهذا معناه أن الانسان يصبح شأنه شأن الطبيعة ، صاحب قدرة
على مباشرة الضبط البشرى وقوة فعله المناسب ، فى مواجهة الضبط الطبيعى
وقوة فعله . وتسجل هذه المواجهة فى ظل الضبط والانضباط المتبادل بين
الانسان والأرض ، نقطة البداية . وعندما تفضى هذه المواجهة الى حد
المصالحة ، تتأتى استجابة الأرض ، ويتسنى استخدامها وتأمين انتفاع
الانسان بها . وعندما تفشل قدرات الانسان فى هذه المواجهة ويتعذر
الاتفاق وتأمين حد المصالحة ، تستحيل استجابة الأرض ، ويتعذر استخدامها
وتأمين انتفاع الانسان بها .

ومن ثم يدرك الاجتهاد الجغرافى مبلغ حاجة الانسان ، الى اقدام على
هذه المواجهة ، بشرط حسن التحل بقدرات الضبط البشرى المتاحة . كما
يدرك ايضا مبلغ حاجة الانسان فى هذه المواجهة الى الوسيلة أو الى
التكنولوجيا ، التى تقوى ساعده وتشد أزره ، وهو يباشر الضبط البشرى .
ومع ذلك لا ينبغى أن يفوت الاجتهاد الجغرافى حسن التمييز بين أوضاع
يكون فيها المتغير البشرى ، فى المكان والزمان ، عاملا فى صف الانسان

يشهد أزره أحيانا وهو يواجه طبيعة الأرض ، وأوضاع أخرى يكون فيها المتغير البشرى فى المكان والزمان ، عاملا فى صف غير صف الانسان ويخذه وهو يواجه طبيعة الأرض وضوابطها أحيانا أخرى •

ويدرك الاجتهاد الجغرافى جيدا ، معنى أن تقف الضوابط البشرية فى صف غير صف الانسان • وتكون فى هذه الوقفة وكأنها تخذه • بل تكون وكأنها تقف فى صف الضوابط الطبيعية ، وتتخالف معها فى مواجهة الانسان وقوة فعله ، وهو يقدم على التعامل مع الأرض ، ويطلب تسخيرها واستخدامها • ويستحق هذا الضبط البشرى ، أن يكون محل الاهتمام الجغرافى ، حتى يتسنى حساب جدواه ، سواء وهو يعمل فى صف الانسان ، ويشهد أزره وينتصر له فى مواجهة الضبط الطبيعى ، لتأمين استخدام الأرض ، أو وهو يعمل فى صف الضبط الطبيعى ويشاركه فى مواجهة الانسان وتقليم أظافره واحباط جهده ، حتى يفشل فى استخدام الأرض •

الفصل الثاني

الإنسان والأرض ، في المكان والزمان قدرات ومتغيرات وضوابط خاكة لانماط استخدام الأرض

- الإنسان في عيون جغرافية •
- المجتمع والضابط الاجتماعي •
- السكان والضابط الديموجرافي •
- الاقتصاد والضابط الاقتصادي •
- الابداع والضابط الحضاري •

الفصل الثاني

الانسان والأرض ، في المكان والزمان

قدرات ومتغيرات وضوابط حاکمة لأنماط استخدام الأرض

إذا كان من شأن الجغرافي ، أن يطل على مسألة استخدام الأرض في الانتاج ، أو في تجهيز السكن وإقامة وتأسيس المستوطنات ، أو في توفير وتوزيع الخدمات ، في إطار علاقة توافق حسن ، بين الانسان والأرض فإنه ينبغي أن يتمعن ويدقق ويحلل موقف هذين الطرفين الشريكين في هذه العلاقة الإيجابية ، على صعيد المساحة المعنية . ويرى الجغرافي هذه العلاقة الإيجابية محل اهتمامه وعنايته ، وهي في صورة من صور المواجهة بين الطرفين الشريكين .

وتجسد هذه المواجهة بين الانسان والأرض ، موقفا خاصا ، ينبغي أن ينتهي الى الاتفاق بينهما . وقل أن هذه المواجهة لا تنتهي أبدا بفالط ومغلوب . بل قل في هذه المواجهة ، يحسم الأمر كله ، انتصار الانسان. وانتصار الأرض معه ، وكانهما يتفقان على أن تلين له وتجاوبه أحيانا ، أو يحسم الأمر كله لفشل الانسان وفشل الأرض معه ، وكانهما يتفقان على أن نرفض الأرض ولا تجاوبه أحيانا أخرى . ورد الأرض بالإيجاب على طلب الانسان ، معناه أن تنشأ العلاقة بينهما ، ويتسنى استخدام الأرض . ورد الأرض بالرفض على طلب الانسان معناه أن تتمتع العلاقة بينهما ويستحيل استخدام الأرض .

ونشأة العلاقة بين الانسان والأرض معناه الاتفاق بينهما واستسلام الأرض . وترسيخ هذه العلاقة بين الانسان والأرض وتطويرها معناه تطوير الاتفاق بينهما ، والتماهي في استجابة الأرض . ولأن الانسان هو المسئول

أصلا عن نشأة وترسيخ وتطوير هذه العلاقة مع الأرض ، وهو صاحب
المصاحبة في جدوى هذه العلاقة عندما تستسلم له الأرض ، يدرك الاجتهاد
الجغرافى مبلغ مسئوليته عن اختيار الأرض ، التى ينبغى أن يتيقن من حسن
استسلامها والرد على طلب الانسان منها بالإيجاب . كما يدرك الاجتهاد
الجغرافى أيضا مبلغ مسئولية الانسان أيضا ، عن تجنب التعامل مع الأرض
التي يتيقن من عدم استجابتها والرد عليه بالسلب ، أو عن تجنب التعامل
مع الأرض ، التى لا يملك التكنولوجيا المناسبة لتطويعها والزامها بالاستجابة
المطالبة منها .

الانسان في عيون جغرافية :

وفي إطار هذه الوقفة الجغرافية التحليلية المتأنية ، يطل الجغرافى على
الانسان على صعيد المساحة المعنية ، في ربوع الأرض . وتلحق العين
الجغرافية بعناية في منظومة المنظور الجغرافى البشرى لكي تتحرى تداخل
العناصر المتنوعة المتداخلة في تكوين هذه المنظومة . وتتابع هذه العين
الجغرافية التدقيق بعناية أكثر تغلغلا ، في كنه المنظور الجغرافى البشرى ،
وفي ماهية مكوناته . وتكون وكأنها تسأل عن أوضاع وعن قدرات ومهارات
الانسان ، وعن استمداداته وتطلعاته على صعيد المساحة المعنية . وتثنى
الدراسة الجغرافية على هذه المتابعة بشيء مناسب من التدقيق في الكفاءة
المضارية وتوجهاتها الفاعلة بنشاط وإصرار ، من وراء قدرات الإنسان
التي تلتبس التعامل مع الأرض واستخدامها . ويستهدف الباحث الجغرافى
حسن تحرى قيام العلاقة بين الانسان والأرض ، وحسن حساب مستوى
استجابة الأرض في ظل هذه العلاقة .

ومن شأن الانسان ، وهو يوظف قوة فعل وسائله ، ويأخذ بزمام
المبادرة لاستخدام الأرض في الانتاج أو لاستخدام الأرض في إقامة
المستوطنات الريفية والحضرية ، أو لاستخدام الأرض في توفير الخدمات
العلامة والخاصة ، أن يواجه بمهارة ، قوة فعل العناصر الطبيعية التى تتداخل

فى تركيب وترسيخ خواص الأرض • وفى صحة قوة فعل هذه العناصر الطبيعية التى تتداخل فى تركيب الأرض وفى ترسيخ خواصها ، تكون الضوابط الطبيعية • وتبدو هذه الضوابط الطبيعية على صعيد الأرض ، وكأنها هى التى تفرض الشروط والالتزامات ، وتصنع الضغوط التى يتعين على الانسان قبولها أو التحايل عليها ، لكى تجاوبه الأرض وتستسلم لوسيلته • وتكون من وراء هذه الضوابط الطبيعية ، دواعى وموجبات لتغيرات طبيعية ، تغير من قوة فعل هذه الضوابط ، فتزداد ضغوطها أحيانا ، وتخف ضغوطها أحيانا أخرى •

وفى مقابل هذه الضوابط الطبيعية وضغوطها ، التى تتغير من مكان الى مكان آخر ، ومن عصر الى عصر آخر ، يكون فى وسع الانسان أن يتحلى بالقدرة المادية والمعنوية ، لكى يواجه قوة فعل هذه الضوابط الطبيعية ومتغيراتها • وتدعم قوة فعل الانسان فى هذه المواجهة ، قدرات وإبداعات اجتماعية واقتصادية وحضارية ، فى المكان والزمان • وتفجر هذه القدرات والإبداعات ، طاقات فاعلة ، تسعف الاقدام على التعامل مع الأرض ، سواء وهى تمج عودها وتتيقن من استجابتها ، أو وهى تستخدمها للاستخدام المناسب • وتوفر هذه القدرات والإبداعات أيضا ، الصياغة المناسبة للضوابط البشرية •

ومن ثم تكون الضوابط البشرية مطلوبة فى صحة القدرة التى ينبغى أن يتحلى بها الانسان عندما يتعامل مع الأرض • وتبدو هذه الضوابط البشرية فى صف الانسان ، وكأنها ترد على الضوابط الطبيعية ، ردا مناسبيا يخفف قيود وشروط وضغوط الالتزام بها لكى تجاوبه الأرض أحيانا ، أو يطوع قيود وشروط وضغوط الالتزام بها لكى تجاوبه الأرض الاستجابة الأفضل أحيانا أخرى • وتكون من وراء هذه الضوابط البشرية ، دواعى وموجبات لتغيرات بشرية ، تغير قوة فعل هذه الضوابط ، فتشحل

تقدراتها لحساب الانسان أحيانا ، أو تضعف قدراتها لحساب الانسان أحيانا أخرى . وقد يتبادى هذا التغير الى حد تتخلل فيه الضوابط البشرية عن توقفها في صف الانسان لكي تعمل في غير مصلحته وتخلله في مواجهة الضوابط الطبيعية .

وصحيح أن الانسان هو الذي يبادر ، أو هو الذي يقدم على التعامل مع الأرض ، وفي قبضته الوسيلة المناسبة التي تباشر ضبط الأرض ضبطا يكفل تطويعها ، ويؤمن استجابتها . بمعنى أن المبادرة البشرية تكون في صحة الضبط البشرى ، عندما تعجم عود الأرض ، وتطالبها بالاستجابة لحسان الانسان في المكان والزمان .

وصحيح أيضا أن الأرض لا تكاد تستسلم وتطوع الإبنان وتدعن لضبط البشرى ، من غير أن يتحدد مقدار الالتزام بالضبط الطبيعي . بمعنى أن استجابة الأرض ، تكون في صحة قوة فعل الضبط الطبيعي ، وهي تلتزم مبلغ التزام الانسان به في صحة قوة فعل الضبط البشرى .

ولكن الصحيح بعد ذلك كله ، أن جسم المواجهة بين الأرض وخواصها وفي صحتها الضبط الطبيعي في جانب ، والانسان وقدراته وفي صحبته الضبط البشرى في جانب آخر ، يكون في إطار الشيء المناسب من الضبط والانضباط المتبادل . ويتفاوت هذا الشيء المناسب من الضبط والانضباط المتبادل ، من مكان إلى مكان آخر ، ومن عصر إلى عصر آخر .

هناك أكثر من وجه لهذا الموقف النهائي ، الذي تحسمه المواجهة بين الانسان والأرض ، على صعيد الأرض في المكان والزمان . ويدرك الاجتهاد الجغرافى ، نتيجة هذا الجسم ، ويستشعر مبلغ قبول الانسان به . وهناك أيضا أكثر من مستوى لتعامل الانسان مع الأرض في ظل هذا الجسم . ويكون في وسع الاجتهاد الجغرافى أن يتبين هذا المستوى ، وأن يحسب

مبلغ استجابة الأرض لحساب الانسان ، أو أن يتقصى دواعى عدم استجابة الأرض لطلب الانسان .

وعلى وجه من هذه الوجوه المتعددة ، يكون الفشل الذى لا معنى غير تعمذر توثيق العلاقة بين الانسان والأرض . بمعنى أن يطلب الانسان من الأرض ، بكل ما يملك من وسائل ومهارات ، وفى صحبته الضبط البشرى المتاح ، وأن ترفض الأرض الاستجابة ، بكل ما تملك من خواص ومواصفات ، وفى صحبتها الضبط الطبيعى . وفى مثل هذه الحالة ، التى تتعذر فيها مسألة توثيق الصلة بين الانسان والأرض ، يكون لكل منهما حصته من الفشل وخيبة الأمل . وقل أن الأرض من غير انتصار الانسان فى مجال توثيق هذه العلاقة ، لا تساوى شيئاً ، وتبقى بكراً من غير جدوى . بل قل أيضاً أن الانسان من غير انتصار على صعيد الأرض ، يوثق العلاقة بها ويؤمن وجوده عليها ، لا يساوى شيئاً ، وينبش أن يفادها لأن البقاء يكون من غير جدوى .

وعلى وجه آخر من هذه الوجوه المتعددة ، يكون الانتصار ، الذى لا معنى غير ضبط وتوثيق العلاقة بين الانسان والأرض . بمعنى أن يطلب الانسان من الأرض ، بكل ما يملك من وسائل ومهارات ، وفى صحبته العون الذى يسره الضبط البشرى ، وأن تجاوب الأرض بكل ما تملك من خواص ومواصفات ، وفى صحبتها الاستعداد الذى يقبل به الضبط الطبيعى . وفى مثل هذه الحالة ، التى تيسر فيها مسألة توثيق الصلة بين الانسان والأرض ، يكون لكل منهما حصته من النجاح وتفتح كل أبواب الأمل . وقل أن الأرض فى إطار انتصار الانسان الذى يوثق هذه العلاقة ، تساوى شيئاً كثيراً ، وتتفجر منها ينابيع الخير كله ، لحساب الانسان . بل قل أن الانسان فى ظل هذا الانتصار على صعيد هذه الأرض ، يساوى شيئاً كثيراً يؤمن بوجوده ، حتى يعنى ثمراً لا يحير المتفكر من هذه الأرض .

وفشل الإنسان في التعامل مع الأرض - وهو مسئول - ، وتعذر توثيق العلاقة بين الإنسان والأرض ، لكي يبدأ ويستمر النضج العمراني ، معناه عجز وسائل ومهارات الإنسان وفي صحبته قوة فعل الضبط البشري ، في مجال تطويع الأرض وفي صحبتها قوة فعل الضبط الطبيعي . ومن ثم يجسد هذا الفشل معنى عدم الوصول من خلال المواجهة ، الى حد المصالحة وحسن الاتفاق ، الذي يطلق يد الإنسان ، ويبيح لها حق التعامل مع الأرض والانتفاع بها . وقل يتعذر في هذه الحالة استخدام الأرض ، لأنها لا تجاوبه وكأنها تملن العصيان . وعندئذ ينبغي أن يتسحب الإنسان من هذه الأرض ، التي لا تجاوبه ، وأن تبقى هذه الأرض غير مأهولة . وقد يعاود الإنسان الكرة مرة أخرى ، عندما يتأهل بوسائل أفضل ، للتعامل مع هذه الأرض واستخدامها وبث أسباب العمران في ربوعها .

ونجاح الإنسان في التعامل مع الأرض والانتفاع بها ، وترسيخ العلاقة بين الإنسان والأرض ، معناه اقتصار وسائل ومهارات الإنسان ، وفي صحبته قوة فعل الضبط البشري ، في مجال تطويع الأرض ، وفي صحبتها الضبط الطبيعي . ومن ثم يجسد هذا النجاح معنى الوصول من خلال المواجهة ، الى حد المصالحة وحسن الاتفاق ، الذي يطلق يد الإنسان ويبيح لها حق التعامل مع الأرض والانتفاع بها . وقل يتسنى في هذه الحالة استخدام الأرض ، لأنها تجاوب الإنسان وكأنها تستسلم . وعندئذ ينبغي أن يتحرى الإنسان الحذر ، فلا يتجاوز حد المصالحة مع الأرض ، حتى لا يظعن هذا التجاوز في جدوى العلاقة معها . بل قل ينبغي أن يتشبث الإنسان بهذه الأرض التي تجاوبه ، وأن يحرس بميؤنة يقظة حد المصالحة مع الأرض .

والعين الساهرة التي تحرس حد المصالحة ، تباشر هذه المهمة بمنايا وصبر ، والإنسان على يقين بمسئوليته عن :

أولاً : المحافظة على البيئة ، وتجنب دواعى الفساد فى الأرض ، أو الوصول الى حد الاستخدام الجائر الذى يعرضها لما لا طاقة لها به .

ثانياً : حسن مواجهة المتغيرات الطبيعية التى يكون فى وسعها أن تتضاعف قوة فعل الضبط الطبيعى ، وتضغط ضغطاً يزلزل حد المصالحة مع الأرض ، أو يهلمه .

وفى ظل هذه المسئولية ، ينبغى أن يتحرى الانسان فى مجالات استخدام الأرض ، الشئ الأنسب من التوازن والتوازى بين الارتفاع بالأرض فى جانب ، والمحافظة على الأرض فى جانب آخر . بل قل لا ينبغى أبداً التفريط فى حسن استمرار العلاقة بينه وبين الأرض . وفى ظل هذه المسئولية أيضاً ، ينبغى أن يتوقع الانسان غدر الطبيعة وتحديات الضبط الطبيعى المتغير ، وأن يتحرى الابداع والابتكار وتطوير الوسائل التى يكون فى وسعها أن تبطل مفعول هذه التحديات ، وأن توقف احتمالات تفسخ العلاقة مع الأرض . وحتى لو أفلح هذا الضبط الطبيعى فى مباشرة التحدى الذى يدمر أو يهدم حد المصالحة مع الانسان ، فلا ينبغى أن يستسلم ويقبل بنتائج هذا التفسخ . ويظل الانسان مسئولاً عن حسن تطوير وسائله ، وشحن قدرات وقوة فعل الضبط البشرى لكى يواجه الأرض من جديد ، ولكى يصارع من أجل بناء حد جديد للمصالحة ، ويكفل إعادة العلاقة بينه وبين الأرض ، ويؤمن استخدامها مرة أخرى .

وإضافة الى مسئولية عين الانسان اليقظة التى تحرس حد المصالحة مع الأرض ، وتؤمن استخدامها الاستخدام المناسب ، ينبغى أن يتحلى الانسان بالقدرة على استيعاب التفسيرات البشرية المرتقبة من عصر الى عصر آخر ، حتى يطور ويحسن ويبنى وسائله الفاعلة وقوة فعل الضبط البشرى . وفى صيغة هذا الاستعداد أو هذا التحلى ، يصبح فى وسع الانسان كلما استشعر لمو وتطور قوة فعل وسائله أن يماود الكرة على الضبط الطبيعى ،

ويصارع من أجل الحد الأفضل من المصالح التي ترسخ وتطور مستوى تسخير واستخدام الأرض ، بمعنى أن يكفل تطوير وسائل الإنسان تطوير استجابة الأرض ، وأن تزداد قبضة الإنسان قوة ، وهو يستخدم الأرض . وهذا هو عين ما يمتنى أن خير ما يشد أزر الإنسان في استخدام الأرض ، أن يملك زمام الضبط البشرى وحسن تطويره وحسن توطيفه في السيطرة على الأرض والانتفاع بها .

وقل ان فقدان زمام الضبط البشرى ، يضع العلاقة بين الإنسان والأرض في حرج شديد . وفي مثل الموقف الحرج ، يواجه الإنسان وهو يتعامل مع الأرض ، وعليه أن يتحمل ضغوط الضبط الطبيعى دون أنه تسعفه قوة فعل الضغط البشرى ، وهي تقف في صفه . ويدور وكان هناك تحالف ضاغط بين الضبط الطبيعى والضبط البشرى على أوضاع الإنسان ، وهو يستخدم الأرض . وفي مثل هذه الحالة يكون الإنسان أحوج ما يكون لانهاء هذا التحالف ، واعادة الضبط البشرى لكي يعمل في صفه . ولو لم يبادر الإنسان الى تعديل هذا الوضع ، حتى يتجنب عواقب ضغوط الضبط البشرى والضبط الطبيعى ، تتضرر العلاقة بينه وبين الأرض ، وصولا مع الاستمرار الى حد تفسخ هذه العلاقة ، وتوقف استجابة الأرض .

هذا ويلتمس الاجتهاد الجغرافى الذى يتابع ويتحرى ويتقصى قدرات الإنسان في مجالات استخدام الأرض ، والانتفاع بها في الانتاج أو فى السكن أو فى الخدمات ، ادراك قوة فعل الضبط البشرى . ويتحرى الاجتهاد الجغرافى موقف هذا الضبط البشرى مع الإنسان وهو ينصفه ويشد أزره ويقوى ساعده ، فى مواجهة الأرض والضبط الطبيعى وتحدياته . كما يتحرى الاجتهاد الجغرافى موقف هذا الضبط البشرى من الإنسان وهو يخلد ويتخل عنه ولا يعينه فى مواجهة الأرض والضبط الطبيعى وتحدياته . ومهما يكن من أمر ، فان الضبط البشرى وهو فى صف الإنسان

ينصفه أو وهو ليس فى متناول الانسان يخذله ، يتأسس على الأبعاد التى تتحدد بها أوضاع حركة الحياة فى المكان والزمان . بمعنى أن تكون هذه الأبعاد ، الاجتماعية والاقتصادية والديموجرافية والحضارية والسياسية ، من وراء ضوابط بشرية متعددة . وبمعنى أن تكون دواعى التغير الاجتماعى والاقتصادى والديموجرافى والحضارى والسياسى ، من وراء التغير فى قوة فعل الضوابط البشرية من عصر الى عصر آخر .

ومفيد جدا ، أن يطالع الاجتهاد الجغرافى هذه الضوابط البشرية ، وأن يحسب جدواها ويلتمس قوة فعلها المباشر وغير المباشر . ومفيد جدا مرة أخرى ، أن لا يثيب عن البحث الجغرافى مبلغ تفسير قوة فعل هذه الضوابط البشرية ، من مكان الى مكان آخر أو من عصر الى عصر آخر . واهم من ذلك كله هو أن يتبين الاجتهاد الجغرافى ، كيف يوظف الانسان هذه الضوابط البشرية وهى فى صفه تسعفه وتشد أزره أحيانا ، وكيف يواجه الانسان ضغوط هذه الضوابط البشرية وهى نى صف غير صفه تخذله عندما يتعامل مع الأرض ويلتمس استخدامها ، على مستوى من مستويات التطويع المتفاوتة ، فى المكان والزمان ، أحيانا أخرى .

عندما نحدث عن الانسان وقوة فعله ، وهو يواجه الأرض ويتعامل مع الطبيعة فى المكان والزمان ، ويستعين بالضبط البشرى فى مواجهة الضبط الطبيعى ، لا معنى ذلك الانسان الفرد وحده . بل قل يعنى الانسان العضو الشريك فى تشكيلات المجتمع البسيطة أو المركبة . ويدرك الاجتهاد الجغرافى ، أن الانسان وهو يواجه الأرض ويصارع الطبيعة ، ويتعامل مع الضبط الطبيعى ، ويسجل مستوى من مستويات الانتصار فى المكان والزمان . لا يعمل ولا يتعامل مع الأرض تعاملًا يطالب الانتاج ، أو يطلب السكن ، أو يطلب الخدمات ، لحسنه الشئى فقط :

وقل أن الانسان يعمل ويكدح وينتصر بذاته، ويوظف قدراته ومهاراته،
فى تطويع الأرض وفرض سيطرته عليها واستخدامها ، لحساب المجتمع .
وفى اطار التفرد على صعيد مجتمع الأسرة البسيط ، يكون الانسان مسئولاً
مسئولية مباشرة . وفى اطار التوحد على صعيد مجتمع الشعب أو الأمة
أو القبلية ، يكون الانسان مسئولاً مسئولية مباشرة أحياناً ، ومسئولية
غير مباشرة أحياناً أخرى . بل قل أنه يقدم على استخدام الأرض فى حضور
المجتمع ، لحساب المجتمع . ومن ثم يدرك الاجتهاد الجغرافى دور الانسان
الوظيفى ، الذى يستخدم الأرض فى الانتاج أو فى تجهيز السكن ، أو فى
توفير الخدمات ، ويتحمل أعباء غيره ويلتزم بحاجات يفرضها المجتمع .
ومن ثم يكون مطالباً بالاستماع لصوت المجتمع ، ويلبى مطالبه ويجاوبه .

ويجسد هذا الاستماع لصوت المجتمع ، وهذه الاستجابة التى تباشر
استخدام الأرض فى المكان والزمان معنى أن تكون الضوابط البشرية التى
تسعى الانسان فى أداء هذه المهمة . ويتحرى الاجتهاد الجغرافى دراسة
هذه الضوابط البشرية حتى يتبين له معنى أن توظف فى دعم موقف الانسان،
عندما يتعامل مع الأرض ويتحرى استخدامها .



المجتمع الضابط الاجتماعى :

تقاليد وقيم ومبادئ وعقيدة ، وإيقاعات نبض حركة الحياة الاجتماعية
فى المكان والزمان ، هى التى تصنع وتشكل الضابط الاجتماعى . بمعنى
أن يكون المجتمع مصدراً أصيلاً للضابط الاجتماعى ، الذى يحدد توجهات
العمل والتعامل مع الأرض ، على كل المستويات فى المكان والزمان ، بقصد
استخدام الأرض ، لحساب المجتمع . وقل أيضاً أن المجتمع وهو مصدر هذا
الضابط الاجتماعى ، ويحدد قوة فعله ، يثق كثيراً فى ضغوطه ، وفى حتمية
تأثيره على تعامل الانسان مع الأرض ، وتحرى الانتفاع بها ، بشكل أو بآخر .

بل قل أن المجتمع الذى يوظف هذا الضابط الاجتماعى ، لكى يضى التعامل مع الأرض ، على درب الصواب الاجتماعى ، ولا يخذل للهدف الاقتصادى ، يحرس الالتزام به . بمعنى أن يعترض المجتمع على التعامل مع الأرض واستخدامها وطلب الانتفاع بها ، فى غيبة الضابط الاجتماعى .

ومن شأن الضابط الاجتماعى بكل خصوصية ارتباطه بالمجتمع فى المكان والزمان ، أن يكون فى صحبة الانسان وتوجهاته الايجابية ، وهو يتعامل مع الأرض . ويتحرى هذا الضابط الاجتماعى ، تأمين مسألة استخدام الأرض والانتفاع بها فى الانتاج أو فى السكن أو فى الخدمات . دون الخروج عن تقاليد وقيم ومبادئ وعقيدة المجتمع . وقل أن هذا الضابط الاجتماعى يتحرى دعم الانسان وتأمين حسن التوجه المناسب الفعال ، فى مواجهة طبيعة الأرض ، وفى بلوغ الغاية من تطويعها والانتفاع بها ، لحساب المجتمع ، دون اثاره التناقض ، بين مصلحة الانسان فى استخدام الأرض من ناحية ، والأصول الاجتماعية المعمول بها وترسخها تقاليد وقيم وعقيدة المجتمع من ناحية أخرى .

هكذا يبدو هذا الضابط الاجتماعى ، وكأنه سلاح من أسلحة الانسان التى يتسلح بها فى مواجهة الضابط الطبى على صعيد الأرض فى المكان والزمان . وفى حضور هذا الضابط الاجتماعى ، يتحقق الضبط والانضباط المتبادل ، بين الانسان والأرض . ويكفى أن تكون ارادة المجتمع وقيمه وتقاليد ، من وراء هذا الضابط الاجتماعى ، فيشد أزره فى التعامل مع الأرض ولا يخذله أبداً ، وهى تجاوب حاجة المجتمع . وفى حضور هذا الضابط الاجتماعى ، يكون استخدام الأرض لحساب الانسان ، مشروعاً تباركه الجدوى الاجتماعية ، فى المكان والزمان .

وفى غياب الضابط الاجتماعى من غير قصصه ، أو تغييبه بقصده ، عن الوقوف فى صف الانسان ، وهو يتعامل مع الأرض ، يوقع هذا الاستخدام

في الخطأ ، ويحرمه من الاستجابة الحميدة ، لحساب المجتمع ، ويحق للمجتمع أن يعلن اعتراضه على الوقوع في هذا الخطأ الاجتماعي . ويحق له أيضا أن يحرم هذا الاستخدام ، أو أن يجرمه ، ويفرض عليه شيئا من العقاب . بل قل يبدو استخدام الأرض في غيبة هذا الضابط الاجتماعي ، غير مشروع ، يرفضه المجتمع ويفتقد فيه الجدوى الاجتماعية ، في المكان والزمان .

ومن يستخدم مساحة من الأرض القابلة للزراعة ، في انتاج محصول غير مشروع ، يجسد - على سبيل المثال - معنى التعامل مع الأرض في غيبة الضابط الاجتماعي . وقل أنه يضرب بهذا الضابط الاجتماعي عرض الحائط ، فيتضرر به المجتمع ويرفضه ويعاقب عليه . بل قل يبدو هذا الضابط الاجتماعي ، وهو في صحبة الانسان ، مستنولا عن وضع الحد المناسب ، الذي يفصل ويميز بوضوح ، بين نوعين من استخدام الأرض . ويجسد النوع الاول التعامل الذي يفسد في الأرض ، ويستخدمها على النحو المناقض لحاجة المجتمع . ويجسد النوع الثاني التعامل الذي يصلح في الأرض ، ويستخدمها على النحو المناسب لحاجة المجتمع .

وكان الاقصاد في الأرض ، سواء تمثل في تلوث البيئة ، أو تمثل في الاستخدام الجائر ، أو تمثل في سوء اختيار الهدف من الانتفاع بالأرض ، لا يكاد يثأر الا في غيبة الضابط الاجتماعي . وقل أن الضابط الاجتماعي وهو صوت المجتمع ، يعبر عن حاجة المجتمع ، ويحرص مصلحة المجتمع ، ويوجه استخدامات الأرض المتنوعة ، في الوجهة الصحيحة ، التي لا تنتهك قيمه وتقاليده وعقيدته . بل قل أن حسن التزام قوة العمل ، وهي تستخدم الأرض بهذا الضابط الاجتماعي ، يرشد حسن الوصول الى حساب الجدوى الاجتماعية ، دون تعارض أو تناقض مع حساب الجدوى الاقتصادية ، في المكان والزمان . وفي الاعتقاد الجغرافي أن حساب الجدوى الاقتصادية وحدها ، وإسقاط حساب الجدوى الاجتماعية ، لا يحقق أبدا الانتفاع الأنسب أو الرشيد بالأرض .

والفرق الاجتماعي ، بين مجتمع البداوة ومجتمع الاستقرار ، أو بين مجتمع الريف ومجتمع الحضر ، أو بين مجتمع الزراعة ومجتمع الصناعة ، أو بين مجتمع متدين ومجتمع غير متدين ، يجسد معنى الفرق بين الضابط الاجتماعي الذي يتباين وتتفاوت قوة فعله المباشر وغير المباشر ، من مجتمع الى مجتمع آخر . والفرق الاجتماعي بين أوضاع المجتمع في المكان ، وهي تختلف من عصر الى عصر آخر ، يجسد التغير الذي ينبغي أن تتأثر به قوة فعل وتوجهات الضابط الاجتماعي ، الذي يحرس استخدام الأرض ، لحساب المجتمع . بمعنى أن الضابط الاجتماعي ، لا يمثل قوة ضبط جامدة ، بل انها تتغير من مكان الى مكان آخر ، ومن عصر الى عصر آخر . وقل أن من بين أهم مواصفات الاستخدام المناسب للأرض ، في المكان والزمان ، هو أن يتأتى في حضور الضابط الاجتماعي اليقظ ، الذي يكفل الحد الأنسب لمصلحة المجتمع . بل قل ينبغي أن تتغير مواصفات الاستخدام السائد ، في حضور الضابط الاجتماعي المتغير ، من مكان الى مكان آخر ، ومن عصر الى عصر آخر .

وغياب الضابط الاجتماعي عن الوقوف في صف الانسان ، وهو يستخدم الأرض ، واستخفاف الانسان بتصويبات الضابط الاجتماعي والتفريط فيها ، يطمئن في المدى الاجتماعية لاستخدام الأرض . وقد لا يعني ذلك الغياب أو الاستخفاف ، أن يقف الضابط الاجتماعي في صف الضوابط الطبيعية ، ويشاركها في مواجهة صعبة ومثيرة ، تتحدى ارادة المجتمع في مجالات استخدام الأرض . ولكن يبدو أن هذا الغياب وهذا الاستخفاف ، يجسد خطرا ، يحرم المجتمع من الترشيح ، الذي يوجه استخدام الأرض ، في الوجهة الأجدى ، من وجهة النظر الاجتماعية . بل قد يفرض التفريط في الضابط الاجتماعي الى استخدام غير مناسب للأرض ، ولا تكاد تنفع به حركة الحياة في المكان والزمان ، على صعيد الأرض .

وعلى صعيد سينا ، حيث تتحرى عمليات التنمية ، القدر المناسب من ترويض البداوة واشاعة الاستقرار ، هناك المثل الصارخ ، الذى يعلن عن وقوع استخدام الأرض فى السكن ، وتحسين مستوى الاسكان ، فى خطيئة افعال الضابط الاجتماعى . وفى غياب هذا الضابط الاجتماعى ، الذى يبتنى على أسس وأصول وقواعد ، يفرضها واقع البداوة وتحولها المتأني الى شىء من الاستقرار ، اقيمت عمائر ومساكن متعددة الطوابق . وقد تبدو هذه المساكن جميلة فى ربوع المكان ، ولكن فى غيبة الضابط الاجتماعى يتجلى الخطأ ، حيث لم يحسب استخدام الأرض فى تجهيز السكن وتطويره ، حساب المواصفات الأنسب للمجتمع السيناوى . بل قل فى غيبة الضابط الاجتماعى ، تكون هذه المساكن غريبة على الأرض ، وغريبة على المجتمع . وفى الاعتقاد الجغرافى ، أن حضور الضابط الاجتماعى وحسن الاستماع اليه ، كان فى وسعه أن يحمى التنمية من الوقوع فى الخطأ . كما كان فى وسعه أن يعترض على نقل الصورة التى يتأتى عليها اعداد السكن مناسبة للاستقرار فى المدن الصغيرة على ضفاف النيل ، أو فى ربوع السهل الفيضى ، لكى تكون الصورة نفسها وتكرر وهى طبق الأصل ، على صعيد سيناء .

وعلى صعيد جزيرة العرب ، حيث تتحرى السعودية التنمية واضافة قطاع الصناعة الى البنية الاقتصادية ، هناك المثل الجيد ، الذى يعلن عن وضع الضابط الاجتماعى فى محله ، لترشيده استخدام الأرض وحسن توطين الصناعة . وقل أن وضع توصية الضابط الاجتماعى فى اعتبار فريق المخططين ، قد استوجب حسن اختيار مساحات الأرض الأنسب لتوطين الصناعة . وجاء توطين الصناعة فى اقليم الجبيل على الخليج العربى ، وفى اقليم ينبع على البحر الاحمر ، حتى يتسنى الفصل بين مواطن الصناعة ، وكل ما يتأتى فى صحبتها من تغيير ومتغيرات اجتماعية من ناحية ، ومواطن البداوة بكل ما تستغرق فيه من جمود وتشبث بالتقاليد والأعراس

والاعتراض عن التغيير من ناحية أخرى . ويكون حضور الضابط الاجتماعي وعدم التفريط فيما يوحى به من توصيات ، قد حقق شيئا مناسبا من التنسيق ، الذى يكفل التعايش السوى بين دواعى التجديد والانتفاع به ، ودواعى التقليد وعدم أكلن فيه ، أو الذى يحافظ على التوازن بين استخدام للأرض يلتمس التجديد والتحديث ، واستخدام للأرض يستغرق فى التقليد والتخوف من الجديد .

ووضع الضابط الاجتماعي فى اعتبار الانسان وهو يواجه الأرض ، أو وهو يلتمس حسن التعامل مع تحديات الضغط الطبيعي ، بقصد استخدامها لحساب المجتمع ، يؤكد حسن الاقتراب من الجدوى الاجتماعية للانتفاع بها فى الانتاج أو فى السكن أو فى الخدمات . وتأمين الجدوى الاجتماعية فى صجة الجدوى الاقتصادية ينمى مستوى هذا الانتفاع لحساب الفرد ، ولحساب المجتمع ، فى المكان والزمان . وفى كثير من الأحوال يسمي الاهتمام بالجدوى الاجتماعية التى يفضي إليها استخدام الأرض ، الاهتمام بالجدوى الاقتصادية . بمعنى أن يلتمس المجتمع الجدوى الاجتماعية من استخدام الأرض ، وهو على حق ، قبل أن يلتمس الجدوى الاقتصادية منه .

وضوابط بشرية أخرى ، ديموجرافية واقتصادية وحضارية وسياسية ، تشارك الضابط الاجتماعي فى حسن توجيه التعامل مع الأرض واستخدامها ، وتأمين حق المجتمع فى الانتفاع بها . وصحيح أنه لا يجوز التفريط فى هذه الضوابط البشرية ، ولكن الصحيح بعد ذلك كله ، هو تقدم هذا الضابط الاجتماعي ، تقدما يحافظ على أسبقيته على كل الضوابط البشرية الأخرى . وقل أنه الضابط الأهم ، لأنه يبنى على قيم وتقاليده وعقيدة المجتمع ، ويكون مسئولا عن توجيه استخدام الأرض ، توجيهها رشيدا ، يجاوب ارادة ومصلحة المجتمع . بل قل أنه الضابط الأهم ، لانه يملك قوة الفعل المؤثر ، الذى يجعله وكأنه الديديان الذى يحرس استخدام

الأرض في المكان والزمان :

أولا - حتى لا ينتهك الانتفاع بالأرض في المكان والزمان ، انقيم والتقاليد والعقيدة ، التي يتشبث بها المجتمع ويرفض التفريط فيها .

ثانيا - حتى لا ينتهك الأداء والعمل سلامة الأرض ، ويعيث فيها فسادا ، ويفشل في تأمين استمرار استخدامها ، والانتفاع بها .



السكان الضابط الديموجرافي :

يبتنى هذا الضابط الديموجرافي ، على محصلة الأوضاع التي يفرضها انتشار السكان وتوزيعهم الجغرافي ، على صعيد مساحة الأرض المعنية من ناحية ، ومحصلة الأوضاع التي يعلن عنها نمو السكان واتجاهاته على صعيد نفس الأرض من ناحية أخرى . بمعنى أن يكون حضور حركة الحياة وتوزيع الكثافات السكانية في المكان ، وإن يكون نمو وتغير الأوضاع الديموجرافية في الزمان ، من وراء قوة فعل تعامل الانسان مع الأرض واستخدامها في الانتاج أو في السكن أو في الخدمات . بل قل لا فهم أو استيعاب لقوة العمل وهي جزء من كل البنية السكانية ، الا بتقصي الحقائق السكانية ، وتحري الضابط الديموجرافي ومبلغ تأثيره على أنماط استخدام الأرض .

وتأسيس الضابط الديموجرافي ، على معطيات الواقع السكاني ، ومتغيرات الحقيقة الديموجرافية ، التي تتفاوت من مكان الى مكان آخر ، ومن عصر الى عصر آخر ، يكفل استشعار وتحوي مبلغ تغير قوة فعل أو تأثير هذا الضابط ، على تعامل الانسان مع الأرض ، وهو يباشر استخدامها وتأهين الانتفاع بها . وقوة فعل أو تأثير الضابط الديموجرافي ، على صعيد أرض تشهد شيئا من الزحام والاكنتاظ والكثافات السكانية المرتفعة والنمو الديموجرافي المتعجل ، تبدو غير قوة فعل أو تأثير الضابط الديموجرافي ،

على صعيد أرض تشهد شيئا من النقص والتخلخل والكثافات السكانية المنخفضة والنمو الديموجرافى البطيء . وكان من شأن الضابط الديموجرافى، أن يكون فى صحبة حركة الحياة يبصرها ، حتى تحافظ على التوازن الأنسب ، على صعيد مساحة الأرض المعنية ، بين الواقع السكانى الذى تحدثت عنه الحقيقة الديموجرافية فى جانب ، وأنماط الاستخدام التى يباشرها الإنسان وتنتأى على صعيد هذه المساحة فى جانب آخر .

وأذكر كيف يوفر الواقع السكانى وما تعلن عنه المتغيرات الديموجرافية بشكل قاطع وموثوق به ، حجم قوة العمل المتاحة ، التى يتعين الاعتماد عليها وتحمل مسئولية التعامل مع الأرض ، وتسخيرها فى الانتاج . ويكون الضابط الديموجرافى مسئولاً عن أن تكون قوة العمل الفاعلة ، هى الأنسب لحجم العمل المتاح ، فى المكان والزمان ، حتى لا يكون الحلل زيادة فى قوة العمل يتضرر بها العمل والعمال ، أو نقصاناً فى قوة العمل يتضرر به العمل والعمال .

وفى حالة **التخلخل السكانى** ، واستشعار العجز أو النقصان فى حجم قوة العمل ، بالنسبة لحجم العمل المتاح على صعيد المساحة المعنية ، يدعو الضابط الديموجرافى فى مواجهة هذا الحلل ، الى التماس وسيلة أو تكنولوجيا مناسبة ، تقلل الحاجة الى قوة العمل ، وتجنب تقلص حجم العمل . وكان هذا الضابط الديموجرافى هو الذى يبصر من أجل تدارك الموقف ، ويستوجب مباشرة الزراعة الواسعة أو الزراعة الآلية . وإشراك الآلة مع قوة العمل فى استخدام الأرض فى الانتاج الزراعى ، ومباشرة الزراعة الواسعة هو الذى يكفل تغطية حجم العمل المتاح ، ولا يفرط فى مساحة من الأرض .

وفى حالة **الاحتفاظ السكانى** ، واستشعار الوفرة أو الزيادة فى حجم قوة العمل ، بالنسبة لحجم العمل المتاح ، على صعيد المساحة المعنية ، يدعو

الضابط الديموجرافى فى مواجهة هذا الحلل ، الى التماس تكنولوجيا مناسبة ، توفر العمل وتوسع قاعدته ، ولا تحرم قوة العمل من فرص العمل . وكان هذا الضابط الديموجرافى ، وهو الذى يبصر من أجل تدارك الموقف ، ويستوجب مباشرة الزراعة الكثيفة والاعتماد على الأيدى العاملة فى انجاز العمليات الزراعية . والتخفيف فى مجال التماس الميكنة الزراعية . وتحمل الأيدى العاملة مسئوليات العمل واستخدام الأرض فى الانتاج الزراعى ، ومباشرة الزراعة الكثيفة ، هو الذى يكفل تغطية حجم العمالة المتاحة ، ولا يحرم أحدا من العمل .

وأذكر مرة ثانية ، كيف يوفر الواقع السكانى وما تعلن عنه المتغيرات الديموجرافية بشكل قاطع ، وموثوق به ، حجم الأسرة ومتوسط عدد أفرادها ، الذى يضمن الالتزام به ، فى مجال التعامل مع الأرض وتجهيز المسكن فى الريف أو فى الحضر . ويكون الضابط الديموجرافى مسئولاً ، عن أن يكون حجم المسكن وتصميمه من الداخل ، هو الأنسب لحجم الأسرة . بكل ما يعنيه السكن والمأوى ، فى المكان والزمان . بل ويكون هذا الضابط الديموجرافى ، وكأنه الديديبان الذى يحرس حسن تجهيز المسكن ، حتى يلائم أوضاع الأسرة واستقرارها واحتمالات نموها ، حتى لا يكون الحلل ضيقاً يضيق أو يختنق به السكان ، أو اتساعاً فضفاضاً يشكو منه السكان .

وفى حالة التكدس السكانى ، واستشعار الزيادة فى حجم الأسرة ، والزيادة فى أعداد الأسر بمعدلات كبيرة وسريعة بالنسبة للمساحة المتاحة من الأرض لوجود المستوطنة ، على صعيد الريف أو على صعيد الحضر ، يدعو الضابط الديموجرافى فى مواجهة هذا الموقف الى التماس وسيلة أو أسلوب مناسب لتجهيز المساكن التى تنمى إيجابيات التكدس ، وتتجنب سلبياته . وكان هذا الضابط الديموجرافى ، هو الذى يبصر من أجل تدارك الأمر .

ويستوجب حسن التنسيق بين مباشرة التوسع الأفقى والتوسع الرأسى فى البناء لتلبية الطلب على السكن ، الذى يتزايد فى المكان ، من عصر الى عصر آخر . بل قل يبقى هذا الضابط الديموجرافى مسئولاً عن المحافظة على حسن العناية بالتوازن والتوازى والتزامن ، بين تجهيز المساكن وعرضها من ناحية ، وطلب السكن والارتفاع به من ناحية أخرى .

وفى حالة التخلخل السكانى ، واستشعار النقص فى حجم الأسرة ، والزيادة فى أعداد الأسر بمعدلات صغيرة وبطيئة بالنسبة للمساحة المتاحة من الأرض لوجود المستوطنة ، على صعيد الريف أو على صعيد الحضر ، يدعو الضابط الديموجرافى فى مواجهة هذا الموقف الى التماس وبسيلة أو أسلوب أو توجه مناسب لتجهيز المساكن ، التى تنمى إيجابيات التخلخل ، وتجنب سلبياته . وكان هذا الضابط الديموجرافى ، هو الذى يبصر من أجل تدارك الأمر ، ويستوجب تفضيل مباشرة التوسع الأفقى على التوسع الرأسى فى البناء ، لتلبية الطلب على السكن الذى يبدو بطيئاً فى المكان ، من عصر الى عصر آخر . بل قل يبقى هذا الضابط الديموجرافى مسئولاً عن كبح جماح التوسع الأفقى والحيلولة دون التماذى فيه لئلا يضيف الى سلبيات التخلخل ، عواقب التششت والتباعد السكانى .

وأذكر مرة ثالثة ، كيف يوفر الواقع السكانى ، وما تعلن عنه المتغيرات الديموجرافية بشكل قاطع ، وموثوق به ، توزيع السكان ، وحجم الكثافات السكانية ومعدلات النمو السكانى ، التى يتعين الالتزام بها ، فى مجالات التعامل مع الأرض ، واختيار المكان الأنسب على صعيدهما لتوطين وعرض الخدمات العامة والخاصة . وينبى أن يكون الضابط الديموجرافى ، من وراء انضباط العلاقة الحميدة ، بين توطين الخدمات العامة والخاصة وحسن عرضها على الناس فى جانب ، ومبلغ تهافت الناس كل على قدر حاجته على طلب هذه الخدمات والارتفاع بها فى المكان والزمان فى جانب آخر . وفى

صعبة المتغيرات الاقتصادية والمتغيرات الحضارية والمتغيرات السياسية ،
يكون هذا الضابط الديموجرافى ، وكأنه الديقديان الذى يحرس التوازن
والتوازى والمتزامن بين نمو الخدمات وتحسين مستواها ، وزيادة عرض
انتاجها من ناحية ، ونمو الطلب وزيادة التهافت على هذا الانتاج التدمى فى
المكان والزمان من ناحية أخرى .

ولأن استخدام الأرض على أى صعيد ، يكون لحساب الناس فى إطار
تداخلهم الواقعى ، فى البنية السكانية ويتأتى بناء على اجتهد الناس فى
التعامل مع الأرض ، فلا يجوز اهمال الحقيقة الديموجرافية فى المكان
والزمان . كما لا ينبى التفريط أبدا ، فى حسن الاستماع الى الضابط
الديموجرافى وقوة فعله أو تأثيره . ذلك أنه مطلوب بالحاح ، لضبط
وانضباط العلاقة الحميدة ، بين الناس ، وهم يستخدمون الأرض فى طلب
الانتاج أو فى طلب السكن أو فى طلب الخدمات فى جانب ، والناس كل
الناس أحيانا والناس بعض الناس فى جانب آخر ، وهم ينتفعون بالانتاج
أو بالسكن أو بالخدمات .

ومعنى انضباط العلاقة بين من يكون فى وسعهم استخدام الأرض ،
وهم قوة العمل وجزء من كل الناس ، ومن يكون من شأنهم الانتفاع بمحصلة
هذا الاستخدام ، أن يتسنى التنسيق الحسن والمتوازن ، بين العرض وهو
محصلة اجتهد البعض فى جانب ، والطلب وهو حق انتفاع الكل الذى
لا يناعهم فيه أحد فى جانب آخر . وقل فى غيبة هذا الضابط الديموجرافى ،
لا يتسنى هذا التنسيق البديع ، بين الأطراف المعنية باستخدام الأرض فى
الانتاج أو فى السكن أو فى الخدمات ، والأطراف المعنية بالانتفاع بهذا
الاستخدام ، على صعيد المساحة المعنية فى المكان والزمان . بل قل قد
يصل الأمر فى غيبة الضابط الديموجرافى ، الى حد من التخبط أحيانا
أو الى حد تفسخ العلاقة بين استخدام الأرض ، ومصلحة السكان ، وهم

مستولون مرة عن مباشرة العمل والانجاز ، وهم مسئولون مرة أخرى عن الانتفاع بثمرات هذا الانجاز .

واهمال الحقيقة الديموجرافية ، الذى يعنى غياب الضابط الديموجرافى واهدار قيمته الارشادية ، يجسد التفريط فى قوة فعل هذا الضابط ، وهو يبصر ويرشد العلاقة ، التى ينبغى أن تكون وأن تبقى حميمة ومتوازنة : بين استخدام الأرض استخدما مناسباً ، والانتفاع بهذا الاستخدام انتفاعاً مناسباً . ويفضى هذا الغياب أحيانا الى وضع مثير يطمئن فى جدوى استخدام الأرض اقتصادياً واجتماعياً . ويتأتى هذا الوضع المثير عندما يتحول الضابط الديموجرافى من وقفة جادة الى جانب حركة الحياة تشد أزره وتبصره ، الى وقفة مضادة ينحاز بموجبها الضابط الديموجرافى الى جانب الضوابط الطبيعية وتحدياتها المملنة فى مواجهة حركة الحياة وإرادة استخدام الأرض الاستخدام الأنسب . بمعنى أن يكون اهمال وغياب الضابط الديموجرافى خسارة على حساب حركة الحياة يتخبط بموجبها استخدام الأرض . ويكون انضمام قوة فعل الضابط الديموجرافى الى صف قوة فعل الضوابط الطبيعية وتحدياتها المملنة ، امعانا فى الخسارة على حساب حركة الحياة ، يتوقف بموجبها ، حسن استخدام الأرض .

ومشاكل مصر الاقتصادية وتداعياتها على المستوى الاجتماعى - على سبيل المثال - وهى تعاني الخلل من الانتاج ، تتفاقم فى غياب الضابط الديموجرافى . ومشاكل مصر السكنية فى الريف والحضر وتداعياتها على المستوى الاجتماعى والاقتصادى ، وهى تعاني الخلل بين عرض السكن وطلبه ، تستمر فى غياب حسن الاستماع الى الضابط الديموجرافى . ومشاكل مصر الخدمية وتداعياتها على المستوى الاقتصادى وعلى المستوى الاجتماعى وعلى المستوى الحضارى ، وهى تعاني الخلل بين العرض المتاح من الخدمات والطلب والتهاافت عليها ، تتضاعف فى غياب حسن الاستماع الى الضابط الديموجرافى .

ولا شيء يمكن أن يتبادرك هذا الحلل وعواقبه الوخيمة ، ويسد الفجوة بين العرض والطلب ، من الانتاج أو السكن أو الخدمات ، أهم من حسن الاستماع الى الضابط الديموجرافى . وكم تكون الحاجة ملحة الى وعى صحيح وصحيح يحسن الانتفاع بالمؤشرات التى يعلن عنها الضابط الديموجرافى . ومن شأن هذه المؤثرات أن ترشد تحسين أوضاع استخدام الأرض ، وتعديل دواعى الحلل وعدم التوازن بين استخدام الأرض والانتفاع بحصص هذا الاستخدام . بل قل ليس فى وسع مصر أن تتجاوز المشاكل وتضع حدا لمآانة الجماهير ، من غير أن تصفى بعناية الى ما يعلن عنه ويحتتمه الضابط الديموجرافى .

ومهما يكن من امر ، فان وضع الضابط الديموجرافى ، فى وضعه الصحيح ، ضمن مجموعة الضوابط البشرية ، التى تعمل فى صف الانسان ، هو وحده ، الذى يوجه عمليات استخدام الأرض توجها سليما ، حتى تتجنب الوقوع فى عواقب الخطأ الاجتماعى والاقتصادى . والفرق كبير جدا ، بين استخدام الأرض أو تنمية هذا الاستخدام وتحسين مستواه ، ليجابو الاكتظاظ السكانى والنمو الديموجرافى السريع ، واستخدام الأرض أو تنمية هذا الاستخدام وتحسين مستواه ، ليجابو التخلخل السكانى والنمو الديموجرافى البطيء . بل قل هناك بالضرورة فرق كبير بين تنمية استخدامات الأرض تنمية يدعمها حضور الضابط الديموجرافى ، تضيف شيئا الى الرصيد وتحسن مستوى المعيشة ، وتنمية استخدامات الأرض تنمية يخذلها غياب الضابط الديموجرافى ، فتلتهم اضافاتها الزيادة الديموجرافية ، ولا يتأتى أى تحسين فى مستوى المعيشة .

الاقتصاد الضابط الاقتصادي :

تأسيساً على الواقع الاقتصادي على صعيد المساحة المعنية ، وهو محصلة التعامل بين الانسان والأرض ، وتسخيرها واستخدامها في طلب الانتاج أو في إقامة السكن أو في توفير الخدمات ، في المكان والزمان ، يكون الضابط الاقتصادي . ومن شأن النظام الاقتصادي وهو يكفل حرية الاقتصاد أحياناً ، أو وهو يكفل توجيه الاقتصاد أحياناً أخرى ، أن يسهم في تشكيل وتحديد قوة فعل الضابط الاقتصادي ، وفي توظيف هذا الضابط ضمن منظومة الضوابط البشرية التي تنظم وتظلل وتحمي وتدعم دور الانسان في مجالات استخدام الأرض .

ويتحرى هذا الضابط الاقتصادي ، وهو في صفة الانسان ، عندما يتعامل مع الأرض ، حسن توجيه مهارات وقوة فعل الانسان في مجالات تطوير الأرض . كما يتحرى هذا الضابط الاقتصادي دعم تكنولوجيا الانسان في السيطرة على استعماداتها ، التي تجاوب مباشرة أسباب وأساليب استخدامها . بل قل أنه وهو في صفة حركة الحياة ، يتحرى حراسة حسن العلاقة وتأمين التوازن الحميد ، بين العرض ، وهو محصلة الاقدام على مباشرة استخدامات الأرض من ناحية ، والطلب وهو حق يبيحه وينبغي أن يوفره هذا الاقدام لحساب الانسان ، من ناحية أخرى .

وتأسيس الضابط الاقتصادي ، على الواقع الاقتصادي وطبيعة البنية الاقتصادية ، والنظام الحاكم للعمليات الاقتصادية ، التي يباشرها الانسان . وتكاد تنفوت من مكان الى مكان آخر ، ومن عصر الى عصر آخر ، يكفل تغيير قوة فعل هذا الضابط وضغطه وتأثيره على قوة فعل الانسان ، وهو يتعامل مع الأرض على صعيد المساحة المعنية ، ويلتمس توظيفها واستخدامها ، وتأمين استجابتها في المكان والزمان . وقوة فعل وتأثير الضابط الاقتصادي على صعيد أرض ثرية تزخر بالوفرة ، وتعجل بالاستجابة للانسان في

المكان ، تكون غير قوة فعل وتأثير الضابط الاقتصادى ، على صعيد أرض مقترحة لا تبشر بالسوء ، ولا تعجل بالاستجابة للانسان فى المكان الآخر .
ويكون من شأن الضابط الاقتصادى ، أن يسعف الانسان فى مجالات استخدام الأرض ، وهو يلتمس حد التوازن الأنسب بين الواقع الاقتصادى وطبيعة البنية الاقتصادية فى جانب ، وأنماط الاستخدام التى يباشرها ، وتتنافى لحساب الانتاج أو لحساب السكن أو لحساب الخدمات ، على صعيد الأرض فى المكان والزمان فى جانب آخر .

ومن شأن الواقع الاقتصادى الذى يبتنى على اختيار الانسان للنظم الاقتصادى ، وصياغة وترسيخ البنية الاقتصادية ، أن يؤهل الوسيلة ، وأن يوفر أسلوب العمل وأنمط التكنولوجيا ، الذى يتعين الاعتماد عليه ، فى التعامل مع الأرض واستخدام مواردها المتاحة فى الانتاج ، أو فى اختيار واختيار الموقع لقائمة المستوطنة وتجهيز وبناء المساكن ، أو فى توفير الخدمات العامة أو الخاصة المناسبة . ويكون الضابط الاقتصادى فى صف الانسان ، مسئولاً عن أن يكون الاختيار هو الأفضل ، وأن تكون الوسيلة هى الأنسب لانجاز العمل وتأمين استجابة الأرض لنمط الاستخدام المعنى . بل قل أن هذا الضابط الاقتصادى ، يرشد حساب الجدوى الاقتصادى ، حتى يسعف الانسان فى اختيار الهدف من استخدام الأرض ، وفى تجهيز الوسيلة التى تكون على مستوى مناسب ، وفى وسعها أن تشهد الأثر فى مواجهة الضوابط الطبيعية ، عندما تتحدى ارادة الاستخدام على صعيد الأرض ، فى المكان والزمان .

وعلى صعيد الأرض التى تشهد قوة فعل الانسان ، وهو يزرع المساحة القابلة للزراعة ، أو وهو يرعى قطعان الحيوان فى المراعى أو وهو يرببها فى حوض الزراعة المختلطة ، أو يتبنى الأشجار فى البساتين أو فى الغابات ، أو وهو يباشر الصيد أو تربية الثروة السمكية ، أو وهو يعدن

ويستخرج المعادن من التراكيب الصخرية ، يكون الضابط الاقتصادي مسئولاً عن حراسة الانجاز الاقتصادي ، وتأمين حسن الصحة بين الجدوى الاقتصادية والجدوى الاجتماعية . بمعنى أن هذه المسئولية ينبغي أن تغطي في وقت واحد التزام الاستخدام بحددين هما حد الجدوى الاقتصادية في إطار تكلفة اقتصادية ، وحد الجدوى الاجتماعية لحساب المنفعة الجماعية .

وقل ينبغي أن يتحرى الضابط الاقتصادي كل ما من شأنه أن يكفل حسن توجيه الانجاز لحساب الانتاج من الموارد المتاحة ، توجيها رشيدا ومتوازيا ، على درب الصواب الاقتصادي والاجتماعي . ويبقى هذا الضابط الاقتصادي وعينه لا تغفل ، في صحة أيدي الانسان ، وهي تمتنى باستخدام الأرض، وتلتبس الانتاج الاقتصادي دون ضغط أو التمداد في الاستخدام الجائر الذي يطمئن في قدرة الأرض على مواصلة الاستجابة والمطاء . ويظل الضابط الاقتصادي يقظا ، وهو يحرس حسن عرض الانتاج الاقتصادي على الطلب ، لحساب الاستهلاك الاقتصادي .

وعلى صعيد الأرض التي يقع عليها الاختيار الأنسب ، وتشهد قوة فعل الانسان ، وهو يباشر توطين الصناعة وإقامة المصنع ، ومباشرة الانتاج الصناعي السلمي ، الاستهلاكى أو الانتاجي ، يكون الضابط الاقتصادي مسئولاً عن حراسة الانجاز الاقتصادي ، وتأمين حسن الصحة بين الجدوى الاقتصادية والجدوى الاجتماعية . بمعنى أن هذه المسئولية ، ينبغي أن تغطي في وقت واحد ، الالتزام في التوطن وفي التشغيل بحددين ، هما حد الجدوى الاقتصادية في إطار تكلفة اقتصادية ، وحد الجدوى الاجتماعية لحساب المنفعة الاجتماعية .

وقل ينبغي أن يتحرى الضابط الاقتصادي والعين لا تغفل عن الجدوى الاجتماعية ، كل ما من شأنه أن يكفل حسن توجيه الانجاز لحساب الانتاج الصناعي، توجيها رشيدا ومتوازنا ، على درب الصواب الاقتصادي والاجتماعي ، في المكان والزمان . بل قل يكون هذا الصواب

مطلوبا بمناية ، فى مرحلة التصنيع والانتاج ، وفى مرحلة تشوين وتخزين الانتاج الصناعى السلى ، وفى مرحلة تحميل ونقل وحسن عرض هذا الانتاج ، فى منافذ التسويق . ويبقى هذا الضابط الاقتصادى يقظا ، فى صحبة الصناعة ، وعينه لا تغفل ، حتى يتسنى عرض الانتاج الصناعى السلى عرضا اقتصاديا مناسبيا على الطلب لحساب الاستهلاك الاقتصادى .

وعلى صعيد الأرض التى يقع عليها الاختيار الأنسب فى الموضوع الأنسب ، وتشهد قوة فعل الانسان ، وهو يشيد المباني وينى المساكن ، ويجهز المأوى للانسان فى اطار التشكيل الاجتماعى الأسرى ، يكون هذا الضابط الاقتصادى مسئولوا عن حراسة الأرض واستخدامها فى اقامة المستوطنات البشرية . وتمتد هذه المسئولية لكى ترشد اقامة المستوطنة المناسبة على صعيد الريف ، وتسعف توجه سكانها الى مباشرة استخدام الأرض فى طلب الانتاج الزراعى أو الانتاج الحيوانى أو الانتاج الغابى أو الانتاج المعدنى . كما تمتد هذه المسئولية أيضا لكى يرشد الضابط الاقتصادى اقامة المستوطنة المناسبة على صعيد الحضر ، وتوجه سكانها الى انتاج الخدمات ، ومباشرة الانتاج الصناعى السلى . ويبقى هذا الضابط الاقتصادى ، والعين لا تغفل عن الجهدى الاجتماعية فى ربوع القرية أو فى اطار المدينة ، حتى يمضى استخدام الأرض فى الاستيطان ، على درب الصواب الاقتصادى والاجتماعى ، فى وقت واحد . بل قل يكون هذا الضابط الاقتصادى ، وينبغى أن يبقى يقظا فى حراسة حسن العلاقة وتأمين التوازن الحميد فى المستوطنة ، بين عرض السكن والطلب عليه .

وعلى صعيد الأرض ، التى تشهد قوة فعل الانسان ، وهو يختار الموضوع أو المساحة الأنسب ، لتوطن اقامة الخدمات وتجهيزها ، فى الريف أو فى الحضر ، وعرض انتاجها عرضا مناسبيا على الانسان ، فى المكان والزمان ، يكون الضابط الاقتصادى مسئولوا عن حراسة وترشيد استخدام

الأرض وتسخيرها في توفيرها • وتمتد هذه المسئولية ، لكي تبصر وترشد
حسب توزيع هذه الخدمات المتنوعة جغرافيا ، وتأمين حسن العلاقة بينه
وبين توزيع السكان على صعيد الأرض في الريف أو في الحضر • بل قل
ان هذا الضابط الاقتصادي ، يكون من وراء حسن التنسيق ، في إطار
توزيع الخدمات التوزيع الجغرافي المناسب ، بين نصيب الريف ونصيب
الحضر • وكما يكفل الضابط الاقتصادي نصيب الاستقرار من استخدام
الأرض في توفير الخدمات ، يكفل نصيب البدأة من الخدمات • ويعمل هذا
الضابط الاقتصادي في صحة الضابط الاجتماعي لتأمين حسن توزيع
الخدمات وحسن توظيفها على صعيد البادية ، لكي تخفف من حدة البدأة
وانطلاقها المتحرر ، وتتجنب في نفس الوقت عواقب تكديس البدو حول
مواطن الخدمات وتفريغ البادية من سكانها • ويبقى هذا الضابط
الاقتصادي ، وعينه لا تغفل عن الجدوى الاقتصادية والجدوى الاجتماعية
مجتمعتين ، حتى تنال حركة الحياة في الريف وفي الحضر وفي البادية ،
ما تستحقه من انتاج هذه الخدمات ، دون الخروج عن درب الصواب
اقتصاديا أو اجتماعيا ، في المكان والزمان •

واعمال الحقيقة الاقتصادية ، وتعتمد المضي في التعامل بين الانسان
والأرض على درب الخطأ الاقتصادي يفضي الى عواقب وخيمة ، ولا يتأتى هذا
الخطأ الاقتصادي أبدا الا في غيبة الضابط الاقتصادي ، واهدار قيمته
وتضييع جدواه • وتجسد عواقب هذا الخطأ الاقتصادي خطر التفريط بقصد
أو من غير قصد ، في قوة فعل هذا الضابط الاقتصادي ، وهو يبصر محكم
العلاقة التي ينبغي أن تكون وتبقى حميمة ومتوازنة ، في أي مساحة معنية
من الأرض بين الانسان والأرض ، أو بين استخدام الأرض وهو واجب على
كاهل الانسان ، والانتفاع بهذا الاستخدام وهو حق ضروري لحساب
الانسان • وكان حضور الضابط الاقتصادي لا ينبغي التفريط فيه
أو اهماله ، لأنه هو الذي يحرس استخدام الأرض ، ويستوجب الواجب

ويلزم به حركة الحياة ، ويحق الحق ويحافظ عليه ويؤمنه لحساب حركة الحياة .

وقد يفضى غياب الضابط الاقتصادى بقصد أو من غير قصد ، الى وضع مثير وخطير ، يطمئن فى جدوى اجتهد الانسان وهو يستخدم الأرض . وفى هذا الوضع الخطير ، يتحول الضابط الاقتصادى من وقفة يقظة ، وكأنه الديدبان الى جانب الانسان يشهد أزره ويصره وهو يستخدم الأرض ويطوعها ، الى وقفة مضادة ينحاز بموجبها هذا الضابط الى صف الضوابط الطبيعية ، وتحدياتها الملنة ضد ارادة الاستخدام الاقتصادى . وهكذا يكون اهمال أو غياب أو تغييب الضابط الاقتصادى خسارة مؤكدة على حساب حركة الحياة ، حيث يمضى أمر استخدام الأرض على درب الخطا الاقتصادى ، ولا تتحقق الجدوى الاقتصادية . كما يكون انضمام قوة لعل الضابط الاقتصادى الى صف قوة فعل الضوابط الطبيعية ، امعاناً فى الخسارة على حساب حركة الحياة ، حيث تتفاقم التحديات الملنة ، ويفتقد استخدام الأرض الجدوى الاجتماعية والجدوى الاقتصادية .

ومشاكل مصر الاقتصادية ، وهى تعاني من خلل شديد بين العرض والطلب من الانتاج ، تتفاقم فى غيبة الضابط الاقتصادى عن ميدان استخدام الأرض فى الانتاج . ومشاكل مصر السكنية ، وهى تعاني من خلل بين العرض والطلب على السكن ، تستمر ولا تنتهى فى غيبة الضابط الاقتصادى عن ميدان استخدام الأرض فى السكن والاستيطان . ومشاكل مصر الخدمية ، وهى تعاني من خلل بين العرض والطلب على الخدمات العامة والخاصة ، تنداعى ولا تجد حلاً ناجحاً ، فى غيبة الضابط الاقتصادى عن ميدان استخدام الأرض فى اقامة وتوزيع وتنويع وتكامل الخدمات . ولا شئ يمكن أن يتبادر هذا الخلل ، ويسد الفجوة بين العرض والطلب ، من استخدام الأرض فى الانتاج ، أو استخدام الأرض فى الاستيطان والسكن ، أو استخدام الأرض فى توفير الخدمات ، أهم من وعى حصيله يعيد الضابط

الاقتصادى الى وضعه الصحيح ، ويسند اليه الاسهام فى تدارك هذا الخلل .
وفى وسع هذا الاسهام أن يوظف الضابط الاقتصادى مع غيره من الضوابط
البشرية الأخرى ، فى تحسين أوضاع استخدام الأرض ، وشد أزر الانسان
حتى يتجاوز المحنة وينهى دواعى المعاناة .



الإبداع الضابط الحضارى :

يصور الواقع الحضارى ، توجهات حركة الحياة ، وهى تحيا على صعيد
الأرض ، وتتعامل معها وتستخدمها وتسخرها فى طلب الانتاج ، أو فى طلب
الخدمات ، وصولا الى صناعة الحضارة بشقيها المادى والمعنوى . ويدلل
الانسان فى أى مكان ، وفى أى زمان ، على أنه صاحب سلوك وآداء حضارى .
ويتبنى هذا السلوك أو هذا الآداء ، على حسن توظيف العقل فى إبداع
الوسيلة أو الحيلة أو فى صياغة التكنولوجيا المناسبة ، التى تسعف
فى التعامل مع الأرض وتسخيرها وتأمين الانتفاع بها .

وتبرهن حركة الحياة صانعة الحضارة وانجازاتها البديعة ، على المدى
المستمر ، على درب التطور الحضارى الذى يضيف الجديد ، ويباشر التغيير
فى الأسلوب أو فى النمط الحضارى السائد . ويبسند وكان الأرض
وخواصها وما تنطوى عليه من دواعى التغيير ، والضوابط الطبيعية التى
تواجه حركة الحياة ، وتتحدى إرادة تطويعها وتسخيرها واستخدامها حسب
اختياراتها ، هى التى تستنفر قدرات الانسان على الإبداع الحضارى
لأنسب . وقل أن مستوى هذا الإبداع الحضارى هو الذى يشهد كفاءة
الوسيلة ، فى استخدام الأرض ومبلغ تطويعها وتأمين الحد الأقصى
لاستجابتها ، لحساب الانسان .

وتأسيسا على هذه الأوضاع ، يشهد هذا الإبداع الحضارى ،

وهو اضافة ، أو وهو تجديد • أو وهو تطوير ، أزد الانسان فى مواجهة الأرض والضوابط الطبيعية ، حتى يتسنى الوصول الى حد يبيع للانسان بحق استخدام الأرض والارتفاع بها • وتتمتع حركة الحياة على تطوير هذا الابداع الحضارى ، من عصر الى عصر آخر ، وهى تلتبس التماضى فى تحسينه مستوى استخدام الأرض ، نى مقابل التماضى فى تحسين مستوى الارتفاع بهذا الاستخدام المتطور • ومتابعة تجارب حركة الحياة الحضارية ، من عصر الى عصر آخر ، تكشف عن أبعاد التغيير فى الأسلوب الحضارى فى مباشرة استخدام الأرض ، فى الانتاج أو فى السكن أو فى الخدمات • كما تكشفه ايضا عن معنى الواقع الحضارى التغير مع تغير أنماط ومستويات استخدام الأرض فى المكان ، من عصر الى عصر آخر •

ومن صميم هذا الواقع الحضارى ومتغيراته ، وما يشهده من اضافات وتجديدات وابداعات ، على صعيد استخدام الأرض ومستوى استجابتها للتكنولوجيا المتاحة ، تنشأ الحاجة الى الضابط الحضارى • ويتحرى هذا الضابط الحضارى ، وهو فى صحة الانسان صانع الحضارة وتجاربها المتطورة ، مباشرة المهمة المفيدة ، المنوطة به ، على صعيد استخدام الأرض • ويتحمل هذا الضابط الحضارى مسئولية ، المحافظة على أقصى قدر من التوازن ، بين تغيير حضارى يصلح فى الأرض أحيانا ، وتغيير حضارى يفسد فى الأرض أحيانا أخرى • بمعنى أن حركة الحياة ، تلتبس التغيير الحضارى ، وتترى فيه شيئا ضروريا ، يقوى السواعد الفاعلة التى تستخدم الأرض ، وتكفل مزيدا من الاستجابة ، دون أن تترك لهذا التغيير الجبل على الغارب •

ويمسك الضابط الحضارى بزمام هذا التغيير فى مجالات استخدام الأرض ، ويكون مسئولاً عن تلاقى أو عن تجنب الآثار الجانبية ، التى تنشأ على هامش التغيير الحضارى • كما يكون هذا الضابط الحضارى مسئولاً ، عن السيطرة على سبيل ووسائل التغيير الحضارى ، حتى يتيقن من مسيرة

حضرارية رشيدة وموقفة ، على درب الصواب الحضارى فى مجال التعامل مع الأرض وحسن تسخيرها والانتفاع بها . وقل أن هذا الضابط الحضارى ، هو الأولى أو هو المسئول عن التنسيق الحسن على أوسعدة لاستخدام الأرض ، بين الماضى على درب الصواب الحضارى ، والماضى على درب الصواب الاجتماعى والاقتصادى .

والإبداع الحضارى المادى أو المعنوى ، سواء كان من انجاز دواعى تفجيرها التحديات الصعبة ، التى تستنفذ قوة فعل الإنسان ، وهو يستخدم الأرض ، ويبتغى تطويعها ، ويلتمس الانتفاع بها ، أو كان من هدايا المصادفة البحتة ، التى تسعف الإنسان ، وهو يستخدم الأرض ، ويفلح فى تطويعها ، ويلتمس الانتفاع بها ، يكون فى جميع الأحوال فى حاجة الى الضابط الحضارى فى صحبته . وتحمل هذه الصعبة الضابط الحضارى مسئولية حراسة توظيف الإبداع الحضارى فى مباشرة استخدام الأرض ، وتطفى هذه الحراسة ، تأمين حسن توظيف الإبداع الحضارى فى مباشرة استخدام مناسب ، لا تتضرر به الأرض ، وتتضرر معه مصلحة الإنسان فى الأرض فى المكان والزمان .

ومعلوم أن الإبداع الحضارى الذى يتأتى إضافة الى رصيده الإنسان الحضارى ، ويتوالى من عصر الى عصر آخر ، يقوى قبضة الانسان ، ويزين له أن يطور سيطرته على الأرض ، أو أن يعمق ويتعمق فى تطويع الأرض . ويكتمل هذا الإبداع الحضارى ، الوسيلة أو التكنولوجيا التى تقضى الإنسان بتحسين مستوى استخدام الأرض . وقل أنها تدعو الإبداعات الحضارية الى شحذ قوة فعله والدخول فى مواجهة جديدة ، مع قوة فعل الأرض والضوابط الطبيعية ، لكى يزجج حد المصالحة عن موضعه ، لحساب حركة الحياة ، وعلى حساب الأرض .

وفى حضور الضابط الحضارى ، وحسن الاستماع إليه ، ينبجج الإبداع الحضارى فى تحريك حد المصالحة ، تحريكا يبيح تطوير أو تنمية

أساليب استخدام الأرض ، والتعامل معها . . . وقل في حضور هذا الضابط الحضارى يتأتى هذا التغيير الى ما هو أفضل ، دون تجاوزات تتأتى وتبيع الاستخدام الجائر ، من غير وعى حتى تفسد الأرض . وقضايا تلوث البيئة . أو قضايا تبديد الموارد المتاحة والكف عن العطاء . أو قضية التلغ الذى أصاب طبقة الأوزون ، ما كانت تكون لكى تهدد مصالحة الانسان ، فى حضور هذا الضابط الحضارى . ويكفى أن يتحمل الضابط الحضارى ، كبح جماح الآثار الجانبية للإبداع الحضارى الذى يكفل التماضى فى استخدام الأرض وتطويعها ، لكى تبقى الحاجة الى حسن الصحبة بين الإبداع الحضارى والضابط الحضارى .

وعلى صعيد الأرض ، التى تشهد تماثل الانسان مع الأرض ، وهو يستخدمها ويطوعها لحساب الانتاج ، يكفل الإبداع الحضارى تجديد الوسيلة أو التكنولوجيا الأحسن ، لتنمية استجابة الأرض وتحسين كم وكيف الانتاج . . . وقد تتمثل هذه الوسيلة التى ينتهى اليها الإبداع الحضارى ، فى اضافة المخصبات ، أو فى حسن استنباط واختيار الأنواع والسلالات الأحسن من النبات والحيوان ، أو فى صنع واعداد المواد المناسبة لمباشرة الوقاية والعلاج ، أو فى تطوير تكنولوجيا الأداء والعمل فى حقل الانتاج . . . بمعنى أن هذا الإبداع الحضارى من شأنه أن يقوى استجابة الأرض ، أو أن يحسن مستوى الأداء ، أو أن يعمل على الوجهين من أجل تحسين مستوى استخدام الأرض .

وفلج ذلك كله ، فى تحسين مستوى الاستخدام وتنمية الانتاج ، وتصعيد مستوى استجابة الأرض للانسان ، وهو يزرع أو وهو يرعى أو وهو يتعامل مع الغابات أو وهو يباشر الصيد ، أو وهو يعدن ويتسخرج المعادن والخامات المعدنية . . . ولكن تبقى الحاجة الى الضابط الحضارى ، الذى من شأنه فى المكان والزمان :

أولا - أن يحول دون الوصول في التعامل مع الأرض الى حد الاستخدام الجائر .

ثانيا - أن يحرس المعين على صعيد الأرض ، وعينه لا تغفل أبدا ، حتى يؤمن تجديده حيويته فلا يكف عن الاستجابة والمطاء .

ومن ثم قل لا يكون في وسع الانسان أن يتنازل أبدا عن الضابط الحضارى ، وهو يستخدم الأرض لحساب الانتاج . ويكون حسن الاستماع لهذا الضابط الحضارى ، أكثر من مهم وضرورى ، عندما يقدم الانسان على تغيير مستوى استخدام الأرض الى ما هو أفضل . بل قل يكون من شأن هذا الضابط الحضارى مسئولا عن تأمين التوازن الحميد ، بين حق حركة الحياة فى الانتفاع المناسب بالابداعات الحضارية ، فى تحسين مستوى استخدام الأرض فى الانتاج فى جانب ، وحماية حركة الحياة من سلبيات هذا الاستخدام الذى ينتهك أو يضر أو يسىء الى استجابة الأرض ، واستعداداتها للمطاء فى اطار الجدوى الاجتماعية والاقتصادية فى جانب آخر .

وعلى صعيد الأرض ، التى تشهد تعامل الانسان مع الأرض ، وهو يختار المساحة الأنسب لاقامة المصانع وتشغيلها ، يكفل الابداع الحضارى ومقدراته المتوقعة ، التى تتوالى من حين الى حين آخر ، الوسيلة او الأسلوب الأحسن ، لتحسين أوضاع الصناعة وتنمية انتاجها . وقد تمثل هذه الوسيلة ، فى نقل المصنع من موضع الى موضع أحسن ، أو فى توظيف تكنولوجيا مستجدة ، أو فى توفير خدمات أفضل للنقل والشحن والتشوين ، أو فى تطوير ادارة الانتاج الصناعى السليم . بمعنى أن هذا الابداع الحضارى من شأنه ، أن يحسن أوضاع الصناعة فى المكان ، أو أن يحسن مستوى الاداء ، أو أن يعمل على الوجهين فى وقت واحد ، من اجل تحسين مستوى استخدام الأرض الأنسب لتوطين الصناعة .

ويفتح ذلك كله ، فى تأمين حسن اختيار المساحة الأنسب لتوطين
الصناعة ، وتصعيد مستوى استجابة الأرض للإنسان ، وهو يباشر
الصناعة الخفيفة ، أو وهو يباشر الصناعة الثقيلة ، لحساب الانسبان .
ولكن تبقى الحاجة الى الضابط الحضارى ، الذى من شأنه فى المكان والزمان :

اولا - أن يؤمن تطوير القيمة المضافة من الصناعة ، وترسيخ قطاع
الصناعة فى صلب البنية الاقتصادية .

ثانيا - أن يحمى الأرض وحركة الحياة على صعيد الأرض من
سلبات الصناعة ، وهى تلوث البيئة .

ومن ثم قل لا يكون فى وسع الانسان ، أن يتنازل أبدا عن الضابط
الحضارى ، وهو يختار مساحة الأرض لإقامة المصانع ، أو هو ينسق بين
استخدام الأرض فى السكن وإقامة المستوطنات ، واستخدام الأرض
فى توفير الخدمات وتجهيز البنية الأساسية من ناحية وتخصيص الأرض
للمنتجة لإقامة المصانع . بل قل من شأن هذا الضابط الحضارى أن يكون
مستورا عن تأمين التوازن الحميد والتنسيق المناسب ، بين توطين الصناعة
المناسبة ، فى المكان المنتخب فى جانب ، وترسيخ أوجه استخدام الأخرى
فى الريف وفى الحضر فى جانب آخر . ويفضى هذا التوازن الى علاقة تكامل
بين كل أنماط استخدام الأرض . بمعنى أن يوثق الضابط الحضارى الصلة
أو العلاقة بين الصناعة واستخدام الأرض فى الانتاج على صعيد الريف ،
واستخدام الأرض فى السكن على صعيد الحضر ، واستخدام الأرض على كل
الأصعدة فى توفير وحسن توزيع الخدمات .

وعلى صعيد الأرض ، التى تشهد تعامل الإنسان مع الأرض ،
وهو يختار المساحة الأنسب ، لإنشاء وتأسيس المستوطنة فى الريف
أو فى الحضر ، وإقامة المساكن وتوزيعها ، يكلل الإبداع الحضارى
بمؤثراته ، التى تتسوالى من عصر الى عصر آخر ، الوسيلة أو الأسلوب

الاناسب لترشيد استخدام الأرض في السكن أو لتنميته • وقد تتمثل هذه الوسيلة في مباشرة تخطيط المستوطنة ، أو في تحسين نمط البناء وتجهيز السكن ، أو في مباشرة تكنولوجيا البناء الأفضل ، أو في السيطرة على توجهات الاتساع الأفقى وحسن التنسيق بين هذه التوجهات وعلو البناءات والارتفاع الرأسى • بمعنى أن هذا الإبداع الحضارى من شأنه ، أن يطور استجابة الأرض ، أو أن يحسن مستوى الأداء ، أو أن يعمل على الوجهين ، فى وقت واحد ، من أجل تحسين مستوى استخدام الأرض فى السكن •

ويلفح ذلك كله ، فى تحسين استخدام الأرض فى الاستيطان والسكنى ، وفى تصعيد استجابة الأرض للإنسان وهو يقيم المستوطنات الريفية (القرى) ، وهو يقيم المستوطنات الحضرية (المدن) ، أو وهو يباشر التوسيع الأفقى أو التوسيع الرأسى فى القرى وفى المدن • ولكن تبقى الحاجة إلى الضابط الحضارى الذى من شأنه ، فى المكان والزمان :

أولاً - أن يحول دون نمو المستوطنات نموا عضوائيا وصولا إلى حد سوء استخدام الأرض فى السكن •

ثانياً - أن يكفل تحديث المساكن ، والإضافة إلى القرية أو إلى المدينة ، دون تجاوزات تطعن فى الجدوى الاجتماعية والجدوى الاقتصادية للسكن ، أو تطعن فى حسن ارتفاع الإنسان به ، وهو يعيش فى الرفق أو وهو يحيا فى الحضر •

ومن ثم قل لا يكون فى وسع الإنسان أن يتنازل أبدا عن الضابط الحضارى ، وهو يخصص مساحة الأرض المناسبة ، لانشاء المستوطنة على صعيد الأرياف ، أو لاقامة المستوطنة على صعيد الحضر ، أو وهو ينسق بين استخدام الأرض فى السكن واقامة المستوطنات المناسبة فى جانب ، واستخدام الأرض فى توفير الخدمات وتجهيز البنية الأساسية لحسابه الاستيطان والاقامة فى القرية أو فى المدينة ، فى جانب آخر • بل قل يبقى

من شأن الضابط الحضارى ، أن يحرس استجابة الأرض للتغير الذى يلقى عليه الإبداع الحضارى ، ويعتمد عليه الإنسان فى تحسين أوضاع السكن والاسيطان فى الريف أو فى الحضر . كما يتحرى هذا الضابط الحضارى ، توثيق صلة الاسيطان فى القرية وظهرها الريفى ، وتوثيق صلة الاسيطان فى المدينة واقليم المدينة .

وعلى صعيد الأرض ، التى تشهد قوة فعل الإنسان وتعامله مع الأرض ، وهو يختار المساحة فى الموضع الأنسب ، لاقامة الخدمات العامة أو الخاصة فى توزيع جغرافى بديع ، وتجهيزها وعرض انتاجها عرضاً مناسباً على حركة الحياة فى المكان والزمان ، يكفل الإبداع الحضارى تفسيراته ، التى تتوالى من عصر الى عصر آخر ، الوسيلة أو الأسلوب الأنسب والأحسن لتنمية استخدام الأرض فى توفير الخدمات . وقد تمثلت قدرات هذه الوسيلة المستحدثة ، فى تحسين مستوى الخدمة ، أو فى إضافة خدمات جديدة ، أو فى إعادة النظر فى انتشار وتوزيع الخدمات جغرافياً على صعيد الأرض . وقد تستحدث هذه الوسيلة أحياناً كل دواعى التوعية أو الأغراء ، التى تزين الانتفاع بهذه الخدمات . بمعنى أن هذا الإبداع الحضارى ، من شأنه ، أن يقوى استجابة الأرض ، أو أن يطور مستوى الأداء ، أو أن يعمل على الوجهين ، من أجل تحسين مستوى استخدام الأرض ، لحساب الخدمات .

ويقلع ذلك كله ، فى تحسين مستوى استخدام الأرض وتنمية انتاج الخدمات ، وتصعيد مستوى استجابة الأرض للإنسان ، وهو يجهز خدمات البنية الأساسية على صعيد الريف ، أو على صعيد الحضر ، أو وهو يقيم الخدمات التى تتجاوز مستويات المعيشة السائدة فى الريف أو فى الحضر . ولكن تبقى الحاجة الى الضابط الحضارى فى المكان والزمان ، الذى من شأنه :
أولاً - أن يحول التعامل مع الأرض لتوفير خدمات البنية الأساسية ،
ثانياً - خدمات الحياة اليومية الى حد الاستخدام الجائر .

ثانياً - أن يحرص ويحافظ على حق حركة الحياة على مستوى الفرد أو على مستوى الجماعة ، كل فيما يخصه أو يستحقه في إطار الأنسب لمستوى المعيشة •

ومن ثم قل لا يكون في وسع الإنسان أن يتنازل أبداً عن الضابط الحضارى ، وهو يستخدم الأرض لمساب الخدمات • ويكون حسن الاستماع لهذا الضابط الحضارى وتوجيهاته الملته ، أكثر من مهم وضرورى ، لكى يؤمن حسن الانتفاع بالخدمات ، دون تجاوزات تتسبب فى اهدار قيمة الخدمات أو تطعن فى جدواها الاجتماعية ، أو تسبب فى سوء توزيع حصص الناس من هذه الخدمات • كما يتحرى هذا الضابط الحضارى ، بث روح الوعي الحضارى بين أصحاب المصلحة فى الخدمات ، من أجل حسن استيعاب نتائج هذه الخدمات ، أو من أجل تنمية حسن الانتفاع بهذه الخدمات •

واهمال بعض جوانب الحقيقة الحضارية ومفتراتها ، على صعيد الناس فى المكان والزمان ، يطعن فى سلامة استخدام الأرض فى توفير الخدمات ، على درب الصواب الحضارى إلى ما هو أفضل • وقل أن هذا الاهمال يعنى قبل أى شئ آخر ، غياب الضابط الحضارى ، وهدار قيمته الفاعلة لحساب الإنسان ، وتضييع جدواه • بل قل أن هذا الغياب ، الذى يجنبه التفریط فى قوة فعل الضابط الحضارى ، الذى يكون فى وسعه أن يبصر ، أو أن يرشد العلاقة ، حتى تبقى حميمة ومتوازنة فى أى مساحة معينة ، وفى أى عصر ، بين استخدام الأرض فى توفير وحسن توزيع الخدمات ، وهو واجب يلتزم به الإنسان فى جانبي ، والانتفاع بنتائج هذا الاستخدام ، وهو حق مشروع للإنسان على صعيد الأرض فى جانب آخر • وكان حضور هذا الضابط الحضارى ، يستوجب الواجب ويلزم به حركة الحياة ، حتى يتأتى استخدام الأرض على المستوى الأنسب ، ويحق الحق ويؤمنه لحساب حركة الحياة حتى يتسنى حسن الانتفاع بنتائج هذه الخدمات فى المكان والزمان •

وغيابه أو تقييب الضابط الحضارى ، يكون غير مجد ، عندما يتحرى المجتمع الأخذ بالتغيير الحضارى ، من أجل مباشرة استخدام الأرض فى توفير الخدمات فى صحبة المصور الريفى أو فى صحبة المصور الحضارى ، أو من أجل مباشرة تحسين مستوى هذا الاستخدام . ويفضى هذا الغياب بقصد أو من غير قصد ، إلى وضع خطير ومثير فى وقت واحد ، حيث يتخول هذا الضابط الحضارى من وقفة رشيقة ، وكأنه ديدبان حارس إلى جانب حركة الحياة يشد أزرها ويبصرها ، وهى تستخدم الأرض وينسق بين الارتفاع بها فى الانتاج وفى السكن وفى الخدمات ، إلى وقفة مضادة ينحاز بموجبها إلى صف الضوابط الطبيعية وتحدياتها المعلقة فى مواجهة حركة الحياة .

وهكذا يكون إهمال أو غياب أو تقييب الضابط الحضارى خسارة مؤكدة على حساب حركة الحياة ، حيث ينضى استخدام الأرض فى الانتاج أو فى السكن أو فى الخدمات ، على درب الخطأ الحضارى . وتداعى عواقب هذا الخطأ الحضارى لكى تنضرر بها الجدوى الاجتماعية والجدوى الاقتصادية لاستخدام الأرض ، ويدفع المجتمع ثمنا باهظا لهذا الخطأ . كما يكون انضمام قوة فعل الضابط الحضارى ، إلى صف قوة فعل الضوابط الطبيعية فى مواجهة الإنسان وهو يستخدم الأرض ، خسارة على حساب حركة الحياة . فى المكان والزمان . والامتنان فى الخسارة ، معناه أنه تتفاقم التحديات المعلقة ، وأن يفسد التغيير الحضارى افسادا شديدا ، ضد ارادة حركة الحياة ، فى مجالات استخدام الأرض وتطويع مسيلوى من مستويات الارتفاع بها .

ومشاكل مصر الاقتصادية ، وهى تضغط على الموارد المتاحة وتخوف من الوصول إلى حد الاستخدام الجائر ، وتعالى من خلل شديد بين انتاج يتواضع واستهلاك جائر يتضخم ، تتفاقم فى غيبة الضابط الحضارى . ومشاكل مصر السكانية ، وهى أزمة مستعصية ، تعالى من خلل شديد بين نقصان العرض من السكن ، وزيادة الطلب على السكن ، فى الزيف والحضر

على السواء ، تستمر ولا تبشر أى بادرة بانفراج الأزمة ، فى غيبة الضابط
الحضارى . ومشاكل مصر الخدمية ، وهى تعلن عن حرمان لا يساير حاجة
العصر ، وتعلن عن خلل شديد بين تواضع العرض من انتاج الخدمات وثافت
الطلب عليها ، ولا تجد حلا مناسباً ، تستمر فى غيبة الضابط الحضارى .

ولا شئ يمكن أن يتدارك هذا الخلل ، ويضع حدا لهذه المشاكل التى
تقضى فى نهاية المطاف الى سوء استخدام الأرض ، غير التماس وحسن
توظيف الضابط الحضارى . وفى وسع وعى يتبهى أن تتحل به حركة
الحياة ، أن تضع الضابط الحضارى فى الوضع الصحيح مع الضوابط
البشرية الأخرى ، حتى يتسنى سد الفجوة بين العرض والطلب من الانتاج
أو من السكن . وقل أن إعادة هذا الضابط الحضارى ، وحسن توظيفه
بناية ، هو الذى يرشد تحسين أوضاع استخدام الأرض ، حتى يتأتى
تجاوز المحنة وانهاء المعاناة ، التى تشقى بها حركة الحياة فى مصر .

★ ★ ★

هذا ويكون فى وسعنا الآن - على كل حال - أن ندرك بوعى ، معنى
أن يبادر الانسان ، وهو يقدم على التعامل ، وأن تجاوب الأرض على هذه
المبادرة فلا تخذل حركة الحياة فى المكان والزمان . وتكون مبادرة الانسان ،
وفى يمينه الوسيلة التى يتعامل بها مع الأرض ، وفى صحبته كل الضوابط
البشرية ، الاجتماعية والديموقراطية والاقتصادية والحضارية ، هى التى
تقوى ساعده وتشد أزره ، وترشد الوسيلة أو تبصر التكنولوجيا التى
يتعامل بها مع الأرض .

وفى مثل هذا الوضع السوى ، يواجه الانسان وفى صحبته الضوابط
البشرية ، الأرض وفى صحبتها الضوابط الطبيعية وتحدياتها الملحة ،
فى المكان والزمان . وتعجم وسيلة الانسان الأرض ، على صعيد المساحة
المعنية ، وتلتبس سبل تطويع التحديات الطبيعية الملحة ، حتى يتيسر لها
أن تلين . وتضعف الانسان الضوابط البشرية ، فى انجاز هذه المهمة .

...بغنى تستجيب له الأرض ولا تخفله . وتبقى هذه الضوابط البشرية في صنفه ويعيونها لا تقفل ، لكي تحرس ماضي عمليات استخدام الأرض ، التي تجاوب الإنسان وتطاوله ، على درب الصواب ، بل قل تظل هذه الضوابط الطبيعية وتحدياتها المملنة في غفلة تكبح جماحها الضوابط البشرية . فلا تظن في العلاقة بين الإنسان والأرض ، ولا تضيع جدوى استخدام الأرض .

ولأن الضوابط الطبيعية ، وتحدياتها المملنة ضد ارادة استخدام الأرض ، وفي وسعها أن تظن في جدوى هذا الاستخدام ، تتأتى تأسيسا على خواص الأرض والسنن الحاكمة لها ومتغيراتها ، فإن هذه الضوابط لا تقبض أبدا . بل قل انها لا تستسلم الا اذا كان في وسع الإنسان أن يطوعها . ومع ذلك تبقى هذه الضوابط الطبيعية ، وهي جزء من قوة فعل الأرض التي يواجهها الإنسان . وينبغي أن يتحرى الإنسان الأسلوب الأنسب للتعامل معها ، حتى يطوعها فتطاوله ، وتجاوبه الأرض ، وتبيح للإنسان حق استخدامها الأنسب ، لحساب الانتاج ، أو لحسان السكن ، أو لحساب الخدمات .

ولأن الضوابط البشرية ، وقدراتها الفاعلة مع وسائل استخدام الأرض ، وفي وسعها أن تشد أزر هذا الاستخدام تتأتى تأسيسا على تراكم رصيد من الخبرات والمهارات يفجر الابداعات الحضارية المجددة ، فإن هذه الضوابط تراقق الإنسان ، وتكون في صحبته تشد أزره أحيانا ، وتغنيب عن صحبته وتخفله أحيانا أخرى . وقل أن وعى الإنسان بهذه الضوابط البشرية ، وهي نابعة من واقع حياته ووضاعه الاجتماعية والاقتصادية والديموقراطية والحضارية على صعيد المساحة الممنية في المكان والزمان ، هو الذي يؤمن حضورها في صنفه ، لكي تشد أزره ولا تخفله عندما يطوع الأرض فتجاوبه ، ويمضي استخدام الأرض في درب الصواب .

ولأن الضوابط الطبيعية ، وتحدياتها المملنة ، ضد ارادة استخدام الأرض في المكان والزمان ، تتأتى تأسيسا على خواص الأرض والسنن

الحاجة لها ، وهي قابلة للتغير وتبستليم لدواعي هذا التغير ، من عصر آخر ، فان قوة فعل هذه الضوابط الطبيعية تتغير ، وتتفاوت تحدياتها المملية ، دون أن تغيب عن مواجهة الانسان أبدا . بل قل تبقى هذه الضوابط وتحدياتها ، وهي جزء من قوة فعل متغير على صعيد الأرض ، انتهى يواجهها الإنسان . ويطلب استمرار التعامل معها واستجابتها ، أو يلتجئ إلى غزوها وبداية قصة التعامل معها . وفي ظل هذا التغير المرتقب من عصر إلى عصر آخر ، ينبغي أن يتحرى الانسيان الأسيلوب الانسيب في الزمان ، للتعامل مع الأرض . بمعنى أن يمتلك الانسان القدرة على استيعاب التغير والمحافظة على استجابة الأرض . ومن ثم يتهيأ له في المكان والزمان ، الاستمرار في استخدام الأرض وتأمين جدواه اقتصاديا واجتماعيا ، لحساب حركة الحياة .

ولأن الضوابط البشرية وقدراتها الفاعلة مكتسبة تفجرها تحديات الضوابط الطبيعية المعلنة ، ومتغيرة في ظل ابداع بشري متغير في مواجهة تحديات الضوابط الطبيعية المتغيرة من عصر إلى عصر آخر ، فانها تعمل في صف الانسان وتقدم أزره لكي يسيطر على الأرض ويمتلك فرص تطويعها . ومع ذلك هناك احتمال غياب الضوابط البشرية عن الوقوف في صف الانسان ، سواء وهو يعتمد تجاهلها والتفريط فيها أحيانا ، وهو لا يملك الوعي الذي يبقى عليها من غير قصد في صفه أحيانا أخرى . وويل للانسان الذي يفرط في وقفة الضوابط البشرية إلى جانبه ، أو الذي تغيب عنه وتخلفه فيواجه تحديات الضوابط الطبيعية ويفقد القدرة المناسبة على تطويعها . ثم ويل للانسان مرة أخرى اذا افتقد الوعي بجدوى الضوابط البشرية ، وتعرض لضغوطها وكأنها تعمل ضده . وعندئذ تدرك جيدا كيف يتخبط استخدام الأرض في غيبة الضوابط البشرية أحيانا ، وكيف يفقد الانسان أحيانا أخرى حق استخدام الأرض .

هكذا ، وينبغي أن يكون في وسع الخبرة الجغرافية ، أن ترقب

أو أن تطالع بعناية ، العلاقة بين الإنسان والأرض ، بعين جغرافية مدققة ، تملك القدرة على التحليل والتركيب . كما ينبغي أن تتقن هذه العين الجغرافية وتجيد تقويم وقفة الإنسان في مواجهة الأرض في المكان والزمان . وتضع العين الجغرافية في حسابها ، أن تعرف كل شيء عن خواص الأرض وعن الضوابط الطبيعية ، وهي التي تتغير من فصل إلى فصل آخر أو من عصر إلى عصر آخر ، ولكنها في جميع الأحوال لا تغيب أبداً عن العمل بقوة فعل مناسب في صف الأرض التي يواجهها الإنسان ويلتمس علاقة معها ينشأ بموجبها استخدامها وتسخيرها ، أو يلتمس تطوير علاقة معها ، يتطور بموجبها هذا الاستخدام وهذا التسخير .

وتضع العين الجغرافية في حسابها أيضاً ، أن تعرف كل شيء عن الإنسان وأوضاعه ، وعن الضوابط البشرية وهي التي تتغير من حين إلى حين آخر ، وتجاوب مكتسبات التطور الحضارى . وينبغي أن تتحرى حضور الضوابط البشرية في صف الإنسان وكيف تشهد أثر التعامل مع الأرض حتى تجاوبه حسب مستوى وسيلته التي يسخر بها الأرض . كما يجب أن تتحرى أيضاً غياب الضوابط البشرية أحياناً بقصد أو من غير قصد ، وكيف يخلل غيابها الإنسان وهو يتعامل مع الأرض ، حتى يتخبط استخدام الأرض ويبلغ حد الابتناع عن الاستجابة .

وهكذا نفهم جيداً مسئولية الاجتهاد الجغرافى ، وهو يتابع بمهارة قضية استخدام الأرض . ويكون الجغرافى من خلال القدر المناسب من التقويم الجغرافى ، الذى يحكم على وضع الإنسان في مواجهة الأرض التي يلتمس استخدامها ، أو التي يلتمس تطوير استخدامها لها ، مسئولاً عن :

أولاً - التمعن والتدقيق في وقفة الإنسان في مواجهة الأرض ، والتماس استمدادات وسائله وقوة فعلها . ويتماذى هذا التدقيق في تحرى حضور أو غياب الضوابط البشرية عن الوقوف في صفه فتشده أزره

أو تخذله فى مواجهة الضوابط الطبيعية وتحدياتها الملمنة ، وهو يتعامل مع الأرض فعلا أو وهو يقدم على التعامل معها • ويفضى هذا التدقيق والتمعن الى حسن التقويم وبيان ما ينبغى أن يوصى به الجغرافى ، لتعديل أوضاع الانسان فى المواجهة وتلافى أسباب ودواعى العجز ، أو ما ينبغى أن يوصى به لشحذ قوة فعل الانسان وصولا الى حد الاستجابة الأفضل ، عندما يستخدم الأرض أو عندما يلتمس تطوير الاستخدام •

ثانيا - التمعن والتدقيق فى وقفة الأرض فى مواجهة الانسان ،
والتماس خواصها ومواصفاتها واستعداداتها للاستجابة والعطاء ، وتحرى قوة فعل كل الضوابط الطبيعية الحاكمة ، التى لا تغيب عن العمل فى صف الأرض عندما يقدم الانسان على استخدامها وتسخيرها • ويفضى هذا التمعن والتدقيق الى حسن التقويم ، وبيان ما يمكن أن يوصى به الجغرافى ، وكأنه يفضح الضوابط الطبيعية فى المكان والزمان ، حتى يكون فى وسع الانسان ادراك حجم التحدى المعلن الذى تبديه الأرض • كما يكون رأى الجغرافى ، مسئولا عن ترشيد الابداع الحضارى الذى يتمين توظيفه فى التعامل مع الضوابط الطبيعية ، وصولا الى تطويع الأرض ، وتأمين حد الاستجابة الأفضل لحساب الانسان فى طاب الانتاج أو فى طلب السكن أو فى طلب الخدمات •



الفصل الثالث

الاجتهاد الجغرافي ودراسة أنماط استخدام الأرض

- مفهوم استخدام الأرض في عيون جغرافية
- استخدام الأرض في الانتاج
- استخدام الأرض في توطين الصناعة •
- استخدام الأرض في السكن والقاعة المستوطنات
- استخدام الأرض في توفير وتوزيع الخدمات •

المصطلح الثالث

الاجتهاد الجغرافي ودراسة استخدام الأرض

يعتنى علم الجغرافية دائما ، بدراسة الأرض وخواص المنظور الجغرافي الطبيعي على صعيد المساحة المعنية . وتتحرى هذه الدراسة الجغرافية بالضرورة ، أن تكون هذه الدراسة ، لحساب حركة حياة الانسان على صعيد الأرض . بمعنى أن تكون الدراسة الجغرافية هادفة ، وهى تحسن عرض الرؤية الجغرافية الواضحة للأرض ، بوصفها المسرح الذى يشهد وجود الانسان ، ويسجل أنشطته . ومن ثم قل أن علم الجغرافية يتجنب دراسة الأرض الفارغة ، التى لا يتيسر وجود الانسان فى ربوعها . ومع ذلك لا يتردد علم الجغرافية فى القيام بهذه الدراسة على صعيد الأرض الفارغة ، كما يستشعر حاجة الانسان لغزو وتصير هذه الأرض ، ومباشرة العلاقة التى تبشر باستخدام الأرض والانتفاع بها .

ويعتنى علم الجغرافية أيضا ، بدراسة الانسان وخواص المنظور الجغرافي البشرى ، على صعيد المساحة المعنية من الأرض . وتتحرى هذه الدراسة الجغرافية بالضرورة ، أن تكون الدراسة مستحولة عن حسن تعقب وجود الانسان على صعيد الأرض . بمعنى أن تكون الدراسة الجغرافية هادفة ، وهى تحسن عرض الرؤية الجغرافية لنبض وأداء الانسان على المسرح ، الذى يشهد وجود الانسان ويسجل أنشطته . ومن ثم قل أن علم الجغرافية يتجنب دراسة الانسان وهو منفصل الصلة والسبب عن الأرض التى تحتويه فى ربوعها . ومع ذلك لا يتردد علم الجغرافية عن القيام بهذه الدراسة للانسان عندما يعلن عن ارادة غزو الأرض الجديدة والتماس العلاقة التى تبشر باستخدام الأرض بعد تطويعها .

وعلم الجغرافية الذى يتدارس الأرض لحساب الانسان ، ويتدارس الانسان وجوده ونشاطه على صعيد الأرض ، لا يكاد يستحدث شيئا عندما يمكن على دراسة استخدام الأرض ، ويتقضى العلاقة الوثيقة وتوجهاتها المتباينة ، التى تسفر عن استخدام الأرض ، فى المكان والزمان ، وتطويعها التطويع المناسب ، لحساب الانسان ووجوده الذى تنبض به الأرض . ومع ذلك ، فإن الجديد الذى تستحدثه الجغرافية المعاصرة بالفعل ، ويشتمل فى صياغة المنهج الأنسب ، الذى يوغل به البحث الجغرافى عمقا وتدقيقا ، فى دراسة أنماط استخدام الأرض ، وتحديد مستوى هذا الاستخدام وحساب جدواه اقتصاديا واجتماعيا ، لحساب الانسان ، ومن خلال مهارة وحسن أداء الانسان فى المكان والزمان .

مفهوم استخدام الأرض فى عيون جغرافية

ومن خلال المنهج الأنسب ، تلمس الجغرافية المعاصرة ، الاقتراب وتقضى العلاقة بين الانسان والأرض ، فى المكان والزمان . وتكشف الدراسة الجغرافية أول ما تكشف وتعنى به ، مبلغ التنوع فى استخدام الأرض . ذلك أن الأرض تسخر والموارد المتاحة فيها تكفل الانتاج ، وأن الأرض تسخر وصعيدها المناسب يكفل انشاء المستوطنات وتأمين السكن والمأوى ، وأن الأرض تسخر ، ووجود حركة الحياة على صعيدها ، يستوجب توفير الخدمات التى تنعم بها . ولا ينبغي أن تهمل الدراسة الجغرافية أبداً ، أى وجه من أوجه هذا الاستخدام المتنوع على صعيد الأرض .

وتتعبق الدراسة الجغرافية ، هذه الأنماط المتنوعة من استخدامات الأرض فى المكان والزمان . ومن خلال تحلى الباحث الجغرافى بمهارات التحليل وتفكيك أوصال الصورة الجغرافية على صعيد الأرض ، وبمهارات التركيب وتجميع أجزاء هذه الصورة الجغرافية على صعيد الأرض ، فى وقت واحد ، تلمس الدراسة الجغرافية وهى تطل على أنماط استخدام الأرض :
أولاً - وضوح رؤية دور الانسان الوظيفى ، وهو يتعامل مع الأرض ،

والكيفية التي يتسنى له بها فى المكان والزمان ، أن يواجه الأرض فيطوعها حتى تجاوبه •

ثانيا - وضوح رؤية خواص الأرض الطبيعية ، وهى محل اهتمام الانسان ، والكيفية التي يتسنى لها فى المكان والزمان ، أن تواجه الانسان حتى يطوعها ويمكن لوجوده فى ربوعها وتجاوبه •

وفى اطار التزام جغرافى حقيقى ، بقاعدة الضبط والانضباط المتبادل ، يدرك الاجتهاد الجغرافى جيدا ، معنى المواجهة بين خواص الأرض وقوة فعل هذه الخواص وهى مسئولة عن الضوابط الطبيعية فى جانب ، وقدرات الانسان ورعيده مهاراته المتراكمة وتكنولوجياه المتطورة ، وهى مسئولة عن الضوابط البشرية • بمعنى أن يلتبس الاجتهاد الجغرافى بموجب هذا الادراك ، دور الأطراف المعنية ، فى اطار علاقة وثيقة وحمية ، بين الانسان وهو الحريص على تطويع الأرض وتأمين حق وجوده فى ربوعها والانتفاع بها فى جانب ، والأرض فى المكان والزمان ، وهى تطاوع من يكون فى وسعه أن يعرف خواصها ويحسن التعامل معها وتسييرها لهدف يتفقيه حتى تجاوبه ولا تخذله أو تقتر عايه فى جانب آخر •

وقاعدة الانضباط والضبط المتبادل ، التى تعنى أن الأرض تضبط وتنضبط وأن الانسان يضبط وينضبط ، تمثل محور الاقدام الجغرافى على تقصى العلاقة بين الانسان والأرض فى مجالات استخدامات الأرض المتنوعة • ومع ذلك يبقى الاجتهاد الجغرافى حريصا على ما يلى :

أولا - إلقاء مسئولية اقامة العلاقة بين الانسان والأرض على كاهل الانسان وحده • وقل أن الانسان هو الذى يسأل الأرض ويقترب منها ويعجم عودها وينتظر الاجابة منها • وعلى الانسان حسن اختيار الأرض التى يسألها • وعلى الانسان وحده ، حق إلقاء السؤال على الأرض لكي تجاوبه •

ثانياً - الفاء مسئولية القبول بالعلاقة مع الانسان ، على كاهل الأرض وحدها . وقل أن الأرض هي التي تجاوب الانسان وترد عليه .
فى وسعها أن تجاوب أحيانا ، وفى وسعها أن تسكت أحيانا أخرى . وليس على الأرض حرج أبدا عندما تسكت ولا ترد على الانبياء وتكون وكأنها ترفض وجوده .

ويقدم الاجتهاد الجغرافى الذى يعنى بدراسة العلاقة بين الانسان والأرض ، وهو على استعداد لمباشرة العمل الجغرافى التطبيقي . وقل أنه .
يتحرى تعقب الأنماط المتباينة من استخدامات الأرض ، والتعباس حسن تصنيف وتحليل وترتيب هذه الأنماط من خلال العمل الجغرافى التطبيقي .
على صعيد المساحة المعنية من الأرض . بل قل أنه فى إطار هذا التصنيف ، يميز الاجتهاد الجغرافى بين :

١ - استخدامات الأرض التى تجاوب الهدف الاقتصادى الانتاجى .
لحساب الانسان ، فى ربوع المساحة المعنية . ويتوجه الفيل البشرى ، لتطويع الأرض وهو حريص على التصالح معها ، وتأمين استجابتها .
ثم يتوالى بذل الجهد وتوظيف الوسيلة وتسخير التكنولوجيا المناسبة لكل شكل من أشكال التعامل مع موارد الأرض . ويسفر هذا الاستخدام عن انتاج المواد الخام فى شكلها الأولى ، أو عن انتاج المواد المصنعة فى الشكل المناسب للاستهلاك البشرى . ولأن هذا هو الشغل الشاغل الذى يشغل اهتمام الباحث الجغرافى المتخصص فى الجغرافية الاقتصادية ، يتحرى الاجتهاد الجغرافى الأخذ بتحفظ شديد من معين هذا التخصص دون تعارض بين اهتمام الدراسة الجغرافية الاقتصادية بالانتاج والاستهلاك ، واهتمام الدراسة الجغرافية باستخدام الأرض فى مجالات الانتاج الأولى أو الثانى .

٢ - استخدامات الأرض ، التى تجاوب الهدف الاجتماعى ، الاستيطانى ، لحساب الانسان ، فى ربوع المساحة المعنية . ويتوجه الفعل

البشرى ، لتطويع الأرض ، وهو حريص على اختيارها والتصالح معها ، وتأمين استجابتها . ثم يتوالى بذل الجهد ، وتوظيف الوسيلة ، وتسخير التكنولوجيا المناسبة ، لكل شكل من أشكال إقامة المستوطنات البشرية ، على صعيد الأرض . ويسفر هذا الاستخدام عن إقامة المستوطنة على الصعيد الريفى ، أو عن إقامة المستوطنة على الصعيد الحضرى ، لحساب الاستيطان والانتفاع بالسكن ولتغتم بالماوى . ولأن هذا هو الشغل الشاغل ، الذى يشغل اهتمام الباحث الجغرافى المتخصص فى جغرافية السكن ، يتحرى الاجتهاد الجغرافى الأخذ بتحفظ شديد من معين هذا التخصص دون تمارض بين اهتمام جغرافية السكن بالاستيطان فى القرية أو فى المدينة ، واهتمام استخدام الأرض ، بالاستيطان على صعيد الريف فى القرية أو على صعيد الحضر فى المدينة .

٣ - استخدامات الأرض ، التى تجاوب الهدف الاجتماعى الحضارى ، لحساب الإنسان ، فى ربوع المساحة المعنية . ويتوجه الفعل البشرى ، لتطويع الأرض ، وهو حريص على اختيارها والتصالح معها ، وتأمين استجابتها . ثم يتوالى بذل الجهد ، وتوظيف الوسيلة ، وتسخير التكنولوجيا المناسبة ، لكل نوع من أنواع الخدمات ، على صعيد الأرض . ويسفر هذا الاستخدام عن انشاء وتوزيع الخدمات فى أحضان المستوطنات الريفية أو المستوطنات الحضرية ، وتأمين حق الفرد وحق الجماعة فى التمتع بهذه الخدمات التى تجاوب مكانته الحضارية ، وهو يرسخ سيادته على الأرض . ولأن هذا هو الشغل الشاغل ، الذى يشغل اهتمام الباحث الجغرافى فى جغرافية الخدمات ، يتحرى الاجتهاد الجغرافى الأخذ بتحفظ شديد من هذا التخصص ، دون تمارض بين اهتمام جغرافية الخدمات فى ربوع الريف والحضر . واهتمام استخدام الأرض بتوفير وحسن توزيع الخدمات لحساب أهل الريف فى القرى ، أو لحساب أهل الحضر فى المدن .

هذا ، ويعد اتساع القاعدة على صعيد الأرض لى تشمل هذه

الأنماط المتنوعة من استخدامات الأرض ينبغي أن نطل بعين جغرافية على هذه الأنماط ، وأن نلتقي في كنهه وماهية كل نمط من أنماط استخدام الأرض ؛ وصولاً الى تجرى أوضاع الطرفين الشريكين في مسألة استخدام الأرض .



استخدام الأرض في الانتاج :

استخدام الأرض في الانتاج ، معناه أن يتعامل الإنسان معها التعامل المناسب وتجاوبه . وينبغي أن يبادر الانسان أولاً الى اختبار استعداداته الأرض ، وتحديد ميسلخ قابليتها لأن تكشف عن مصادر الثروة الكامنة فيها . وهناك وسائل متنوعة ، تسعف هذا الاختبار ، على صعيد الأرض . وكانت هذه الوسائل في الماضي بدائية ، ولكن التطور الحضارى والاضافات العلمية ، توفر في الوقت الحاضر الوسائل المتقدمة ، للكشف عن خواص الأرض وعن المصادر الكامنة فيها . ومن خلال هذا التوظيف الحسن للوسائل المستخدمة ، أصبح في وسع الانسان ، أن يميز بثقة ، بين الأرض القابلة التي تجاوب الانسان وتعطيه ، والأرض غير القابلة التي لا تجاوب تعامل الانسان معها وتغذله .

وتوجه الانسان الى التعامل مع الأرض التي تعلن عن استعدادها الفوري للاستجابة ، يسبق التوجه الى التعامل مع الأرض التي تستوجب شيئاً من التطويق أو الإصلاح حتى تطاوعه . ثم تبقى عين الانسان وهي لا تغفل عن الأرض غير القابلة ، في انتظار التطور الحضارى والابداع أو الإضافة المستحدثة التي يكون في وسعها أن تحول الأرض غير القابلة الى أرض قابلة ، حتى يتسنى غزو هذه الأرض ومباشرة التعامل معها . بمعنى أن هناك الاحتمال الذي تقوى فيه الوسائل المتطورة ، سواعد

الإنسان وهو يباشر توسيع قاعدة المساحات التي يتعامل معها ، فيسخرها ويستخدمها لمجابهة الانتاج .
وكان صلاحية الأرض أو قابليتها للاستخدام ، تكون على ثلاثة مراتب متباينة . ومن شأن استعداداته الإنسان وهو يواجه هذه الأرض ، أن تتفاوت بالتقدير المناسب للتفاوت بين هذه المراتب المتباينة . بمعنى أن يدرك الاجتهاد الجغرافي الفرق بين :
مواجهة الإنسان للأرض التي تعلن عن استعداد فوري للاستجابة ،
مواجهة الإنسان الأرض ، التي تستوجب شيئاً مناسباً من التطوير ،
ومواجهة الإنسان للأرض التي يلتزم تخويلها من عدم القابلية إلى القابلية .

وفي كل مرتبة من مراتب هذه المواجهة ، يتحمل الإنسان مسئولياته الضبط والانضباط المتبادل ، وصولاً إلى حد الاتفاق الذي يستتبع به حق استخدام الأرض ، وهو مطمئن تماماً إلى الاستجابة ، وأن هذه الأرض لن تخذله .

ولأن الإنسان هو الذي يعجم عود الأرض ، وهو الذي يواجه الضوابط الطبيعية ويحدد أبعاد الضبط والانضباط المتبادل على صعيد مراتب الأرض المتباينة ، وهو الذي يحسب حساب الجدوى الاقتصادية والجدوى الاجتماعية يبقى مسئولاً عن :

أولاً - المحافظة على حيوية المعين ، وحسن التعامل مع الأرض ، وتأمين استجابة الموارد التي لا تنضب . وقل أن هذه المحافظة تعنى فيما تعنى ، شيئاً مناسباً من التوازن بين العناية التي تبقى وتجدد حيوية المورد من ناحية ، والاستخدام المناسب الذي لا يجور فيحمل الأرض ضغطاً فوق طاقتها من ناحية أخرى . بل قل أن التفريط في هذا التوازن ، والاختنا بأسباب الاستخدام الجائر ، وإهمال تجديد حيوية المعين ، يجسد أسوأ معاني الفساد في الأرض . ويطعن هذا الافساد ، في صميم العلاقة بين الإنسان والأرض ، حتى ينضب المعين وتكف الأرض عن الاستجابة .

ثانياً - المحافظة على حيوية المين ، وحسن التعامل مع الأرض ،
استجابة الموارد التي تنضب وتكف عن العطاء يجب مضي العمر الافتراضى
المحدود . وقل أن هذه المحافظة تعنى فيما تعنى ، شيئاً مناسباً من العناية
بالتوازن ، بين الكم المحسوب من الثروة الكامنة وحساب العمر الافتراضى
لاستمرار الاستجابة من ناحية ، والاستخدام المناسب الذى لا يجوز ليحمل
الأرض ضغطاً فوق طاقتها من ناحية أخرى . بل قل أن التفريط فى هذا
التوازن ، والأخذ بأسباب الاستخدام الجائر ، وإهمال تأمين السحب الذى
لا يتجاوز حد المحافظة على حساب العمر الافتراضى ، يجسد أسوأ معانى
الافساد فى الأرض . ويطعن هذا الافساد ، فى صميم العلاقة بين الإنسان
والأرض ، ويعجل باستنزاف المين ، حتى ينضب قبل الأوان ، وتكف
الأرض عن الاستجابة .

ومن شأن الاجتهاد الجغرافى ، أن يدقق فى موقف الإنسان وهو يبادر
بسؤال الأرض ، ثم وهو يواجه خواص الأرض والضوابط الطبيعية وصولاً
إلى الحد الأنسب للضبط والانضباط المتبادل . وفى مجال تقصى حقيقة سؤال
الإنسان الأرض أن تجاوبه ، يلتمس الاجتهاد الجغرافى الاستماع الى الردود
الصادقة عن أسئلة كثيرة تسأل عن كيف ومتى ولماذا يقبم الإنسان على
سؤال الأرض وكأنه يخطب ودها . وتسعف الاجتهاد الجغرافى وترد عليه ،
الدراسة المكتبية والاطلاع على المراجع ، والدراسة الوثائقية والاطلاع على
المصادر والدراسة الميدانية وحسن قراءة نتائج العمل الجغرافى العملى .

وفى مجال تقصى مبلغ نجاح الإنسان فى مواجهة الأرض ، وتطويع المين
بعد بلوغ الحد الأنسب للضبط والانضباط المتبادل ، يلتمس الاجتهاد
الجغرافى مرة أخرى الاستماع الى أسئلة كثيرة أخرى تسأل عن وسائل
ومهارات وتكنولوجيا الإنسان التى توظف حتى يتسنى له تطويع الأرض ،
ووضع أسس العلاقة بينه وبين الأرض . وتسعف الاجتهاد الجغرافى ، وترد
عليه مرة أخرى ، الدراسة المكتبية والاطلاع على المراجع ، والدراسة الوثائقية

والاطلاع على المصادر ، والدراسة الميدانية وحسن قراءة نتائج العمل الجغرافي العملي على صعيد الأرض .

ثم يواصل الاجتهاد الجغرافي بعد ذلك كله ، تحليل الصورة الجغرافية للنمط السائد من استخدام الأرض في الانتاج . ومن خلال هذا التحليل الجغرافي ، يسأل الاجتهاد الجغرافي أسئلة كثيرة ، ويلتمس الاجابة من الطرفين الشريكين في العلاقة التي يتحقق بها استخدام الأرض . ويوجه الاجتهاد الجغرافي أسئلة كثيرة ، وكأنه يسأل الأرض عن خواصها وعن السنن الحاكمة لها ، وعن الضوابط الطبيعية ومتغيراتها على المدى القصير ، وعلى المدى الطويل . ويوجه الاجتهاد الجغرافي أسئلة كثيرة أخرى ، وكأنه يسأل الانسان عن قدراته ومهاراته وعن تكنولوجيته ، وعن الضوابط البشرية . وهي تشد أزره أو وهي تخذله ، في مواجهة الأرض في المكان والزمان . وفي الدراسة الميدانية التي يباشرها الجغرافي وهو صاحب مهارة في التحليل والتركيب ، يجيد التلقى جمع الردود والاجابات على هذه الأسئلة .

وتسبب هذه الردود الجغرافي ، في تقصى مستوى أداء الانسان . وهو يجنى ثمرات استخدام الأرض في الانتاج ، وفي تقصى مبلغ استجابة الأرض ، وهي تطاوع الانسان ولا تخذله أو تبخل عليه . ويعقب الاجتهاد الجغرافي في هذا التقصى ، بسؤال يسأل عن مبلغ استعداد الأرض ، للمضى على درب الاستجابة لوسائل وتكنولوجيا الانسان التي في وسعها أن تتطور . كما يعقب الاجتهاد الجغرافي على هذا التقصى مرة أخرى ، بسؤال يسأل عن مبلغ الحاح الانسان ، في المضى على درب الابداع العلمي الحضارى ، في مجال تطوير الأداء في طلب الانتاج الافضل كما وكيفا .

ويتحرى الاجتهاد الجغرافي ، وهو يطالع صور استخدام الأرض في طلب الانتاج الزراعى ، حسن التميز بين الضور التي تصور الزراعة البدائية والصور التي تصور الزراعة الراقية الكثيفة أو الواسعة ، والصور

التى تصور الزراعة العلمية المتطورة • وفى كل صورة من هذه الصور ، يلتمس الاجتهاد الجغرافى ، مهارات الانسان ومنتهى ادائه وتعامله مع الأرض من ناحية ، وخواص الأرض ومباخ استعمادها للاستجابة لوسائل الانسان من ناحية أخرى • بل قل يلتمس الاجتهاد الجغرافى ، تقصى نتيجة المواجهة بين الانسان وهو يسأل الأرض ، والأرض وهى تجاوبه ، وكيف تعلن عن الحد الذى انتهى اليه أمر الضبط والانضباط المتبادل بينهما • وفى الوقت الذى يحسب فيه الاجتهاد الجغرافى حساب الجدوى الاقتصادية والجدوى الاجتماعية ، يتحرى مبلغ استعداد الانسان لتغيير مستوى تعامله مع الأرض ، ومبلغ استعداد الأرض للاستجابة لهذا التغيير •

ويتحرى الاجتهاد الجغرافى ، وهو يطالع صور استخدام الأرض فى طلب الانتاج الزراعى ، حسن التمييز مرة أخرى ، بين الصور التى تصور زراعة المحاصيل الحقلية ، والصور التى تصور زراعة المحاصيل البستانية • وفى كل صور من هذه الصور ، يلتمس الاجتهاد الجغرافى ، المضوابط الحاكمة لهذا التنوع ، ومبلغ العناية بحسن التنسيق بين المحاصيل الحقلية والمحاصيل البستانية ، على صعيد الأرض المنزرعة • بمعنى أن يسأل الاجتهاد الجغرافى أسئلة كثيرة تسأل عن معنى ومفردى التنوع ، وتسأل عن مبلغ سلامة الجمع والتنسيق والتعاقب بين أنواع المحاصيل الحقلية فى التركيب المحصولى • وتسعف الاجابات التى تجيب على هذه الأسئلة ، الجغرافى فى حساب الجدوى الاقتصادية والاجتماعية • لصورة استخدام الأرض فى مباشرة الانتاج الزراعى • كما تهجد ليرأى جغرافى مناسب يبلور التوصيات التى فى وسعها أن توصى بإجراء التعديل فى التركيب المحصولى ، أو باستحداث محصول وإحلال محصول آخر فى التركيب المحصولى ، أو باستحداث محصول جديد ووضع فى موضعه الضئيل بين المحاصيل فى التركيب المحصولى •

ويتحرى الاجتهاد الجغرافى وهو يطالع صور استخدام الأرض فى طلب الانتاج الزراعى ، حسن التمييز مرة ثالثة ، بين الصور التى تصور توظيف الزراعة فى خدمة الحيوان ، والصورة التى تصور توظيف الحيوان فى خدمة الزراعة . وفى كل صورة من هذه الصور ، يلمس الاجتهاد الجغرافى معنى ومغزى هذا التباين بين حصة المحاصيل المملية فى اطار التركيب المحصولى ولا تفوته حساب الجدوى الاقتصادية والاجتماعية التى تعلن عنها كل صورة من هاتين الصورتين . واسئلة كثيرة يلمس الاجتهاد الجغرافى الاجابات عنها ، لكى يدق فى الفرق بين القيمة المضافة لعائد الانتاج الزراعى والحيوان فى خدمة الزراعة ، والقيمة المضافة لعائد الانتاج الحيوانى والزراعة فى خدمة الحيوان . وتسعف هذه الاجابات رأى الجغرافى الذى يبلور التوصية المناسبة ، التى فى وسعها أن تبصر مسالة تحسين مستوى العلاقة بين الزراعة والحيوان من أجل تحسين مستوى استخدام الأرض فى طلب الانتاج الزراعى والحيوانى .

ويتحرى الاجتهاد الجغرافى ، وهو يطالع صور استخدام الأرض فى طلب الانتاج الحيوانى ، حسن التمييز بين الصور التى تصور الصيد فى البر والبحر ، والصور التى تصور اقتناء الحيوان وتربيته . وفى كل صورة من هذه الصور ، يلمس الاجتهاد الجغرافى ، مهارات الانسان وخبراته ومستوى أدائه وتعامله مع الثروة الحيوانية فى البر والبحر من ناحية ، وخواص المرعى والمصايد على صعيد الأرض ، ومبلغ استعمادها للاستجابة لوسائل الانسان من ناحية أخرى . وقل يلمس الاجتهاد الجغرافى ، تقصى نتيجة المواجهة بين الانسان وهو يسال صيد البر والبحر^(١) ، أو وهو يسال

(١) تمثل السفينة ، وسيلة الانسان التى ابدعها فى ظل الضبط والانضباط الشداد وهو يواجه البحر ، والانتفاع بسلطانه . وبداية من توظيف الزورق الصنخى فى استخدام مصايد المياه الضحلة ، الى توظيف السفينة الكبيرة فى استخدام مصايد المياه العميقة فى عرض البحر ، يذكر الاجتهاد الجغرافى معنى ومغزى مسئولية الانسان عن تغيير وتطويع مستوى استخدام المصايد على صعيد الأرض .

اقتناء الحيوان على صعيد المزاىي^(١) أو وهو يخمل الزراعة مسئولية تربية الحيوان وتربية الأسماك في جانب ، أو وهو يشتال الأرض على صعيد البحر ، أو الأرض على صعيد المزاىي وهي تجاوبه في جانب آخر .

بل قل يلتبس الاجتهاد الجغرافي ، كيف تعلن هذه المواجهة بين الانسان والأرض ، عن الحد الذي ينتهى اليه أمر الضبط والانضباط المتبادل بينهما حتى تكون العلاقة التي تيسر للانسان الحق في استخدام الأرض والانتفاع بعطائها . وفي الوقت الذي يحسب فيه الاجتهاد الجغرافي ، حساب الجدوى الاقتصادية والجدوى الاجتماعية ، لمحصة هذا الاستخدام ، يتحرى مبلغ استعداد الانسان لتطوير وسائله وتقنيته تكنولوجيته وتغيير مستوى تعامله من أجل الانتاج الأفضل ، ومبلغ استعداد الأرض للاستجابة لهذا التغيير دون اعراض أو اعتراض على التمداد في طلب الحصول على الانتاج الحيواني الأفضل .

وإذا كان الاجتهاد الجغرافي في حاجة الى طرح أسئلة كثيرة ، لكي يحل ما تعلن عنه صور الرعى على كل مستوياته ، فهو في حاجة الى طرح أسئلة أكثر وتقصي حقائق متنوعة ، لكي يحل ما تعلن عنه الصور التي تتولى فيها الزراعة مسئولية اقتناء الحيوان وتربيته . وفي ظل القدر المناسب من الضبط والانضباط المتبادل ، يكون اختيار الحيوان الأنسب الذي يلتحق بالزراعة وهو في خدمتها ، وتكون العلاقة بين الزراعة والحيوان هي علاقة بين المخدم والمخدوم . وفي ظل نفس القدر المناسب من الضبط والانضباط المتبادل ، يكون التدقيق في الاختيار الأنسب للحيوان الذي تتبناه الزراعة وهي في خدمته . وتكون العلاقة بين الحيوان والزراعة ، هي علاقة تضاعف

(١) يجسد الاختيار والاستئناس والترويض ، وسيلة الانسان التي ابتدأ في ظل الضبط والانضباط المتبادل ، وهو يواجه المزاىي وطلب الانتاج بالحيوان . وبداية من مباشرة الرعى البدائي الى مباشرة الرعى التقليدي ، ثم الى مباشرة الرعى الاقتصادي للتطور ، يدرك الاجتهاد الجغرافي ، معنى ومفهوم مسئولية الانسان عن تغيير مستوى استخدام المزاىي .

الزراعة في خدمة الحيوان وصولاً إلى الحد الأقصى من الجدوى الاقتصادية والجدوى الاجتماعية (١) ، في استخدام الأرض والانتفاع بها ، ويتحرى الاجتهاد الجغرافي ، وهو يطالع صور استخدام الأرض ، في طلب الانتاج الغايب ، حسن التمييز ، بين الصور التي تصور غرس الأشجار في ربوع البساتين ، والصور التي تصور دور الزراعة في احلال الأشجار المنتخبة محل الغابات المدارية ، والصور التي تصور دور الزراعة في المحافظة على الغابات الباردة ، وتأمين استمرار انتاجها ، وفي كل صورة من هذه الصور ، يلتمس الاجتهاد الجغرافي ، التدقيق في مهارات الانسان وخبراته ومستوى أدائه وتعامله مع الثروة الغابية من ناحية ، والتدقيق في خواص الأرض والنمو الشجري ومبالغ استعداداتها للاستجابة لوسائل الانسان من ناحية أخرى . وكل يلتمس الاجتهاد الجغرافي ، تقصى نتيجة المواجهة بين الانسان وهو يسأل حق الانتفاع بالشجرة في البستان أو في الغابة على صعيد الأرض في جانب ، والأرض التي تضم البساتين أو التي تزرع بالأشجار في جانب آخر ، وهي تجاوب الانسان ولا تخذله . بل كل يلتمس الاجتهاد الجغرافي ، كيف تعمل هذه المواجهة بين الانسان والأرض ، عن الحد الذي ينتهي إليه أمر الضبط والانضباط المتبادل بينهما ، حتى تكون الحالة التي تيسر للانسان الحق في استخدام الأرض والانتفاع بمعين الثروة الغابية .

وفي الوقت الذي يحسب فيه الاجتهاد الجغرافي ويدقق في ، حساب الجدوى الاقتصادية والجدوى الاجتماعية ، لمصلحة هذا الاستخدام ، يتحرى أيضاً مبلغ استعداد الانسان لتطوير وسائله وتنمية تكنولوجيته وتغيير مستوى تعامله مع الأشجار على صعيد الأرض في ربوع البساتين أو في ربوع الغابات ، من أجل الانتاج الأفضل ، ومبلغ استعداد الأرض

(١) يجسد التماهي في حسن اختيار الحيوان ، وتحصيل الزراعة مسئولية تربية الحيوان والعناية بالانتاج الحيواني النوعي المتخصص ، وسيلة الانسان التي ابتدئها في ظل الضبط والانضباط المتبادل ، لبلوغ الحد الأقصى في تحسين مستوى الانتاج الحيواني .

والنمو الشجرى للاستجابة لهذا التغيير ، دون إعراض أو اعتراض على التماضى فى طلب الحق المشروع والحصول على الانتاج الشجرى الافضل .

وإذا كان الاجتهاد الجغرافى فى حاجة الى طرح أسئلة كثيرة ، لكي يحلل ما تعلن عنه عمليات الزراعة وهى مسئولة عن غرس الأشجار فى المزارع الواسعة ، أو لكي يحلل ما تعلن عنه عمليات الزراعة وهى مسئولة عن المحافظة على الأشجار وتجديد حيوية الوجود الغابى ، فهو فى حاجة الى طرح أسئلة أكثر وتقصى حقائق متنوعة ، عن حتمية المحافظة على التوازن بين صيانة الأرض وتجنب الانقساد فى الثروة الغابية من ناحية ، وتأمين الحق فى غرس الأشجار أو فى تجديد الحيوية لتأمين المحافظة على الغابات من ناحية أخرى .

وفى ظل القدر المناسب من الضبط والانضباط المتبادل بين الانسان والأرض ، الذى يحسب حسابه الاجتهاد الجغرافى ، يكون اختيار الشجرة الأنسب التى تهتم بها الزراعة على صعيد البساتين أو فى المزارع الواسعة ، وتكون العلاقة بين الزراعة والأشجار فى البساتين أو فى الغابات ، هى علاقة جدوى اقتصادية واجتماعية متبادلة . وفى ظل القدر المناسب من الضبط والانضباط المتبادل بين الانسان والأرض ، يكون تحرى علاقة انتقال الزراعة ومعها الخبرة والتجربة ومراكز البحوث الى مواقع الغابات لى تحافظ عليها ، وتؤمن تجديد حيويتها وعطائها ، هى علاقة جدوى اقتصادية واجتماعية متبادلة ، لحساب حركة الحياة .

ويتحرى الاجتهاد الجغرافى ، وهو يطالع صور استخدام الأرض ، فى طلب الانتاج الجبرى ، حسن التمييز ، بين الصور التى تصور قطع الأحجار أو التحجير بأساليب تقليدية ، والصور التى تصور قطع الأحجار أو التحجير بأساليب مستحدثة ومتطورة . وفى أى من هاتين الصورتين ، يلتبس الاجتهاد الجغرافى ، التدقيق فى مهارات الانسان وخبراته ومستوى أدائه وتعامله مع التراكيب الصخرية من ناحية ، والتدقيق فى خواص الأرض ونوع التراكيب الصخرية ، ومبلغ استعداداتها للاستجابة لوسائل

الانسان من ناحية أخرى . بمعنى أن يتقصى الاجتهاد الجغرافى نتيجة المواجهة الايجابية فى المكان والزمان ، بين الانسان وهو يسأل حق الانتفاع بالتركيب الصخرية المتنوعة - النارية أو الرسوبية أو المتحولة - على صعيد الأرض فى جانب ، والأرض التى تضم هذه التركيب الصخرية فى جانب آخر ، وهى تجاوب الانسان على قدر وسيلته ولا تغذله .

وقل يلتمس الاجتهاد الجغرافى ولا يسكت أبدا حتى يتبين له ، كيف تعلن هذه المواجهة بين الانسان والأرض ، عن الحد الذى ينتهى اليه فى المكان والزمان ، أمر الضبط والانضباط المتبادل بينهما ، حتى تكون الفرصة التى تيسر للانسان الحق فى استخدام التركيب الصخرية المعنية والانتفاع بها . وفى الوقت الذى يحسب فيه الاجتهاد الجغرافى ، حساب الجدوى الاقتصادية والجدوى الاجتماعية ، المحصلة هذا التفجير ، يتحرى أيضا مبلغ استمداد الانسان لتطويع وسائله وتكنية تكنولوجيته وتغيير مستوى تعامله مع التركيب الصخرية على صعيد الأرض دون الوقوع فى سوات الاستخدام الجائر فى طلب كم الانتاج الأكبر ، والتعجيل باستنزاف المعين . كما يتحرى أيضا مبلغ استمداد التركيب الصخرية ومحتواها ، للاستجابة لهذا التغيير الرشيد ، دون اعراض أو اعتراض على التمداد فى طلب الحق المشروع ، والحصول على الانتاج كما وكيفا .

وإذا كان الاجتهاد الجغرافى فى حاجة الى طرح أسئلة كثيرة ، لكى يحل ما تملن عنه عمليات التفجير ، وهى مسئولة عن قطع الأحجار ، فهو فى حاجة الى طرح أسئلة أكثر عن حتمية المحافظة على التوازن بين تجنب الفساد والاستخدام الجائر الذى يجعل بنفاد المعين والكف عن العطاء من ناحية ، وتأمين الأخذ المناسب للكف المناسب الذى لا يتجاوز حد الأمد المحسوب لنفاد المعين والكف من العطاء من ناحية أخرى . وفى ظل القدر المناسب من الضبط والانضباط المتبادل بين الانسان والأرض فى المكان والزمان ، سيكون اختيسار التركيب الصخرية التى تستحق التفجير .

ويتجرى الاجتهاد الجغرافى ، مهارة هذا الاختيار التى تبثنى على حسن التنسيق بين التحجير وهو شكل من أشكال استخدام الأرض ، وكل أنماط الاستخدام الأخرى المتاحة ، على نفس الصعيد . بمعنى أن يقتضى الاجتهاد الجغرافى مبلغ التوازن والتكامل بين كل أنماط استخدام الأرض بما فيها التحجير ، وهى تشارك فى حسن ضيافة التركيب الهيكلى لارتفاع الانسان بالموارد المتاحة فى المكان والزمان ، على صعيد الأرض .

ويتجرى الاجتهاد الجغرافى ، وهو يطالع صور استخدام الأرض ، فى طلب الانتاج المعدنى ، حسن التمييز ، بين الصور التى تصور التمدنين أو استخراج المعدن أو استخراج الخامات المعدنية بأساليب تقليدية ، والصور التى تصور التمدنين واستخراج الخامات المعدنية بأساليب متطورة ومستحدثة من ناحية أخرى . وفى أى من هاتين الصورتين ، يلتبس الاجتهاد الجغرافى التدقيق فى مهارات الانسان وخبراته ومستوى أدائه وتعامله مع التراكيب الصخرية وهو يبحث أو وهو يستخرج المعدن والخام المعدنى من ناحية ، والتدقيق فى خواص الأرض ونوع التراكيب الصخرية ومحتوياتها من المعدن النقى أو من الخامات المعدنية ، ومبلغ استعداداتها للاستجابة لوسائل الانسان من ناحية أخرى . بمعنى أن يقتضى الاجتهاد الجغرافى نتيجة المواجهة الإيجابية فى المكان والزمان ، بين الانسان وهو يسأل حق الانتفاع بالتراكيب الصخرية المتنوعة على صعيد الأرض الباطن منها والظاهر فى جانب ، والأرض والطبقات التى تضم هذه التراكيب الصخرية فى جانب آخر ، وهى تجاوب الانسان على قدر وسيلته وكفاءتها ، ولا تغذله .

وقل يلتبس الاجتهاد الجغرافى ، ولا يسكت حتى يتبين له ، كيف تملن هذه المواجهة الإيجابية ، بين الانسان والأرض ، عن الحد الذى ينتهى اليه فى المكان والزمان ، أمر الضبط والاضباط المتبادل بينهما ، حتى تكون الفرصة التى تيسر للانسان الحق المكتسب فى استخدام التراكيب

الصخرية المعنية والارتفاع بها . وفي الوقت الذي يحسب فيه الاجتهاد الجغرافي ، حساب الجدوى الاقتصادية والجدوى الاجتماعية ، لمصلحة هذا

التعدين ، يتحرى أيضاً مبلغ استعداد الانسان لتطوير وسائله وتنمية تكنولوجيته وتغيير مستوى تعامله مع التراكيب الصخرية على صعيد الأرض ، دون الوقوع في خطيئة الاستخدام الجائر ، في طلب كم الانتاج الاكبر ، والتعجيل باستنزاف المصين . كما يتحرى أيضاً مبلغ استعداد التراكيب الصخرية المعنية ، ومحتواها للاستجابة لهذا التغيير الرشيد الذي لا يطمح في المعين ويجور عليه ، ودون اعراض او اعتراض على التماهى نفي طلب الحق المشروع ، والحصول عليه من الانتاج المعدني .

واذا كان الاجتهاد الجغرافي في حاجة الى طرح أسئلة كثيرة ، لكي يحل ما تعلن عنه عمليات التعدين ، وهي مسئولة عن استخراج المعادن الخاصة أو عن استخراج الخامات المعدنية توطئة لاستخلاص المعدن ، فهو في حاجة أيضاً الى طرح أسئلة عن حتمية المحافظة على التوازن ، بين تجنب الافساد والاستخدام الجائر الذي يجعل بنفاد المعدن في المعين والكف عن العطاء والاستجابة من ناحية أخرى . وفي ظل القدر المناسب من الضبط والانضباط المتبادل بين الانسان والأرض ، في المكان والزمان ، يتقصى الاجتهاد الجغرافي مسألة اختيار التراكيب الصخرية التي تستحق التعدين ، واجراء الاختبارات التي ترشد هذا الاختيار وصولاً الى التعامل معها . بمعنى أن يتحرى الاجتهاد الجغرافي العمل والعوامل ومسئولية الخبرة الفنية التي تكون من وراء هذا الاختيار على صعيد الأرض . كما يتحرى الاجتهاد الجغرافي ، مهارة هذا الاختيار ، التي تقتضي على حسن التنسيق بين مباشرة التعدين وهو شكل من أشكال استخدام الأرض في جانب ، وسائر أنماط استخدام الأرض الأخرى المتاحة أو السائلة على نفس الصعيد في جانب آخر . بمعنى أن يتقصى الاجتهاد الجغرافي مبلغ التوازن والتكامل بين أنماط استخدام الأرض المتنوعة بما فيها التعدين ، وهي تشترك مجتمعة في حسن صياغة التركيب الهيكلي لارتفاع الانسان ، بالموارد

المتاحة في المكان والزمان ، على صعيد الأرض •

* * *

استخدام الأرض في توطين الصناعة :

استخدام الأرض والتعامل مع الموارد المتاحة التي تتجدد وتواصل العطاء ، أو التي لا تتجدد وتنضب وتكف عن العطاء ، يجسد خطوة على درب الانتاج لحساب الانسان • ثم تكون الصناعة وجسناً اختيار المكان وتوطين الصناعة ، خطوة أخرى مهمة لأنها تصبح مسئولة عن تجهيز واعداد الخام في الشكل الأنسب للاستهلاك البشري • وصحيح أن هذه العلاقة بين انتاج الخام وتصنيعه توثق الصلة بين استخدام الأرض في الانتاج في جانب ، واستخدام الأرض في توطين الصناعة في جانب أخرى • ولكن الصحيح أيضاً أن توثيق الصلة بينهما ، لا يعني بالضرورة الجمع والتنسيق دائماً بين استخدام الأرض في الانتاج واستخدام الأرض في توطين الصناعة على صعيد الأرض في المكان والزمان • ويكفي أن تكون وسيلة النقل وهي تعمل في إطار الجدوى الاقتصادية متاحة ، لكي تيسر الصلة وتتحقق الصلاقة بين استخدام الأرض في الانتاج على صعيد ، واستخدام الأرض في توطين الصناعة على صعيد آخر •

وأهمية وسائل النقل وهي تعمل في إطار الجدوى الاقتصادية ، وتوثق الصلة بين استخدام الأرض في انتاج الخام واستخدام الأرض في توطين الصناعة لا تقل أبداً عن أهمية هذه الوسائل وهي تعمل في إطار الجدوى الاقتصادية ، وتوثق الصلة بين انتاج الصناعة السلعي ومنافذ التوزيع وتسويق هذا الانتاج ووضعه بين أيدي الانسان صاحب الحق المشروع في الاستهلاك • وكان اختيار مساحة الأرض التي تشهد توطين الصناعة ، يبتنى بالضرورة على حسن توثيق الصلة بين استخدام الأرض في الانتاج ، وتيسر الحصول على المواد الخام من ناحية ، وتوثيق الصلة بين موطن الانتاج الصناعي وتيسير أمر تسويق الانتاج الصناعي السلعي على

المستوى المحلى أو على المستوى الاقليمى أو على المستوى العالمى من ناحية أخرى . بل قل ان توفير مقومات الصناعة وحسن اختيار المساحة لتوطين واقامة الصناعة ، هو الضمان الاكيد الذى يقدم لنجاح هذه الصناعة .

وفى مجال استخدام الأرض فى توطين الصناعة ، يتحرى الاجتهاد الجغرافى حسم التمييز بين توطين الصناعة الصغيرة والصناعات الريفية . وهى لا تكاد تتجاوز فى الغالب حد التسويق على الصعيد المحلى المحدود فى جانب ، وتوطين الصناعات الكبيرة ، وهى تلمس التسويق وانتشار منافذ التوزيع على أوسع مدى وصولاً الى الصعيد العالمى الرحب فى جانبه آخر . وفى أى من هاتين الحالتين ، هناك بالقطع دواعى الضبط والانضباط المتبادل الذى تبنته عليه توثيق العلاقة بين الانسان والأرض ، وهو يوطن الصناعة فى الموقع المنتخب ، ومع ذلك يبقى هناك الفرق الجوهرى بين توطين الصناعة الصغيرة ، وتوطين الصناعة الكبيرة . بل قل يبقى الفرق بين ضوابط تكون من وراء توطين الصناعات الصغيرة ، وضوابط تكون من وراء توطين الصناعات الكبيرة .

وتأسيساً على استثمار هذا الفرق ، يتحرى الاجتهاد الجغرافى ويتابع المواجهة بين الانسان والأرض ، عندما يكون الهدف توطين الصناعة الصغيرة . بمعنى أن يتقضى الضبط والانضباط المتبادل ، وهو من وراء اختيار نوع الصناعة الأنسب على الصعيد المحلى ، ثم وهو مرة أخرى من وراء اختيار الموقع الأنسب فى المكان والزمان . ومع شئ من التدقيق ، نكتشف للباحث الجغرافى دواعى اختيار المكان المناسب وتوطين الصناعة فى احضان المستوطنات البشرية على صعيد القرية أحياناً أو على صعيد المدينة أحياناً أخرى . بل قل يكون فى وسع الاجتهاد الجغرافى أن يعقب على هذه الرؤية الجغرافية تعقيباً يعلن عن رأى الجغرافى ، وهو يحكم على توطين هذه الصناعة ومبلغ النجاح والتوفيق فى اختيار المكان المناسب لها على صعيد الأرض فى الريف أو فى الحضر .

وعلى صعيد الريف ، حيث يكون الاختيار الذى يوطن الصناعات الصغيرة أو الصناعات الريفية ، يلتمس الاجتهاد الجغرافى ، (العلاقة بين استخدامات الأرض فى الانتاج السائد فى الريف ، واستخدام مساحة منتخبة فى توطین الصناعة • وتحرى هذه العلاقة يستوجب التماس التأثير المتبادل على درب الحضور الديموجرافى ، وعلى درب الالجاز الاقتصادى وعلى درب المستوى الحضارى • والتماس هذا التأثير المتبادل بين الاستخدامات الريفية للأرض فى الانتاج وفى الاستيطان على صعيد القرية ، واستخدام مساحة معينة فى توطین الصناعات الصغيرة الريفية ، يسعف الاجتهاد الجغرافى فى استثمار مبلغ سلامة التحام قطاع الصناعة مع قطاعات الانتاج الاقتصادى الأخرى ، ومبلغ سلامة وقوة البنية على صعيد الأرض اقتصاديا وديموجرافيا وحضاريا • بمعنى أن يملك الاجتهاد الجغرافى أسلوب العمل الذى يتيقن به من أن الصناعة لا تعيش الغربة على صعيد الريف ، ولا تظمن فى جدوى استخدامات الأرض التى تعاقبها على نفس الصعيد •

وعلى صعيد الحضر ، حيث يكون الاختيار الذى يوطن الصناعات الكبيرة ، بتوحيها الخفيفة والثقيلة ، يلتمس الاجتهاد الجغرافى دواعى اختيار المدينة ، ودواعى اختيار المساحة التى توطن فيها هذه الصناعة على صعيد هذه المدينة المنتخبة • كما يلتمس الاجتهاد الجغرافى أيضا ، تقصى العلاقة بين وجود الصناعات وتداخلها فى البنية الحضرية فى جانب وجود البنية السكنية ، بما تفسمه من خدمات عامة ومرافق البنية الأساسية فى جانب آخر • وتحرى هذه العلاقة ، يسعف الاجتهاد الجغرافى فى التماس تأثير توطین الصناعة على الوجود الحضرى ، وهو ايجابى يفجر ويطور التحضر وينشط اتجاهات نموه الديموجرافى ، أو وهو سلبى يفسد فى الأرض ويلوث البيئة • ومن خلال حصر وحسن حساب الايجابيات والسلبيات ، يملك الاجتهاد الجغرافى أسلوب العمل الذى يتيقن به من أن الصناعة لا تعيش على

صعيد الحضر ، ولا تلمن في جدوى استخدامات الأرض ، التى تعايشها على نفس الصعيد الحضري .

وفى جميع الأحوال ، يحسب الاجتهاد الجغرافى حساب تطوّر التكنولوجيا فى دنيا الصناعة ، وكيف تخفف من ضغوط الضوابط الطبيعية ، أو كيف تحرر توطيّن الصناعة من بعض الضوابط الطبيعية . ويكون فى وسع الاجتهاد الجغرافى أن يتقصى مبلغ حسن التنسيق بين الصناعة وتوطيّناتها فى مساحة الأرض المنتخبة ، فى جانب ، وسائر استخدامات الأرض التى تباشر حركة الحياة الانتفاع بها على صعيد المستوطنة الحضرية فى جانب آخر ، على درب الحضور الديموجرافى ، وعلى درب المستوى الحضارى .

ومن خلال هذا التقصى فى المكان والزمان ، يكون الاجتهاد الجغرافى مسئولا عن التمييز بين سوء التوطيّن الذى يجسد معنى التهرب من الضبط والانضباط المتبادل مع الأرض على صعيد المستوطنة الحضرية ، وحسن التوطيّن الذى يجسد جدوى الالتزام بالضبط والانضباط المتبادل مع الأرض على صعيد المستوطنة الحضرية . بمعنى أن يكون فى وسع الاجتهاد الجغرافى أن يوضح سوء توطيّن الصناعة أحيانا وهى تثقل على الوجود الحضري ، أو أن يطرى حسن توطيّن الصناعة أحيانا أخرى وهى تدعم الوجود الحضري . وتطور أوضاعه الى ما هو أفضل . بل قل يكون فى وسع الاجتهاد الجغرافى أن يوصى أو ينصح بما ينبغى أن يأتى لكى يتسنى تخفيف حدة سوء توطيّن الصناعة ، أو لكى يتسنى كبح جماح سلبيات سوء توطيّن الصناعة فى المكان والزمان .



استخدام الأرض فى السكن والاستيطان

إذا كان من شأن الانسان ، أن يكّد ويكّدح ويباشر استخدام الأرض فى الانتاج لكى يجاوب حاجته للاستهلاك ، فانه يباشر استخدام الأرض

وهو شديد اللفة على السكن السئى يحتويه ، ويغضى خصوصية وجوده واقامته دون تعارض مع عمومية وضعه فى التركيب الهيكلى للتشكيل الاجتماعى ، على صعيد المستوطنة . وقل أن المسكن وتأمين المسكن الذى يضم أو يحتوى الانسان فى الشكل البسيط الجامع لشمى الأسرة ، يمثل مطلباً من المطالب التى ترد على قائمة الضرورىات . والتماس بهذا المطلب الضرورى ، استوجب اختيار مساحة الأرض التى يستعملها ويبنى على صعيدها المسكن المناسب ، الذى يأوى اليه لكى يلتقط أنفاسه ، أو لكى يستشعر الأمن .

وفى المرحلة العتيقة ، التى افتقد الانسان فيها القدرة على الانتاج الاقتصادى من عمل يديه ، وعاش حياته فى اطار التفرد الذى يحتوى الأسرة ، واعتمد على الانتاج الطبيعى وعطاء الطبيعة ، التمس المسكن ، وهو حق ضرورى لوجوده فى المكان والزمان . والتماس السكنى معناه اختيار مساحة مناسبة من الأرض ، ومعناه الاستيطان واقامة السكن المناسب على صعيد الأرض . ومباشرة الاستيطان واقامة المسكن ، فى ظل العلاقة بين الانسان وهو يمد يديه الى الطبيعة لكى تمطيه وتلبى حاجته من الانتاج الطبيعى ، والأرض التى كان انتاجها يتعرض لفعل المتغيرات زيادة أو نقصاناً ، كان لا معنى أبداً الاستقرار . بمعنى أن الانسان عرف وباشر الاستيطان فى المكان والزمان لبعض الوقت ، حتى تكون الضغوط التى كانت تطن فى وجوده ، وتدفعه الى الانتقال ومباشرة السكن والاقامة فى مكان آخر .

وانتهاء هذه المرحلة ، بعد أن امتلك الانسان القدرة على الانتاج الاقتصادى من عمل يديه ، كان معناه انهاء التفرد فى اطار الأسرة . ومن غير تفریط فى الشمى الاجتماعى الذى يضم الأسرة ، جاء التحول الذى جمع الأسر فى تشكيل اجتماعى مركب ، آلف بينها فى مصلحة مشتركة اجتماعيا واقتصاديا وحضاريا . وسواء جاء هذا التحول فى شكل قبيلة على صعيد البدو ، أو فى شكل شعب على صعيد الاستقرار ، فانه

«استوجب تغييراً حقيقياً في التوجه الضروري للسكن وإقامة المسكن ومباشرة الاستيطان» . وجاء هذا التغيير لكي ينهي الاستيطان المبعثر وانهدام الصلابة بين المساكن ، ويبدأ الشكل المناسب للاستيطان المتكثف . والاستيطان المتكثف معناه اختيار مساحة الأرض في المكان المناسب ، ومعناه تجميع المساكن في كتلة سكنية مترابطة على صعيد الأرض في المكان المناسب .

هكذا كانت البداية التي تجسد معنى قيام المستوطنة واختيار مساحة الأرض واستخدامها في إنشاء المساكن في تجمع مناسب ، يلهم الأمر وهم سكان المستوطنة . وصحيح أن إقامة المستوطنة قد استوجب استجابة الأرض وخواص الأرض والضوابط التي تعلن عنها ، لاحتواء المستوطنة . وصحيح أيضاً أن إقامة المستوطنة ، قد جاوب حاجة الإنسان الفرد في إطار الأسرة ، والإنسان الجماعة في إطار المجتمع ، للإقامة والسكن واستشعار الأمن الاجتماعي على صعيد المستوطنة . ولكن الصحيح بعد ذلك كله ، أن إقامة المستوطنة ، كان عليه أن يجاوب الدور الوظيفي المتاح وهو مسئولية من يقيم في المستوطنة . وكان إقامة المستوطنة وتوظيف الأرض في هذا الغرض قد ابتنى على :

أولاً - حق الإنسان في الاستيطان ، والتنعم بالسكن الذي يؤمن ويحميه في إطار التوحد على الصعيد الاجتماعي ، وهو حق مشروع كلفه الاجتهاد في بناء وترسيخ المدنية على صعيد الأرض في المكان والزمان .

ثانياً - اختيار مساحة الأرض المناسبة في المكان المناسب ، وتوظيف الأرض في إقامة المساكن ، وتأهيل المستوطنة التأهيل المناسب للناس وأحوالهم المعيشية وأدائهم الفعال في خدمة الدور الوظيفي الذي تقوم به . أجله المستوطنة في المكان والزمان .

وفي ظل هذا الفهم ، يدرك الاجتهاد الجغرافي معنى استخدام الأرض في السكن ، وكيفية التمييز بين المستوطنة الريفية على صعيد الاستقرار

أو على صعيد البدادة في جانب والمستوطنة البشرية على صعيد الاستقرار في جانب آخر . كما يدرك الاجتهاد الجغرافي معنى الضبط والانضباط المتبادل بين الانسان ووسائله وتكنولوجياه ، والأرض وخواصها والسنن الحاكمة لها ، حتى يتيسر أمر اختيار المساحة المناسبة لإقامة المستوطنة ، وتحمل الاستيطان فيها مسئولية المورد الوظيفي المنوط بها في المكان والزمان . وتأسيسا على التباين بين المستوطنات ، يدرك الاجتهاد الجغرافي ، مبلغ التفاوت الكبير بين الضبط والانضباط المتبادلي ، الذي يقدم كقيام كل نمط من أنماط المستوطنات البشرية وخصوصية توظيفها على الصعيد الذي تقوم فيه .



استخدام الأرض في الاستيطان على صعيد البادية :

صحيح أن حركة الحياة على صعيد البادية تلتزم بالحركة الفصلية والطواف على صعيد المرعى الفسيح ، وفي صحبتها القطيع . وصحيح أنه هذا التحرك المنضبط على صعيد المرعى ، لا يستوجب استيطاناً مستقراً مقيماً في مستوطنة . ولكن الصحيح بعد ذلك كله ، أن البدو على صعيد البادية لا يتنازلون عن حق الإقامة المؤقتة في موقع مختبئ وهم يباشرون الرعي والانتقال الفصلي ، ولا يتنازلون عن حق الإقامة المؤقتة مرة أخرى ، في موقت مختبئ آخر ، وهم ينتجعون على صعيد الأرض التي يتاح فيها الشيء المناسب من الماء الجوفى . ويدرك الاجتهاد الجغرافي جيداً ، معنى هذا الاستيطان المؤقت استجابة لطلب السكن وحق الإقامة ، ومعنى اختيار الموقع المختبئ على صعيد المرعى ، والضوابط الحاكمة في مواجهة حركة الحياة وهي تباشر هذا الاختيار في المكان والزمان .

ومواجهة البدو للأرض على صعيد المرعى ، وهم يباشرون الرعي

هو الانتقال الفصلى ، لا تكلفهم جهدا كبيرا حتى يتأتى الضبط والانضباط
المتبادل ، توطئة لاختيار الموقع المنتخب للاستيطان المؤقت ، على مدى عدد
من الأيام . وكل ما يلتزم به هذا الاختيار ، هو وفرة الكم المناسب من
الماء ، والكثافة المناسبة من الكلا ، فى المكان والزمان . ويبقى الاستيطان
مؤقتا فى هذا الموقع المنتخب ، حتى يستوجب القطيع التحرك الى مساحة
أخرى من المرعى . وتكون منازل البدو مناسبة لهذا الاستيطان المؤقت ،
تستوعبهم فى الإقامة ، وتسعفهم فى الترحال .

ومواجهة البدو للأرض على صعيد المرعى ، وهم يطلبون الانتجاع
فى أحضان الماء الجوفى الدائم ، تكلفهم جهدا كبيرا حتى يتأتى الضبط
والانضباط المتبادل ، توطئة لاختيار الموقع المنتخب للاستيطان المؤقت ، على
مدى عدد من الشهور أو الأسابيع . ويتوجه هذا الجهد الكبير الى التماس
الماء الباطنى ، والسيطرة عليه أو التحكم فيه ، وتقنين سحبه بالكم المناسب
لمساب انسان والقطيع . ويبقى الاستيطان مؤقتا فى هذا الموقع المنتخب ،
حتى فترة الجفاف والشمس وانقطاع سقوط المطر واحترق الحشائش والأعشاب
فى المرعى . وتكون إقامة البدو فى منازل مناسبة لهذا الاستيطان المؤقت ،
على صعيد النجع الذى هم فيه يستقرون وكلهم اشفاق ولهفة على بداية
هوسم المطر ، ودعوته المفتوحة لمعاودة الترحال فى ربوع المرعى .

وصحيح أن الضبط والانضباط المتبادل بين الانسان والأرض على
صعيد البادية ، يكون مطلوبا ، حتى يتسنى وقوع الاختيار على مواضع
الإقامة المؤقتة . وصحيح أيضا أن هذا الاختيار ، يجسد العلاقة الحميمية
بين الانسان والأرض التى يستبجج بها الانسان استخدام الأرض فى السكن
والاستيطان . ولكن الصحيح بعد ذلك كله ، أن يدرك الاجتهاد الجفرائى ،
العوامل التى تلعب فى هذه العلاقة وتدعو الى تفسيخها ، عندما يستوجب
الامر التحرك والانتقال من مكان الى مكان آخر على صعيد المرعى ،

أو عندما يكون التحرك من مواضع الإقامة حول الآبار إلى ربوع المرعى الفسيح .

ولأن استيطان البدو وهم يتعقبون القطعان على صعيد المرعى في الرحلة الفصلية ، يكون مؤقتا فلا يتجاوز عددا من الأيام ، فلا يعنى هذا الاستيطان انشاء مستوطنة وتشبيد المسكن . وقل ربما لا تتكرر الإقامة ومباشرة هذا الاستيطان المؤقت في نفس مساحة الأرض وهم يبرون بها من سنة إلى سنة أخرى . بل قل يتأتى هذا الاستيطان المؤقت الذي لا يتجاوز عددا من الأيام حتى يحين موعد الرحيل إلى موقع جديد ، بشكل عشوائي . وفي كل مرة أو في كل وقفة يستوجبها الطواف في المرعى ، يكون اختيار المساحة من الأرض للإقامة المؤقتة . ولا يكون لهذا الاختيار علاقة باختيار سبقه في عام سابق ، أو باختيار مرتقب في عام لاحق .

وهكذا ندرك كيف لا يتحرى الاجتهاد الجغرافي ، وهو يرصد ويسجل استخدام الأرض في السكن على صعيد البادية ، شيئا من هذا الاستيطان المؤقت الذي يعنى الإقامة لبعض الوقت والتعجل بالظعن والرحيل . بمعنى أن من شأن الاجتهاد الجغرافي أن يسقط هذا الاستيطان المؤقت الذي لا يتشبه بالأرض ولا يفرض عليها شيئا من الخصوصية والتخصيص . لحساب السكن والإقامة ، من الحساب . بل قل أنه يهمل حصره وتسجيله على لوحات وخرائط استخدام الأرض . ولا يبقى على صعيد البادية ، شيئا يهم الاجتهاد الجغرافي ، إلا أن يسجل استخدام الأرض في السكن ، حيث تكون مستوطنة أهل البادية (النجم) ، التي تتسع لهم وتستوعب وجودهم ، ويوفر الماء الجوفى في الآبار ، في الفترة الزمنية المناسبة ، تهربا من القحط عندما يحل ويخيم على صعيد المرعى موسم الجفاف الشديد .

وضحيح أن الاجتهاد الجغرافي يسجل على لوحات وخرائط استخدام الأرض في مواقع هذه النجوم . وصحيح أيضا أنه يتقصى ويمأين حركة

الحياة وهي تحيا حياة هادئة لا تكاد تحفل بشيء من العمل . وصحيح أيضا أنه يلتبس شيئا ، وهو يتحرى العلاقة بين استخدام الأرض في الرعى ومباشرة الانتاج الحيوانى نى جانب ، واستخدام الأرض نى مباشرة هذا الاستيطان المؤقت فى جانب آخر . ولكن الصحيح بعد ذلك كله ، هو أن يتحفظ الاجتهاد الجغرافى ، فى التعليق أو نى التعقيب ، على هذا النمط المفريد من أنماط استخدام الأرض فى السكن .

وفى إطار هذا التحفظ ، يعتمد الاجتهاد الجغرافى أحيانا استبعاد هذا النمط من أنماط استخدام الأرض فى السكن . ولا يمثل هذا الاستبعاد أو الإهمال ، استخفافا به أو استنكارا للواقع الذى يعلن عنه وجود وإقامة حركة الحياة لبعض الوقت نقط ، فى المكان والزمان . وقبل لا يكون هذا الاستبعاد إلا لأن هذا الاستخدام ، يبدو وقد أهمل تحديد ملامح المستوطنة حيث لا خدمات عامة ولا انشاءات ، ولا مظهر من مظاهر البنية التى تجسد وجود كتلة سكنية متراسة ومناسبة على صعيد الأرض . بل قل أن هذه المستوطنة تعج بنبض الحياة فى موسم الجفاف والقحط الشديد ، وتصبح فارغة تماما وكأنها مستوطنة أشباح فى موسم المطر .

ورؤية الاجتهاد الجغرافى لهذه المستوطنة المؤقتة ، على صعيد الأرض ، تمهجه ويهمله وجودها فى المكان المناسب المنتخب . ويشغل الاجتهاد الجغرافى وجود حركة الحياة ، الذى يعلن صراحة عن حقيقة العلاقة بين الانسان والأرض ، التى تبيح له حق استخدام الأرض فى السكن . وقبل أن أهم ما يهمه ، هو التماس كيفية الضبط والانضباط المتبادل بين الانسان ووسائله ومهاراته فى جانب ، والأرض وخواصها ومتغيراتها فى جانب آخر ، وهو الذى ييسر هذه الإباحة ، وتطويع الأرض لحساب سكن الانسان وإقامته . بل قل يواصل الاجتهاد الجغرافى اهتمامه ، لكى يتحرى مبلغ توثيق العلاقة بين الانسان والأرض من أجل السكن والإقامة المؤقتة فى فترة زمنية معينة ، ومعنى تفسخ هذه العلاقة تماما ، عندما يحل موسم

المطر ، ويبادر الناس في المستوطنة الى الخروج منها ومغادرتها في رحلة الانتقال الفصل ، ومباشرة الرعي ، في ربوع الموعى الفسيح .

ورؤية الاجتهاد الجغرافى لهذه المستوطنة المؤقتة ، على صعيد الأرض بعد مقادرة سكانها ، قد لا تهمة كثيرا . ومع ذلك يشغله هذا الخروج ، أو هذه المغادرة ، ومسئولية الانسان عن تفسخ العلاقة والتفريط فى جدوى استخدام الأرض فى السكن ، والتحرر من الإقامة والاستقرار . كما يشغل الاجتهاد الجغرافى تحرر قوة فعل العوامل الطبيعية ، وما تفرضه من ضوابط تشدد حركة الحياة ، وتستوجب التجمع والإقامة فى المستوطنة ، فى فترة زمنية معينة ، وتدعو حركة الحياة للتعجل فى الخروج وتفرغ المستوطنة وهجرها ، فى فترة زمنية معينة أخرى . ومن خلال هذه الرؤية الجغرافية والتعمق فى ما تعلن عنه صورة المستوطنة المتغيرة من موسم الى موسم آخر ، يكون فى وسع الاجتهاد الجغرافى أن يبلور التوصية التى تبصر خطوات التغيير ، التى تطور أوضاع الاستيطان فى نجوع البداوة ، وتحسن مستوى استخدام الأرض فى السكن .



استخدام الأرض فى الاستيطان على صعيد الريف :

على صعيد الريف ، يتعامل الانسان مع الأرض ، ويستخر الموارد المتاحة فيها ، ولا شيء يهمه أكثر من الانتاج . ومباشرة استخدام الأرض لحساب الانتاج على أى من المستويات ، البدائى أو التقليدى أو المتطور ، تستوجب الاستقرار ومداومة الأداء المناسب لكى يجاوبه المورد المتاح ، ويجتنى ثمرة العطاء . وفى الوقت الذى يوثق فيه الاستقرار العلاقة بين الانسان والأرض ، فيحرسها ويحافظ عليها ويحميها من دواعى التفسخ ، يتعامل الانسان مع الأرض على صعيد الريف مرة أخرى ، من أجل الاستيطان والسكن .

ومن غير غاية تلتزم ترتيب المهم والأهم على صعيد الريف ، يتركز
الاجتهاد الجغرافي ، مبلغ الصلة أو العلاقة الوثيقة بين استخدام الأرض
على الانتاج وتحرى الانتفاع بالموارد المتاحة فيها ، في جانب ، واستخدام
الأرض في السكن وتيسير إقامة المجتمع الريفي في مستوطنة مناسبة
في جانب آخر . ومع ذلك يتحرى الاجتهاد الجغرافي ، قضية اختيار مساحة
الأرض المناسبة التي تخصص للسكن وإقامة أهل الريف ، ومبالغ الحرص
على مساحة الأرض الأخرى التي تستخدم الموارد المتاحة فيها لحساب
الانتاج . وجدوى استجابة الأرض لطلب الانتاج ، هي التي ترشد الاختيار
وهو يخصص المساحة الأنسب لإقامة المستوطنة الريفية . بمعنى أن تسبق
الجدوى الاقتصادية ، وتكون أهم في الحساب من الجدوى الاجتماعية في مجال
الاختيار والتخصيص .

وتقوم القرية وهي المستوطنة البشرية التي تحتوى أهل الريف ،
على صعيد المساحة التي يقع عليها الاختيار ، لإقامة أو إنشاء المساكن .
وتكون عمليات إنشاء المسكن مسئولية رب الأسرة ، ولا تكاد تنازعه
في هذه المسئولية الشخصية الخاصة أى قواعد أو قيود . ومع ذلك ، هناك
ضوابط طبيعية تفرضها خواص الأرض ، منها الضوابط المناخية والضوابط
التضاريسية ، وضوابط بشرية تفرضها أوضاع حركة الحياة ومنها الضوابط
الاجتماعية والضوابط الاقتصادية ، تلعب دورا مؤثرا ، ينتهي إلى الضبط
الانضباط المتبادل ، الذي يحدد أهم ملامح استخدام الأرض في السكن . وكما
يجسد هذا الضبط والانضباط المتبادل العلاقة الحميمة التي تعلن عن شكل
ونمط ومستوى استخدام الأرض في إقامة المسكن وتجهيزه والتجهيز
الأنسب لحساب الأسرة ، يلتزم هذا الضبط والانضباط المتبادل ، أيضا ،
تأمين حسن العلاقة التي تقضى الى القدر المناسب من التنسيق بين مسكن
الأسرة ومساكن سائر الأسر ، على الصعيد المشترك اجتماعيا واقتصاديا ،
وحضاريا .

وقل أن هذا الضبط والانضباط ، هو وحدة القوى يحقق الحد الأدنى

من التخطيط العام الذى يخضع له انتشار المساكن على صعيد الكتلة السكنية للقرية . بمعنى أن انشاء المساكن وتوزيعها العام على صعيد المساحة المخصصة للكتلة السكنية يكون أقرب الى العشوائية . وبمعنى أن ليس خطة متفق عليها ، موضوعة من داخل القرية أو من خارجها ، لكى تنسق توزيع المساكن وامتداد الطرق وتوفير الخدمات العامة أو الخاصة ، على صعيد القرية .

وفى غياب التخطيط ، أو فى إطار العشوائية ، على صعيد الريف تفقد الكتلة السكنية شيئاً كثيراً من الانتظام . وتبدو الطرق ضيقة ، وقد انقلبت الاستقامة فى الغالب . وإضافة الى الطرق الضيقة التى تنتشر فى ربوع القرية على المحاور الطولية والمحاور العرضية ، هناك الطرق التى تبدو مسدودة ، لكى تؤكد معنى العشوائية فى انشاء هذه الطرق ، وفى توزيع المبانى والمنشآت ، على صعيد هذه المستوطنة الريفية . ويلعب على هذه الطرق أن تكون ترابية ، ولا يستثنى منها إلا الطريق الرئيسى الذى يصل بين المستوطنات الريفية ، أو الذى يصل بين المستوطنة الريفية والمدنية . ومن حول الكتلة السكنية على صعيد المستوطنة الريفية (القرية) ، يتواصل امتداد الطريق الدائرى الذى يطوقها . وتبدأ من هذا الطريق أو تنتهى إليه ، الطرق التى تنتشر على محاور متعددة لكى تغطى الزمام على صعيد مساحات الأرض التى تستخدم فى الإنتاج .

وعلى امتداد الطريق الدائرى ، الذى يطوق الكتلة السكنية ، تنتشر مساحات خالية من الأرض . وتمثل هذه المساحات الحالية المخصصة بين الكتلة السكنية فى جانب ، والطريق الدائرى فى جانب آخر ، أرض المرافق التى تستخدم فى موسم الحصاد ، على وجه الخصوص . ومع ذلك فإنها تستخدم لأغراض أخرى ، فى غير مواسم الحصاد . وقد تشهد انقصاد السوق الأسبوعى مثلاً ، أو تصبح مرتعاً يلهو فيها الشباب ، أو يقام فيها بعيد الاحتفالات الدينية أو الاجتماعية التى تهم أهل القرية . وسواء كانت أرض المرافق جزءاً من الملكية الخاصة للأسر والعائلات ، أو كانت هذه الأرض تمثل ملكية عامة ، فإنها توفر خدمات متنوعة يتهاافت عليها طلب

أهل القرية ، ولا يجوز التمدد عليها أبدا ، أو التفريط في جدواها الاجتماعية والاقتصادية .

وفي ظل الضبط والانضباط المتبادل ، بين الإنسان ووسائله وضوابط حضوره في جانب ، والأرض وخواصها وضوابط طبيعتها في جانب آخر ، يتفاوت أمر استخدام الأرض في إقامة المستوطنة الريفية على صعيد المساحة المنتخبة . وهناك فرق كبير بين القرية على صعيد الأرض الرتيبة ، والقرية على صعيد الأرض المزرعة الوعرة . وهناك فرق كبير مرة أخرى بين القرية على صعيد الأرض الحضرية ، والقرية على صعيد الأرض المروية بالماء السطحي أو بالماء الجوفي . ورغم هذا التفاوت وحسن استشعار الجغرافيين للعوامل التي تفسره ، يظل الطابع الريفي سائدا ، من حيث الشكل على أقل تقدير . وقل إن أوضاع وسلوك ونشاط وتقاليد أهل الريف تلعب دورا كبيرا في صياغة وترسيخ هذا الطابع الريفي السائد ، الذي يقيم على المستوطنة الريفية .

وفي ظل الضبط والانضباط المتبادل ، يملك كل واحد من أهل الريف ، حق إنشاء المسكن الذي يخصه على النحو الذي يناسبه . وقد تلعب القدرة الاقتصادية أو المكانة الاجتماعية أو الأوضاع الديموجرافية دورا في إنشاء المسكن وتجهيزه للإقامة . ولكن هناك في نهاية المطاف القدر المشترك من الاتفاق على الشكل العام الذي يستوجب تخصيص جزء من المسكن للأسرة ، وجزء آخر للحيزانات التي تحرص الأسرة على اقتنائها ، وجزء ثالث للألات والإدوات التي تسعف العمل في حقل الانتاج ، وجزء آخر لتشوين الحاصل أو لحفظ الانتاج . ويضيف الأثرياء استجابة للمكانة الاجتماعية ، إضافة تتمثل في تجهيز الجناح الخاص لحساب الضيوف والزبناء الوافدين من أهل الحضر . ولا يكاد يتجاوز عالم المسكن أكثر من دورين ، على أن يكون الدور الأرضي هو الأهم الذي يشهد نبض حركة الريف أثناء ساعات النهار ، ويخصص الدور العلوي لحركة الحياة أثناء

ساعات الليل . ويبقى بعد ذلك كله ، الحرص على الخصوصية المسكن نهو .
حساب الأسرة فقط ، ولا محل أبداً للإيجار وإيواء الأغراب .

وفي مقابل الخصوصية التي تخيم على كل مسكن من المساكن المتعددة
على صعيد المستوطنة الريفية ، تكون العمومية التي تشرك أهل الريف
في أفراسهم وفي أحزانهم . كما تشترك هذه العمومية التي تسقط حواجز
الغربة بينهم في مواجههم المسئوليات وهم يباشرون استخدام الأرض ،
في الإنتاج . ولا هم يهمهم أهم من أن يؤمن استخدام الأرض في الإنتاج ،
استخدام الأرض في السكن ، أو أهم من توثيق الصلة بين الاستقرار
والإنتاج على صعيد الريف في المكان والزمان . وتأسيساً على هذه الصلة ،
تبقى المستوطنة الريفية متمسكة بنمط الحياة فيها ، في صحة انتعاش
استخدام الأرض في الإنتاج ، وديمومة استجابة الأرض على صعيد الريف .
بل قل أن أي انعكاسة يتعرض لها استخدام الأرض فيتواضع الإنتاج
أو تنتهي استجابة المصين ، يعرض المستوطنة للانعكاس وتواضع حركة
الحياة فيها . وكم من مستوطنات ريفية عاشت الانتعاش على صعيد الريف ،
حتى نضب المصين وكانت الضغوط التي أنهت دواعي استمرار وجود
المستوطنة الريفية .

هذا ، وإذا كان من شأن الاجتهاد الجغرافي أن يتحرى الضبط
والانضباط المتبادل الذي يؤدي إلى أو الذي يوثق العلاقة بين الإنسان
والأرض في مجال استخدامها في السكن والاستيطان على صعيد الأرياف ،
فهو مسئول أيضاً عن تحرر دواعي انتعاش القرية أحياناً ، أو دواعي
انعكاس القرية أحياناً أخرى . ويشمل هذا التحرر التفسير من خلال
دراسة تحليلية ، كما يلتبس أيضاً الربط بين انتعاش أو انعكاس
الاستيطان الريفي في إطار علاقة وثيقة بين استخدام الأرض في السكن
واستخدام الأرض في الإنتاج . ويتمادي الاجتهاد الجغرافي في حساب الجدوى
الاجتماعية والاقتصادية حتى يصبح في وسعه أن يتبنى الرأي ويبلور

التوصية التي تتحرى تحسين مستوى أعداد المسكن ، أو التي تتحرى إنهاء عشوائية الأبناء وتوظيف التخطيط من أجل مستوطنة ريفية أفضل وأنسب تجاوب التطور والتغير المناسب لروح العصر . وقد يشمل هذا التقويم الجغرافى حساب قوة فعل أو تأثير المتغيرات السائلة ، وهى ثبت الزيد من دواعى الانتعاش على صعيد المستوطنة الريفية ، أو وهى تمهد للتحول من مستوطنة ريفية الى مستوطنة حضرية أو من قرية ريفية الى مدينة حضرية .



استخدام الأرض فى الاستيطان على صعيد الحضر :

إذا كان استخدام الأرض لحساب الانتاج . من خلال التعامل مع الموارد المتاحة ، قد استوجب اقدام الانسان على استخدام الأرض فى السكن وتأمين اقامة واستقرار أولئك الذين تحملوا مسئولية الانتاج ، فان هذا الاستقرار فى المستوطنات الريفية ، قد استوجب طلب النظام ، والتماس الأمن والأمان ، وتحرى الشئ المناسب من التنعم ، على صعيد الأرض . بل قل أن الاستقرار وهو جريص على صناعة المدنية ، كان وما زال باحثا عن اضافة الخدمات المتنوعة التى تلبى حاجته المتعددة ، وهى تجاوب قوة تأثير المتغيرات الحضارية . وقد تعمد الاستقرار توطئ هذه الخدمات فى المستوطنة التى تحتوى وجوده ، حتى تكون فى متناول الأيدي . وهى تلتبس بالتنعم بحصاد المدنية .

وسواء أضيفت هذه الخدمات ، وتأتى استخدام مساحات خاصة لتوطين وتوفير الخدمات فى المستوطنة الريفية أو اقيمت المستوطنة المستجدة على صعيد الاستقرار ، لكى تحتوى الخدمات المتنوعة ، فان ذلك يعنى شكلا جديدا من أشكال الاستيطان . ويدرك الاجتهاد الجغرافى جيدا ، معنى اضافة الخدمات المتنوعة لحساب الاستقرار فى المستوطنة الريفية ، وكيف يتأتى التغير الحضارى ، والتحول من الشكل الريفى للمستوطنة الى الشكل

الحضرى للمستوطنة ، في المكان والزمان . كما يدرك الاجتهاد الجغرافى أيضا معنى نشأة المستوطنة الجديدة التى تحتوى الخدمات المتنوعة ، وكيف يتأتى التجديد الحضارى واستحداث الشكل الحضرى للمستوطنة . بل قل يدرك الاجتهاد الجغرافى جيدا ، أن نشأة المستوطنة الريفية كانت يسبق من نشأة المستوطنة الحضرية ، وهما معا لحساب الاستقرار .

وتوطن الخدمات على صعيد المستوطنة الريفية ، والمضى على درب التحول الحضرى ، يبنى بالضرورة اضافة دور وظيفى يستجد ويستوجب إعادة توزيع قوة العمل . بمعنى أن تستقطب الخدمات فئة أو طائفة من قوة العمل خصما من حساب قوة العمل التى تعمل فى حقل الانتاج . وكلما تبت واتسعت قاعدة الخدمات على صعيد المستوطنة التى تمضى على درب التحضر ، كان ذلك خصما من رصيد الترفيه ، وامعانا فى التحضر . وزيادة خصمة الخدمات المتنوعة على صعيد المستوطنة الحضرية من قوة العمل ، هو تغيير فى دورها الوظيفى ، وهو نقصان من حصة استخدام الأرض فى الانتاج والتعامل مع الموارد المتاحة ، على صعيد الأرض من حولها .

ومن شأن الاجتهاد الجغرافى ، أن يتبين الاضافات التى تحول للمستوطنة الريفية الى مستوطنة حضرية ، وأن يحسب جيدا مغزى وجدوى هذا التحول اجتماعيا وديموجرافيا واقتصاديا . وفى وسع الاجتهاد الجغرافى أن يتابع التحول من الضبط والانضباط المتبادل بين الانسان والأرض الذى يؤمن استخدام الأرض لحساب الاستيطان والاقامة فى المستوطنة الحضرية .

وعلى صعيد هذا التحول الوظيفى والتخصصى من استخدام الأرض الذى ييسر الاستيطان الريفى الى استخدام الأرض الذى يبرر توجه الاستيطان على درب التحضر ، يكون فى وسع الاجتهاد الجغرافى أن يحسب شيئا عن معدلات هذا التحول ، وأن يتعقب عواقب التعايش بين كلاسيكية الترفيه

وهي تجنب الى شيء من الجمود وبطء الاستجابة للمتغيرات في صحبة للتغير :
الحضرى ، وتقديمة التحضر وهو تجنب الى شيء من المرونة ، ويتجسّد
الاستجابة للمتغيرات وتأمين كل حقائق التغير الحضرى .

وعلى صعيد مثل هذه المستوطنة الحضرية التي كانت في الأصل
مستوطنة ريفية ، يستشعر الاجتهاد الجغرافى الحاجز المادى والنفسى
وهو يجسد الأمالة في جانب ، والاضافة الحضرية وهي تعلن عن المعاصرة
في جانب آخر . وينبغي أن يحسن الاجتهاد الجغرافى ، تقضى مبلغ ضغوط
التوجهات الحضرية لكي ترسخ ملامح التحضر ، ومبلغ صمود الأمالة
الريفية لكي تعلن عن اعراضها عن دواعى التحضر . ومن ثم يكون في وسعه
أن يحسب احتمالات أو توقعات المضي على درب التحضر في مقابل انحصار
التريف أحيانا ، أو أن يحسب احتمالات وتوقعات انتصار التريف في مقابل
الردة الحضرية أحيانا أخرى . ومع ذلك تكاد تبشر الدراسة الجغرافية التي
تدقق في تحليل النماذج المتعددة ، بأن توقعات الردة الحضرية ضئيلة ،
بأن أضواء التالى الحضرى ترجح كفة التغير ، وتؤمن ديومة المستوطنة
الحضرية التي تحل محل المستوطنة الريفية .

ويجسد الشكل الآخر للمستوطنة الحضرية (المدينة) ، النشأة التي
تكون في الأصل لحساب التحضر . ونقول ان التعامل بين الانسان والأرض ،
والوصول الى الضبط والانضباط المتبادل بينهما الذى ييسر توطین
الخدمات ، على صعيد الأرض في المساحة المعنية ، هو الذى يقرس بذرة
الوجود الحضرى . وسواء كانت هذه الخدمات مطالبة لحساب التشكيل
الاجتماعى ، أو لحساب الهدف الاقتصادى ، أو لحساب الغرض الدينى
أو لحساب الضبط الإدارى والسياسى ، فانها تشهد تهاقت حركة الحياة
عليها في المكان والزمان . وقل أن توطین هذه الخدمات بعضها أو كلها ،
يستوجب استيطان من يهمهم انتاج هذه الخدمات وعرضها على كل أولئك
الذين يتهافون على طلبها والتنعم بها . ومن شأن هذه المستوطنة أن تشهد

الوفود القادمة إليها من الاقليم الفسيح المحيط بها ، ولا هم لهم غير طلبيد الانتفاع بانتاج هذه الخدمات ، ومن خلال قدوم الوفود وإياها ، تتوثق العلاقات الاقتصادية والاجتماعية بين المستوطنة الحضرية ، والاقليم الفسيح على صعيد الريف من حولها .

وتوثيق العلاقة بين المستوطنة الحضرية والاقليم الفسيح من حولها ، يعنى فيما يعنى استئجار المصلحة المتبادلة ، بين الحضر والريف . ويستوجب هذا الاستئجار ، تأمين حق الريف فى الحصول على الجصة المناسبة من الخدمات فى مقابل عرض فائض الانتاج الريفى على أهل المستوطنة الحضرية ، وتأمين حق الحضر فى عرض انتاج الخدمات المتاحة ، فى مقابل طلب فائض الانتاج الريفى من جموع الوافدين على المستوطنة الحضرية . وقد تفرق أضواء الحضرة واستئجار حلالة الحياة الحضرية الساعة ، بعض الوافدين ، بالأقامة فى المستوطنة الحضرية والانضمام الى بنيتها السكانية . ويفضى هذا الانضمام الى البنية السكانية الى شئ من التسهيل فى النمو السكانى ، على صعيد المستوطنة الحضرية ، بل قل إنه يرسخ الحضرة ، ويؤمن الامعان والتأدى فى الحضرة .

وهكذا يستوعب الاجتهاد الجغرافى ، روح الانتفاع التى تهيم على صعيد المستوطنة الحضرية ، وكيف تنشأ قنوات الاتصال ، فتوثق العلاقة بين المستوطنة الحضرية ، والاقليم الفسيح على صعيد الريف والمستوطنات الريفية من حولها . وكل يدرك الاجتهاد الجغرافى مبلغ الارتباط الحقيقى بين انتعاش هذه العلاقة ، وانتعاش الحياة الحضرية فى المستوطنة الحضرية . وانتعاش هذه العلاقة يعنى زيادة ونمو حركة الوافدين الى المستوطنة الحضرية من الاقليم الفسيح من حولها وهم يطلبون الخدمات منها ، أو وهم يرضون فائض انتاجهم عليها . وسواء استوجبت هذه الحركة اقامة الوافدين يوماً واحداً أو عدة أيام ، حتى يتحقق الضرر الذى قدموا من أجله ، فانهم يعيشون حياة الغربة فى المستوطنة الحضرية ، وهو مقابل

طلب كرم الضيافة وحسن الإقامة ، يطلب الاستيطان الحضري من الوافدين
حسن السلوك والامتثال للنظام .

ويطور طلب كرم الضيافة وحسن الإقامة والتنعم بانتاج الخدمات ،
بل قل ينعش الأوضاع السائدة ، ويضيف الجديد ويوسع قاعدة الخدمات
على صعيد المستوطنة الحضرية . ويجاوب الاستيطان الحضري طلب الوافدين
وعينه لا تكاد تغفل عن سلوكهم كأغرب . وقد استوجب ذلك في مرحلة
بناء السور ووضوح الأبواب وحراسة وحصر وفود القادمين وفود المغادرين ،
واستوجب طلب الأمن في مرحلة أخرى ، وضع النظام وفرض الضوابط
التي تحرس وفود القادمين الى المستوطنة الحضرية ، وترقب اقامتهم
وتحركاتهم ، وتتابع مغادرتهم في رحلة الاياب والمغادرة .

وفي مثل هذه المستوطنة الحضرية ، التي لا محل للاستيطان الريفي
فيها ، أو التي تشغل موقع أو تحتل مكان عاشت فيه مستوطنة ريفية ،
يكون التحضر أميلا . وأصالة التحضر تعفيه في المكان والزمان من مواجهة
التحريف ، وتثبت أقدام المضي الحضري على درب الامعان في التحضر . وحتى
لو فرضت المتغيرات دواعي الانتماش أحيانا ، ودواعي الانتكاس أحيانا
أخرى ، فلا تكاد تفقصد المستوطنة مقومات وجودها الحضري ، ولا تتحمل
وطأة وضغوط الردة الحضرية . وقل انها تتأرجح بين الازدهار الحضري
وهي مدينة تتمادي في التحضر ، والانحطاط الحضري ، وهي مدينة لا تفرط
في التحضر . بل قل ان هذه المستوطنة الحضرية قامت لكي تبقى حضرية
في عليها التقدم أو في غيابه التأخر في المكان والزمان .

والمستوطنة الحضرية سواء جسدت التحول من أصل ريفي أخذت
بأسباب التحضر ، أو جسدت النشأة الأصلية التي بنيت على أصول واسعة
للتحضر ، فإن هذا الوجود الحضري لا يكون أبدا في غيبة الخدمات التي
يعطى اليها الضبط والانضباط المتبادل بين الانسان والأرض لاستخدام
الأرض في السكن والاستيطان الحضري . وقل أيضا ان هذا الاستيطان
الحضري ، لا ينتهي على الضوائية أبدا . بل قل انه يلتبس حسن الاختيار

ومباشرة القدر المناسب من التخطيط لاقامة المستوطنة الحضرية . ويظهر الامعان في المضى على درب التحضر فى حاجة ملحة الى مزيد من العناية بالتخطيط . ولا يمتلك الاجتهاد الجغرافى القدرة على استيعاب هذه العلاقة بين التحضر والامعان فى التحضر والتخطيط له فقط ، بل فى وسعه ان يبصر ويرشد التخطيط العمرانى الحضرى لكى يؤمن مضى التحضر على درب الصواب اجتماعيا واقتصاديا وحضاريا .

صحيح ان انشاء المستوطنة الحضرية التى تستجد فى الوقت الحاضر ، يعتمد اعتمادا كليا على التخطيط بعينه حسن اختيار المساحة المناسبة . وصحيح ايضا ان مسئولية التخطيط ، تبشر حسن توجه التوسع الرأسى ، وحسن توجه التوسع الأفقى ، وكأنها تمحرس نمو المستوطنة الحضرية . ولكن الصحيح بعد ذلك كله ، ان دراسة المستوطنات الحضرية العتيقة والتدقيق فى تاريخ حياتها ، وهى تتراجع بين الازدهار الحضرى أحيانا ، والاضمحلال الحضرى أحيانا أخرى ، تجسد شيئا مناسباً من الاختيار على صعيد الأرض-لكى تكون بذرة الوجود الحضرى ، وشيئا مناسباً من التخطيط المتواضع ، لكن يؤمن هذا الوجود الحضرى ، فى المكان والزمان . وهذا معناه انه لا عشوائية أبداً فى أى مجال من مجالات الاستيطان الحضرى . ومعناه أيضا أن غياب حسن اختيار الموضع أو غياب التخطيط حتى ولو كان تخطيطاً متواضعاً ، يطمئن فى سلامة الوجود الحضرى .

والطمئن فى سلامة الوجود الحضرى ، يفتح أبواب المتغيرات لكى تتواضع أو تضمحل المستوطنة الحضرية ، فى المكان والزمان . وقد يتبادى هذا الطمئن الى حد التأثير على الدور الوظيفى ، الذى يبرر وجود المستوطنة الحضرية . والويل كل الويل للمستوطنة الحضرية التى يفترسها الاستيطان الحضرى فيها مبررات وجودها . ذلك أن هذا الطمئن يطمئن فى العلاقة بين الانسان والأرض حتى تتفسخ ، وتصبح الأرض غير صالحة لاستمرار وجود المستوطنة فى المكان والزمان . وهذا معناه أن الاستيطان الحضرى ، يظهر

مستولا عن المحافظة على دور المستوطنة الحضرية الوظيفي ، حتى لا يستنفد اغراضه ، ويحق عليها أن تهدر ، وتبدو وكأنها مستوطنة أشباح .

وما من شك في أنه اعتبارا من انشاء أقدم المستوطنات الحضرية ، والتي ما زال بعضها قائما في موضعه ، كان الحس الجغرافي مسئولا عن ترشيد اختيار الموضع المناسب لقيام المستوطنة الحضرية . وقل يظل الحس الجغرافي في صحة الاقدام على تصميم أو تخطيط انشاء المستوطنة ، مسئولا عن ترشيد نية الانشاء ، وترشيد تنفيذ هذا الانشاء . بل قل أنه في غياب هذا الترشيح ، يكاد يتعذر حسن توثيق العلاقة ، في اطار الضبط والانضباط المتبادل بين الانسان والأرض ، من أجل استخدام الأرض في السكن والاستيطان على صعيد المستوطنة الحضرية .

هذا ، ويشير الاجتهاد الجغرافي العلمي التطبيقي عن ساعد الجد ، لكي يبصر عمليات انشاء وتطوير وتنمية المستوطنات الحضرية . ولعل هذا المجال الحيوي ، يكون الاجتهاد الجغرافي مسئولا عن حصر وتقصى خواص الأرض وترشيد اختيار المساحة الأنسب لانشاء المدينة . كما يكون هذا الاجتهاد الجغرافي مسئولا عن تقصى الضوابط الطبيعية والضوابط البشرية . وهي من وراء الموازنة بين الانسان والأرض والتي تقضى الى تيسير أمر استخدام الأرض وتطويعها ، حتى يتسنى انشاء المستوطنة الحضرية في المكان والزمان ، على بصيرة . ومن ثم لا ينبغي ولا ينبغي أن يغيب الجغرافيا عن صفوف الفريق الذي يخطط لانشاء أى مستوطنة حضرية مستجدة ، أو لتنمية أى مستوطنة حضرية موجودة بالفعل .

وفي صحة تخطيط المدن ، تكون العناية بتصميم الطرق وفتح الشوارع على صعيد المستوطنة الحضرية ، وتلتزم هذه العناية بسيولة الحركة على كل المحاور ، وتجنب الاختناقات . كما تكون العناية أيضا بتقسيم الربعات السكنية ومتابعة الامتدادات العمرانية على المستوى الأفقي

مولى المستوى الرأى . وتشتمل هذه العناية وضع الضوابط التى ينبغى أن تلتزم به عمليات البناء ، من حيث الشكل والعلو ، أو من حيث حسن التنسيق بين العلو وعرض الشارع . وعلى درب العناية بترشيد انشاء المستوطنة الحضرية ، يكون الاهتمام بحسن توزيع الخدمات وانتشارها على صعيد القسيح ، حتى تبدو متاحة أو فى متناول الاستيطان الحضرى . كما يكون الاهتمام بحسن توطيد الصناعة فى المساحات المناسبة التى تحقق أقل قدر من التلوث على صعيد المستوطنة الحضرية . ويبقى الاهتمام والعين لا تغفل عن تجهيز وتأهيل المرافق التأهيل المناسب لحاجة العصر فى المستوطنة الحضرية .

ولأن المستوطنة الحضرية فى الوقت الحاضر ، تتحمل مسئولية أكثر من دور وظيفى فى مكانها الجغرافى ، يتحرى التخطيط ، تأهيلها لأداء المهام المنوطة بها . ويستوجب الأمر شيئاً مناسباً مع ترتيب أولويات الوظائف التى تهم الاستيطان الحضرى ، ويلتمس انجازها ، حتى لا يتأتى التضاريس بينها ، أو حتى لا يكون التخطيط فى الانجاز . كما يستوجب الأمر أيضاً ، شيئاً مناسباً من التنسيق كلما أضيف دور وظيفى الى مجموعة الوظائف الأخرى التى تهم الاستيطان الحضرى ، وتحرى عواقب هذه الاضافة على أوضاع المدينة والتوسع العمرانى من ناحية ، وعلى أوضاع الاستيطان الحضرى الاقتصادية والديموجرافية والاجتماعية من ناحية أخرى . وبظل الاجتهاد الجغرافى وعينه لا تغفل عن فعل المتغيرات على صعيد المستوطنة ، حتى يكون فى وسعه الابقاء أو المحافظة على أقصى درجات الضبط والانضباط المتبادل بين الانسان والأرض ، من أجل تطويع وتطوير وتأمين استمرار استخدام الأرض فى السكن والاستيطان وتحسين مستواه ، فى المكان والزمان ، لحساب الوجود الحضرى .



هذا ، وإذا كان من شأن الاجتهاد الجغرافى أن يتحرى حسن التمييز وتحسين التعبير عن التفاوت أو الاختلاف بين أنماط استخدام الأرض

فى السكن والاستيطان على صعيد البساطة ، وعلى صعيد الرفى ، وعلى صعيد الحضرة ، لانه يظل معنياً بحسن التمييز وحسن التعبير عن تفاوت مستويات هذه الأنماط على كل صعيد من هذه الأصعدة . ويكون فى وسع الاجتهاد الجغرافى أن يحسب حساب المستوى الاجتماعى والمجسوى الاقتصادية ، لكى يتسنى التمييز ، بين تفاوت مستويات أنماط استخدام الأرض فى السكن والاستيطان ، وهو ضرورى للإنسان على كافة مستويات المعيشة التى تتراوح بين مستوى الكاف ومستوى الكفاية ومستوى الرفاهية . وقل ينكفى أن يبلغ هذا التمييز حد الفصل الواضح بين المستوى التقليدى فى استخدام الأرض فى السكن ، والمستوى المتطور فى استخدام الأرض فى السكن .

ويعلم المستوى التقليدى عن شىء كثير من الجمود ، واعراض الاستيطان فى المستوطنة عن التجديد أو الإضافة . وصحيح أن ذلك الجمود يحافظ على الأصالة ، ولا يفرط فى شىء من التراث ، ويمتاز كثيراً به على صعيد المستوطنة على أى صعيد من الأصعدة . ولكن الصحيح بعد ذلك كله أن المحافظة على الأصالة لا ينبغي أن تبرر التحل بالجمود والاعراض عن المعاصرة . ومع ذلك يبقى الاجتهاد الجغرافى مسئولاً عن التحرر الجيد الذى يلتمس ويحسن تفسير دواعى هذا الجمود . ويلهم هذا التحرر الاجتهاد الجغرافى ، الكيفية التى تخلع عن استخدام الأرض فى السكن استخداماً تقليدياً ، لباس هذا الجمود الذى يستغرق فى الأصالة ، ويحرم نفسه من روح المعاصرة .

أما المستوى المتطور من استخدام الأرض فى السكن ، فانه يعلن عن شىء مناسب من التحرر وطلب التجديد ، وإقدام الاستيطان فى المستوطنة على الإضافة من حين إلى حين آخر . والتحلى بكل دواعى التغيير فى صحبة الشىء المناسب من الانفتاح وحسن الأخذ والعطاء ، لا يعنى شيئاً من التعارض بين المحافظة على الأصالة والتماس المعاصرة على صعيد المستوطنة . وهى على استعداد للتجديد . ويبقى الاجتهاد الجغرافى مسئولاً عن تحرر

سلوك الاستيطان الذي في وسعه أن ينسج بين الأصالة والمعاصرة . ويلهم هذا التحرر الاجتهاد الجغرافي ، الكيفية التي ترشد استخدام الأرض على السكن استخداما مناسبيا يفضي على درب الصواب دون تفريط على استيعاب المتغيرات ، أو تفريط في الجدوى الاجتماعية والجدوى الاقتصادية لحساب الاستيطان وتطلعاته المنشودة .

وأهم ما يهم الاجتهاد الجغرافي ، ويمثل شغله الشاغل ، هو تحرر توجهات التطور في استخدام الأرض في السكن على صعيد المستوطنة المأهولة ، أو على صعيد المستوطنة المستجدة ، ومبلغ استجابة هذه التوجهات للمتغيرات المتنوعة والمرتقبة من عصر الى عصر آخر . كما يهم الاجتهاد الجغرافي تحرر مبلغ التوازن بين الأخذ بأسباب التجديد دون تفريط في الأصالة من ناحية ، والأخذ باستباب المحافظة على البيئة دون تفريط في المعاصرة من ناحية أخرى . هذا بالإضافة الى الاهتمام الجغرافي بحسن التجاوب بين التجديد والتطور والنمو الديموجرافي ومعدلاته السائدة في المستوطنة المتطورة .



استخدام الأرض في توفير الخدمات :

صحيح أن الخدمات تكون مطلوبة لحساب الانسبان ، وهو يستخدم الأرض في الانتاج ، أو وهو يستخدم الأرض في السكن ، ولا يكاد يستغنى عنها . وصحيح أن الخدمات وهي تتنوع وتتراوح بين الخدمات الضرورية والخدمات الكمالية تفلن عن مستوى هيمنة الانسان وتسخير الأرض . ولكن الصحيح بعد ذلك كله ، هو استشعار حاجة الاجتهاد الجغرافي الى نظرة خاصة تضمن في استخدام الأرض في توفير الخدمات ، دون إهمال أو تفريط في الصلة بين الخدمات وعلى حساب الانسبان عندما يستخدم الأرض على السكن . بمعنى أن الاجتهاد الجغرافي ، لا يهتم بالخدمات التي يتأتى توفيرها أو توزيعها على صعيد المستوطنات فقط ، ويصدق عليها ما يصدق

على استخدام الأرض في السكن ، بل يتم أيضاً بالخدمات التي يتأتى انتشارها على أوسع مدى ، في أنحاء الأرض التي تستخدم في الانتاج .

وفي الاعتقاد الجغرافي أن الخدمات تمثل شيئاً من حصاد المدنية ، على صعيد الأرض في المكان والزمان . ومن شأنها أن تكون لحساب الانسان الذي يطلبها ، لكي ينتفع بها وتشد أزر وجوده وسيادته ، أو لكي يتنعم بها وتعزز حياته وتنعش مستواه الحضارى ، على صعيد الأرض . وفي كل الأحوال ، يخصص الانسان مساحات من الأرض التي يباشر تطويعها واستعمالها الاستخدام ، الذي يؤهلها لتوفير الخدمات المناسبة ، في المكان والزمان . ويعتمد هذا التخصيص حسن التمييز بين نوعين من الخدمات هما :

أولاً - الخدمات التي تسعف حركة الحياة ، والانسان يتعامل مع الأرض لكي يطوعها ويستخدمها الاستخدام المناسب الذى يسخرها للانتاج .

ثانياً - الخدمات التي تنعم حركة الحياة ، والانسان يتعامل مع الأرض ، لكي يطوعها ويستخدمها الاستخدام المناسب الذى يسخرها للابتهاج والسكن .



توطئ الخدمات لحساب الانتاج :

وفي الاعتقاد الجغرافي ، أن الخدمات التي تسعف حركة الحياة ، وهي تباشر استخدام الأرض في الانتاج ، تمثل وسيلة من الوسائل التي يتعين توطئها وتوظيفها مناصباً ، في مجال الانتاج . بمعنى أن يستشعر الاجتهاد الجغرافي جدوى الخدمات ، وهي تيسر للانسان أمر الانتفاع بالثروة المتاحة في المعين أو في المورد ، على صعيد الأرض . ونذكر على سبيل المثال ، مبلغ حاجة الانسان وهو يباشر استخدام الأرض في الانتاج ، الى

امتداد شبكة الطرق أو شبكة سبك الحديد أو قنوات النقل النهري .
وقل أن حركة الحياة لا تستغنى عن حسيّن تشغيل وحسن الانتفاع بهزم
الخدمة ، وهي ذات جدوى في مجال تأمين العلاقة بين الإنتاج والاستهلاك ،
أو وهي ذات جدوى في مجال تأمين العلاقات الاجتماعية والترابط
الاجتماعي .

وفي إطار النظرة الجغرافية التي تتمحور في دراسة استخدام الأرض.
في الإنتاج ، تبدأ الدراسة الجغرافية وتوجه العناية التي تتحرى توفير
الخدمات المناسبة لمباشرة الإنتاج ، في كثير من الأحيان ، وعلى صعيد الأرض.
التي تضم مساحات من الزراعات المروية ، يدرك الاجتهاد الجغرافي قيمة
أو جدوى إنشاء وتجهيز والمحافظة على شبكة قنوات الري ، وهي توفر
الخدمة التي لا يستغنى عنها الإنسان . كما يدرك الاجتهاد الجغرافي على أي
صعيد من أصعدة استخدام الأرض في الإنتاج ، كيف يطالب الإنسان أولاً
وقبل أي شيء ، شبكة النقل ووسيلة مناسبة للنقل ، على مستوى العلاقة
بين مناطق الإنتاج والمستوطنة الريفية على المستوى المحلي والاقليمي .
أو على مستوى العلاقة بين مناطق الإنتاج والعالم على أوسع مدى .

وتستحق هذه الخدمات التي تسعف الإنسان وهي وسيلة من وسائل
الإنتاج ، وقفة جغرافية متأنية ، تتحرى حصر مساحات الأرض التي
يخصص استخدامها في توفير هذه الخدمات . وقد تستوجب هذه الوقفة
الجغرافية شيئاً من التوازن بين دراسة وحصر استخدام الأرض في الإنتاج ،
ودراسة وحصر واستخدام الأرض في الخدمات . وإضافة إلى هذا التوازن ،
تستوجب الدراسة الجغرافية أيضاً شيئاً من التوازي تجنباً للخلط
أو التداخل بين موضوعية استخدام الأرض في الإنتاج ، وموضوعية
استخدام الأرض في توفير الخدمات لحساب هذا الإنتاج . وهذا معناه
أن الاستخدام الريفي للأرض في الإنتاج أو الاستخدام الحضري في توطين
الصناعة ومباشرة أي الاجتهاد الجغرافي ، لا يسقط من حسابه العلاقة بين

استخدام الأرض في الانتاج من ناحية ، واستخدام الأرض في توفير الخدمات التي تكون ذات جدوى اقتصادية في مجال الانتاج ، أو التي تكون ذات جدوى اجتماعية لحساب الانسان المنتج من ناحية اخرى .

وتحرى هذه المسألة ، لا يعنى أبدا الخلط بين الضبط والانضباط المتبادل بين الانسان والأرض توطئة لاستخدام الأرض في الانتاج ، والضبط والانضباط المتبادل بين الانسان والأرض ، توطئة لاستخدام الأرض في الخدمات . ومن شأن الاجتهاد الجغرافي أن يتحرى ضوابط خواص الأرض ومبلغ انضباط الانسان بها في اطار وضوح رؤيته لكفاءة وسائل الانسان في مواجهة الأرض . ومن شأن الاجتهاد الجغرافي أيضا أن يتحرى ضوابط قدرات الانسان ومبلغ انضباط الأرض بها في اطار وضوح رؤيته لطبيعة الأرض في مواجهة الانسان . ولأن قدرات الانسان وقوة فعل ضوابطه ، تتفاوت من مكان الى مكان آخر ، ومن عصر الى عصر آخر ، فإن الضبط والانضباط المتبادل من خلال المواجهة يتفاوت ساعة تطويع الأرض . وفي ظل هذا التفاوت ، تتفاوت مستويات تنفيذ الخدمات ، على صعيد الأرض ، وتتفاوت مستويات تشغيل أو توظيف هذه الخدمات والانتفاع بها .

ويتمادى الاجتهاد الجغرافي في تحرى الخدمات التي تسعف حركة الحياة في المكان والزمان ، والانسان يتعامل مع الأرض لكي يظوعها وتطويعه ، ويستخدمها الاستخدام الذي يسخرها للانتاج ، حتى يصبح في وسعه أن يميز ويصنف هذه الخدمات ، ويضع الاجتهاد الجغرافي خدمات النقل ، سواء تتمثل في شبكة طرق أو في شبكة خطوط حديدية أو في موانئ نهرية أو موانئ بحرية أو في موانئ جوية ، على رأس القائمة التي تضم هذه الخدمات ، بل قل إنها في تقدير الاجتهاد الجغرافي أنها الخدمة التي يتعين الانتفاع بها على صعيد أى مساحات من الأرض التي تستخدم لحساب الانتاج ، دون تمييز بين انتاج المواد الأولية أحيانا ، وانتاج السلع

المصلحة أحيانا أخرى ، ويعقب الاجتهاد الجغرافى على ذلك ، ببيان محصلة الانتفاع بهذه الخدمة ، وحساب جدواها اقتصاديا واجتماعيا ، وهى فى خدمة الانتاج .

ومن عمومية الانتفاع بخدمات النقل على كل صعيد من أصعدة استخدام الأرض فى الانتاج ، ينتقل الاجتهاد الجغرافى ، الى رصد وحصر الخدمات الأخرى وخصوصية الانتفاع بها . وهذه الخصوصية تعنى لزوم هذه الخدمات لنمط معين من أنماط استخدام الأرض . وشبكة قنوات توزيع ماء الرى ، على سبيل المثال ، هى خدمة تستغرق فى الخصوصية التى تخص استخدام الأرض فى الانتاج الزراعى على صعيد المساحات المروية . ومن شأن الاجتهاد الجغرافى أن يتحرى كفاءة هذه الخدمة ، ومبلغ الحاجة اليها ، حتى يتسنى للانسان مباشرة الرى وتأمين الكم المناسب من ماء الرى للمحاصيل المنزوعة . بل قل ينبغى أن يقدر الاجتهاد الجغرافى قيمة هذه الخدمة الإيجابية وهى تكفى فى صف الانسان ، الذى يستخدم الأرض المروية فى الانتاج الزراعى . كما يحسب الاجتهاد الجغرافى سلبيات هذه الخدمة ، وهى موطن للأمراض المتوطنة يلوئها الانسان فطعن فى سلامته الصحية .

وكما يكون الاجتهاد الجغرافى مسئولاً عن حصر مساحات الأرض التى تستخدم فى توطین الخدمات : وعن رصد مبلغ نجاح الانسان فى حسن اختيار هذه المساحات ، يكون مسئولاً أيضاً عن تحرى مبلغ التزام توطین الخدمات بالضبط والانضباط المتبادل وصولاً الى الحد الأنسب لهذا التوطین . وحسن الانتفاع به فى مجالات الانتاج . ويسغف هذا التحرى الاجتهاد الجغرافى بإعلان الرأى السليم الذى يحكم على مستوى وكفاءة هذه الخدمات وهى جزء لا يتجزأ من البنية الأساسية على صعيد الأرض التى يطوعها الانسان فتنطوعه ويستخدمها فى الانتاج . بل قل يكون هذا الرأى الجغرافى وكأنه التوصية التى تلمعه دوراً مناسباً فى صدد تحسين مستوى هئته

الخدمات لحساب تحسين الأوضاع لحساب الانتاج ، على صعيد الارض المستغلثة .

وانطلاقا من هذا المنطق ، يكون الاجتهاد الجغرافي مسئولاً عن ترشيد الاقدام على غزو مساحات من الارض بقصد التعامل معها وتطويرها لحساب الانتاج . ويشمل هذا الترشيح الجغرافي ، حسن اختيار مساحات الارض التى تخصص لتوطين الخدمات الضرورية التى لا يستغنى عنها تطويع الارض ومباشرة استخدامها فى الانتاج . كما يشمل هذا الترشيح الجغرافي أيضاً ، التماس وحسن الكشف عن الحد الانسب أو الامثل للضبط المتبادل بين الانسان والارض ، حتى يتسنى توطين واقامة هذه الخدمات ، على أسس سليمة ، تجاوب تطلعات الانسان لاستخدام الارض فى الانتاج .
وقل أنه كلما كان الاجتهاد الجغرافي مدققاً فى البحث الذى ينتهى عليه هذا الترشيح ، جاءت التوصيات الجغرافية مناسبة ، وكأى توطين هذه الخدمات وتأمين توزيعها الجغرافي على بصيرة .

ومهما يكن من أمر فإن هذه الخدمات ، تبدو لازمة وضرورية ، ولا بكاد يستغنى عنها الانسان وهو يباشر استخدام الارض فى الانتاج . وبحسب الاجتهاد الجغرافي لحساب هذه الضرورة ، ومعنى عدم التفريط فيها . وفى اطار هذا الحساب ، يدقق الاجتهاد الجغرافي فى العلاقة الحميمة بين مستوى هذه الخدمات ومبلغ الانتفاع بها من ناحية ، ومستوى الأداء الذى يتأتى به استخدام الارض فى الانتاج من ناحية أخرى .



توطين الخدمات لحساب تنعم الحياة

كما يستحق الانسان الخدمات التى تسعف اقباله على استخدام الارض ، وتكون كأنها جزء من الوسائل المتاحة للانتفاع بالموارد ، يستحق أيضاً الخدمات التى تيسر له أمور الحياة ، وهو يلتمس أقصى قدر متاح

من الأمن والسلامة والتتبع . وتعتبر هذه الخدمات عن مبلغ عناية المجتمع بالفرد . وقد استوجبت هذه العناية ، أن يلقي المجتمع على كامل طاقته من الأفراد في إطار تقسيم العمل ، مسئولية هذه الخدمات وعرض انتاجها المتنوع جقا مشروعا لكل فرد من أفراد المجتمع . واستوجبت هذه العناية أيضا ، اختيار وتخصيص مساحات من الأرض ، لكي تستخدم الاستخدام الأنسب لتوطين الخدمات وتأمين وضع انتاجها في متناول الأيدي التي تنهالت على طلب الانتفاع بها .

ويدرك الاجتهاد الجغرافي ، معنى ومفردى وجدوى أن يضع المجتمع قواعد المدنية التي تنظم وجوب استخدام الأرض في الانتاج ، وجوب استخدام الأرض في السكن ، في مقابل حق الانسان في الحصول على الخدمات . وسواء كانت الخدمات حق يطلبه الفرد من المجتمع ، او واجبه يفرضه المجتمع على الفرد ، فإن المدنية قد تحملت مسئولية في شأن :

اولا - تحديد نوع الخدمات المناسبة ، لحساب العناية بالفرد من خلال المجتمع ، او لحساب العناية بالمجتمع من خلال الفرد .

ثانيا - تاهيل الكوادر المناسبة لتوفير الخدمات ، وعرض انتاجها بالشكل والكيف المناسب في الوقت المناسب على كل من له الحق في الانتفاع او التمتع بهذه الخدمات .

ثالثا - توطين الخدمات ومراعاة حسن توزيعها توزيعا جغرافيا في مساحات الأرض المنتجة ، حتى يصبح انتاجها في متناول الأيدي التي يحق لها الحصول على هذا الانتاج .

وفي وسع الاجتهاد الجغرافي ، أن يدرك العلاقة بين مسئولية المدنية عن توجهات الفرد والمجتمع لطلب الخدمات في جانب ، ومسئولية المدنية عن توفير هذه الخدمات وحسن عرض انتاجها في جانب آخر . كما يدرك

الاجتهاد الجغرافى كيف استوجبت هذه العلاقة ، النظام والتنظيم الذى تحمل مسئولية عرض انتاج الخدمات ، وتأمين حق كل من له حق الحصول عليها فى المكان والزمان . وكان المدنية قد قامت على القدر المتفق عليه من مباشرة استخدام الأرض فى الانتاج واستخدام الأرض فى الاستيطان والسكن ، ثم استوجبت القدر المناسب من الخدمات التى تؤمن مطالب ومصالح وأهداف أصحاب هذه المدنية . بمعنى أن المجتمع الذى كان مسئولاً عن استخدام الأرض فى الانتاج ، وكان مسئولاً عن استخدام الأرض فى السكن والاستيطان ، استشعر الحاجة الى الخدمات فابتدع النظام (الحكومة) وأسند إليها هذه المهمة .

هذا ، وكان طلب الأمن لحساب الفرد وحماية حقه الشخصى ، وحساب المجتمع وحماية حقه العام ، أول حاجة استوجبت الخدمة الأمنية . وتحمل النظام مسئولية هذه الخدمة الأمنية ، لحساب الفرد وحساب المجتمع . ومن تنازلات الأفراد عن جزء من حرياتهم الشخصية ، فى مقابل ما توفره لهم الخدمة الأمنية ، كانت السلطة التى وفرت ووظفت هذه الخدمة الأمنية على الصعيد المحلى . واتسعت مسئولية هذه السلطة التى وفرت ووظفت الخدمة الأمنية لتأمين وجود المجتمع ضد أى عدوان مباشر أو غير مباشر يتعرض له فى المكان والزمان . ومع الهضبة الاجتماعى على درب التطور الحضارى والاقتصادى ، تضاف خدمات كثيرة الى قائمة مطالب المجتمع والفرد منها :

واضافة الى الخدمة الأمنية ، نقرأ فى قائمة الخدمات وتبين أنواعا كثيرة ومتعددة من الخدمات . ونذكر من هذه الخدمات المتنوعة :

١ - الخدمة القضائية وهى التى تكلف على فض الخصومة بين الناس ، وتحمى حق الفرد وحق المجتمع .

٢ - الخدمات التعليمية وهى التى تخرج الفرد من ظلام الجهل الى نور العلم ، وتكسبه المهارات وتصلحها .

٣ - الخدمات الصحية وهي التي تحمي صحة الفرد ، وتباشر العناية به وتعالجه من المرض .

٤ - خدمات النقل والاتصال وهي التي تجاوب الهدف الاقتصادي أو الهدف الاجتماعي من نقل السلع والأفراد والاتصال بين الناس على الصعيد المحلي ، أو على الصعيد الإقليمي ، أو على الصعيد العالمي .

٥ - الخدمات الدينية ، وهي تلبي حاجة الإنسان لمباشرة الفريضة التعبدية وإجراء الطقوس الدينية .

٦ - خدمات الترويح ، وهي التي تجاوب الهدف الاجتماعي من شغل وقت الفراغ واستئثار راحة النفس والتنعم وتوفر شيئاً من الترفيه والرفاهية .

وفي ظل اتساع وتنوع الخدمات ، وزيادة الأعباء التي تستوجبها هذه الخدمات ، أباحت الحكومة للجهود الذاتية حق المشاركة في توفير الخدمات . ومع ذلك فإنها لم تفرط أبداً في مسئولياتها عن الخدمات الأمنية والخدمات القضائية ، وهي أمانة في عنق السلطة ، ومسئولية في قبضة الحكومة ، وسواء كانت الخدمات مسئولية الحكومة أو كانت الخدمات مسئولية تشترك فيها الجهود الذاتية مع الحكومة ، وسواء كانت الخدمات مجانية أو كانت الخدمات مدفوعة الثمن ، فإن الانتفاع بها يمتنى على أساس المستوى الحضاري ومقدار ما يتحلى به الفرد أو المجتمع من وعي . ويكون هذا الوعي أحياناً من وراء الإلحاح في طلب الخدمات وعدم التنازل عنها ، ويكون غياب هذا الوعي أحياناً أخرى من وراء التفريط في طلب الخدمات أو التهرب من الانتفاع بها .

وتقع عين الاجتهاد الجغرافي أول ما تقع على التوزيع العام للخدمات ، وتبين أن هذا التوزيع يغطي مواقع الاستيطان أو المستوطنات . بمعنى أن الخدمات وهي التي ينبغي أن يكون عرض انتاجها متاحاً للإنسان ،

الريفية ، غرفة خاصة فى مسكنه لكى يقابل فيها طلاب هذه الخدمة التعليمية .

وعلى صعيد الريف ، وفى ظل تواضع العناية بتسويق الخدمات المحدودة ، يستشعر الاجتهاد الجغرافى غياب قوة فعل أو تأثير الضوابط الطبيعية على هذه الخدمات . ومع ذلك تبقى الضوابط البشرية التى يستشعر الاجتهاد الجغرافى قوة فعلها المباشر وغير المباشر ، وتأثيرها على توظيف وتوظيف هذه الخدمات . وتجاوب هذه الضوابط البشرية ما يعلن عنه سلوك الاستيطان الريفى السائد ، ومن ورائه التقاليد والقيم والشعور المناسب من التحفظ فى قبول التغيير واستيعابه . وهذا معناه أن استخدام الأرض لحساب الخدمات ، يستوجب شيئاً من الضبط والانضباط المتبادل بين الانسان والأرض .

ولى غياب الضبط والانضباط المتبادل ، وفى ظل استجابة توظيف الخدمات على هامش استخدام الأرض فى السكن على صعيد المستوطنة الريفية للضوابط البشرية ، يستشعر الاجتهاد الجغرافى ، شيئاً أهم من العناية بالخدمات التى تعتنى بصحة النبات أو بصحة الحيوان ، وشيئاً أقل من العناية بالخدمات التى تعتنى بصحة الانسان . بمعنى أن ليس هناك معنى من معانى الترف وطلب التمتع فى مجال توظيف الخدمات على صعيد الريف . بل قل انها خدمات تلبي شيئاً من الضرورة ، لاستيطان ريفى شغله الشاغل استخدام الأرض فى الانتاج ، أكثر من أى شىء آخر . وفى الوقت الذى يلتمس فيه الاستيطان الريفى الخدمات الدينية وهو حريص على الدين ، لا يسأل أبداً عن غياب بعض الخدمات الأخرى رغم استعداده لطلبها أحياناً والذهاب الى المستوطنة الحضرية فى طلب انتاجها والانتفاع به أحياناً أخرى .

هذا ، ولا ينبغى أن يتحفظ الاجتهاد الجغرافى فى بيان مبلغ تبجنى العشوائية وغياب التخطيط على صعيد المستوطنة الريفية على توظيف

الخدمات • بل ينبغي أن يلقى الاجتهاد الجغرافي اللوم على الاستيطان الريفي ، وهو يتحمل بشئ من الجلود والاستفراق في التقليد ، أو وهو لا يمتلك الوعي والتفتح وتقوته العناية بتوطين الخدمات على صعيد المستوطنة الريفية • كما ينبغي أن يفضح الاجتهاد الجغرافي العشوائية وانعدام الوعي وكل دواعي الوقوع في عواقب عدم التوازن بين العناية باستخدام الأرض في السكن ، واستخدام الأرض في توطين الخدمات ، على صعيد الريف •

وصحيح أن هناك نماذج مستجدة من المستوطنات الريفية على صعيد الريف في الدول المتقدمة ، تجسد العمل على توظيف التخطيط الجيد للخروج من عواقب عدم التوازن وسوء توطين الخدمات أو حرمان الاستيطان الريفي منها • ولكن الصحيح أيضا أن السائد على صعيد الريف في المستوطنات الريفية في الدول النامية ما زال يدل على خطيئة العشوائية ، ومعنى حرمان الاستيطان الريفي من كثير من الخدمات أحيانا ، ومعنى توافر الخدمات لحساب الاستيطان الريفي أحيانا أخرى • ويؤكد الاجتهاد الجغرافي على قيمة المتغير الحضاري^(١) الذي يتحمل مسئولية اضافة انتاج الخدمات المتنوعة الى قائمة حاجاته الضرورية أو الى قائمة حاجاته الكفالية ، حسب المستوى المعيشي ، حتى يتأتى التغير في صورة استخدام الأرض في توطين الخدمات في المستوطنة الريفية •

وما يغيب على صعيد الريف ويمثل حلما ، يتأتى على صعيد الحضر ويمثل حقيقة • وتعلن هذه الحقيقة عن شئ مناسب من التوازن بين

(١) كعب رباح هذا التغير الحضاري على صعيد الريف في مصر • ومع هذا التغير ، يزداد الطلب على الخدمات المتنوعة • وتجاوب الدولة هذا الطلب • وتشارك الجهود الذاتية في هذا الميدان • وتشهد القرى ثورة في مجال توطين المستجدين من الخدمات التي يلتصقها أهل الريف ويتصمون بها • ومع ذلك تبقى أزمة الخروج من العشوائية والتناسي التخطيط من أجل تحسين أوضاع الخدمات أو من أجل تحسين مستوى استخدام الأرض في توطين الخدمات.

استخدام الأرض في السكن على صعيد المستوطنة الحضرية ، واستخدام الأرض في توطین الخدمات . وقل يبدو وكان حاجة الاستيطان الحضري الى السكن لا تقل بل تتوازي مع حاجته للخدمات . وفي الاعتقاد الجغرافي ، أن الارتباط المتوازي والمتوازن بين اقامة المساكن وتوطین الخدمات ، يرسخ معنى التحضر على صعيد المستوطنة الحضرية . كما يفضي الامعان في توطین الخدمات وحسن توزيعها ، الى التمداد في التحضر . ولأن الخدمات تمثل الانجاز الذي يتأتى في صجة الابداع الحضاري والتطور الحضاري للانسان ، وتكسب المستوطنة شيئا كبيرا من الازدهار ، فقد اشتق من الحضارة مفهوم التحضر ، وكانت المستوطنة الحضرية .

وفي الاعتقاد الجغرافي ، أن توطین الخدمات وتوزيعها وإضافة المستجد اليه من عصر الى عصر آخر ، خص المدينة أو المستوطنة الحضرية بدور وظيفي متميز . وكان الاستيطان الحضري عندئذ مسئولاً عن انجاز المهام التي يستوجبها هذا الدور الوظيفي . ولأن طبيعة الجمع وحسن التنسيق المتوازي والمتوازن بين اقامة السكن في جانب ، وتوطین الخدمات في جانب آخر ، تعنى حسن الصجة بينهما ، فإن الاستيطان الحضري يعمش صيغاته ، وهو يعمل بهمة في انتاج الخدمات وحسن عرضها نهارة ، ثم وهو يأوى الى سكنه ومحل اقامته ليلا . وهذا معناه أن المستوطنة الحضرية ، وهي في مكانها الجغرافي المنتخب ، تحتسوي الاستيطان الحضري عندما يتحمل مسئولياته في انجاز الدور الوظيفي المنوط به ، وعندما يحق له استثمار الأمن والأمان في مسكن مناسب . ومعناه أيضا أن الخدمات على صعيد المستوطنة الحضرية ، هي التي هيأت للاستيطان الحضري أن يعمل ويكده داخل كردون السكن ، وأن يتعامل مع حركة الحياة خارج كردون السكن فيقدم انتاج الخدمات لها في مقابل انتاج الريف .

وإذا كان من شأن الاجتهاد الجغرافي أن يستشعر التنسيق بين استخدام الأرض في اقامة المساكن ، في جانب ، واستخدام الأرض في

تطوطين الخدمات في جانب آخر ، على صعيد المستوطنة الحضرية ، فإنه يفرض الحاجة ضرورة معنى الشدية بينهما في العلاقة ، فلا تابع ولا متبوع ، ولا الخدمات ينبغي لها أن تسبق السكن في الأهمية على صعيد المستوطنة الحضرية ، وبحسب حساب التناجها في تآلق وجودها الحضري في المكان والزمان .

وموضوعية البحث الجغرافي قد تسأل عن المبررات التي تفسر الجمع وحسن التنسيق بين استخدام الأرض في السكن ، واستخدام الأرض في الخدمات ، على صعيد المستوطنة الحضرية ، وتعلن عن هذه المبررات بعد حسن الاقتناع بها ، ولكن البحث الجغرافي يكون أكثر موضوعية عندما يتحرى الفرق الكبير بين تطويع الأرض لإقامة المساكن وتطويع الأرض للخدمات . ويدرك الاجتهاد الجغرافي أن الصعبة التي تجمع بين تطويع الأرض في إقامة المساكن وتطويع الأرض لتطويع الخدمات ، لا تسقط الحاجز أبداً بين حساب واستطلاع الضبط والانضباط المتبادل بين الإنسان والأرض وهو يعمل من أجل هذا التطويع المناسب لكل منهما . ويكفي أن يكون طلب السكن منتهياً إلى شيء من الخصوصية الفردية أو الأسرية ، وأن يكون طلب إنتاج الخدمات منتهياً إلى شيء من العمومية الاجتماعية ، لكي يستوجب الأمر التفاوت بين الضبط والانضباط المتبادل بين الإنسان والأرض ، لكل منهما على حدة .

وصحيح أن الاجتهاد الجغرافي يتحرى ويدقق في مسألة الضبط والانضباط المتبادل ، حتى يتسنى تطويع الأرض واستخدامها لتطويع الخدمات على صعيد المستوطنة الحضرية . وصحيح أن الاجتهاد الجغرافي يتحرى ويدقق في مسألة إنتاج الخدمات المتنوعة وعرضه العرض المناسب ، على صعيد المستوطنة الحضرية ، لحساب الاستيطان الحضري ، أو لحساب الوافدين إليها من كل حطب وصوب . ولكن الصحيح بعد ذلك كله ، أن غاية الاجتهاد الجغرافي تسأل أول ما تسأل عن توزيع الخدمات توزيعاً

جغرافيا على صعيد المستوطنة الحضرية في المكان والزمان . ويكون شغل الاجتهاد الجغرافي الشاغل ، تحرى واستشعار ، انتشار هذه الخدمات انتشارا مناسبا ، يضع انتاجها في متناول أيدي من يطلبها ويأجرى الانتفاع بها . وكان العلاقة بين الخدمة وما يتيسر لها أن تنتج في جانب ، وأولئك الذين يحق لهم الانتفاع بانتاج هذه الخدمة في جانب آخر ، تفرض ضابطة من أهم ضوابط حسن الصحة بين الاستيطان الحضري واستخدام الأرض في السكن ، واستخدام الأرض في الخدمات وتوظيفها في أنحاء المستوطنة الحضرية .

وقل أن الربط المتوازي والمتوازن بين إقامة السكن وتوطين الخدمات على صعيد المستوطنة الحضرية ، قد استوجب شيئا مناسبا من توظيف التخطيط لتأمين هذا الربط أو تلك العلاقة . كما استوجب حسن توزيع أو انتشار الخدمات على صعيد المستوطنة الحضرية ، مزيدا من حسن التخطيط لتأمين التوازن بين عرض انتاج الخدمات وتوافر الاستيطان الحضري على طلبه . بمعنى أن لا محل للتوزيع العشوائي ولا جدوى لتوطين الخدمات في غياب التخطيط الحدمي ، الذي يسهم فيه الاجتهاد الجغرافي اسهاما جادا ومناسبا . وإذا كان من شأن الخدمات أن تكفل التائق الحضري على صعيد المستوطنة الحضرية ، فإن التخطيط الحدمي وتحري حسن توطين الخدمات وحسن توزيعها الجغرافي ، يرفع مستوى هذا التائق الحضري لحساب الاستيطان الحضري في المكان والزمان .

وعلى صعيد المستوطنة الحضرية ، يميز الاجتهاد الجغرافي بين الخدمات التي تتداخل في التركيب الهيكلي للبنية الأساسية المناسبة لوجودها . والخدمات التي تلبى طلب التمتع بانتاجها . والخدمات المتداخلة في صلب البيئة الأساسية ، تتمثل في مجموعة شبكات ، هي شبكة توزيع ماء الشرب ، وشبكة توزيع الغاز الطبيعي والطاقة ، وشبكة توزيع الكهرباء وشبكة الصرف الصحي . ثم تصف إليها شبكة الطرق وشبكة الاتصالات

على صعيد المستوطنة الحضرية ، التي توفر حصة مناسبة من انتاجها لحساب
«الاستيطان الحضري» ولا يجرم من انتاج الخدمات الا من يباشرون الاستيطان
على الاحياء غير المخططة . وهناك أكثر من حاجة اقتصادية واجتماعية
موجزاً يفسل بينهم وبين الاستيطان الحضري في المدينة .

وتكون الدولة في الغالب مسئولة عن عمومية وشمول هذه الخدمات
على صعيد المستوطنة الحضرية . ومع ذلك قد تسند الى بعض الشركات
الخاصة انشاء وتشغيل هذه الخدمات الأساسية ، لحساب الاستيطان الحضري
في المدينة . وفي مقابل رسوم محدودة ، مدفوعة بشكل مباشر أو غير
مباشر ، يحق لكل فرد من جموع الاستيطان الحضري الانتفاع بانتاج هذه
الخدمات الأساسية . وتعود رجال الاقتصاد على وضع الحصة المباحة والمتاحة
للأفراد من انتاج هذه الخدمات ، على القائمة التي تملن عن مستوى المعيشة .
وتعود الاستيطان الحضري من جانبه علم تحمل غياب هذه الخدمات
أو حرمانه منها .

ويكون انجاز هذه الخدمات التي تتداخل في التركيب الهيكلي للمدينة
الأساسية في المستوطنة الحضرية ، وكأنها شريحة من شرائح التخطيط
العمرائي . وقد يفتقد الاجتهاد الجغرافي هذه العلاقة على صعيد المدن
القديمة ، ومع ذلك يظل حريصاً على أن يبصر التطور العمرائي لكي يتبنى
التخطيط العمرائي توطين وتوفير هذه الخدمات الضرورية ، لحساب الحياة
الحضرية الأفضل . كما يظل الاجتهاد الجغرافي وهو يبصر حريصاً على عدم
التعارض بين الضبط والانضباط المتبادل لاستخدام الأرض في السكن على
صعيد الاحياء في المدينة في جانب ، والضبط والانضباط المتبادل لاستخدام
الأرض في توطين الخدمات الضرورية داخل كردون السكن في جانب آخر .

هذا ويتخذ الاجتهاد الجغرافي من استخدام الأرض لتوطين وتوفير
موجزين توزيع الخدمات الأخرى ، التي تخدم التحضر وتلبى طلب التنمية
بانتاجها موقفاً آخر . ويتبنى هذا الموقف على دراسة أوضاع السكان

فى انحاء المدينة لكى يفلح فى توثيق العلاقة بين الناس حسب مستويات المعيشة من ناحية ، وتوفير الخدمات المناسبة لهم من ناحية اخرى • كما تتحرى الدراسة الجغرافية المسح السكانى ، وحصر التوزيع فى احياء المستوطنة الحضرية ، لتأمين التوازن بين حجم الطلب على الخدمات ، وحجم العرض من افتاج الخدمات • وأسئلة كثيرة ترد على صفحات الاستبيان ، وردود واجابات ، تبصر التوزيع الأنسب على صعيد المدينة أولا ثم على صعيد الحى ثانيا ، فى المستوطنة الحضرية •

وهذه الخدمات التى تشمل الخدمة الصحية والخدمة التعليمية والخدمة الدينية والخدمة الثقافية ، والخدمة الترويحية وغيرها من الخدمات ، يصير توزيعا على صعيد المستوطنة الحضرية • وقد تكون مجانية أحيانا وتكون مدفوعة الأجر أحيانا اخرى • ومن حق كل فرد حسب أوضاعه الاقتصادية ومكانته الاجتماعية وفئته العمرية ، ومستواه الحضارى ، أن يطلب انتاج الخدمات المتاحة وهو ينتفع بها أحيانا ، أو يتمتع بها أحيانا اخرى • وسواء كانت هذه الخدمات متاحة دون مقابل وهى جزء من مسئولية الدولة ، أو مباحة فى نظير المقابل وهى جزء من مسئولية الجهد الذاتى الفردى أو الجماعى ، فان ثمة ضوابط ينبغى أن كنظم وتضبط الحصول على هذه الحق • وقل أن تطوير هذه الخدمات وإضافة خدمات جديدة من حين إلى حين آخر ، وتوفير حق كل فرد منها ، يجسد مستوى الرفاهية التى يحياها الاستيطان الحضرى ، ويعلم عن تالق المدينة أو المستوطنة الحضرية •



ومهما يكن من أمر فان الانسان عاش تجربته الحياتية على المدى الطويل وهو حريص على استخدام الأرض فى الأنحاء المتفرقة على الصعيد العالمى • وكان الانصاف حريصا على اكتساب الخبرات ، لكى يعرف كيف يتعامل مع الأرض • كما كان حريصا على تطوير هذه المكتسبات ، لكى

يعرف كيف يطور تعامله مع الأرض . وقل أنه ما زال حريصا على تطوير المكتسبات ، من أجل مزيد من الهيمنة على استجابة الأرض . ولكي يتأتى المضي على هذا الدرب دون الوصول الى حد الانسداد في الأرض ، يتحمل الاجتهاد الجغرافي مسئولية البحث الذي يرشد هذا المضي . والاجتهاد الجغرافي التطبيقي هو الذي يسال الأرض ، ويخبر عن مبلغ استعدادها لكي تجاوب الانسان وكيف لا ينبغي أن تخذله ، وكيف لا يطمئن في قدراتها حتى تخذله . والاجتهاد الجغرافي التطبيقي ، هو الذي يسال الانسان ، ويختبر مبلغ استعداده لتطوير وسائله وتنمية كفاءته تكنولوجيته لكي يطور استجابة الأرض دون أن يفقد السيطرة عليها ، أو دون أن يرهقها ويفسد فيها حتى تخذله ، وتكاد تكف عن الاستجابة له .

وسواء كان الاجتهاد الجغرافي التطبيقي مهتما بإجراء المسح الجغرافي لأنماط استخدام الأرض ، على صعيد المساحة المبنية ، أو كان مطالبا بالتعقيب على الرؤية الجغرافية لتصنيف مستويات هذا الاستخدام ، فهو في حاجة الى مباشرة الدراسة الميدانية . وفي وسع الاجتهاد الجغرافي الذي يباشر الرؤية الجغرافية لاستخدام الأرض ، ثم يصنف مستويات هذا الاستخدام ، أن تتبين له ايجابيات وسلبيات كل مستوى من هذه المستويات المتباينة . ومن خلال حساب الايجابيات والسلبيات ، يكون التقويم الجغرافي لاستخدام الأرض على كل مستوى من المستويات . ويبلغ هذا الأمر حدا يصبح عنده الاجتهاد الجغرافي على بينة بما ينبغي أن يوصى به لكي يتحل الانسان بكفاءة أفضل في التعامل مع الأرض دون ضغط يرهقها أو يفسد فيها ، أو لكي تتكشف له استعدادات الأرض وقدرتها على المضي على درب الاستجابة للانسان وهو يطور أساليب الانتفاع بها .

الفصل الرابع الدراسة الميدانية لاستخدام الأرض

- علم الجغرافية ومباشرة الدراسة الميدانية
- الدراسة الميدانية عن استخدام الأرض
- الرحلة الجغرافية الميدانية ودراسة استخدام الأرض
- توليف الرحلة الجغرافية وإجراء الدراسة الميدانية لاستخدام الأرض
- الرحلة الجغرافية الميدانية والزيارة التفقدية
- تشكيل الفريق وتكليفات العمل عن أنماط استخدام الأرض
- وضع خطة العمل الجغرافي الميداني عن استخدام الأرض
- خروج رحلة العمل الجغرافي ، وتلقى أنماط استخدام الأرض
- دراسة وعمل الفريق غير المقيم في المساحة المعنية
- الانجاز الجغرافي العمل الميداني عن استخدام الأرض
- رحلة جغرافية ميدانية أخيرة واستكمال دراسة ميدانية عن استخدام الأرض .

الفصل الرابع

الدراسة الميدانية لاستخدام الأرض

علم الجغرافية ومباشرة الدراسة الميدانية :

في إطار مسئولية الاجتهاد الجغرافي ، وهو يكف عن دراسة الأرض ، ويتمن في دراسة الانسان ، تبدو حاجته لأن يدقق في العلاقة بين الانسان والأرض أو في توجهات التعامل بين الانسان والأرض . وقل أن دراسة الأرض توفر شيئا من المقدمات اليقينية على وجه من وجهي الاهتمام الجغرافي مثلما توفر دراسة الانسان شيئا من المقدمات اليقينية ، على الوجه الآخر . وتأسيسا على هذه المقدمات اليقينية التي تتحدث بالصدق والوضوح ، يكون الاقتراب الموضوعي الجغرافي الجاد الذي يتمن ويدقق في استخدام الأرض .

ولا شيء يسعف الاقتراب الجغرافي الموضوعي الجاد ، سواء وهو يلتبس بجمع أوصال المقدمات اليقينية الكاشفة عن طبيعة الأرض ، أو الكاشفة عن قدرات الانسان ، أو وهو يدقق في التعامل بين الانسان والأرض من أجل استخدامها ، أهم من مباشرة الدراسة الميدانية على صعيد المساحة المعنية . ومباشرة الدراسة الميدانية على صعيد المساحة المعنية ، تسعف الاجتهاد الجغرافي في مجال دراسة استخدام الأرض مرتين ، ولا يجوز التفریط في جدواها أبدا .

وفي المرة الأولى تسعف الدراسة الميدانية وهو يتجرى حصرا استخدامات الأرض على صعيد المساحة المعنية . وهذا الحصر الذي يلتبس التوزيع الأفقي على صعيد المساحة المعنية ، والتمييز بين استخدام الأرض في الانتاج ، واستخدام الأرض في السكن والاستيطان ، واستخدام الأرض

في توطئ الخدمات ، يستوجب الشيء المناسب من المسح الجغرافي . كما يلتبس أيضا توظيف هذا المسح الجغرافي في التمييز بين الأرض الحية التي تنبض بهذا الاستخدام ، والأرض الميتة التي يضيع قيمتها عدم الاستخدام .

وفي المرة الثانية ، تسعف الدراسة الميدانية ، وهو يتحرى تقويم استخدامات الأرض على صعيد المساحة المعنية . وهذا التقويم الذي يلتبس حساب الجدوى الاجتماعية والجدوى الاقتصادية لأنماط استخدام الأرض المتنوعة في إطار تكامل ارتفاع حركة الحياة بها ، يستوجب الشيء المناسب على التدقيق في الرؤية الجغرافية وتلقى إيجابيات وسلبيات التعامل بين الإنسان والأرض . ويكفل هذا التدقيق وهذا التلقى السراى الجغرافي السدينى الذى لا يمتلك حق التعقيب أو التخليق فقط على الرؤية الجغرافية ، بل يكون في وسعه أن يقدم التوصية أو المشورة من أجل تحسين مستوى أي نمط من أنماط استخدام الأرض .

وعلى ساحة استخدام الأرض ، يجتمع أصحاب التخصص في الجغرافية الاقتصادية ، وأصحاب التخصص في جغرافية الاستيطان وأصحاب التخصص في جغرافية الخدمات ، لكي يعمل كل فيما يخصه في حقل البحث الجغرافي عن استخدامات الأرض المتنوعة وإجراء المسح أو الحصر على الطبيعة وتسجيله على اللوحات والخرائط التفصيلية . ولأن الجغرافية علم عملي ببنى يقف بين مجموعة العلوم الطبيعية ومجموعة العلوم الانسانية ، ويأخذ النتائج المناسبة منهما ، فيضم أصحاب التخصصات الجغرافية الى الصف العلنى لإجراء البحث والتدقيق وتحويلوا الى تقويم أنماط استخدام الأرض ، نخبة أخرى من العلمين المتخصصين في العلوم الطبيعية وفي العلوم الإنسانية .

ومع الفريق وروح الفريق ، يكون العمل الجغرافي العمل على صعيد الأرض في المساحة المعنية . وتدعو روح الفريق أن يتبع كل متخصص جغرافي يشغله استخدام الأرض في الإنتاج أو استخدام الأرض في الاستيطان

أو استخدام الأرض في الخدمات ، التسييل الانتب الذي يكون من شأنه معالجة ودراسة النمط الذي يعنيه من هذه الأنماط . كما تدعو روح الفريق الى تحرى الشئ المناسب من التدقيق ، وسؤال الرفاق المتخصصين في العلوم الطبيعية لاستجلاء التفاصيل الدقيقة عن الأرض وخواص الأرض وضوابطها الحاكمة أحيانا ، وسؤال الرفاق المتخصصين في العلوم الانسانية لاستجلاء التفاصيل الدقيقة عن الانسيان وقدراته وضوابطه الحاكمة أحيانا أخرى .

وقد يلتبس الباحث الجغرافي المتخصص كل فيما يخصه من أنماط استخدام الأرض ويستوعب أوضاعه بمهارة ، كل دواعي وموجبات وضوح رؤية هذا النمط من أنماط استخدام الأرض الذي يتحدث عن نفسه . وقد يتحرى الجغرافي أيضا دور الانسان الوظيفي في كل نمط من أنماط استخدام الأرض ، وكيف يحدد أوجه انتفاعه بالأرض . ولكن ينبغي أن يتفق الجميع الشركاء في الفريق ، على أهمية البحث وتحرى الدقة وحسن الاقتراب العثمى العمل ، من القواعد الأساسية ، التي يمتنى عليها التقويم الجغرافي السليم لأنماط استخدام الأرض على صعيد المساحة المعنية . وقل ينبغي أن يكون في وسع هذا التقويم أن يميز أولا وقبل كل شئ بين مستويات هذا الاستخدام ، وهي تتراوح بين الاستخدام الردى أو الجائر ، بالاستخدام التقليدى الجامد أو الاستخدام الحسن المتطور .

ومن خلال هذا التقييم الجغرافي الذي يميز بموضوعية وصدق ، بين مستويات الاستخدام لحساب الانتاج وعطائه ، أو لحساب الاستيطان أنواعه وإشكاله ، أو لحساب الخدمات العامة والخاصة وحق التمتع بها ، يعرف الاجتهاد الجغرافي جيدا وهو في الميدان ، كيف يحسب مسئولية الانسان عن مستوى الاستخدام . كما يعرف أيضا كيف يحاسبه فيثنى على حسن الاستخدام وهو على درب الصواب اقتصاديا واجتماعيا ، ويلوم سوء الاستخدام ، وهو على درب الخطأ اقتصاديا واجتماعيا . وإذا كان

من شأن الثناء أو الإطراء أن يعطى -مقصداً من الحماس- لمواصلة تحسين مستوى الاستخدام ، فإن من شأن اللوم أن يكشف خطيئة الاستخدام ، قبل أن يرشده للتحويل من المستوى الرديء الى المستوى الأفضل .

ومن خلال الدراسة الميدانية وأجراء العمل الجغرافي العلمي ، وحسن الاستفسار والقاء السؤال على الانسان وهو يستخدم الأرض ، يعرف الاجتهاد الجغرافي ، كيف تتبين له بوضوح وموضوعية ، قوة فعل المهارة والخبرة الحضارية والتكنولوجية المعمول بها ، التي تتوجه في جد للتعامل مع الأرض ، وطلب محصلة ما يرنو اليه أو يتوقع من استخدامها . كما تتكشف له مبلغ استجابة الأرض له وهو يطوعها وتجاوبه . كما يصرف هذا الاجتهاد الجغرافي أيضا ، كيف تتبين له بوضوح وموضوعية قوة فعل خواص الأرض ، التي يتحتم أن يجد الانسان في جعلته وسيلة أو حيلة مناسبة ، لمواجهة ضوابطها وإبطال مفعولها ، حتى يطوعها الاستخدام لخطاوعه وتبعثيه ولا تخذله .

هذا ، ويكون في وسع الاجتهاد الجغرافي وهو يباشر الدراسة الميدانية على صعيد المساحة المعنية أن يحدد مواصفات الاستخدام الجائر . ويعرف كيف يسأل عن لماذا هو جائر ، وكيف يجسد شكلا رديئا من أشكال استنزاف الأرض وإرهاقها والضغط والتأثير على مقومات استجابتها الفورية ، لحاجة الانسان . كما يعرف كيف يفضح هذا الاستنزاف ، ويقدم التوصية التي تعترض على الاستخدام الجائر . وقل تبصر هذه التوصية الاستخدام الجائر . وتكون وكأنها تقلم أظافر العدوان على الأرض ، وتدعو الى التحويل ومباشرة الاستخدام الأفضل . بل قل يكون في وسع الاجتهاد الجغرافي بعد مباشرة العمل الجغرافي ، أن يبلور الرأي الجغرافي السديد ، الذي يبتغى تحسين العلاقة الحميمة بين الانسان ووسيلته التي تطاوعه في جانب ، والأرض التي تجور عليها وتطعن فيها هذه الوسيلة في جانب آخر . بمعنى أن يصاغ هذا الرأي الجغرافي في صيغة مناسبة تخدم الهدف التطبيقي ، من أجل استخدام أفضل ، لحساب حركة الحياة في المكان والزمان .

ويكون في وضع الاجتهاد الجغرافي على ضئيلة المساحة المعنية . ان يحدد مواصفات وتوجهات الاستخدام التقليدي . ويعرف كيف يكون الأداء ، حتى يتبين له لماذا الجمود والاستغراق في التقليدية ، ولماذا التهرب عن التجديد ؟ كما يعرف الاجتهاد الجغرافي أيضا ، كيف يجسد الاستخدام التقليدي في مباشرة الانتاج أو في تهيئة المستوطنات أو في توفير الخدمات على صعيد المساحة المعنية ، شكلا ودينا من حيث الوصول الى الهدف من استخدام الأرض . ويكون وكأنه يدين ويستنكر امتناع الانسان عن حسن الاستماع الى قوة نعل التفسيرات ، وعدم التحلي بشئ من القدرة على الابتداع ، الذي يحقق التجديد أحيانا أو التجويد أحيانا أخرى . ومن خلال ذلك كله ، يصبح في وسع الاجتهاد الجغرافي أن يقدم التوصية أو المشورة التي تسجل الاعتراض الشديد على جمود الاستخدام التقليدي ، وهو غارق في التخلف اقتصاديا واجتماعيا ، ولا يجابو حاجة العصر .

وتبلور التوصية الجغرافية الرأي الجغرافي السديد ، الذي يحسن سبل استماع الاستخدام التقليدي الجامد الى صوت المتغيرات ، وإلى فعل الضوابط في وقت واحد . ويكفل هذا التوازن بينهما حراسة الاستخدام لكي لا يجنح التغيير ، ويكون الخروج عن دائرة الجمود في غير الاتجاه الصحيح ، أو لكي تقذف به المتغيرات من غير وعي ، في اتجاه غير مناسب على درب الخطأ الاقتصادي والاجتماعي . بمعنى أن يقدم الاجتهاد الجغرافي الرأي الجغرافي في صيغة مناسبة ، تنمي وتطور العلاقة الحميمة ، بين الانسان واستعداداته الحقيقية للتغيير من أجل طلب الأفضل من الأرض من ناحية ، والأرض واستعداداتها الفعلية للاستجابة لهذا التغيير وتحسين مستوى العطاء الذي توفره وتعود به لحساب الانسان من ناحية أخرى . وهذا هو عين ما يعنى حسن صياغة الرأي الجغرافي السديد ، وتقديم المشورة الجغرافية أو التوصية التي تخدم الهدف التطبيقي ، من أجل الاقلاع عن الاستخدام التقليدي ، ومباشرة الاستخدام المتطور الأفضل ، لحساب حركة الحياة على صعيد المساحة المعنية ، في المكان والزمان .

ويكون في وسع الاجتهاد الجغرافي على صعيد المساحة المعنية ، أنه يحدد مواصفات وتوجهات الاستخدام المتطور . ويصرف كيف يكونه الأداء ، حتى يتبين له لماذا التطور الذي يؤمن تطويع الأرض وحسن الاستجابة ، ولماذا الاستعداد لحسن استيعاب الانسان الى صوت المتغيرات أو الى دواعي التغيير الى ما هو أفضل ، وكيف يتوالى الابداع المستمر الذي يسعف هذا التغيير ، دون تجاوزات مثيرة تظعن في كفاءة الأرض أو تفسد فيها أفساداً يستوجب اللجوء الى الضوابط البشرية الحاكمة بقوة لإيقاف هذه التجاوزات أو هذا الافساد ، على صعيد الأرض . كما يصرف الاجتهاد الجغرافي أيضاً ، كيف يجسد الاستخدام المتطور في مباشرة الانساج أو في تهيئة المستوطنات أو في توفير الخدمات ، على صعيد المساحة المعنية . شكلاً حسناً ومناسباً من حيث الوصول الى الهدف من استخدام الأرض . ويكون وكأنه يمتدح مهارة الانسان في حسن الاستماع الى قوة فعل المتغيرات والتحل بالقدرة على الابداع الذي يكفل التجديد أحياناً أخرى . ومن خلال ذلك كله ، يصبح في وسع الاجتهاد الجغرافي أن يقدم التوصية أو المشورة ، التي تدفع المضي على درب الصواب الاقتصادي والاجتماعي ، دفعا يجاوب حاجة العصر .

وتبلور التوصية الجغرافية وكأنها النصيحة ، الرأي الجغرافي السديد ، عن علاقة حميمة تعرف وتحافظ على التوازن بين مهارة وكفاءة الانسان وقدراته على الابداع والتجديد ، وحسن توظيف الوسائل التي يواصله تحسينها من ناحية ، وخواص الأرض واستعداداتها وهي تطاوع الانسان وتجاوب اقدامه على الاستخدام المتطور من ناحية أخرى . كما يمتنر الاجتهاد الجغرافي بأن يكون الرأي الجغرافي في الصيغة المناسبة التي تنمى وتطور الاستخدام المتطور الذي يحافظ على الأرض ، وهو يجدد ويوجد دون الوقوع في محظورات الخطأ الاقتصادي والاجتماعي . وههنا هو عين ما يعنى حسن صياغة الرأي الجغرافي السديد ، وتقديم المشورة أو النصيحة التي تخدم الهدف التطبيقي ، من أجل استثمار الامتدادات على دري

الصواب . لحساب حركة الحينة على صعيد المساحة المعنية ، فى المكان
والزمان .

وحاجة الاجتهاد الجغرافى الى مطالعة المنظور الجغرافى على صعيد الارض
فى ربوع المسبحة المعنية ، وحسن القراءة التحليلية للوجه الطبى
أو للوجه البشرى ، من أجل تقصى سبل وتوجيهات استخدام الارض ،
والحكم على مستوى هذا الاستخدام ، تؤكد قيمة أو جدوى الدراسة الميدانية
لحساب هذا المعيار الجغرافى . بل قل . أن هذه الحالة الى مباشرة العمل
الجغرافى الجبل ، على صعيد المساحة المعنية ، تسبق فى قيمتها وأهميتها ،
قيمة وأهمية الدراسة المكتبية والدراسة الوفاقية عن استخدام الارض .
ذلك أن مباشرة العمل الجغرافى على صعيد المساحة المعنية ، توفر
للعين الجغرافية ، أن تعيش أنماط استخدام الارض فلا تفضل ، أو أن
تقتصد فلا تقع فى الخطأ أبداً وهى :

أولاً - تلتبس رؤية جغرافية كاشفة ومباشرة قراءة تحليلية سليمة
عن كل نمط من أنماط استخدام الارض ، وتجديد صحيح لمستوى هذا
الاستعداد . ومبلغ الكفاءة التى تجاوب حاجة العصر اقتصادياً واجتماعياً
لحساب الانسان .

ثانياً - تلتبس رأى الجغرافى السديد ، الذى يعلن عن الحكم
السليم عن مستوى الاستخدام ، حتى يوجه النشاء الى من يستحقه ويرشد
تطوره الى الأفضل أحياناً ، أو يوجه اللوم الشديد الى من ينسئ الى
الارض ، ويصور ما يتبقى أن يعيد هذا الاستخدام الرديء الى الصواب
اقتصادياً واجتماعياً أحياناً أخرى .

الدراسة الميدانية عن استخدام الأرض

هذا توجه جغرافى معاصر حميد ، الى مباشرة الدراسة الميدانية ، التى تتحسس أنماط استخدام الأرض على صعيد المساحة المعنية . وتضع هذه الدراسة الميدانية الاجتهاد الجغرافى ، على درب من أهم دروب الهدف الجغرافى التطبيقى . ويستوجب هذا التوجه الجغرافى ، القى يجسد العناية الجغرافية بقضية استخدام الأرض ، على صعيد المساحة المعنية ، توظيف خاص للرحلة الجغرافية الى الميدان . ولا يخرج فى هذه الرحلة الجغرافية الميدانية الى المساحة المعنية ، الا من كان صاحبه خبرة فى اجراء هذه الدراسة العملية وتلقى الحقائق الموضوعية السافرة عن استخدام الأرض .

ولا يكون العمل الجغرافى العمل الذى يستوجه خروج الرحلة الجغرافية: الميدانية ، عملا مجردا بالفعل ، لحساب البحث الجغرافى للعمل البحث ، وهو هدف جغرافى فى حد ذاته . بل قل أن وراء هذا الخروج ومباشرة الدراسة الميدانية ، وحصر أنماط استخدام الأرض ، وحسن تقويم كد نمط من هذه الأنماط ، هدف جغرافى تطبيقى . ويضع هذا الهدف الجغرافى التطبيقى فى نهاية المطاف ، الرأى الجغرافى فى صيغة توصية أو نصيحة ترشد الانسان وتبصر أداؤه ، فى مجالات تحسين مستويات استخدام الأرض .

وهذا معناه أن حاجة البحث الجغرافى العلمى على صعيد المساحة المعنية ، ليست هى وحدها الدافع الحقيقى ، لتنظيم خروج الرحلة الجغرافية الميدانية ، ومباشرة الدراسة العملية لحساب قضية استخدام الأرض . وما من شك فى أن حاجة حركة الحياة الى حماية الأرض من ضغوط الانسان التى تكاد تفسد فى الأرض ، أو الى تحسين مستوى وتنشيط وتطويع استخدام الأرض ، هى التى تدفع هذا التوجه الجغرافى . بل قل يكونه التكليف الذى تعلنه حركة الحياة ، بعد أن تقطن الى جدوى عمل الاجتهاد الجغرافى ، وهو يلتزم اجراء المسح الكاشف عن أنماط استخدام الأرض .

أو وهو يلتزم الحكم الصحيح على مستوى الاستخدام ، ويعرف كيف يوصى بكل ما من شأنه أن يرشد أو أن يصر إرادة تحسين حسنة الاستخدام .

وقل أن هذا التكليف واجب وضروري ، يقع على عاتق الاجتهاد الجغرافي وهو جدير بإجراء الدراسة الميدانية على صعيد المساحة المعنية . ويكون هذا الاجتهاد الجغرافي التطبيقي ، مسئولا عن التوصية التي ينبغي أن تستمع حركة الحياة إليها ، وتعمل بموجبها ، من أجل مباشرة سجل تحسين مستويات استخدام الأرض في الانتاج ، وفي السكن والاستيطان وفي توطئ وحسن توزيع الخدمات ، على صعيد المساحة المعنية .

وتكليف الباحث الجغرافي ، من قبل من يهمل الأمر ، لدراسة استخدام الأرض ، على صعيد المساحة المعنية في المكان والزمان ، والتدقيق في مستويات هذا الاستخدام والحكم عليه ، معناه أن يتحمل الاجتهاد الجغرافي مسئولية جسيمة . وقل انها أمانة في العنق ، لحساب ترشيد الاستخدام وتحسين مستوياته لحساب حركة الحياة . ومعناه أيضا ، أن يجري الباحث الجغرافي هذا البحث الميداني ، الذي يلتزم أنماط استخدام الأرض على صعيد المساحة المعنية ، ويظل يدقق حتى تتبين له إبعاد العلاقة الحميمة بين الإنسان والأرض . ويتمتع الاجتهاد الجغرافي هذه العلاقة ، حتى يعرف كيف تفلح الوسيلة الحضارية والمهارة والتكنولوجيا المتاحة ، في تطويع الأرض واستخدامها . ويتأتى ذلك كله ، في إطار ادراك جغرافي حقيقي ، بكل معاني الضبط والانضباط المتبادل بين الإنسان والأرض ، في المكان والزمان .

وقد يستوجب هذا التكليف ، الذي يقبل به الاجتهاد الجغرافي ، ويتصدى ويعمل الباحث الجغرافي على حسن انجازه شسنا من الدراسة المكتبية . وتعنى هذه الدراسة المكتبية اطلاعا ذكيا على المراجع التي تعالج مفهوم استخدام الأرض ، وتعرض تجارب متابقة عن استخدام الأرض .

وقد يستوجب هذا التكليف أيضا « شيئا من الدراسة الوثائقية ، وإطلاعا شاملا على المصادر التي تسجل البيانات والمعلومات والاحصاءات ، عن أنماط استخدام الأرض » وفي هاتين الحالتين ، ينتفع الباحث الجغرافي بمجسلة البحار التي خاضت العمل وأنجزت البحوث عن أنماط استخدام الأرض . ولكن خروج الباحث الجغرافي في الرحلة الجغرافية الميدانية إلى المساحة المعنية ، هو الذي ييسر له أمر الحصول على المادة الخام وجمع المعلومات والبيانات من الميدان مباشرة .

وبعين هذه الدراسة الميدانية الاجتهاد الجغرافي العمل والعلم على تقصى كل الحقائق عن استخدام الأرض ، على صعيد المساحة المعنية . ويوفر ما يستوجب هذا الخروج في الرحلة الجغرافية الميدانية ، خبرة الاجتهاد الجغرافي ، وحسن تقديره لأنماط استخدام الأرض ومستوياتها على صعيد المساحة المعنية ، يستوجب أيضا حماسه ومهارته وكل عنايته ، لأن هذا الانجاز الجغرافي لحساب حركة الحياة ، يمثل نقطة من أهم نقاط الانطلاق في مباشرة الانفتاح الجغرافي الحميد ، والنحول الفعلي إلى حوض تجارب الجغرافية العلمية ذات الطابع التطبيقي .

ويوفر هذا الانفتاح الجغرافي العمل ، الذي يطل على أنماط استخدام ، ويحصر توزيعها على صعيد المساحة المعنية ، شيئا مهما للغاية في إطار المسح الجغرافي . كما يوفر هذا الانفتاح الجغرافي ، الذي يتمتع في أنماط استخدام الأرض ، على صعيد المساحة المعنية ، ويباشر الحكم على مستوياتها ويحدد مسئولية الانسان ووسائله الحضارية وتكنولوجياه الفاعلة عن هذه المستويات المتفاوتة ، شيئا أكثر أهمية وجدوى في إطار التقويم الجغرافي . وهذا هو أهم ما ينتفع به حركة الحياة ، وهي تعرف موقفها من حسن أو من سوء استخدام الأرض ، أو وهي تعرف موقفها من غزو الأرض غير المعمورة ، والاقدام على استخدامها .

وعندما تتيقن حركة الحياة ، من موضوعية العمل الجغرافي الذي يتعقب كنه وماهية وجدوى العلاقة بين الانسان والأرض والضبط والانضباط

التبادل بينهما ، وتيق في حين الأداء الجغرافي السديد ، من خلال العمل الجغرافي الميداني الجاد ، لا يكون في وسعها أبدا أن تفرض في طلب خبرته الاجتهاد الجغرافي وتكليفه بدراسة جادة عن أنماط استخدام الأرض . بل قل انها تطلب مهارة وحسن ما يحدث عنه العمل الجغرافي الميداني الجيد ، في هذا المجال الحيوي التطبيقي على صعيد المساحة المعنية ، من أجل استخدام أفضل للأرض .

وتجاء الباحث الجغرافي في هذا التوجه الجغرافي الحميد ونزعته التطبيقية لدراسة وتقصى الحقائق الموضوعية عن استخدام الأرض ، وتقديم الرأى الجغرافي السديد ، الذى يفتح أبواب التغيير الى ما هو أفضل ، من محصلة حسن الاعتماد على الدراسة الميدانية ، ويفتح هذا النجاح للاجتهاد الجغرافي وللعمل الجغرافي التطبيقي الميداني ، مكانا مناسباً ومكانة حسنة ، في الأداء التطبيقي الجاد الذى تنتفع به حركة الحياة ، ويصبح هذا النجاح ، وكأنه الباب المفتوح ، الذى تدخل منه الجازات العمل الميداني ، التطبيقي دخول الوائق من جدوى الأداء ، وتقديم المشورة ، حتى يثاقى استخدام الأرض على بصيرة ، وعندئذ تجد الخبرة الجغرافية ونزعتها التطبيقية لنفسها مكانا مناسباً وموقعا بينيا في الصف العلمى التطبيقي . ومعنى هذه البنية أن تقف الخبرة الجغرافية التطبيقية بين علوم الأرض التطبيقية في جانب ، وعلوم الانسان التطبيقية في جانب آخر ، فتأخذ منها النتائج وتنسق حتى يتسنى اصدار القرار أو الرأى عن أنماط استخدام الأرض ، على صعيد أى مساحة معينة .

وقل ينبغي أن يتشعب الاجتهاد الجغرافي التطبيقي ، بهذا النجاح في الدراسة الميدانية ، على صعيد المساحة المعنية ، التى تسعف وتتخصص في ابداء الرأى الجغرافي الموضوعى عن أنماط استخدام الأرض . بل قل ينبغي أن يبشر هذا النجاح الجغرافي ويعلن عن اقتناع حركة الحياة الحقيقى ، يلزوم الخبرة الجغرافية ، وضرورة عدم التفريط فيها ، وهى تباشر مهم

٢ لعمل الميداني عن استخدام الأرض : وتضطلع القيادة الضلابة ، التي يركز عليها أمر تحسين مستويات استخدام الأرض في الانتاج أو في الاستيطان والسكن أو في توفير وجسم توزيع الخدمات ، على صعيد المساحة المعنية ، لحساب حركة الحياة .

ويرسخ هذا النجاح الجغرافي في الميدان التطبيقي ، قضية التحول الجغرافي العلمي المعاصر ، من جمود النظرية البحتة الى مرونة التطبيق الجغرافي العلمي العمل المتفتح . وعندئذ يصبح علم الجغرافية المعاصرة بالمفهوم الجديد والتوجه التطبيقي ، علما تطبيقيا بينيا ، في وقفته الفاعلة بين العلوم التطبيقية الطبيعية والإنسانية . وفي هذه الوقفة البينية يكون وكأنه حمزة الوصل بين العلوم التطبيقية الطبيعية وهي تتمتع في خواس الأرض في جانب ، والعلوم التطبيقية الانسانية وهي تتمتع في قدرات وأوضاع الانسان في جانب آخر . وبموجب هذه البينية ، يبدو علم الجغرافية الذي يتحلى بالنزعة التطبيقية ، وهو راسخ في الأخذ والمطاء من سائر العلوم التطبيقية ، حتى يبلغ مبلغ الصلح والموضوعة وحسن العرض والتقويم عن المساط استخدام الأرض . ومن ثم يكون السخاء في العطاء التطبيقي لحساب الانسان ومصلحه في تحسين مستوى هذا الاستخدام في المكان والزمان .

ومعنى نجاح الاجتهاد الجغرافي في هذا التوجه التطبيقي الميداني ، الذي يبصر التغير في أساليب استخدام الأرض أحيانا أو في مستويات استخدام الأرض أحيانا أخرى ، تطلعا الى ما هو أفضل ، يمثل خطوة هامة على درب التجديد والتجويد الذي تحرص عليه الجغرافية المباشرة . ولا يكون هذا النجاح في الانجاز الجغرافي التطبيقي عن استخدام الأرض ، تمجحا حقيقيا ومثمرا من غير عناية جغرافية تكلف على :

أولا - حسن الجمع والتوظيف والتنسيق ، بين نتائج الدراسة الجغرافية المكتبية والاطلاع على المراجع ، ونتائج الدراسة الجغرافية الوثائقية

والرجوع الى المصادر ، ونتائج الدراسة الجغرافية الميدانية والعمل
فى المساحة المعنية ، من أجل صياغة التصور الجغرافى المناسب عن أنماط
«استخدامات الأرض المتنوعة ، وحسن توزيع هذه الأنماط على الخريطة
المناسبة ، فى المكان والزمان »

ثانياً :- حسن مباشرة أو اجراء الدراسة الميدانية على صعيد المساحة
المعنية ، حتى تتضح رؤية أنماط استخدام الأرض ، وكيف تكون العلاقة
بين الانسان والأرض بكل ايجابياتها وسلبياتها ، فى ضوء تداخل قوة فعل
العناصر الجغرافية الطبيعية من صنع خواص الأرض وتأهيلها للاستجابة فى
جانب ، وتداخل قوة فعل العناصر الجغرافية البشرية فى صياغة وسيلة
وتكنولوجيا الانسان وكفاءة أسلوب التعامل مع الأرض فى جانب آخر .

ثالثاً :- حسن التمعن والتدبير والتدقيق فى رؤية وتقصي الحقيقة
وتقديم أنماط استخدام الأرض على صعيد المساحة المعنية ، وفى تقب
إيجابيات وسلبيات العلاقة بين الانسان والأرض ، وفى كفاءة الوسيلة والعمل
ومستوى استخدام من ناحية ، ومبلغ استسلام الأرض لهذه الكفاءة والوسيلة
المتاحة من ناحية أخرى ، حتى يتسنى للخبرة الجغرافية أن تبلى وتعلن رأى
الجغرافى السديد عن جدوى استخدام الأرض ، وعن احتمالات تحسين مستوى
هذا الاستخدام ، ويصبح وكأنه التوصية الواجبة عليه ، يقدمها لمن يهمه
«الأمر »

ومن ثم تكون مهمة الجغرافى الذى يسند اليه ويتحمل مسئولية دراسة
استخدام الأرض ، على صعيد أى مساحة معينة ، مهمة صعبة ، وعلى
تستغرق فى طلب الهدف الجغرافى التطبقى . وتأفى هذه المسئولية على
عائق الجغرافى أعباء الدراسة الميدانية ، وقيادة فريق العمل الميدانى . وهذه
المسئولية تعنى فيما تعنى الأمانة فى تنفيذ واجراء العمل الجغرافى العمل
«المناسب فى الميدان ، على صعيد المساحة المعنية» ، وهو يحصر توزيع
«وانتشار أنماط استخدام الأرض ، أو وهو يسجم عود هذا الاستخدام »

وقل أن هذه المسئولية تلقى على عاتق الجغرافى أعباء نجاح وحسنه انجاز العمل الميدانى ، حتى يلتزم إمكانيات التغيير فى الأساليب ، أو التحديث فى التكنولوجيا ، من أجل تحسين مستوى استخدام الأرض وتنمية الجدوى الاجتماعية والاقتصادية لحساب حركة الحياة . بل قل يكون الاجتهاد الجغرافى مطالباً بالتماس دواعى التغيير والمتغيرات الطبيعية التى تؤهل الأرض ، حتى تجاوب الهدف من التغيير والاستجابة للاستخدام الأفضل . كما يكون الاجتهاد الجغرافى مطالباً بالتماس دواعى التغيير والمتغيرات البشرية التى تؤهل الانسان ، حتى يصبح فى وسعه مباشرة هذا التغيير بالفعل ، وجنى ثمراته لقتصاديا واجتماعيا وحضاريا على صعيد الأرض .



الرحلة الجغرافية الميدانية ودراسة استخدام الأرض :

تكليف الباحث الجغرافى بدراسة قضية استخدام الأرض على صعيد مساحة معينة ، لحساب الانتاج والتعامل مع الموارد المتاحة ، أو لحساب السكن واقامة المستوطنات المناسبة ، أو لحساب السكن واقامة المستوطنات المناسبة ، أو لحساب توفير الخدمات وحسن توزيعها وتأمين حق المجتمع فى الانتفاع بها ، فى المكان والزمان ، هو التكليف الرشيد والمناسب . وينبغى أن يقبل الجغرافى هذا التكليف فورا ، ولا يتخوف من أعباء هذا التكليف أبداً . وقل من غير الباحث الجغرافى فى وسعه أن يتحمل أعباء هذا التكليف ، وأن يقدم المشورة الصادقة الى حركة الحياة ؟

ولا يكاد يندأ هذا التكليف الصعب أبداً من فراغ ، وهو جزء من مهمة الجغرافى الذى يوغل فى رفق ومهارة ، فى صلب العلاقة الحميمة بين الانسان الذى يطلب من الأرض ويحق له هذا الطلب ، والأرض التى تجاوب هذا الطلب ولا تخذله . ولا يكاد ينتهى هذا التكليف الصعب أبداً من غير غاية ، وهو يكشف بوضوح وموضوعية عن الفرص المتاحة

ففى مجالات تصنيف هنتلوى هذه العلاقة بين الانسان والارض . من اجل استخدام افضل للارض ، على جمعية المساحة الجغرافية .

وبموجب هذا التكليف والعمل لحساب حركة البيئة . يتعقب الباحث الجغرافى على تصنيف المساحة المعنية . فى المكان والزمان ، المنظور الجغرافى الكلى الشامل ، لأنماط استخدام الارض المتنوعة . ولا حدود جغرافية صارمة متفق عليها أو معمول بها ، تحدد أبعاد هذه المساحة المعنية . بل قل يحددها هذا التكليف وهو الذى يطلب ويكتسب دراسة أنماط استخدام الارض على صعيد المساحة المعنية . وقد تغطى هذه المساحة المعنية قطرا بأكمله أو دولة بحدافها ، أو مقاطعة من هذه الدولة ، أو اقليما جغرافيا متفردا ، أو أى مساحة أخرى تهم صاحب الحق فى هذا التكليف .

ومن غير اعتراض على تحديد المساحة المعنية التى تهم صاحب التكليف ، يقبل الجغرافى هذه المهمة . وفى ضوء هذا التحديد الذى يصدق فى حصر ابعاد المساحة المعنية ، يجرى الباحث الدراسة الميدانية التى تباشر المسح الجغرافى لأنماط استخدام الارض أحيانا ، أو التى تتمادى فى تقويم أنماط استخدام الارض أحيانا أخرى . وفى جميع الأحوال يلبى الاجتهاد الجغرافى الهدف من هذا التكليف ولا يعتمد تجاوزه .

ويغطى هذا المسح الجغرافى على صعيد المساحة المعنية ، المنظور الجغرافى ومكوناته ، فالأرض مسرح فسيح ، والانسان عامل على هذا المسرح ، حتى يصبح فى وسع الجغرافى أن يتعقب أنماط استخدام الارض . وقل أن توجهات التحول الجغرافى المعاصر ، التى تزج بالعمل الجغرافى العلمى فى صميم الأداء التطبيقى ، هى عين ما يبرر مبادرة الاجتهاد الجغرافى ، لاجراء هذا المسح الجغرافى عن استخدام الارض ، على صعيد المساحة المعنية . وتحسن هذه المبادرة الجغرافية ، توظيف الرحلة الجغرافية الميدانية ، فى اجراء هذا المسح الجغرافى ، وتأمين :

١ - حسن حصر وتصوير أنماط استخدام الأرض السائمة ، على صعيد المساحة المعنية وتحري توزيعها الجغرافي .

٢ - حسن تقويم هسنة الأنماط السائمة ، وحساب جدواها اقتصاديا واجتماعيا وحضاريا ، لحساب حركة الحياة فى المكان والزمان .

ولأن الاجتهاد الجغرافى التطبيقي ، الذى تتبناه وتدعمه وترسخه وتوجهه فلسفات الجغرافية المعاصرة ، هو جزء حيوى وفعال من صلب الدراسة الميدانية المتصقة ، فلقد تصاعدت العناية الجغرافية بالرحلة الجغرافية الميدانية ودورها الدراسى الوطنى . بل قل يتوجه الاهتمام الجغرافى المعاصر بكل الرشيد ، فكرا وروحا وفلسفة عميقة ، توجهها حميد وموفقا ، وهو يوظف الرحلة الجغرافية الميدانية ، توظيفا رشيدا وهادئا وسديدا ، عندما يلتبس الموضوع الجغرافى وحسن البيان عن أنماط استخدام الأرض المتنوعة ، فى المكان والزمان . بمعنى أن يكون فى وسع الاجتهاد الجغرافى ، تطوير الرحلة الجغرافية الميدانية تطويرا يجابو الهدف التطبيقي ، واهتماماته بدراسة موضوع استخدام الأرض .

وينبغى أن نفهم جيدا مبلغ أهمية هذا التطوير ، وكيف يتولى الاجتهاد الجغرافى المعاصر ، مهمة تطوير وتطوير أسلوب العمل الجغرافى العمل الميدانى ، على صعيد المساحة المعنية ، لكى يجابو استعدادات العمل الجغرافى المعاصر ونزعاته التطبيقية . ومن ثم نتبين كيف يتحمل الباحث الجغرافى بموجب هذا التطوير ، مسئولية الدراسة الجغرافية التحليلية ، عن استخدام الأرض . ويكون وكأنه يتغلغل ويدقق فى دور الانسان وهو يسأل الأرض ويلتمس تطويعها مرة ، ويتغلغل ويدقق فى موقف الأرض وهى تجابو الانسان وتطاوله مرة أخرى ، على صعيد المساحة المعنية .

ولا يكف هذا الاجتهاد الجغرافى التطبيقى للمصاحم أبدا ، عن حسن
توظيف مهارات الخبرة الجغرافية المكتسبة فى التحليل أحيانا وفى التركيب
أحيانا أخرى ، فى مباشرة التعامل الميدانى ، مع المنظور الجغرافى ، الذى
يصور أو الذى يتحدث عن أنماط استخدام الأرض المتنوعة ، على صعيد
المساحة المعنية . ومن خلال هذا التحليل وهذا التركيب ، يسلك الاجتهاد
الجغرافى التطبيقى المعاصر جيدا ، بأطراف كل الخيوط الجغرافية التى تتداخل
تداخلا سليما ، فى نسج الصورة التى تجسد النمط السائد من أنماط
استخدام الأرض فى الانتاج أو فى السكن أو فى الخدمات ، على صعيد
المساحة المعنية . كما تجسد مبلغ التنسيق والتوازن بين كل هذه الأنماط
السائدة ، وهى تلبى حاجة حركة الحياة على صعيد المساحة المعنية .

وينبغى أن ندرك - على كل حال - معنى تطوير العمل الجغرافى
الميدانى ، وكيف يتسبب هذا التطوير فى تغيير حقيقى ، فى مهمة الرحلة
الجغرافية الميدانية ، وهى مسئولة عن خدمة الدراسة الميدانية التى تجاوب
الهدف الجغرافى التطبيقى ، لحساب استخدام الأرض . ومع ذلك ، قل أن
هذا التغيير الجوهرى ، لا يفجر ثورة عامة ، تقلب أوضاع الرحلة الجغرافية ،
أو توجهات الدراسة الميدانية العقلية ، على صعيد المساحة المعنية ، رأسا
على عقب . بل قل أن هذا التغيير يكون موضوعيا وهاذنا ، فى اتزان
وصدق . وهو تغيير يضيف إضافات جديدة تخدم العمل الجغرافى الميدانى
الذى يتعقب العلاقة بين الإنسان والأرض ، التى تحدد شكل الاستخدام
السائد وهذله ومستواه . كما يكون هذا التغيير موضوعيا وحادفا مرة
أخرى ، فى اتزان وصدق . وهو تغيير يوسع دائرة التزامات الدراسة
الميدانية ، ويلزمها بتقصى المتغيرات الطبيعية والمتغيرات البشرية أحيانا
أخرى ، حتى يتبين للباحث كيف تؤثر على شكل وكفه وهدف ومستوى
استخدام الأرض السائد على صعيد المساحة المعنية ، فى المكان والزمان .

وهذا معناه عندئذ ، أن هذا التطوير ، الذى يقدم به الاجتهاد

الجغرافى التطبيقى ، على توظيف الرحلة الجغرافية الميدانية ، يستحدث ثورة اضافية أو تجديد أحيانا أو ثورة تجويد وتحديث أحيانا أخرى ، فى أداء العمل الجغرافى وأجراء الدراسة الميدانية المناسبة عن موضوع استخدام الأرض . وفى طلب هذا التجديد ، أو فى طلب هذه الاضافة ، أو فى طلب هذا التجويد أو فى طلب هذا التحديث ، وهى مطالب واردة وتجاوب الاهتمام الجغرافى باستخدام الأرض ، تزيد أعباء الباحث الجغرافى فى إجراء المسح أو الدراسة الميدانية لأنماط هذا الاستخدام . وتشمل زيادة الأعباء ، حسن الإعداد للرحلة الجغرافية والمخرج الى الميدان ، وحسن اعداد الاستمبانات المناسبة التى تستخدم هذا العمل . بل قل تصبح مهمة هذا العمل الجغرافى العملى الميدانى على صعيد المساحة المعنية ، مهمة صعبة . وتستوجب شيئا كثيرا من التمعن والتأنى والتدقيق .

وتتأتى زيادة الأعباء فى هذا العمل الجغرافى الميدانى ، فى شئ كثير من الهدوء والتأنى ، يعد أنه تصبح جدوى أو قيمة الدراسة الميدانية عن استخدام الأرض ، فى مرتبة أهم من مستوى أو قيمة الدراسة المكتبية والدراسة الوثائقية معا . وقل إن هذه الزيادة تجسد التطور فى بعض الأعباء الميدانية والإضافات ، التى توظف لانتزاع الحقائق والبيانات عن بعض المدركات الجغرافية على صعيد المساحة المعنية ، توطئة للتعبير فى دراسة أنماط استخدام الأرض . بل قل إن هذه الزيادة تبدو فى غاية الأهمية ، لأنها تمهّد وتجهز للوصول الى حسن مباشرة التقويم الجغرافى ، والحكم على مستوى استخدام الأرض إيجابياته وسلبياته ، على صعيد المساحة المعنية ، فى المكان والزمان

وصحيح أن هذه الزيادة فى الأعباء ، تنال شيئا كثيرا من الترحيب الجغرافى ، وحسن الاستجابة للهدف ، وطلب أو التماس المهارة فى هذا الأداء الميدانى من أنماط استخدام الأرض المتنوعة . وصحيح أيضا أن هذه الزيادة فى الأعباء ، تبدو وهى وليدة الحاجة للتمعن فى كنه ومهمة

العلاقة بين الانسان والأرض ، ومباشرة تحليل كل نمط من أنماط استخدام الأرض ، ولكن الصحيح بعد ذلك كله ، هو أن هذه الاستجابة الجغرافية والعمل على تطوير الدراسة الميدانية ، أو على إضافة التوجهات الميدانية المستجدة ، قد تأسست على رصيد من خبرات ومهارات جغرافية مكتسبة ، أثناء مباشرة الدراسة الميدانية . ومن هذا الرصيد المكتسب ، جاء التفرد الجغرافي الذي أضاف وجدد وحسن توظيف الرحلة الجغرافية الميدانية ، وأدائها المعمول به ، لكي تلبى حاجة البحث في موضوع استخدام الأرض . وما من شك ، في أن رصيد هذه الخبرات المتراكمة والمهارات المكتسبة ، تبدو دائما ، وكأنها القاعدة الصلبة التي يبنى الاجتهاد الجغرافي عليها ، أصول التجديد وقواعد التجويد وأسس الاضافة وتوجهاتها ، في الدراسة الميدانية ، وانجاز العمل الجغرافي العمل الذي يباشره الاجتهاد الجغرافي في الميدان .

وهكذا ، تتطور الجغرافية المعاصرة وتنمى الاهتمام بالرحلة الجغرافية الميدانية ، الى حد كبير ، بل ولا تكف أبدا عن مباشرة هذا التطوير من أجل تحسين الأداء . وترى في هذا الاهتمام الجغرافي بالدراسة الميدانية ، شيئا مفيدا ، لأنه هو الذي يؤول التوجه الجغرافي الى التجديد والتجويد في الانجاز . بل قل أنها تتخذ من هذه الدراسة الميدانية المكثفة ، سبيلا الى تجويد انجاز العمل الجغرافي العمل ، وتنفيذ تكليفاته المتنوعة ، حتى يتيسر توفير ما يبتغيه البحث الجغرافي المناسب عن استخدام الأرض ، في المكان والزمان .

ومن ثم تؤكد الموضوعية الجادة ، على أنه لا يمكن اعداد البحث الجغرافي عن موضوع استخدام الأرض أبدا ، دون العناية بالدراسة الميدانية . وهي التي تطالع وتحملق وتكون وكأنها تقرا في صفحات كتاب مفتوح فتعاين أنماط استخدام الأرض ، وتتعامل معها تعاملًا مباشرًا ، على الطبيعة ، فلا تخفى عنها الأرض شيئا ، ولا يتستر الانسان على أدائه ، على صعيد المساحة المعنية .

توظيف الرحلة الجغرافية وإجراء الدراسة الميدانية لاستخدام الأرض :

تستوجب دراسة استخدام الأرض وتحري أنماط هذا الاستخدام ، فى المكان والزمان ، شيئا مهما من العمل الجغرافى العملى على صعيد المساحة المعنية . وقل أنها تستوجب من هذا العمل الجغرافى ، تعاملًا مباشرًا ، مع صور وأنماط استخدام الأرض السائدة فى المساحة المعنية . ويكون هذا التعامل المباشر مطلوبًا بالحاج ، من أجل تحليل الرؤية الجغرافية للاستخدام . ويوسعف هذا التحليل الجغرافى التعقيب على ما تحلت عنه هذه الرؤية برأى جغرافى سديد ، يتحدث بموضوعية عن مستوى هذا الاستخدام ومكانته فى المكان والزمان على صعيد المساحة المعنية . ومن ثم ينبغى أن تنظم الرحلة الجغرافية ، التى تذهب الى الميدان على صعيد المساحة المعنية ، تنظيمًا جيدًا . ويسند إليها انجاز المهمة الموضوعية ، لدراسة استخدام الأرض ، دراسة جغرافية مناسبة .

وفى الاعتقاد الجغرافى المعاصر ، أن هذا التنظيم الجيد ، هو السفى يدعو ، أو هو الذى يستوجب ذهاب هذه الرحلة الميدانلة الى المساحة المعنية أكثر من مرة ، من أجل دراسة استخدامات الأرض ، دراسة ميدانية جيدة . ولأن هناك إطار واحد جامع ، يجمع وينسق ، بين مرات الذهاب والعودة التى تتكرر بحساب ذكى وحصيف ، فينبغى أن نؤكد على استمرارية الصلة الموضوعية ، أو العلاقة البحثية الواجبة بين مرات هذا التكرار ، الذى يكون له ما يبرره ، وتلمية موضوعية دراسة استخدام الأرض .

ومن خلال هذه الصلة الموضوعية ، تكون الرحلة الى ربوع المساحة المعنية ، رحلة جغرافية ميدانية واحدة . وتتأتى هذه الرحلة الجغرافية الواحدة ، ويكون تنفيذها على مراحل متوالية أو متعاقبة ، فى ترتيب بديع وتنسيق موضوعى جيد . وفى كل مرحلة من هذه المراحل المتعاقبة ، تؤدى الرحلة الجغرافية الميدانية دورها الوظيفى المناسب ، على مستوى

خاص وتخصصى ، لحساب الدرامية الميدانية عن استخدامات الأرض المتنوعة
السائدة ، فى المكان والزمان .

وهناك حاجة بالفعل ، لأن يكون تكرار ذهاب الرحلة الجغرافية
الميدانية ، لدراسة استخدامات الأرض ، على مستويات متباينة ، عندما
يتأتى الذهاب فى كل مرحلة من المراحل المتوالية أو المتعاقبة ، الى المساحة
المعنية . ومعنى ذلك أن الرحلة الجغرافية الميدانية ، تخرج فى كل مرحلة
من هذه المراحل خروجاً يجابو الهدف الذى يحدد هذا المستوى المعنى
أو الذى يجابو الهدف الجوهرى الذى يتعين الخروج من أجله الى المساحة
المعنية .

وقل أن هناك الترتيب المتفق عليه ، وكأنها إيقاعات لا يجوز أبداً
اهمالها أو تجاوزها ، حتى يتحقق الهدف الموضوعى من خروج الرحلة
الجغرافية الميدانية ، فى كل مرحلة من المراحل المعنية المتوالية ، الى المساحة
المعنية . بل قل أن ترتيب هذا الخروج المتكرر الى المساحة المعنية ، فى كل
مرحلة معينة ، هو جزء من حسن العناية الجغرافية ، بسياق أو بإيقاعات
منضبطة ، ينساب بها العمل الجغرافى السيلى الميدانى ، فى الاتجاه الصحيح
أو فى الاتجاه الموضوعى . ويكفل هذا التوجه المنضبط حسن الوصول الى
الهدف النهائى ، لحساب العمل الجغرافى الميدانى الشامل ، الذى يغطيه
موضوع استخدام الأرض ، على صعيد المساحة المعنية ، فى المكان والزمان .

وتتمثل الرحلة الجغرافية الميدانية ، التى يتكرر خروجها الى الميدان
على صعيد المساحة المعنية ، وعلى مستويات متكاملة ، فى ثلاثة رحلاته
متعاقبة هى :

- ١ - رحلة الزيارة الجغرافية الميدانية التفقدية .
- ٢ - رحلة تقصى الحقائق الجغرافية العملية عن أنماط استخدام
الأرض .

٣ - رحلة استيفاء جمع المادة الجغرافية العملية عن أنماط استخدام الأرض .

وعلى الرغم من الترابط والترتيب بين هذه الرحلات الجغرافية الميدانية ، وهي تتعاقب وتتكامل في الخروج الهادف الى المساحة المعنية ، فإن الخبرة الجغرافية ، تعرف جيدا ماذا تريد أو ماذا تطلب من هذا الخروج في كل مرة . وليس هناك زمن معين ، أو مدى زمني محدد ، لفترة بقاء أو استمرار الرحلة الجغرافية الميدانية ، في الميدان . وليس هناك أيضا فاصل زمني معلوم ، أو مدى زمني معين ، يؤخذ في الاعتبار للفصل بين كل رحلة من رحلات الذهاب المتكررة في تنسيق بديع ومناسب لأداء العمل الجغرافي الهادف ، على صعيد المساحة المعنية .

هذا ، وقد يستوجب الدور الوظيفي المنوط بكل رحلة معينة ، من هذه الرحلات الجغرافية الميدانية المتوالية والمتكاملة ، تكرار الذهاب والعودة من غير حدود ، حتى تفرغ الرحلة في كل مرة تماما ، من انجاز الهدف المرحلي الأصلي ، الذي تتوجه من أجله الى المساحة المعنية . بمعنى أن تكون للرحلة في كل مرحلة بداية لا تبدأ من غير غاية . كما لا تنتهي نهاية هذه الرحلة ، من غير أن تتحقق هذه الغاية . وتكون المعايير الجغرافية مثلا ، هي الهدف الحقيقي الذي تتطلع اليه رحلة الزيارة التفقدية على صعيد المساحة المعنية . وتكون الدراسة الجغرافية المتعمقة ، هي الهدف الجوهرى الموضوعى ، الذي تسعى اليه رحلة تقصى الحقائق الجغرافية عن أنماط استخدام الأرض السائدة على صعيد المساحة المعنية . وتكون مهمة الرحلة الجغرافية الميدانية الأخيرة متمثلة في استيفاء أو في استكمال بعض النقص أو التقصير وسد الثغرات ، حتى يتسنى انجاز البحث الجغرافي الجيد ، عن أنماط استخدام الأرض .

وحسب الترتيب المعمول به ، لخروج الرحلة الجغرافية الميدانية الخاصة ، في كل مرحلة من هذه المراحل المتوالية ، لا ينبغي أن تخرج

الرحلة الى المساحة المعنية ، الا في السياق المناسب ، وفي الوقت المناسب .
وقل أنه لا مجال أبدا ، لتداخل مقصود أو غير مقصود ، بين رحلة جغرافية ميدانية في مرحلة معينة ، ورحلة جغرافية ميدانية أخرى تسبقها أو تليها في الترتيب . ومن المفيد - على كل حال - أن نلتبس صديق وموضوعية في هذا الترتيب .

ومن المفيد - على كل حال - أن نلتبس صديق وموضوعية القول أو الحديث عن كل رحلة جغرافية ميدانية ، من هذه الرحلات المتكاملة ، وهي تخرج عن ترتيبها الصحيح ، وفي موضعها المناسب ، الى المساحة المعنية . ويتحرى هذا الحديث حسن بينان لمذا تفعل الخبرة الجغرافية في كل رحلة جغرافية ميدانية ، وكيف تفعل في شأن الهدف الذي يسعى اليه إنجاز العمل الجغرافي العمل المناسب ، عن موضوع استخدام الأرض في صعيد المساحة المعنية ، في المكان والزمان .



الرحلة الجغرافية الميدانية والزيارة التفقدية :

بعد الاستجابة للتكليف ، وحسن تحديد المساحة المعنية ، التي يتعين دراسة أنماط استخدام الأرض في ربوعها ، يمد الاجتهاد الجغرافي المعاصر العدة للرحلة الجغرافية الميدانية الأولى . وتلك هي رحلة الزيارة التفقدية التي تعلن عن بداية التجهيز أو عن المبادأة لانجاز المهمة ، على صعيد المساحة المعنية . وربما يقدم على ذلك الخروج الى المساحة المعنية ، ومباشرة الزيارة التفقدية ، شيئا من العناية بالاطلاع على المراجع والانتفاع بالدراسة المكتنية ، أو بالرجوع الى المصادر والانتفاع بالدراسة الوثائقية . ومع ذلك يكون الاستعداد لرحلة الزيارة التفقدية ، التي تقض الباحث الجغرافي في مواجهة صريحة مع أنماط استخدام الأرض هي شغله الشاغل .
وقل يكون الاجتهاد الجغرافي على يقين بأهمية هذه الزيارة التفقدية ، وهي الاستهلال الحسني الذي يصير الدراسة الميدانية ، على صعيد المساحة المعنية . ولا يعني هذا الاستهلال شيئا أهم من العناية على الطبيعة

ومستلعدة أنماط استخدام الأرض في شكلها الحقيقي ، وفي حجمها الواقعي ، على صعيد الأرض . بمعنى أن جهد هذه الزيارة التفقدية للمعاينة ورؤية أنماط استخدام الأرض ، على الطبيعة ، بل قل أن هذا الجهد ، يجسد شيئا من التجهيز والاعداد ، لمباشرة الدراسة الميدانية على صعيد المساحة المعنية على بصيرة .

والخروج في رحلة الزيارة الجغرافية الميدانية التفقدية ، لا يعنى أبداً الذهاب الباحث الجغرافي وحده متفردا الى الميدان على صعيد المساحة المعنية . ذلك أن هذا الذهاب أو هذه الزيارة الميدانية التفقدية لا تمثل جولة سريعة ، في ربوع المساحة المعنية ، وكأنها نزعة تستهدف المتعة والترويح من خلال هذه المعاينة . بل قل انها زيارة عمل تفقدى جاد ، يعتمد المعاينة على الطبيعة والتعرف الجغرافي على صور أنماط استخدام الأرض ، والتمعن على توزيعها أو انتشارها على صعيد الأرض على أنحاء المساحة المعنية . وقد يحتاج التمعن الى مهارة العين الجغرافية ، وهي عرضة بشئ كبير من الثاني أنماط استخدام الأرض .

وتمتدح الجغرافية المعاصرة على ، أو تستنكر رحلة الزيارة الجغرافية الميدانية التفقدية ، التي يقوم بها الباحث الجغرافي متفردا بذاته ، وانجاز أهداف هذا التفقد ، وهو يجرى الدراسة بتكليف لحساب حركة الحياة ، ويتمتع في أنماط استخدام الأرض السائدة . بل يتشكك الاجتهاد الجغرافي كثيرا في جدوى نتائج العمل الجغرافي العمل الميداني عن استخدام الأرض ، التي لا يشترك في انجازها الفريق . بمعنى أن الجغرافية المعاصرة تمتدح أصلا على التفرد في انجاز العمل الجغرافي العلمي ، حتى في مرحلة الزيارة الجغرافية التفقدية . وتتعرف بأن العين الجغرافية وحدها لا تكفى ، وتفضل اشراك أو اسناد هذه المهمة التفقدية الى أكثر من جغرافي واحد . ويمثل هذا الاشتراك نواة التكوين الحقيقي للفريق ، الذي تستند اليه مهمة إجراء الدراسة الميدانية في مرحلة تالية .

وتكون رحلة الزيارة الجغرافية التقليدية الى المنشأة المعنية : نهاية المشوار . وينبغي أن تكون رحلة معاينة أو مشاهدة متانية الى حد كبير ، وهي تظل أو تحمل في أنماط استخدام الأرض ، أو وهي تلتصق العلاقة التي تنسق على صعيد الأرض ، بين هذه الاستخدامات . وقل أن مصلحة هذه المعاينة ، لا تمكث تتجاوز طلب التعرف الجغرافي الموضوعي ، على الأنماط السائدة من استخدامات الأرض ، على صعيد المساحة المعنية ، دون التغلغل في التفاصيل . وهذا معناه بالفعل أن يطلب الجغرافي الزائر ، رؤية كلية شاملة ، تغطي أنماط استخدام الأرض في الانتاج ، أو في الاستيطان أو في توفير الخدمات ، على صعيد المساحة المعنية . وفي إطار المنظور الجغرافي الكلي الشامل ، في المكان والزمان ، تستوعب العين الجغرافية أبعاد ذلك التوزيع الجغرافي العام لأنماط استخدام الأرض . بل قل تستوجب هسله الرؤية أو المباشرة ، أن يتحلل الجغرافي بمهارات العين الجغرافية المتخصصة الحساسة ، فضلا عن ذكاء الحس الجغرافي المتفتح ووعيه وحسن تدقيق واستيعاب ما تعلن عنه المعاينة على صعيد المساحة المعنية .

ويتعين على هذه العين الجغرافية المتخصصة ، التي تجاوب ذكاء الحس الجغرافي ووعيه ، أن تستوعب بشيء مناسب من الموضوعية ، خصوصية الاستخدامات السائدة في أنحاء المساحة المعنية ، في إطار عزيمة المنظور الجغرافي الكلي الشامل . ويسعف الطواف الجغرافي المتأنى هذا الاستيعاب الموضوعي ، الذي لا يتحقق من غير التعمق الهادئ في المنظور الجغرافي الكلي لحركة الحياة على صعيد المساحة المعنية ، أو من غير التدقيق في مجتوى هذا المنظور من أنماط الاستخدامات المتنوعة السائدة .

وينبغي أن يستمر الطواف المتأنى على صعيد المساحة المعنية ، فترة كافية من الوقت ، حتى تشبع العين الجغرافية من المعاينة ورصد أنماط استخدام الأرض ، أو حتى يفرغ الحس الجغرافي المرهف ووعيه من استيعاب كمالات الجغرافة التي تخزن عنها هذه المعاينة . وقل لا أجل مخصص

يحدد مدة بقضاء الجغرافى وهو يطوف ويعاين ويتمعن فى المنظور الجغرافى الكلى الشامل . بل قل لا ينبغي أن يكون الرجوع أو أن تكون العودة وانتهاء الزيارة الجغرافية التفقدية على صعيد المساحة المعنية أبدا ، الا بعد التيقن من بلوغ الغاية أو الهدف الجغرافى المرحلى ، الذى تبتغيه هذه الزيارة التفقدية .

وصحيح أن خطوات هذا الطواف ومباشرة الزيارة الجغرافية التفقدية فى طلب المعاينة أو المشاهدة والتأمل ، على صعيد المساحة المعنية ، تضع الاجتهاد الجغرافى فى مواجهة صريحة وكاشفة لا تضلل مع المنظور الجغرافى الكلى الشامل . ويتسنى للعين الجغرافية الماهرة احسانا ، أن ترقبه أو تلاحظ الصلة بين كل هذا المنظور الجغرافى المركب ، والاستخدامات السائدة وهى جزء من مكوناته . كما يتسنى للكاء الحس الجغرافى ووعيه الفطرى أحيانا أخرى أن يستشعر مستوى اهتمامات الانتفاع البشرى المتفاوتة بهذه الاستخدامات السائدة فى أنحاء المساحة المعنية .

وصحيح أيضا ، أن وضوح وحسن بيان المنظور الجغرافى الكلى الشامل ، ووضوح وحسن بيان أنماط هذه الاستخدامات ، فى إطار مكونات هذا المنظور الجغرافى وتركيبه الهيكلى ، على صعيد المساحة المعنية ، يضع الاجتهاد الجغرافى ، فى حالة تأهب أو استعداد لاستيعاب وتعقب ما تحدث عنه هذه المعاينة الجغرافية . ويتسنى للعقل الجغرافى أن يتمعن وينتدق ما تنبئ به هذه المعاينة ، تلوقا جغرافيا خاصا ومتخصصا . كما يتسنى للتفكير الجغرافى أن يتمعن حتى يستغرق فى كنه هذا التندوق الجغرافى الخاص المتخصص . وهذا هو هدف جوهرى من جملة أهداف الزيارة الجغرافية الميدانية التفقدية ، وطوافها الثانى فى ربوع المساحة المعنية .

ولكن الصحيح به ذلك كله ، هو بلوغ الغاية أو تحقيق الهدف العمل النهائى ، من بعد حسن تفهم أو استيعاب كل ما تجلت عنه تفاصيل المعاينة أثناء مباشرة الطواف ، وتنفيذ واجبات الزيارة الجغرافية الميدانية

التفقدية - وهى الغاية من الزيارة التفقدية أو هذا الهدف النهائى من المطواف على صعيد المساحة المعنية ، هو الذى يسمح الاجتهاد الجغرافى ، ويزوده بزاد جغرافى مناسب . ويرشد هذا الزاد الجغرافى التجهيز الجيد ، والاعداد المناسبة ، لخروج الرحلة الجغرافية الميدانية فى المرحلة التالية ، وانطلاقها على صعيد المساحة المعنية . وقل أن هذا الزاد الجغرافى الذى تُفنى اليه العناية ، وحسن استيعاب ما تحدث عنه الرؤية الجغرافية ، ييسر اجزاء العمل الجغرافى العملى الميدانى ، لحساب جمع المادة العلمية الجغرافية الخام ، وتقصى الحقائق الجغرافية الصحيحة عن أنماط استخدام الأرض ، فى المكان والزمان .

هكذا تحقق الزيارة التفقدية جملة أهداف حيوية ، وهى تمهد لاجراء الدراسة الميدانية . ولا يجوز التفريط أبداً فى هدف من هذه الأهداف ، حتى لا يطن هذا التفريط فى جدية أو فى جدوى الدراسة الميدانية عن استخدام الأرض . ومن بين هذه الأهداف الأولية نذكر ذلك الوضوح الذى تكفله الرحلة الجغرافية ومباشرة الزيارة التفقدية ، وهى تطوف وتأمين وتدقق وتستوعب ، حتى يبلغ الأمر حد توفير أو تهيئة الأسس السليمة التى تروشد الاجتهاد الجغرافى ، فى دراسة موضوع استخدام الأرض ، فلا تتخذله أو تفضله أبداً . ويمكن أن نتبين أبعاد هذا الترشيده والعمل الجغرافى على بصيرة ، فى قضية اختيار وحسن تشكيل الفريق المتعاون فى انجاز الدراسة الميدانية عن استخدام الأرض مرة ، وفى قضية التخطيط وحسن وضع الاطار الجامع الكلى والبرامج التفصيلية التى تغطى الدراسة الميدانية عن استخدام الأرض مرة أخرى .

وهذا معناه أن بلوغ الغاية الحقيقية والأهم من الزيارة الجغرافية والتفقدية ، يرشد اختيار أعضاء الفريق المتعاون فى انجاز العمل الميدانى . ويشمل هذا الترشيده تحديد مواصفات التخصص الدقيق ، اللازم توافره فى كل عضو من أعضاء هذا الفريق . كما تبصر هذه الغاية وضع خطة

العمل الميداني اللازمة في اطار سليم منضبط ، قبل خروج رحلة تقصير
الحقائق الجغرافية ، واجراء الدراسة الميدانية عن استخدام الأرض ، فهو
ثلاثة أمور هامة ، هي :

١ - وضع برامج العمل الجغرافي الميداني التي تلتزم تقصى قدرات
الناس وهي تسأل الأرض ، وتقصى خواص الأرض وهي تجاوب على سؤال
الناس ، توطئة للدراسة أنماط استخدام الأرض ، وتجري توزيعها على
المستوى الأفقي في ربوع المساحة المعنية ، ثم الحكم على مستوى هذا
الاستخدام وتقويمه لحساب الانسان .

٢ - تجهيز واعداد الأدوات والمعدات والاستبيانات التي تسأل
الناس ، وتجميع عود الأرض ، توطئة لانجاز أو تنفيذ برامج العمل الجغرافي
العمل الميداني ، عن أنماط استخدام الأرض ، على صعيد المساحة المعنية
وتجرى القدر المناسب من التدقيق في هذا التنفيذ الجغرافي الميداني .

٣ - حسن تصنيف وحسن تنسيق ، وحسن توزيع تكاليفات العمل
الجغرافي العمل الميداني وبرامجه على الشركاء في فريق العمل المتعاون ،
وصولا الى شيء مناسب من السيطرة على تقدم الانجاز تقسما متوازيا
ومتوازيا وهو يتجرى القدر المطلوب عن خواص الأرض ، والقدر المطلوب
عن قدرات الانسان ، حتى يتسنى التغلغل في عمق العلاقة التي تجسده
كله ومستوى استخدام الأرض .

واضافة الى ذلك كله ، تقضى الرحلة الجغرافية الميدانية ، بعد الانتهاء
من الزيارة التفقدية ، ومعاينة صور وأنماط استخدام ، على صعيد الأرض
في انحاء المساحة المعنية ، الى حسن توجيه الاجتهاد الجغرافي لانجاز البحث .
ويستوجب حسن التوجيه ، عودة الجغرافي من جديد الى شيء مهم من حسن
الاطلاع على المراجع ، وانجاز ما ينبغي انجازه مرحليا على مستوى الدراسة
الوثائقية .

وما من شك في أن هذا التزود المناسب ، من معين الدراسة المكتبية أو من معين الدراسة الوثائقية ، يكون بعد رحلة الزيارة التفقدية تزودا على بصيرة ووعي • بل قل أن هذا الزاد الجغرافي المسجل أو المكتوب ، يشهد أزر الأعداد الجيد لرحلة الدراسة الميدانية ، وتقصى الحقائق الجغرافية ، عين أنماط استخدام الأرض ، على صعيد المساحة المعنية •

وهكذا يسفر بلوغ الغاية من الزيارة الجغرافية التفقدية ، على صعيد المساحة المعنية ، عن وضع جغرافي سليم وموضوعي ، في طلب وتجريء الهدف الجغرافي الموضوعي ، عن دراسة استخدام الأرض • وبناء على حسن الوصول الى هذا الوضع الجغرافي السليم ، يبدأ الاستعداد الفعلي ، لانجاز التجهيزات الأساسية ، أو التحضير المناسب ، لخروج رحلة تقصى الحقائق الجغرافية الميدانية ، على صعيد المساحة المعنية •



تشكيل الفريق وتكليفات العمل عن أنماط استخدام الأرض

نعود ونكرر مبلغ حرص الجغرافية المعاصرة ، على العمل الجغرافي العمل الميداني الذي ينجزه الفريق • وقل أنه يستشعر ضخامة حجم العمل وتنوعه تنوعا يعمد معه قيام الباحث الجغرافي وحده بأداء أو انجاز هذا العمل • بل قل تزداد الحاجة الى العمل الجماعي ، عندما يكون المطلوب هو دراسة جغرافية ميدانية عن أنماط استخدامات الأرض ، في المكان والزمان • بمعنى أن تتحرى الجغرافية المعاصرة ضرورة اسناد العمل الجغرافي الميداني عن استخدام الأرض الى الفريق ، وليس الى الفرد وحده •

وفحوى هذا الإلحاح على مباشرة العمل الجغرافي الميداني الجماعي ، والتحلل بروح الفريق ، لم يكن غريبا أبدا على الساحة الجغرافية بصفة عامة ، بين زملاء الصف المشترك ، أو زمرة الانتماء الجغرافي المتخصص ويكفي أن تتنوع استخدامات الأرض لكي تشمل الاستخدام الذي يغطي

الانتاج ، والاستخدام الذى يطفى السكّن والاستيطان ، والاستخدام الذى يطفى توفير الخدمات ، حتى يثنى المبرز القوى ، لاشتراك أكثر من جغرافى متخصص فى تكوين الفريق ، وتصبّح هذا الفريق مسئولاً عن دراسة موضوع استخدام الأرض ، وإجراء العمل الجغرافى العمل الميدانى ، على صعيد المساحة المعنية .

وهناك مبرز قوى آخر ، يبتنى على أساس الاهتمام الجغرافى العلمى من غير حدود ، بالانفتاح الحميد ، على العلوم الطبيعية وهى تدارس الأرض ، وعلى العلوم الانسانية وهى تدارس الانسان . ومع التحول الجغرافى الى المنهج التطبيقى ، تبرهن الجغرافية بهذا الانفتاح على أنها ما زالت تمثل العلم البينى التطبيقى . بمعنى أنها تقف فى مكان مناسب بين العلوم الطبيعية والعلوم الانسانية ، وتعرف كيف تأخذ منهما الأخذ المناسب . وتبدو نتائج هذه العلوم التى تجيد الخبرة الجغرافية الانفتاح بها ، وكأنها جزء من المادة العلمية الخام المتداخلة على نسيج البحث الجغرافى عامة . وقل تكون هذه النتائج أكثر من مهمة ، وهى تتداخل فى نسيج البحث الجغرافى عن استخدام الأرض بصفة خاصة .

واستجابة لهذا المبرز القوى ، الذى يكفل الانجاز المناسب ، والذى يجابو منطق وروح وفلسفة الانفتاح الجغرافى ، يكون الاقدام الملمثن ، على تكوين الفريق . ويدعو هذا التوجه الضرورى الى اشراك بعض العناصر العلمية المنتخبة من بين المتخصصين فى العلوم الطبيعية ، والمتخصصين فى العلوم الانسانية ، فى صف واحد مع أعضاء من الجغرافيين المتخصصين ، لانجاز العمل الجغرافى الميدانى عن موضوع استخدام الأرض .

ومثل هذا التوجه الجغرافى الحميد ، الذى يحشد أو يجمع فى صف واحد أو فى فريق مشترك ، بين زمرة من المتخصصين الجغرافيين ، وزمرة من المتخصصين العلميين غير الجغرافيين ، يستوجب مهارة وخبرة فى حسن الاختيار . كما يستوجب قبل ذلك وضع الضوابط المناسبة ، التى ينبغى أن يلتزم بها هذا الاختيار . ومن بين هذه الضوابط ، نذكر استعداد

المتخصص العلمي غير الجغرافي ، وحسن اقباله على الاشتراك في تكوين الفريق ، دون اكراه أو التعرض لضغوط مادية أو معنوية ، كما لذلك أيضا ، حسن استعداد الشريك غير الجغرافي ، لاكتساب مهارات المين الجغرافية وهي ثمانين على صعيد المساحة المعنية ، ومهارات التلوث الجغرافي ، وهو يعمل ويختبر خواص الأرض أو قدرات الانسان ، ومهارات التحليل الجغرافي وهو ينجح ويقوم بإنجاز استخدام الأرض السائدة في الميدان .

ويكون التطلع في هذا الاختيار الدقيق الذي يجمع شمل الفريق المتعاون ، وينسق بين أفرادها في إجراء الدراسة الميدانية عن استخدامات الأرض ، على صعيد المساحة المعنية ، موجها بعناية شديدة ، إلى طلب حسن التنسيق بين مهارات ونتائج عمل المتخصصين الجغرافيين والمتخصصين غير الجغرافيين ، وحسن الانفتاح المباشر أو غير المباشر في انجاز العمل النهائي . كما يكون هذا التطلع في هذا الاختيار الحميد ، موجها بعناية أشد وأكثر تدقيقا ، نحو سبل التماس الكيفية التي تدخل بها اسهامات الشركاء في هذا الفريق العلمي ، تداخلا سليما ومنطقيا وموضوعيا ، في توليفة البحث الجغرافي النهائي ، عن استخدامات الأرض ، على صعيد المساحة المعنية . ولا شيء أهم في هذا الاختيار ، من أن نغيم على الأعضاء بوج الفريق وأن يظل التعاون عمل الفريق في الميدان .

واضافة الى هذا التدقيق المناسب ، في اختيار عناصر الفريق من الجغرافيين ، ومن غير الجغرافيين ، تمتد يد الاختيار بنفس القدر من العناية والاهتمام الى عناصر مساعدة ، ينبغي أن تضم أو أن تكون في صعدة الفريق ، عند الخروج لانجاز العمل الجغرافي الميداني ، على صعيد المساحة المعنية . ويقع هذا الاختيار على حشد جامع من العمالة الفنية المدربة على العمل الجغرافي ، والمعاونة في مباشرة أو في انجاز البرامج والتكليفات العملية في الميدان . وتلك فئة مهمة في إطار الفريق ولا يجوز أبدا التفریط في حسن اختيارها . كما يقع الاختيار أيضا ، على حشد آخر من العمالة

غير الفنية ، لكي يسند إليها توفير الخدمات العامة والخاصة ، أثناء العمل وإجراء الدراسة الميدانية وتنفيذ برامجها : وقد تكون هذه الخدمات أحيانا طيناب العمل وإنجاز التكاليف العملية ، أو أن يكون أحيانا أخرى لحساب أفراد الفريق ، وإذا كانت المهارات المكتسبة والتدريب الفني هو البلى يزكى اختيار العمالة الفنية (الرسام - المصور - فنى تحليل التربة) . ويثق فى أداء التكاليف التى تسند اليها ، فإن أهم ما يزكى للعمالة غير الفنية (السائق - الحارس) ، هو الشهادة لها بالنشاط والأمانة والانضباط وحسن الاستجابة المباشرة للتعليمات ، فى الميدان .

وهكذا نفهم إبعاد الاحتمام الجغرافى المناسب ، الذى يدقق فى اختيار كل عضو من أعضاء الفريق : وقل أن هذا هو الاحتمام الجغرافى ، الذى يبرهن على منتهى العناية بانسجام الفريق ، وهيمنة روح الفريق . أثناء إجراء الدراسة الميدانية ، وتنفيذ خطة العمل الجغرافى عن استخدامات الأرض ، فى المساحة المعنية . ويتحدى هذا الاهتمام وهو يدقق فى هذا الاختيار الجيد أو المناسب ، وصولا الى تأمين :

١ - حسن تشكيل الفريق المتعاون ، وحسن جمع واختيار العناصر المامية المتخصصة ، والعناصر الفنية والعناصر غير الفنية ، الفنية ، فى منظومة عمل متفاهمة تفاهم العازفين فى الفريق الموسيقى ، ومقبلة بتفتح شديد على حسن الأداء وإنجاز العمل الجغرافى الذى يسند للفرء عن استخدامات الأرض فى المساحة المعنية .

٢ - حصر طبيعة ومهمة التعاون العمل الميدانى المشترك ، فى إطار حسن توزيع التكاليف العملية ، وفى تنفيذ وأداء العمل الجغرافى الميدانى على مستوى الفرد أحيانا ، وعلى مستوى الفريق أحيانا أخرى ، بكل التنسيق الموضوعى ، حتى تخيم على الفريق وعلى نتائج العمل روح الفريق ، لحساب الدراسة الميدانية الأجدى والأكثر انفتاحا وتفتحا عن استخدام الأرض ، فى المساحة المعنية .

وهكذا تبرهن الجغرافية المعاصرة على حسن منطق وفلسفة الانفتاح الجغرافي الضحيح ،، وهي تهتم بتوضيح قاعدة الاشتراك التخصصي ،، في تشكيل الفريق المتعاون ،، في الرحلة الجغرافية الميدانية ،، وتتحرى الخبرة الجغرافية الانتفاع بمهارات هذه الصعبة من المتخصصين العليين ،، وخاصة في مرحلة اقدم الرحلة الجغرافية الميدانية ،، على اجراء الدراصة الميدانية ،، وتلقى الحقائق الموضوعية عن أنماط استخدام الأرض السائدة في المنطقة المعنية ،، ويكون هذا التوسيع في هذه القاعدة بإفضمام المتخصصين العلميين الى الفريق ،، واشراكهم في اجراء الدراصة الميدانية ،، ناجحاً وموفقاً ،، كلما تحلت الخبرة الجغرافية بقدرات ومهارات أفضل وقت اختيار عناصر هذه الصعبة ،، من صفوة المتخصصين العلميين ،، كما ينبغي ان يتحل الباحث الجغرافي بعد ذلك كله ،، بقدره على حسن قيادة الفريق المتعاون ،، وعلى حسن توزيع برامج وتكليفاته العمل الميداني ،، عن أنماط استخدام الأرض ،، على عناصر هذه الصعبة المتخصصة ،، كل فيما يخصه .

ومصحح أن اختيار العناصر المناسبة ،، من صفوة المتخصصين في الجغرافية ،، أو المتخصصين في العلوم الطبيعية ،، أو المتخصصين في العلوم الإنسانية ،، للاشتراك الفعلي في تشكيل الفريق ،، يقع على عاتق الباحث الجغرافي ،، وهو مسئول عن قيادة هذا الفريق ،، وعن حسن توزيع التكليفات الجغرافية ،، وعن حسن تنسيق مسيرة العمل الجغرافي العمل الميداني وتلقى الحقائق عن أنماط استخدامات الأرض .

ومصحح أيضاً أن هذا الباحث الجغرافي ،، وهو يتولى قيادة الفريق المتعاون في كل مراحل اجراء الدراصة الميدانية ،، يكون مسئولاً بعد الشيء المناسب من التشاور مع الصفوة المشاركة له في المسؤولية ،، عن حسن وضع الضوابط التي تكفل حسن اختيار العناصر الفنية الميدانية وضمهم الى الفريق ،، وحسن تشغيلهم والانتفاع بمهاراتهم العملية في الجاز العمل الجغرافي الميداني .

ولكن الصحيح يصعد ذلك كله ، هو ضرورة حسن التزام الباحث الجغرافى القائد التزاما قاطعا ، بدواعى أو بضوابط الاختيار الموضوعية على كل مستوى من مستويات المشاركة فى تشكيل الفريق ، وهى التى تتفاوت وتنوع من رحلة جغرافية ميدانية لدراسة استخدامات الأرض فى المكان والزمان ، الى رحلة جغرافية ميدانية أخرى لدراسة استخدام الأرض فى المكان والزمان الآخر . وهذا هو عين ما يعبر عن معنى ومعزى تحرير مسألة تشكيل الفريق المتعاون فى اجراء الدراسة الميدانية عن استخدامات الأرض ، من الوقوع فى خبطة القوالب الجامدة .

ولأن أنماط استخدامات الأرض فى المكان والزمان المتنوعة ، تكون قابلة للتغير بفعل المتغيرات المتوقعة . من مكان الى مكان آخر ، ومن زمان الى زمان آخر ، تبدو الحاجة الحثيثة الى تحرير تشكيل الفريق المتعاون لاجراء الدراسة الميدانية ، من جمود وتقليدية القوالب الجامدة . وهذا التحرير فى تشكيل الفريق وضم العناصر الأنسب ، هو الذى يوفر التشكيل المناسب لدراسة استخدامات الأرض دراسة جيدة ومناسبة لحاجة العصر ومتغيراته ، فى المكان والزمان . بل قل أن هذا التحرر فى الاختيار ، هو الذى يكفل ضم العناصر التى تشارك بالفعل فى انجاز العمل الجغرافى الميدانى ولا يجوز غيابها أو التفريط فيها ، وهو الذى يكفل استبعاد العناصر الأخرى التى لا يتوقع منها أن تشارك مشاركة مجدية فى هذا العمل الميدانى فى المكان والزمان . وما من شك فى أن الانطباع الموضوعى العام ، الذى تكون رحلة الزيارة الجغرافية التفقدية قد انتهت إليه ، هو وخده الذى ينصر هذا التوجه الجغرافى فى قضية تشكيل الفريق ، وهو الذى يرشد ضم كل من يجب ضمه الى الفريق ، واستبعاد من يبنى استبعادا من الفريق . استجابة لحاجة العمل الميدانى الحقيقية عن استخدامات الأرض فى الساحة المعنية .

ولأن أنماط استخدامات الأرض فى المكان والزمان ، هى مسئولية الانسان وهو يطلب ، ومسئولية الأرض . وهى تجاوب هذا الطلب ، ولأن

هذه المسئولية المشتركة بين مصلحة العلاقة الحدية ، بين الأرض والعناصر
التي تصنع وتوسع خواصها ونهتج لها أن تضبط وتنضبط في مواجهة
الانسان الذي يسألها من ناحية ، والانسان ومبادئه التي تضبط
تكنولوجياه ووسائله بمصلحة الحضارية ، ونهتج له أن يضبط وينضبط
في مواجهة الأرض التي تجاوبه من ناحية أخرى ينبغي أن يضم تشكيل
الفريق المتعاون في اجراء الدراسة الميدانية عن استخدامات الأرض

- ١ - نخبة من اصحاب التخصصات الجغرافية الطبيعية العلمية ، التي
تعالج في عمق وتتغلغل في دراسة طبيعة الأرض ومتغيرات ، وصولا إلى
تحليل مكونات الأرض وهي مسرح نسيج لاستخدامات الأرض . وتعاون
هذه النخبة نخبة من اصحاب التخصصات العلمية الطبيعية التي تسعف
هذا التحليل وتتقرب استجابة الأرض للانسان وهو يسألها ويتعامل معها ،
- ٢ - نخبة من اصحاب التخصصات الجغرافية البشرية العلمية ، التي
تعالج في عمق وتتغلغل في دراسة وجود الانسان ومتغيرات هذا الوجود ،
وصولا إلى مهارات الانسان وهو فاعل نشيط في مجالات استخدامات
الأرض . وتعاون هذه النخبة ، نخبة من اصحاب التخصصات العلمية
الانسانية ، التي تسعف هذا التحليل ، وتتقرب سبل واساليب الانسان
للتعامل مع الأرض ، وهي تجاوبه ولا تخفله .

ويحدد الفرض من ضم أو جمع اصحاب هذه النخبة المتنوعة ،
واشراكهم في تشكيل الفريق المتعاون ، سبل توجهات الاختيار المناسب ،
وكيفية الانتفاع الفعلي بخبراتهم ومهاراتهم ، في انجاز الدراسة الميدانية عن
أنماط استخدامات الأرض في المكان والزمان . ومن ثم ينبغي أن نفهم
جيذا ، كيف لا يجب أن يتخذ تشكيل الفريق المتعاون ، شكلا ثابتا
أو جامدا لا يتغير . بل قل أن هذا التشكيل يكون مرنا كل الفرونة ،
ويكاد يتغير تغيرا ملحوظا ، حسب ما تمليه خواص ومواصفات والنشاط

استخدامات. أن الأرض السائقة ، التي تشير من مكان إلى مكان آخر أو من زمان إلى زمان آخر ، يهتم في كل تكليف يرسد إلى الخبرة الجغرافية جهة دراسة استخدام الأرض في مساحة معينة ، يكون من شأن هذه الخبرة أن تحقق تشكيل الفريق بعند إجراء الزيارة الجغرافية التفقدية ، على صعيد هذه المساحة المعنية . ومن ثم يتأتى هذا التشكيل ، وهو الأنسب على بصيرة .

وتشاور أعضاء الفريق من ذوي التخصص الجغرافي ، مع الباحث الجغرافي قائد الفريق ، تشكيلات موضوعية ، هو الذي يرشد حسن انتخاب أو اختيار العينة من المتخصصين العنيين ، وضمهم إلى تشكيل الفريق ، عن اقتناع بدورهم الوظيفي ودعم المهارة الجغرافية في التحليل والتركيب . كما يرشد التشاور بين أعضاء الفريق المتساويين . يكامل تشكيله ، حسن اختيار عناصر العمالة الفنية وغير الفنية ، وتأهيلهم قبل خروجهم في معية الفريق المتعاون ، تحت المزدوج بالرحلة الجغرافية الميدانية ، في مرحلة تقصى الحقائق الجغرافية وتخليها ، وإجراء الدراسة الميدانية وتنفيذ برامج العمل كمن أنماط استخدامات الأرض ، على صعيد المساحة المعنية .

وتعلق الجغرافية المعاصرة أملا كبيرا ، على ما يمكن أن تسفر عنه توجهات الانفتاح الجغرافي ، من نتائج وتحليلات جغرافية أفضل ، وقل تكون المصلحة الجغرافية في التفتح الجغرافي بقصد التنور ، وهنا يحسن الأخذ من المعين العلمي ، وحسن استثمار التشاور وتبادل الرأي العلمي والعمل بين الصفوة المنتخبة من أعضاء الفريق المتساويين ، ويدعم ذلك كله ، إجراء الدراسة الميدانية ، وحسن تنفيذ برامج العمل الميدانية ، إلى تجاوب أو تحقق دواعي تجميعه وتجويد البحث الجغرافي عن استخدامات الأرض ، ورسم الخرائط الجيدة التي تصور أو تعبر عن توزيع هذه الاستخدامات على صعيد الأرض ، في المساحة المعنية ، بل قل تهيمن على تشكيل الفريق ، وتيسر روح الفريق ، ويقيم التنور ، ويتوفر المناخ

«العلمي والعمل الجماعي» . لا تجاز المهام الليفائية ، عن أنماط استخدامات الأرض في المكان والزمان .

وبعد ذلك كله ، يدرك الاجتهاد الجغرافي المعاصر جيدا ، قيمة أو جدوى «الفتح الجغرافي الحميد» . ويثق كثيرا من غير جدود ، في التنور وحسن الأخذ من نتائج العلوم الطبيعية والعلوم الإنسانية . ويظل نجساح عمل هبلما الفريق المتعاون ، أو يبقى معلقا على شرطين جوهريين . وهذان الشرطان الجوهريان هما :

أولا - شرط حيوى يتحدث ولا يسكت أبدا ، عن حسن تصدى الجغرافى لقيادة الفريق ، واستحسان أن يكون هو وحده فى نهاية المطاف المسئول . وأخيرا ، عن حسن توزيع العمل واستناد التكيليات العملية الى أعضاء الفريق والإسهام المباشر أو الإسهام غير المباشر فى انجازة على صعيد الأرض حتى المساحة المعنية . وهو المسئول أيضا ، عن جمع النتائج النهائية للعمل الميدانى ، وتصنيفها التصنيف الأنسب وإضافتها الى الرصيد الجغرافى عن أنماط استخدامات الأرض السائدة .

ثانيا - شرط آخر يتحدث ولا يسكت أبدا ، عن حسن الافتتاح قنوات الاتصال والانفتاح والتنور والاستعداد للأخذ والعطاء ، وتنفيذ برامج العمل الجغرافى . تنفيذا تخيم عليه روح الفريق ، فيسدد خطوات هذا التعاون العلمى والعمل ، حتى يتسنى انجاز الدراسة الميدانية الأنسب ، بل قل الأجدى والأكثر تفاعلا لم يكنه وإيجابية توجهاته . أنماط استخدامات الأرض السائدة ، فى أنحاء المساحة المعنية .

وترى الجغرافية المعاصرة وهى صادقة وموضوعية ، أن اسناد قيادة الفريق الذى يعمل فى الميدان ، ويتقضى الحقائق عن أنماط استخدامات الأرض ، الى الجغرافى وصاحب الخبرة الجغرافية ، تمثل مسئولية جسيمة . ولا تنشأ هذه المسئولية من فراغ أبدا ، وهو يتحرى دراسة الأرض ودراسة

الإنسان . ولا تنتهي هذه المسئولية من غير غاية أيضا وهو يتجربى العلاقة بين الإنسان والأرض . ومن خلال مهارة الجغرافى فى التحليل والتركيب د يكون الباحث الجغرافى هو الأول والأصلح لتحمل أعباء هذه المسئولية .

وقل أن هذا الوضع الصعب ، الذى يكلف الخبرة الجغرافية المتخصصة فى استخدام الأرض ، أكثر مما يشرفها ، هو مسئولية صعبة وأمانة غالية فى العنق الجغرافى ، لا ينبغي أن يتهرب منها الباحث الجغرافى أبدا . ولا يتأتى هذا الاسناد أو هذا التكليف الذى يضع هذه الأمانة فى العنق الجغرافى ، الا على أساس ما يتمتع به الجغرافى المكلف من مهارات فى مباشرة التحليل والتركيب ، أو ما يكون قد اكتسبه من خبرات فى دراسة استخدام الأرض والتفغل فى تخصصاتها الدقيقة . ويدعو هذا التخصص الجغرافى الدقيق مطلوباً بالحاح فى :

١ - حسن توزيع التكاليفات العملية الميدانية ، وتنسيق العمل الجغرافى الجماعى ، ومتابعة التنفيذ ، وضبط ايقاعات التحريك والانتشار فى الأنحاء المتفرقة والمنتخبة لانجاز العمل ، وضبط وتنظيم ايقاعات التجمع والالتقاء والمراجعة بعد اتمام العمل اليومى وتكليفاته على صعيد المساحة المعنية .

٢ - حسن تقويم جدوى العمل الجغرافى الميدانى وتطبيقاته ، ومتابعة التقدم فى الانجاز المستمر ، وحصر الرصيد المتراكم من البيانات والمعلومات والمقائق والنتائج والمادة العلمية الخام ، وهى تتأتى وتتوالى وتتراكم تباعاً ، من مواقع العمل المنتخبة بعناية شديدة ، على صعيد الأرض ، فى المساحة المعنية . ويقب على ذلك كله حسن تصنيف هذه النتائج عن كل نمط من أنماط استخدام الأرض .

٣ - حسن التحل بالقدوات الجغرافية المتناسبة فى مباشرة التحليل والتركيب ، وحسن الاستعداد الفورى لفهم واستيعاب معنى ومقزى

الرصيد الجغرافى المتراكم من خلال العمل الميدانى فى الجمعية ، حتى يصبح
فى وسعه صياغة أو صنع التوليفة الجغرافية المناسبة ، عن أنماط استخدام
الأرض • وتأتى هذه التوليفة من خايط وتداخل ماهر وسديد ، بين نتائج
العمل الجغرافى العمل الميدانى ، الذى ينبجزه الاجتهاد المشترك للفريق من
ناحية ، ونتائج الاطلاع الجغرافى على المراجع والرجوع الى الوثائق من ناحية
أخرى •

٤ - وحسن التحلى بالقدرات والمهارات فى التقويم الجغرافى وحساب
الجدوى الاقتصادية والاجتماعية ، لأنماط استخدام الأرض الساقطة ،
وتحديد مستويات هذا الاستخدام وكفاءته على صعيد المساحة المعنية •
وعندئذ يتحقق الرأى الجغرافى الصحيح الذى يرشد تحسين هذا المستوى ،
ورفع كفاءة الاستخدام ، دون الخروج ، أو دون تجاوز حد الصواب
اقتصاديا أو اجتماعيا أو سياسيا أو حضاريا • بمعنى أن يكون هذا الرأى
الجغرافى مسئولا عن توثيق وتحسين العلاقة بين الانسان والأرض وصولا
الى مستوى الاستخدام الأنسب أحيانا والأفضل أحيانا أخرى •

• ووضع المتخصص الجغرافى ، على رأس الفريق المتعاون وتكليفه ،
هو الوضع الصحيح • ولا يعنى هذا الوضع الصحيح أبدا أنها قيادة
اشرافية مؤقتة ، أثناء رحلة العمل الجغرافى العمل الميدانى فقط •
بل ولا يعنى أبدا أنها مسئولية محدودة ومنتهية بانتهاء العمل الميدانى •
بل قل إنها قيادة تكليف مستمر واشراف كل وضروى ، وليس تشريف
أبدا أو اشراف صورى • ويستوجب هذا التكليف الاشتراك فى العمل ،
ولا ينبغى أن يقادر الجغرافى قائد الفريق الميدان ، حتى يفرغ الفريق المتعاون
تماما كل فيما يخصه ، من الانجاز وجمع أوصال العمل الميدانى •

وينبغى أن يوظف القائد الجغرافى مهاراته فى العمل الجغرافى الميدانى
يحتسبا الى جنبه مع رفائقه أو مع شركائه فى الفريق • وهو يرافقتهم

في الميدان عاملا ، ويجتمع بهم لمراجعة انجازات العمل الميداني أو لمناقشة أو حذف أو تعديل أو اضافة من أجل انجاز عمل ميداني أفضل .
ولا يجب أن يغيب هذا الجغرافي القوائد عن الفريق ، أو أن يمنع أو أن يتهرب من مباشرة العمل الجغرافي العمل الميداني ، أو من مباشرة حسن حصر نتائجه ضمن الرصيد الجغرافي عن استخدامات الأرض . هذا بالإضافة الى الاستعداد الكامل لتوظيف مهاراته في التحليل والتركيب ، وصولا في نهاية المطاف الى التجهيز النهائي ، للموضوع الشامل الذي يعالج دراسة أنماط استخدام الأرض على صعيد المساحة المعنية .

وخطة العمل الميداني هي التي تحدد تكاليف العمل الجغرافي في الميدان . وتضع هذه التكاليف على كاهل كل فرد في الفريق مسئولياته ، وهو يباشر العمل في الميدان . ويكون الباحث الجغرافي قائد الفريق مسئولا عن تنسيق إقاعات العمل وتقديمه من مرحلة الى مرحلة ، أو من يوم الى يوم آخر . وانتهاء هذا التكليف بقيادة الفريق المتعاون في الميدان ، على صعيد المساحة المعنية ، لا يكون أبدا الا عندما ينتهي العمل الميداني كله . والباحث الجغرافي قائد الفريق ، هو وحده الذي يعلن انتهاء العمل الجغرافي العمل في الميدان ، بعد أن يطمئن على رصيد أو على نتائج العمل الميداني .

وبعد انجاز المهمة في الميدان ، يستحق المتخصص الجغرافي في استخدام الأرض شيئا مناسباً من الثناء والاعتراف . وهذا الثناء لا يحرم الشركاء معه أبدا حظهم أو نصيبهم المناسب ، من حقيق ثأيت من الشكر وحسن التقدير . بمعنى أن من يسهم بعمله الميداني ، ويتجر التكليف الميداني عن استخدامات الأرض ، وهو يجمع الأوصال والتفاصيل والمادة التعليمية الخام ، من المساحة المعنية عن أنماط استخدام الأرض السبائية ، يستحق شيئا من التقدير والثناء . بل قل أن من يكلف في اصراء ، على رسم الخريطة ، وتوقيع البيان الشامل عن توزيعات أنماط الاستخدامات السبائية ، في انحاء المساحة المعنية ، يستحق شيئا مناسباً من التقدير والثناء .

ويستحق الجغرافي وهو الذي يتفرع بقيادة نهضة الغزل الجغرافي الميداني في مرحلة ، ويعتقد بعد ذلك كله على إنجاز البحث الذي يتحدث عن استخدامات الأرض ، فيصور الأنماط ويكشف عن جوانبها الاجتماعية والاقتصادية ، ثم يوصي بسبل تحسين مستوياتها على صعيد الأرض في المساحة المعنية ، يستحق نصيبا مبالغا فيه من الشكر والثناء .

ومهما يكن من أمر ، فإن الجغرافي ، يظل مستولا عن اخراج البحث الجغرافي ، وفي صحبته الخرائط التسجيلية عن أنماط استخدامات الأرض ، وهو وحده ذوو غيره من أعضاء الفريق صاحب المهارة ، التي يعرف بموجبها أو التي يتعين بها اعداد العرض الموضوعي ، وكيف تكون النتيجة أو كيف تكون التوليفة المناسبة لهذا العرض . وقل أنه يعرف كيف يلجأ في هذا المجال ، أوصل ونتائج العمل الجغرافي الميداني ، وأوصل نتائج العمل الجغرافي المكتبي ، حتى يدخلها التداخل البديل في نسج البحث عن استخدامات الأرض . ويعرف الجغرافي ويعيد في نفس الوقت ، ترشيده الرسام ، الذي يتولى توقيع البيانات المناسبة على خرائط استخدامات الأرض على صعيد المساحة المعنية .

هذا ، وما من شك في أن المهارة الجغرافية التطبيقية ، في صياغة الشبكة الجغرافية في المكان ، وفي حسن انسياب التعبير الجغرافي الموضوعي في الزمان ، وفي تجويد العرض الجغرافي على خرائط استخدامات الأرض في المكان والزمان ، وفي حسن تقويم مستويات أنماط استخدامات الأرض وترشيده تحسين مستويات هذا الاستخدام ، كلها أمور جوهرية وهامة في مجال دراسة استخدام الأرض ، على صعيد أي مساحة معينة . ولا يتقن هذه الأمور ، ولا يتألق في حسن معالجتها من خلال التحليل والتكيب ، إلا الجغرافي المتخصص تخصصا تطبيقيا دقيقا في دراسة استخدام الأرض .



خطـة العمل الجغرافى الميدانى عن استخدام الأرض :

إذا كان الانطبـاع الجغرافى الحسن عن أنماط استخدام الأرض ، على صعيد الأرض فى ربوع المساحة المعنية ، يـسد العـودة من رحلة الزيارـة الجغرافية الميدانية التفقدية ، يرشد اختيار أعضاء الفريق العلمى المتعاون والعمالة الفنية المعاونة ، فإن هذا الانطبـاع الجغرافى نفسه ، مع شئ من حسن الإطلاع الجغرافى ، الذى يـتيسر أثناء الدراسة المكتبية والدراسة الوثائقية ، يـبصر ويسدد وضع خطـة العمل الجغرافى ، وصياغة برامج الدراسة الميدانية عن أنماط استخدام الأرض . وفى غياب هذه الخطـة التى يكلف الفريق العلمى على وضعها يتخطـط العمل الجغرافى ، ولا تحقق الدراسة الميدانية عن أنماط استخدام الأرض أهدافها المناسبة .

هذا ، ولا يكون الذهاب الى المساحة المعنية ، من أجل تقصى الحقائق الجغرافية عن أنماط استخدام الأرض ، وإنجاز العمل الجغرافى العلمى الميدانى ، قبل وضع خطـة العمل المناسبة . وينبغى أن توضع هذه الخطـة على أحسن شبكة تناسب المكان على صعيد الأرض فى أنحاء المساحة المعنية . كما ينبغى أن توضع هذه الخطـة فى أحسن سياق يناسب حركة الزمان على صعيد الأرض فى أنحاء المساحة المعنية . ومتابعة تنفيذ خطوات العمل الجغرافى الميدانى ، حسب ما تستوجبه هذه الخطـة ، هو الذى يؤكد نجاح الفريق فى إجراء الدراسة الميدانية عن استخدام الأرض على صعيد المساحة المعنية .

وصحبح أن الباحث الجغرافى المتخصص الذى يتحمل مسئولية التكليف ، هو الذى يستوعب محصلة الإطلاع الجغرافى على المراجع والصادر ، وهو الذى يـبـاشر أو يـتمس الانطبـاع الجغرافى الصحيح عن أنماط استخدام الأرض ، فى المساحة المعنية ، فى المكان والزمان . ولا أحد غيره ، فى وسعه أن يـمتلك وأن يستثمر نتائج الإطلاع والانطبـاع ، التى ترشد الاقبال الجغرافى على دراسة استخدام الأرض .

• وصحيح أيضًا أن الباحث الجغرافي ، السلي يقود الفريق ، وهو مسئول عن اجراء البحث ، يمتلك الخبرة الجغرافية أو المهارة اللازمة ، التي تؤهله تأهلاً مناسباً لوضع خطة العمل الجغرافي الفعلي الميداني ، أمراً أجل دراسة ميدانية شاملة ، عن أنماط استخدام الأرض ، ولا أحد غيره ، يعرف كيف ينسأل حتى تتيسر الإجابة التي تكشف عن الوجه الصحيح لأنماط استخدام الأرض ، أو التي تقوم مستويات هذا الاستخدام بحساب الإنسان في المكان والزمان •

ولكن الصحيح بعد ذلك كله ، هو أن الباحث الجغرافي لا يطاوع هوى النفس ، ولا يقم أبداً على وضع هذه الخطة ، ولا يتحمل مسئولية صياغة تفاصيل برامج العمل الجغرافي العمل الميداني ، دون التشاور مع رفاقه في الفريق • ويؤثر الجغرافي هذا التشاور الهادي ، ويتبادل الرأي مع أعضاء الفريق الذين وقع عليهم الاختيار ، حتى يتسنى الاتفاق على وضع خطة العمل • وهذا أمر حسن يشر بأنجاز الدراسة الميدانية في جو مناسب تخيم عليه روح الفريق •

ويبدو أن معاينة أنماط استخدام الأرض ، والوقوف أمامها وجهاً لوجه على صعيد المساحة الفعلية ، بعد التزود بشيء من محصلة الاطلاع على ما تحدث عنه المراجع والكتابات الجغرافية وغير الجغرافية وحده ، لا يكفي - في الغالب - لوضع خطة العمل الجغرافي الميداني ، توطئة لانجاز الدراسة الميدانية عن موضوع استخدام الأرض • ومن ثم لا يستقل ولا ينبغي أن يستقل الجغرافي قائد الفريق المتعاون برأيه الخاص ، في انجاز هذه المهمة • بل قل لا ينبغي أن يغيب أعضاء الفريق ، الذين يشتركون جنباً إلى جنب في صحة متعانة ، عن وضع هذه الخطة الميدانية •

ويكون التشاور وتبادل الرأي الموضوعي بين أعضاء الفريق ، خطوة هامة من الخطوات المناسبة التي تعتمد حسن ترسيخ معنى ومفرد روح

الفريق . ويجرى بهذا التشاور المفيد ، البنى لا ينبغي الاحجام عنه او التفريط فى معطياته ، فى شئ كثير من التانى الهادى ، مع كل من يهمه الأمر من أعضاء الفريق أحيانا ، أو مع كل الفريق المتصاون أحيانا أخرى . ويدور هذا التشاور ، فى حوار وجدل موضوعى مناسب ، حول عدد من القضايا الجوهرية عن استخدام الأرض . ويكون الهدف الحقيقى من هذا التشاور ، الاتفاق والوصول السليم الى رأى السيد ، الذى ينبغي الالتزام به ، عند مباشرة وضع هيكل واطار وعناصر وتفاصيل خطة العمل الجغرافى العمل الميدانى الأنسب ، لدراسة أنماط استخدام الأرض ، على ضيق المساحة المعنية .

وتبدو مجموعة القضايا الجوهرية محل التشاور بين الشركاء فى الفريق ، أو التى يغطيها الحوار والجدل الموضوعى ، كثيرة ومتنوعة . وهى ... من غير شك - القضايا الحيوية التى تمثل الشغل الشاغل ، الذى يشغل ويهم الاجتهاد الجغرافى ، وهو يلتمس وضع الخطة لضبط وتنظيم وتنسيق مسيرة الدراسة الميدانية على درب الصواب ، عن أنماط استخدام الأرض . وتمثل هذه القضايا فى :

١ - قضية التوجه المناسب والصحيح بالرحلة الجغرافية الميدانية الى المساحة المعنية ، فى الوقت المناسب بالأسلوب المناسب .

٢ - قضية ضبط وتنظيم اهتمامات الاجتهاد الجغرافى بالمنهج الجغرافى الذى يغطى أنماط استخدام الأرض ، وبالتقويم الجغرافى الذى يحدد مستوى هذه الأنماط ويقب على جدواها اقتصاديا واجتماعيا وحضاريا ، على جميع المساحة المعنية .

٣ - قضية التزود بالمعلومات والأدوات والوسائل ، التى ينبغى أن تستخدم حتى تسعف اجراء الدراسة الميدانية ، وحسن التعامل الميدانى مع المنظور الجغرافى لأنماط استخدام الأرض السائدة .

ومن قضية التوجه الى الميدان ، المباشرة المراسلة الميدانية ، يدور الحوار ويكون التشاور ، ثم الاتفاق ، ثم لنكن يتحدد الوقت للذهاب ، أو الانطلاق في الرحلة الجغرافية الميدانية فقط ، بل لكن يمتدنى الاتفاق الجماعي بين افراد الفريق على نمط أو شكل الوجود أو البقاء في الميدان ، وتكون المفاضلة في اختيار مناسب لمباشرة العمل الميداني ، بين الوجود المستمر على مدى فترة زمنية مناسبة ، تدوم الى حين الانتهاء من اجراء وتنفيذ برامج العمل الجغرافي العمل في دفعة واحدة أحيانا ، والوجود غير المستمر أو المنقطع ، حيث يتكرر الذهاب وتكرر العودة من وإلى المساحة المعنية ، حتى يتسنى الانتهاء من اجراء وتنفيذ برامج العمل الجغرافي العمل ، على دفعات متعددة ومتعاقبة أحيانا أخرى .

وعندما يقع الاختيار ويتم الاتفاق على الوجود المستمر ، يتعين وضع خطة عمل متكاملة ، وفي إطار هذه الخطة توضع برامج العمل الجغرافي للعمل في تنسيق مناسب ، بل قل ينبغي أن يراعى ترتيب خطوات التنفيذ واجراء العمل على التوالي أحيانا وعلى التوازي أحيانا أخرى ، ويستمر العمل الجغرافي فلا يتوقف أبدا الا بعد أن يفرغ الفريق من انجاز التكاليفات ، التي تسند لها الخطة ، لكل فرد متخصص من افراد الفريق ، ولا ينبغي أن تكون العودة من الميدان الا بعد الانتهاء من انجاز كل برنامج العمل الجغرافي الميداني . وفي هذه الحالة ، ينبغي أن تؤمن الخطة إقامة الفريق ، ووجود واختيار المكان المناسب لهذه الإقامة في موقع أو في أكثر من موقع على صعيد الأرض في اتجاه المساحة المعنية .

وعندما يقع الاختيار ويتم الاتفاق على الوجود غير المستمر ، ومباشرة الذهاب والعودة بعد الانتهاء من تكاليفات كل يوم من أيام العمل ، يتعين وضع مجموعة من المخطط ، وينبغي أن تكون على النحو الذي يناسب تنفيذ العمل الجغرافي الميداني على التوالي ، بل قل لا محل أبدا لانجاز العمل الجغرافي في هذه الحالة على التوازي . كما ينبغي أن يراعى في وضع هذه

الخطط ، أنه تكامل حسيب دواعي تكرار الذهاب في بداية اليوم والعودة في نهايته من المساحة المعنية . ومع هذا التكرار ، يتسنى اجراء برامج العمل الجغرافي الميداني ، من أعمال استخدام الأرض ، على دفعات متعاقبة أو على مراحل متوالية . ومع ذلك فالعودة في نهاية اليوم ينبغي أن يسبقها الاطمئنان على تنفيذ الوجبة اليومية من العمل الجغرافي حسب الخطة الموضوعية .

هذا ، ولا يكون هذا الاختيار أو هذه المفاضلة ، عشوائية أو اعتباطية وكأنه يتأتي دون مبررات منطقية تستوجبها الأوضاع والأحوال السائدة على صعيد المساحة المعنية . بل قل هناك بالقطع دواعي وموجبات ومبررات كثيرة ومتنوعة ، ينبغي أن توجه هذا الاختيار ، أو هذه المفاضلة ، بين استمرار ووضع خطة عمل واحدة تخدم وتنظم هذا العمل الجغرافي الميداني المستمر أحيانا ، أو عدم الاستمرار وتفضيل الذهاب اليومي والعودة ، ومجموعة خطط عمل في خدمة العمل الجغرافي الميداني التتالي ، حتى ينتهي ويتكامل أحيانا أخرى . وتقف وراء هذا الاختيار هذه العوامل التي نذكر منها :

١ - مبلغ قدرة واستعداد أعضاء الفريق على التفرغ دون موانع أو مناعب لانجاز العمل الجغرافي في الميدان . بمعنى أن لا يشغلهم شغل آخر عن هذه المهمة ، على المدى الزمني الذي يتعين حسن تقديره .

٢ - مبلغ الاطمئنان الى توفر امكانيات الإقامة المستمرة على صعيد المساحة المعنية ، حتى يتسنى انجاز العمل الميداني دون ارهاق أو مشقة تؤثر على جودة الانجاز أو تطمئن في جدواه .

ويبقى بعد ذلك كله ، العامل الموضوعي الذي تعلن عنه حاجة العمل الجغرافي الميداني نفسه ، على صعيد المساحة المعنية . بمعنى أن نتبين مبلغ استعداد العمل الجغرافي الميداني عن استخدام الأرض ، لأن يتجزأ ، أو لأنه

يتم الانجاز على مراحل متباعدة ، دون أن يتضرر اجراء العمل وتنفيذ البرامج الموضوعية ، او دون أن يتمزج الحصاد وحصر الرصيد المطلوب من البيانات عن أنماط استخدام الأرض ، بمعنى أن يجيب الفريق المتعاون وهو على بيئة بالعمل الجغرافي الميداني المرتقب ، وعلى بصيرة بالأوضاع التي تواجه هذا العمل ، على استفسار يسأل عن الاختيار الأفضل لانجاز المهمة على صعيد الأرض ، في المساحة المعنية .

واحتواء خطة العمل الجغرافي الميداني ، البرامج المرحلية العملية اللازمة لانجاز المهام المتعددة والمتنوعة عن استخدامات الأرض في المساحة المعنية ، على دفعة واحدة ، أثناء الإقامة المستمرة في الميدان هو التوجه الاعتيادي الذي لا يحتاج الى تعليق . ومع ذلك يستحق التجهيز لهذا التوجه شيئا كثيرا من العناية والتدقيق في اصطحاب الأدوات والأجهزة والمعدات المناسبة لتغطية حاجة المجهل الميداني ، وانجازه دون توقف . كما يستحق هذا التجهيز أيضا أن يحسب حساب راحة أعضاء الفريق ماديا ومعنويا ، حتي يحافظ على مستوى الحماس المطلوب لانجاز العمل الجغرافي الميداني ، على صعيد المساحة المعنية .

أما توزيع العمل الجغرافي العملي الميداني ، على عدد من المراحل ، حتى يتسنى انجازه على دفعات متوالية ، فانه هو الذي يستوجب شيئا كثيرا من الاهتمام الجغرافي . ويشمل هذا الاهتمام التدقيق في مسألة التنسيق وضبط إيقاعات العمل الجغرافي الميداني بين مجموعة الخطط التي توضع بعناية شديدة ، وينبغي أن يتكامل بها انجاز العمل الجغرافي العملي كله ، عن استخدامات الأرض في نهاية المطاف . بمعنى أن توضع الخطط للعمل الميداني ، في الشكل ، وفي المضمون ، وفي الترابط الموضوعي ، لكي تتكامل تكاملا جيدا . وعندئذ يكون الاطمئنان الى أن انجاز العمل الجغرافي الميداني في مرحلة ، يؤدي بالضرورة الى حسن متابعة الانجاز الميداني في مرحلة تالية .

وفي مثل هذه الحالة الاستثنائية ، التي تستوجب الذهاب والعودة من وإلى المساحة المعنية مرات كثيرة ، يكون من الضروري تأمين الشبكة التي تصبغ أطارا حاكما لمجموعة خطط العمل الجغرافي الميداني . وتكفل هذه الشبكة حين سير العمل ، وإنضباط وتنظيم ايقاعات العمل الجغرافي العمل الميداني . ولأن تبتاج هذه الشبكة العملية ، شيئا من المهيرة والثاني في تقسيم وتصنيف ، في اطار تركيب العمل الجغرافي الميداني . وعندئذ ، يتسنى الحفاظ على نسق مناسب في الترتيب أو في التعاقب من ناحية ، وخصر عدد المرات التي يتكرر فيها الذهاب والعودة إلى المساحة المعنية من ناحية أخرى .

ورغم الفرق الكبير بين الاستعدادات والتجهيزات بين النجاز العمل الجغرافي العمل الميداني على دفعة واحدة ، والنجاز العمل الجغرافي العمل الميداني على دفعات متعاقبة ، فلا ينبغي أن يكون هناك أي فرق بين حصاد العمل في هاتين الحالتين . بمعنى أن يتحرى الاجتهاد الجغرافي التدقيق في جمع المادة الخام عن استخدام الأرض ، وتغطية أهداف العمل الميداني دون تفريط في أي شيء ، أو دون الخروج عن الموضوعية .

وعن قضية الاهتمام الجغرافي بالعمل الميداني ، الذي ينبغي أن يغطي كل أنماط استخدامات الأرض المتنوعة على صعيد المساحة المعنية ، نذكر مسألة ضبط وتنظيم هذا العمل ، وتأمين خطوات الانجاز على دربه الصواب . ولأن خطة العمل التي توضع قبل الخروج في رحلة العمل ، أو في رحلات العمل الميداني ، هي المسئولة عن هذا الضبط والتنظيم . وينبغي أن يشمل هذا الضبط والتنظيم ويتحرى شيئا مناسباً من العناية بالمسح الجغرافي لأنماط استخدام الأرض على صعيد المساحة المعنية . ويستوجب هذا المسح الجغرافي اهتماماً بتوزيع أنماط الاستخدام المتنوعة ، على صعيد الأرض . كما يستوجب أيضاً العناية بتعليل هذا

التوزيع الجغرافي ، أو هذا الانتشار الأفقي ، ثم يلتفتل نمطاً المسح قدرا منها من النتائج ، باستثمار الصلة ، أو بالتكامل أو بالربط الموضوعي بين منسازات التنوع في استخدامات الأرض من ناحية ، وباستثمار دواعي وأصول التداخل والتكامل من خلال هذا التكامل بينها من ناحية أخرى . ويكون هذا المسح الجغرافي لأنماط استخدام الأرض ، وكأنه يجسد التقاط الصورة التي تحدث عن هذه الأنماط . ومع ذلك يضيف العمل الجغرافي بالتعليق تارة وبالتعقيب تارة أخرى شيئا مفيدا عن أهم ما تعلق عنه هذه الصورة عن استخدامات الأرض ، على صعيد المساحة المعنية

ويغطي الاهتمام الجغرافي الدراسة الميدانية التي تتغلغل في حتمق العلاقة بين الإنسان وهو يسأل الأرض ، والأرض وهي تجاوب الإنسان . ويستوى في ذلك أن يكون التسؤال موجها للأرض ، في طلب الانتساج ، أو موجها للأرض ، في طلب التبيكك ، أو موجها للأرض ، في طلب الخدمات . ويكون هذا التغلل ، سبيلاً من سبيل الإقدام الجغرافي ، على تقويم جغرافي نتيجته ، نحن أنماط استخدام الأرض ، وينبغي أن يسلك الاجتهاد الجغرافي في إجراء الدراسة الميدانية ، السبيل التي يبتنى عليها حساب الجدوى المعلن البشرى الذي يعمل من أجل بلوغ الغاية من أي نمط من أنماط استخدام الأرض . بل قل يسعف التغلل حساب الجدوى الاقتصادية والجدوى الاجتماعية ، واستثمار سبيل تحسين مستوى هذه الجدوى .

ومن خلال هذا الاهتمام الجغرافي ، ووضع خطة العمل الجغرافي الميداني ينبغي أن يفضى الاجتهاد الجغرافي بعد انجاز الدراسة الميدانية الى :

- ١ - حسن بيان أنماط استخدام الأرض ، ووضع رؤية توزيعها الجغرافي على صعيد المساحة المعنية . ويسعف العمل الجغرافي الميداني ، توقيع هذا التوزيع الجغرافي على الخرائط ، والتوصيف الدقيق الذي يغطي أنماط استخدام الأرض ، في المساحة المعنية

٢ - حسن اجراء حسابات التقويم الجغرافى ، لأنماط استخدام الأرض ، وحسن ابداء الرأى الجغرافى عن مستويات الاستخدام ، وتحديد مسئولية الانسان الذى يطوع الأرض ، ومسئولية الأرض التى تطاوع الانسان .

هذا ، ويتبقى أن توضع خطة العمل الميدانى ، وهى تتضمن برامج العمل الجغرافى العملى الميدانى ، لكى تبدو وكأنها مسئولة عن حسن تحليل أو تفكيك أو جبال المنظور الجغرافى السائد لأنماط استخدامات الأرض ، أو كأنها مسئولة عن حسن التماس حيوط العناصر الجغرافية الطبيعية والبشرية ، المتداخلة فى نسج الرؤية الجغرافية لأنماط الاستخدام السائدة ، على صعيد المساحة المعنية . بمعنى أن يكون العمل الجغرافى الميدانى ، على النحو الذى يكفل الاستدلال الجيد ، على مكونات المنظور الجغرافى ، وهو يصور العلاقة بين الانسان والأرض ، حتى يتسنى ترسيخ كل نمط من أنماط استخدام الأرض . وهذا الاستدلال الجغرافى هو الذى يسعف البحث والتحرى الجغرافى ، عن خصائص هذه العناصر المشتركة فى صميم هذه العلاقة ، وصولا الى صياغة أنماط استخدام الأرض . وهو الذى يسعف البحث والتحرى الجغرافى ، عن حسن تقويم أنماط استخدام الأرض .

ومن ثم لا يكون التشاور والحوار بين أعضاء الفريق المتعاون ، حول هذه القضية مفيدا ، لضبط وحسن تنظيم الاهتمامات الجغرافية ، التى تلتبس حسن بيان أنماط الاستخدامات السائدة فى أنحاء المساحة المعنية فقط ، بل يكون هذا الحوار والتشاور أكثر جدوى وفاعلية ، فى تحديد توجهات العمل الجغرافى العملى عن هذه الاستخدامات وبرمجته . بل قل أنه يبدو أكثر جدوى فى مباشرة حسن توزيع التكاليفات العملية ، التى تمهد لكل عضو فى الفريق بنصيب مناسب ومتفق عليه ، من العمل الجغرافى العملى الميدانى . وفى ظل الاتفاق الذى ينتهى اليه هذا الحوار

والتشاور ، يلتزم العضو بانجاز هذا العمل الذي يسند اليه ، في تنباغ
 جيد وحسن . تسيق عمل ميداني ، بين انجازات الأعضاء مع مضى أو مع
 تقدم معدلات التنفيذ العمل في المساحة المعنية ، من مرحلة عمل ميداني ،
 إلى مرحلة عمل ميداني أخرى .

ويدرك الاجتهاد الجغرافي المعاصر ، قيمة أو جدوى هذا التشاور
 والحوار الموضوعي ، في وضع الخطة والاتفاق على تفاصيلها ، حتى لا توضع
 على غير هدى ، في غيبة الفريق المتعاون . وقل أن غياب هذا التشاور والحوار
 الموضوعي ، أو أعماله والتفريط فيه ، لا يعني غير التكرار لمنطق وفلسفة
 سوروخ الفريق ، ووضع خطة العمل على غير بصيرة . كما يعني هذا الغياب
 أيضا ، حرمان الخطة ، من الانتفاع بخبرات المشاركين في عضوية الفريق
 المتعاون ، وهم مسئولون أولا وأخيرا ، مسئولية فردية وجماعية ، عن انجاز
 العمل الجغرافي العمل عن استخدامات الأرض ، على صعيد المساحة المعنية .
 بل قل أن هذا الاشتراك الذي يجمع شمل الفريق ، ويشركهم بالمسئولية
 الجماعية ، عن حسن انجاز العمل الجغرافي العمل ، يستوجب بالضرورة
 الاشتراك الحقيقي أو الفعلي ، في مسألة التخطيط الموضوعي من أجل حسن
 تنفيذ الدراسة الميدانية . ويحول هذا الاشتراك في المسئولية الجماعية ،
 دون التهرب من هذا الحوار والتشاور بأي شكل ، لأن هذا التهرب يطن
 غي دواعي وموجبات الجدية في تحمل مسئولية الانجاز المناسب للدراسة
 الميدانية عن موضوع استخدام الأرض .

وفي إطار هذا التشاور والحوار الموضوعي الجماعي ، حيث لا يغيب
 طرف من الأطراف المعنية ، بدراسة ميدانية جيدة ، يدرك الاجتهاد
 الجغرافي المعاصر ، أن وضع برامج العمل الجغرافي العمل الميداني ، عن
 استخدامات الأرض ، ووضع الإطار الحاكم الذي يحتوي هذه التفاصيل
 الكثيرة ، ويكفل الحبكة وحسن السياق ، في المكان والزمان ، يختلف
 اختلافا كبيرا باختلاف المساحة المعنية من مكان الى مكان آخر ، ومن عصر

إلى عصر آخر ، بمعنى أن لا خطط عمل جغرافي ميداني تحتويها قوائم جامدة ، ولا ينبغي أن تكون أبدا . وهذا معناه أنه لا اتفاق أبدا ، يقبل به الفريق على خطة عمل جغرافي نموذجية جامدة ، لا تتغير ولا تتبدل ، ويتكرر تطبيقها والعمل بها ، وكأنها القالب الجامد في كل مكان ، وفي كل زمان . ومعناه أيضا ، أنه ينبغي تجهيز الخطة الميدانية المناسبة للموضوع ، الذي يغطي النشاط استخدام الأرض المتنوعة ، ويتحدث عنها الواقع على صعيد المساحة المعنية ، في المكان والزمان .

وعن قضية التزود بالأدوات والأجهزة اللازمة لإجراء الدراسة الميدانية ،

نقول أنها تشغل الفريق المتعاون قبل الخروج في رحلة العمل الجغرافي العمل الميداني ، على صعيد المساحة المعنية . وينبغي أن يدور الحوار ويجري التشاور الموضوعي الجيد ، بين أعضاء الفريق وزملاء العمل الجغرافي الميداني عن استخدام الأرض ، لسكى يتأتى الاتفاق على ما ينبغي التزود به من الأدوات والأجهزة ، لإنجاز العمل الميداني . وكل صحيح أن من حق كل عضو أن يلتمس ما يخصه من أدوات وأجهزة تسعف إنجاز العمل المسند إليه ولكن الصحيح بعد ذلك أن يكون من حق الفريق وهو شريك في المسئولية الجماعية ، أن يدل برأيه أو أن يعلم على الأقل بقائمة الأدوات والأجهزة المطلوبة لإنجاز العمل في صحبة الفريق .

وينبغي أن يسبق هذا الحوار والتشاور ، تكليف كل عضو من أعضاء الفريق ، بأعداد قائمة بما يطلبه من الأدوات والأجهزة لإنجاز تكليفات العمل الميداني المنشود ، كما يحق لكل عضو أن يعد قائمة بالأدوات والأغراض التي تغطي حاجته الخاصة ، وهو يباشر العمل والإقامة في الميدان . وفي جلسة الحوار أو التشاور الموضوعي بين أعضاء الفريق ، تعرض هذه القوائم ، وتطرح على بساط البحث ، حتى يتأتى الاتفاق على القائمة الموحدة التي تسجل كل الأدوات والأجهزة والمعدات اللازمة لإنجاز الدراسة

الميدانية ، عن استخدامات الأرض على صعيد المساحة المعنية . وإضافة الى ما يرد في هذه القائمة المشتركة ، هنالك حاجة الى ضم بعض الأدوات والمعدات والأجهزة التي تيسر الرحلة الجغرافية الميدانية ، والإقامة أثناء الفترة اللازمة المناسبة لإنجاز العمل الجغرافي الميداني (١) .

(١) لا يتجاوز محتوى القائمة التي ترد على صفحاتها الأدوات والأجهزة ، الوارد في القائمة التالية :

أولا - أدوات المعيشة في معسكر العمل الميداني أو في محل الإقامة في المستوطنة المنتخبة :

١ - خيام إقامة مؤقتة ، بواقع خيمة واحدة لكل أربعة أفراد من أعضاء الفريق .

٢ - أسرة نوم مناسبة يمدد أفراد الفريق ٢ - خيمة مكتب وعقد جلسات عمل واجتماعات ميدانية ٤ - خيمة خدمات خاصة وحمام ٥ - خيمة مطبخ وأخرى كثيرة لتقديم وجبات الطعام اليومي ٦ - عدد مناسب من المقاعد والمناضد والمكاتب وفرش الأرضية ٧ - أدوات أعداد الطعام وتفصيل المطبخ وأدوات مائدة وأعادسة ٨ - أواني أواني وموتور مولد كهربائي ، وأدوات اسعاف ورعاية طبية أولية ، وأدوات إطفاء الحريق ٩ - جهاز استقبال (راديو - تليفزيون) وجهاز إرسال واتصالات لاسلكية ، وجهاز كومبيوتر ١٠ - سيارات ركوب صالون مجهزة ببطارية ١١ - سيارة نقل كبيرة ١٢ - طائرة عمودية في بعض الأحوال الخاصة ، لمباشرة الدراسة الميدانية على الصعيد الصحراوي أو في المساحات غير المأهولة بالسكان .

ثانياً - أدوات ومعدات وأجهزة العمل الجغرافي المعمل في الميدان .

١ - ثيودوليت مناسب ٢ - ميزان ٣ - بلانشيطة وحامل ٤ - بوصلة منشورية .

٥ - بوصلات عمودية لأفراد الفريق ٦ - البندول ٧ - مساطر رسم عادية ومساطر حرف T ٨ - ميزان ابني ٩ - شواخص وشوك وأشرطة قياس مساحية بأطوال متفاوتة ١٠ - شاكوش عينات جيولوجية ١١ - جاروف وفاس عينات تربة ١٢ - أكياس جمع عينات صخور وتربة ١٣ - أحماض تحاليل ميدانية سريعة ١٤ - وحدة تحاليل تربة (تحليل كيماوي وتحليل ميكانيكي) ١٥ - قاعات قياس مساحية ١٦ - آلة كتابة وآلة طباعة روليت ، وآلة تصوير طباعة ١٧ - كاميرا عادية ، وكاميرا تصوير تليفزيوني ، وكاميرا تصوير سينمائي ، وكاميرا تصوير جوي ١٨ - منظار مكبر ١٩ - ميكروفون ، وجهاز عرض سينمائي ، وجهاز فيديو ٢٠ - لثبات من الهياكل .

ثالثاً - أدوات رسم الخرائط والرسوم البيانية :

١ - ورق كتابة مساحات متنوعة ، وورق رسم فريمان ، وورق رسم هريسات .

٢ - مساطر تمثيل ٣ - مساطر رسم منحنيات ، أقسام ، تعبير ، ومجموعة من المثلثات المتنوعة ٤ - أقلام رصاص درجات مختلفة ، وأقلام تعبير ، وأقلام فلوماستر وأقلام ألوان متعددة ٥ - مجموعة استنوجات رسم كبيرة . ٦ - لوحات رسم كبيرة مقاسات متفاوتة .

٧ - دبائيس تثبيت لأوراق الرسم ٨ - أدوات رسم كثيرة أخرى مماثلة .

... وفي إطار وضع وتجهيز خطة العمل الجغرافي العمل الميداني الأنسب ،
التي تتعقب ملامح أنماط استخدام الأرض ، وفي إطار التشاور والحوار
بالموضوعي بين أعضاء الفريق المتعاون ، لحصر قوائم الأجهزة والمعدات
والأدوات اللازمة لاتجاز العمل الجغرافي العمل ، على صعيد المساحة المعنية ،
تكون العناية بتجهيز أو اعداد الاستبيان - وقل أن هذا الاستبيان يمثل
جزءا لا يتجزأ من اعداد أدوات العمل الميداني - ذلك أنه يسجل
الاستفسارات عن العلاقة بين الانسان والأرض ومباشرة استخدام الأرض ،
ويتحرى حصر وتسجيل الاجابات والردود على هذه الاستفسارات .

ويستحق اعداد الاستبيان شيئا كثيرا من العناية الجغرافية ، حتى
تخرج الرحلة الجغرافية الميدانية وهي تملك وسيلة من أهم وسائل العمل
للاتجاز الدراسة الميدانية عن أنماط استخدام الأرض ، وتفصل هذه
العناية الجغرافية ، حسن صياغة الأسئلة والاستفسارات ، التي تجاوب
تنفيذ البرامج العملية في الميدان ، وتجد في المقابل اجابات سديدة
بصادقة . كما تشمل هذه العناية الجغرافية أيضا ، حسن تبويب وتصنيف
الأسئلة والاستفسارات ، تبويبا موضوعيا ، حتى ينساب سياق الاجابات
انسيايا متنسقا ومفيدا ، وهي تتحدث عن توزيع أو عن تحليل أو عن
الربط ، بين أنماط استخدام الأرض ، وانتفاع حركة الحياة بها ، وتحديد
الجنوى الاجتماعية أو الجنوى الاقتصادية لهذه الاستخدامات .

وهكذا ، لا يجب أن يستقل عضو في الفريق برأيه ، في مجال اعداد
الأسئلة والاستفسارات ، أو في تصميم الاستبيان ، وترتيب ورود هذه

وابسا - خرائط ورسوم وصور جوية :

١ - خرائط تفصيلية عن المساحة المعنية (طبوغرافية - تضاريسية جيولوجية - مناخية
- حيوية - سكانية - اقتصادية ، وأي خرائط اخرى متاحة) ٢٠ - صور جوية من الأقمار
الصناعية ٣٠ - رسوم بيانية وقطاعات متنوعة ٤٠ - مجموعات من الخرائط الصماء بمقاييس
رسم متناسبة ، لتفريغ المعلومات عليها في الميدان .

الأسئلة ، حتى لا تفتقد الدراسة الميدانية شيئاً من جدوى عمل الفريق في حسن التدقيق ، وانضباط إيقاعات الردود ، عند حصر الاجابات التي يسفر عنها تنفيذ العمل الميداني ، عن استخدام الأرض على صعيد المساحة المعنية . ومع ذلك يبقى الاهتمام بأعداد الاستبيان وصياغة الأسئلة الواردة فيه ، أمانة غالية في عنق الاجتهاد الجغرافي ، وهو مسئول عن مراجعة الاستفسارات التي يعلها ويتقدم بها الزملاء العلميين غير الجغرافيين . ويستوى في هذه المسئولية ، أن يكون هذا الاستبيان ، هو الاستبيان الناطق ، الذي يجري فيه الحوار بصوت مسموع ، يتعامل مع من يستخدم الأرض ويستخرها ، فيصفي الى السؤال ويجاب عليه ، أو وهو الاستبيان الصامت الذي يجري فيه الحوار دون صوت مسموع ، فيعرف كيف يوظف السؤال الجيد ، الذي ينتزع من صمت الأرض المستخلعة الاجابة الصحيحة .

وعن الاستبيان الناطق الذي يسأل الانسان ، ينبغي أن يدرك الاجتهاد الجغرافي كيف يطلب الاجابة من الانسان الذي في وسعه قول الصدق أو قول الكذب أو قول المبالغة والتضليل . وتستحق صياغة هذا الاستبيان شيئاً من المهارة في اختيار صيغ الأسئلة ، وشيئاً من المهارة في ترتيب الأسئلة ، حتى تقوت الفرصة على الكذب أو التضليل أو المبالغة . بل قل ينبغي أن يوضع الاستبيان ، لكي يخدم المسح الجغرافي اللازم لبيان توزيع أنماط استخدام الأرض ، واستقصاء دواعي التعليل التي تفسر هذا التوزيع الجغرافي ، ثم لكي يخدم التقويم الجغرافي الصادق عن مستوى استخدام الأرض ، وجدوى الانتفاع بها اقتصادياً أو اجتماعياً ، على صعيد المساحة المعنية ، وقد يضيف الاجتهاد الجغرافي بعض الأسئلة التي تلمس مبلغ استعداد الانسان لتحسين مستوى تعامله مع الأرض ، ومبلغ استعداد الأرض للاستجابة لتطوير أساليب الانسان من أجل استخدام أفضل . ولا ينسى الاستبيان الأسئلة والاستفسارات التي تلمس التنسيق بين تحسين مستوى الاستخدام من ناحية والمحافظة

على البيئة وتجنب الطعن في قابلية الأرض للاستخدام ، وتجنب تلوث البيئة ، من ناحية أخرى .

ونستأل بعض الأسئلة في هذا الاستبيان عن رأى الناس في أنماط استخدام الأرض ، سواء أعلن هذا الرأى عن التخفظ أو عن الاعتراض أو طلب التعديل . كما تستأل بعض الأسئلة عن مبلغ الحاج الناس في طلب أنماط مستجدة من استخدام الأرض . ويورد الاجتهاد الجغرافى بعض الأسئلة التى تجمع عود الضبط البشرى حتى تتكشف قوة فعله ومبلغ تأثيره على الأرض والسيطرة عليها وتطويعها . ويظل من حق الباحث الذى يسأل ، ويتلقى الاجابات ، أن يضيف بعض الأسئلة ، التى يستوجبها الموقف ، أثناء اجراء العمل الميدانى . ومع ذلك لا يحق له أن يحذف أى سؤال ، أو أن يجرى تعديلا على صيغة السؤال فى الاستبيان ، الا بعد الرجوع ، والتشاور مع الفريق ، بمعنى أن الاضافة جائزة ، وأن الحذف أو التعديل غير جائز ، دون الرجوع الى الفريق .

وعن **الاستبيان الصامت** ، الذى يسأل الأرض ، يعتمد الباحث فى الميدان على الأجهزة والمعدات أحيانا وعلى التجربة أحيانا أخرى ، فى لقاء السؤال وتلقى الاجابة . ولأن الأرض لا تعرف الكذب ولا تعرف المبالغة ولا تعتمد التضليل أو اخفاء شيء ، يطمئن الاجتهاد الجغرافى ولا يتخوف من سؤال الأرض . ومع ذلك يجب الاهتمام بوضع السؤال فى الصيغة التى تؤمن حسن استجابة الأرض والرد ردا مناسبيا عليه . وقبل لا ينبغى أن يضم هذا الاستبيان سؤالا ، الا اذا كان فى وسع الاجتهاد الجغرافى ، أن يمتلك الوسيلة ، التى تحسن لقاء السؤال على مسامع الأرض ، وتحسن تلقى الاجابة الفورية عليه .

وتسبق المهارة فى لقاء السؤال على الأرض ، وتلقى الاجابة أو الرد ، المهارة فى اختيار صيغ الأسئلة المناسبة ، والمهارة فى حسن ترتيب هذه

الأسئلة ، والمهارة فى حسن تنسيق الأسئلة تنسيقاً موضوعياً . وتسال
هذه الأسئلة عن خواص الأرض ، وهى تعتمد حسن التعمين فى المنظور
الجغرافى الطبيعى ، والتامس التدقيق فى كل عنصر من العناصر المتداخلة
فى تركيب هذا المنظور . كما تسال هذه الأسئلة عن الضوابط الطبيعية
التي تعان عنها هذه الخواص ، وهى تملك قوة الفعل فى مواجهة الإنسان .
ويمتد على هذه الأسئلة والاستفسارات التى تسال عن خواص الأرض ،
وعن ضوابطها ، أسئلة واستفسارات مهمة ، تسال عن مبلغ استعداد
الأرض ، لمواجهة الإنسان والانضباط بالضوابط البشرية فى إطار تطويع
الأرض . بل قل ينبغى أن يعجم السؤال طبيعة الأرض ، حتى تتبين له
مبلغ استعداد الأرض لفرض المتغيرات الطبيعية التى تؤثر على مستوى
استخدام الأرض ، ومبلغ استعداد الأرض للاستجابة لوسائل الإنسان التى
تتغنى تحسين مستوى استخدام الأرض .

هذا ، وفى الوقت الذى تبصر فيه رحلة الزيارة الجغرافية التفقدية
على صعيد الأرض ، فى المساحة المعنية ، وضع خطة العمل الجغرافى العلمى
المبدئى لدراسة أنماط استخدامات الأرض ، وتجهيز أو اعداد الاستبيان ،
تبصر الدراسة الجغرافية المكتبية والوثائقية ، والتشاور الموضوعى بين
أعضاء الفريق هذا الاعداد الجيد للعمل الجغرافى فى المرحلة التالية . ومع
ذلك يبقى دائماً الحق فى مرونة كاملة يتحل بها الاجتهاد الجغرافى ،
وتستوجبها دواعى اعادة النظر ، فى بعض تفاصيل البرامج العملية
فى الخطة ، من أجل الحذف أحيانا ، أو من أجل التعديل ، أو من أجل
الإضافة أحيانا أخرى . بمعنى أن الخطة ينبغى أن تتخرد من دواعى
المجمود ، وأن تتحل بالمرونة . وتصبح هذه المرونة وسيلة مشروعة ، لكى
تواجه احتياجات البحث الجغرافى العلمى ، عن أنماط استخدام الأرض ،
فى المكان والزمان .

وحيث تكون المرونة متاحة فى وضع خطة العمل الجغرافى العلمى ،

وفي الاستبيان الذى يسأل الأرض أو الانسان ، أو حتى يتسنى الحذف أو التعديل أو الاضافة ، أثناء اجراء العمل فى المساحة المعنية ، يكون التشاور أكثر من واجب بين أعضاء الفريق المتعاون . ويكون هذا التشاور الموضوعى ، الوسيلة التى تتدارك الموقف ، وترشد التعديل بالحذف أو بالاضافة . بمعنى أن الحذف جائز ، وأن التعديل مباح ، وأن الاضافة متوقعة ، ولكن لا ينبغي أن ينفرد عضو من أعضاء الفريق وحده ، برأى فى شأن استحداث هذا التغيير فى محتواها .

وعندما ينتهى الاجتهاد الجغرافى المعاصر ، من تشكيل الفريق المتعاون ، ومن وضع خطة العمل الجغرافى ، ومن تجهيز الأدوات والمعدات ، ومن صياغة الاستبيانات المناسبة ، تهيا كل الأوضاع المناسبة لبداية المرحلة التالية .
وقل ينبغي أن تبدأ رحلة الخروج الجغرافى ، الى المساحة المعنية ، واجراءه أو مباشرة وتنفيذ برامج العمل الجغرافى الميدانى عن موضوع استخدام الأرض .



خروج رحلة العمل الجغرافى ، وتقصى أنماط استخدام الأرض :

يجسد خروج هذه الرحلة الجغرافية الميدانية ، معنى التوجه الجغرافى على درب الصواب ، لاجراء الدراسة الميدانية عن أنماط استخدام الأرض ، فى المساحة المعنية . وقل أن هذه الرحلة الجغرافية تخرج الى الميدان لى تقصى الحقائق الجغرافية ، ولكى تحصل على المادة الخام ، حتى تنال وضوح الرؤية ، وهى تحمق فى المنظور الجغرافى ، وتملك القدرة على التعامل فى أنماط استخدام الأرض ، على صعيد المساحة المعنية . بل قل انها الرحلة الجغرافية الميدانية ، التى كباشر جولات التعامل الجغرافى المعلى ، مع المنظور الجغرافى الطبعمى الذى يتحدث عن خواص الأرض ، ومع المنظور الجغرافى البشرى الذى يتحدث عن قدرات الانسان ، حتى تفلح فى تعقبه

عناصر ومكونات التعامل بين الإنسان والأرض ، وكيف يسفر عن أنماط استخدام الأرض السائدة في المساحة المعنية .

وفي مواجهة هذا المنظور الجغرافي الطبيعي ، يجيب الاجتهاد الجغرافي التمعن في طبيعة الأرض . وفي مواجهة المنظور الجغرافي البشري ، يجيب الاجتهاد الجغرافي التمعن في قدرات الإنسان . وتلك بداية واقتراح مناسب لمواجهة المنظور الجغرافي الكلي ، الذى يتحدث ويعلن ويعبر عن مواصفات وملامح أنماط استخدام الأرض ، على صعيد المساحة المعنية . وينبغى أن يتحلل الباحث الجغرافي قائد الفريق ، وأن يتحلل معه أعضاء الفريق المتعاون ، بالكبر قدر مناسب من ذكاء الحس الجغرافي ، وسلامة الإدراك الجغرافي ، وحصافة التفكير الجغرافي ، حتى يلتبس وضوح وحسن ادراك جدوى الانتفاع باستخدام الأرض اقتصاديا واجتماعيا .

هذا ، وقل أن الحاجة فى الميدان وقت اجراء الدراسة الميدانية ، الى ذكاء الحس للملاح ، وسلامة الإدراك الواعى ، وتفتح التفكير الجغرافي المتنور ، هى التى تبصر أو ترشد العمل الجغرافي العملى ، عندما يواجه أى عضو من أعضاء الفريق أنماط استخدام الأرض . وفى هذه المواجهة يتعامل معها الباحث تعامل من يطلب منها فى رفق ، أن تبوح له ولا تسكت ، أو تعلن على أسماعه ولا تتكتم الحقيقة الجغرافية ، عن العلاقة بين الإنسان وهو يطلب ، والأرض وهى تجاوب . بل قل أن المتخصص الجغرافي وفى صحبته شريكه فى العمل غير المتخصص الذى يخرج معه ، ويتعاون فى خدمة العمل الجغرافي العملى ، على صعيد المساحة المعنية ، ينبغى أن يعرف ، أو أن يجيد ويتقن التمعن فى المنظور الجغرافي الذى يجمع بين أرض صالحة للاستخدام وقابلة للتطوير فلا تخذل الإنسان أبدا فى جانب ، وحركة حياة تملك مهارات استخدام هذه الأرض ، فى جانب آخر ، بعين جغرافية ثابتة ومتمرسة . كما ينبغى أن يجيد الباحث فى الميدان ، تذوق طعم الحقيقة الجغرافية ، التى تعلن عن :

١ - مبلغ استجابة الأرض ومواردها المتساحة وخواصها في اطار المتغيرات الطبيعية والضوابط الحاكمة لها ، لاجتهاد الانسان ، وهي تطاوع وسائله وتجاوب تكنولوجيته .

٢ - مبلغ مهارة وسائل حركة الحياة ، في اطار المتغيرات البشرية والضوابط الحاكمة لها ، التي تلتبس تطويع الأرض والانتفاع بها في المساحة المعنية .

والعمل الجغرافي العملي الميداني ، على صعيد المساحة المعنية ، الذي يتحرى ويدقق في دراسة أنماط استخدام الأرض ، سواء تفرغ له الجغرافي المتخصص في الفريق ، أو قام به الشريك العلمي غير الجغرافي أو عهد به الى الفني الماهر في صحة الفريق ، هو الهدف الموضوعي ، أو هو الأساس المتين ، في تقصى الحقائق الجغرافية التي تحدث عن أنماط استخدام الأرض . وقد تغطي هذه الحقائق الموضوعية التي تلزم أوصالها الدراسة الميدانية من المساحة المعنية ، شكل الاستخدام ، أو مضمونه ونتائجه ، أو كنه العلاقة المتبادلة بين أرض قابلة للاستخدام وكأنها تعرض نفسها على حركة الحياة ، وإنسان يطلب استخدام الأرض والانتفاع بها . كما تغطي هذه الحقائق الجغرافية ، محصلة هذا الاستخدام ، وتكشف عن مستوى العلاقة المتبادلة ، في اطار فهم جيد لكعنى الضبط والاضطباط المتبادل ، بين خواص الأرض واستعداداتها للاستجابة في جانب ، وقدرات الانسان ومهارته ودرجة الحاجة في الطلب في جانب آخر .

ويجسد هذا العمل الجغرافي العملي ، على صعيد الأرض في المساحة المعنية ، معنى المواجهة الجغرافية الصريحة والمباشرة ، مع المنظور الجغرافي الطبيعى مرة ، ومع المنظور الجغرافي البشرى مرة اخرى . ولا تكون هذه المواجهة مقصودة لذاتها ، بل انها تقدم لمباشرة التعامل الميداني المناسب ، مع المنظور الجغرافي الذي يتحدث بصدد وموضوعية عن أنماط استخدام

الأرض في المساحة المعنية ، ولا تخفى عن العين الجغرافية شيئا . وتستحق هذه المواجهة ، ومباشرة التعامل الجغرافي التحليل ، وإجراء العمل الجغرافي العمل الميداني ، عن أنماط استخدام الأرض ، حسب جدولة مراحل التنفيذ في الحطة المعمول بها ، ما يلي :



دراسة وعمل الفريق المقيم :

على صعيد المساحة المعنية ، تكون إقامة الفريق المتعاون في دراسة أنماط استخدام الأرض ، دراسة ميدانية متأنية ، في مستوطنة حضرية أو في مستوطنة ريفية مناسبة . ويقع الاختيار على هذه المستوطنة - في الغالب - أثناء رحلة الزيارة التفقدية . وقد يستوجب اتساع المساحة المعنية ، الإقامة في أكثر من مستوطنة منتخبة ، تصلح لمباشرة العمل الجغرافي الميداني ، وتكاد ترحب بحضور وإقامة فريق العمل المتعاون . ويستوجب هذا الاختيار كسب ود الناس ، واستيعاب الدور الوظيفي للفريق على صعيد المساحة المعنية ، والحصول على إذن السلطات المحلية . وكسب الود والحصول على إذن السلطات ، هو الذي يبيح مباشرة العمل الجغرافي العمل الميداني . بل قل تخيم على إقامة الفريق كل دواعي الاطمئنان والأمان المتبادل بين من يكده ويعمل ويسأل عن حقائق استخدام الأرض وتسخيرها في جانب ، ومن يرد ويجاوب على الأسئلة والاستفسارات ويعمل وينتفع بأنماط استخدام الأرض ، في المساحة المعنية في جانب آخر .

ومن هذا الموقع المنتخب لإقامة الفريق ، يباشر أعضاء الفريق ، كل فيما يخصه أو يستند إليه العمل الجغرافي العمل الميداني بعناية التأنى والواق على صعيد المساحة المعنية . ومن هذا الموقع على المستوطنة المنتخبة ، تخرج رحلات العمل الجغرافي اليومية ، لإجراء العمل ، وتنفيذ البرنامج العملية ، وجمع وتسجيل الردود والاجابات على صفحات

الاستبيان • وقد تتفبرق السبل ، وينهمك كل فرد من أعضاء الفريق فى انجاز ما ينبغى أن يشغله • وقل أن لا عودة الا بعد تمام الانتهاء من الشغل الميدانى الذى كان يشغله ، وهو وجبة عمل جغرافى يومية •

هذا ، ويكون هذا الانتشار والتحرك فى أنحاء المساحة المعنية منضبطا • وقل أنه يكون ملتزما بالخطوة الموضوعية ، والمتفق عليها بين سائر أعضاء الفريق • وإذا ما انتهت الوجبة اليومية من وجبات العمل ، تبدأ العودة من الميدان الى محل إقامة الفريق • وعودة أعضاء الفريق بعد عمل يوم كامل ، وتجمعهم ، يكون أمرا مهما ومتفقا عليه • وفى اجتماع أو فى جلسة عمل ، نخيم عليها روح الفريق ، مساء كل يوم ، تتسنى مراجعة رصيد العمل اليومى • كما يتاح للفريق أن يتشاور فى معدلات تقدم العمل الجغرافى اليومى ، وفى تصويب ما يستحق إعادة النظر فيه مرة أخرى • ويدور الحوار بين أعضاء الفريق على المحاور البحثية الموضوعية • كما يتسنى لهم مناقشة المشكلات البحثية المستجدة ، وعرض الاقتراحات وتبادل الرأى حول ما كان ، قد تم انجازه من العمل الجغرافى العمل فى يوم العمل الذى انتهى ، وما ينبغى انجازه من العمل الجغرافى فى يوم العمل التالى ، على صعيد المساحة المعنية •



دراسة وعمل الفريق على المقيم :

على صعيد المساحة المعنية ، يحضر الفريق الى الميدان ، بقصد اجراء الدراسة الميدانية ، عن أنماط استخدام الأرض • ويبدأ يعمل لأعمال الجغرافى اليومى بجد ونشاط • ويتولى كل عضو من أعضاء الفريق انجاز التكليف الذى تسنده خطة العمل اليه • وهناك بالضرورة نقطة بداية متفق عليها ، منها يتفرق أعضاء الفريق كل فى الوجهة التى تيسر له العمل الجغرافى اليومى • وهذه النقطة هى بمينها نقطة التجمع عندما يفرغ كل فرد من أفراد الفريق من انجاز الوجبة الجغرافية العملية اليومية •

واختيار هذه النقطة فى النوقع المناسب ، التى يكون وصول الرحلة الجغرافية الميدانية إليها ، ودون منها انقلابة كن فرد الى الوجهة المحددة لانجاز العمل الجغرافى اليومى ، ويكون عندها التجمع بعد اتمام هذا العمل نوطنة لرجوع الفريق ، يجسد المعنى الحقيقى ، لمباشرة الدراسة الميدانية دون حاجة الى اختيار محل إقامة ثابت على صعيد المساحة المعنية . وفى الوقت الذى تيسر ذئقة وسائل المواصلات تحرك الرحلة الجغرافية الميدانية ، وانتقال أعضاء الفريق يوميا من وإلى الميدان على صعيد المساحة المعنية ، ينبغي أن تكون جلسة اتفاق على الوجهة اليومية من وجبات العمل الجغرافى الميدانى ، قبل الذهاب الى الميدان ، وأن تعقد جلسة مراجعة للمجزات العمل ومعدلات تقدم العمل بعد العودة فى نهاية يوم العمل الجغرافى الميدانى .

وقل أن هذا الذهاب اليومى ، والعودة بعد كل نهاية يوم من أيام العمل ، يستوجب حسن العناية بوضع خطة تناسب العمل الجغرافى اليومى . كما تستوجب شيئا من العناية بتقسيم العمل وحسن توزيع التكاليفات اليومية على أفراد الفريق . بل قل انها وجبة العمل اليومى التى يباشرها الفريق كل فيما يخصه على صعيد المساحة المعنية ، دون ضغوط تدعو الى شئ من التعجل فى انهاء يوم العمل ، أو التعجل فى طلب العودة من الميدان . ويدرك الاجتهاد الجغرافى جفوى هذا التمهل ، حتى لا تقع الدراسة الميدانية عن أنماط استخدام الأرض ، على صعيد المساحة المعنية ، فى عواقب وأخطاء الانحجار العملى الجغرافى المتعجل .

ولا ينبغي أن تفتقر همة الفريق فى الذهاب لو فى العودة ، مع تكرار الوصول اليومى الى الميدان . بل يجب أن يتكرر هذا الوصول اليومى ، فى خفة ونشاط ودون تعجل ، لانجاز العمل الجغرافى الميدانى المناسب تماما لتغطية موضوع دراسة أنماط استخدام الأرض . ومداولات أعضاء الفريق فى نهاية كل يوم عمل ميدانى هى التى تحدد وجبات العمل فى كل يوم ،

وتحدد دواعى تكرار الذهاب الى الميدان ، حتى يعضى العمل الجغرافى على
درب الصواب . ولا ينبغي أن يتوقف تكرار رحلة العمل الجغرافية اليومية
أبدا ، حتى يتيقن الفريق من تمام انتهاء الدراسة الميدانية المتأينة من جمع
المادة المطلوبة عن موضوع استخدام الأرض ، على ضئيه المساحة المعنية .

★ ★ ★

ومن غير تمييز حقيقى ، بين شكل وأسلوب عمل وجدوى حضور
الفريق المتعاون المستمر ضمن معسكر العمل الخاص ، أو فى أعضان
مستوطنة منتخبة ومناسبة ، والاقامة لفترة زمنية متفق عليها لانجاز العمل
أحيانا ، وشكل وأسلوب عمل وجدوى ذهاب وعودة الفريق اليومية الى
الميدان على صعيد المساحة المعنية ، على المدى الزمنى المناسب ، يكون التفرغ
لأداء الدراسة الميدانية مطلوباً . والتفرغ معناه أن تكون الدراسة الميدانية
حتى شغل الفريق الوحيد الذى يشغله . ومعناه أيضا أن لا يدع الفريق
أى هموم تهمة أو تؤثر على حسن أداء العمل الميدانى ، وانجاز الدراسة
الميدانية عن أنماط استخدام الأرض . ويبدو هذا التفرغ الذى نعينه ،
وهو طوع أمر الحطة الموضوعية ، التى يوكل إليها الفريق مسألة ضبط
وتعظيم وتنسيق المضى التنفيذى على درب الصواب ، وتوجه مسيرة العمل
الجغرافى المعلى على صعيد المساحة المعنية ، من يوم الى يوم آخر .

وينبغى أن تطالوع الرحلة الجغرافية الميدانية ، ارادة الفريق ،
وهو يباشر العمل الميدانى المنظم ، على صعيد المساحة المعنية . بل قل أنها
تطالوع ارادة الانتقال المنضبط ، والتحرك السليم ، والبحث الواعى ،
والتحرى الدقيق عن المادة اللازمة ، لتجسيد صور استخدام الأرض ،
والتعقيب على جدوى هذا الاستخدام ومستوى استجابته اقتصاديا
 واجتماعيا . ويجب أن تسبق الرحلة الجغرافية الميدانية ، وتجارب جولات
أعضاء الفريق المنضبطة ، وهم يفترون أو ينتشرون ، انتشارا مناسباً ،

حسب نوعية التكاليف العملية الميدانية المنوطة بكل واحد منهم .
كما نجاب هذه الرحلة ارادة الفريق ، وهم يعودون ويتجمعون بعد انجاز
العمل الجغرافي المنشود في انحاء متفرقة من المساحة المعنية . وتصبح
الوجبة اليومية من هذه الرحلة الجغرافية الميدانية ، مسئولة يوميا عن
الانتشار الواسع وجمع المادة الجغرافية الخام في بداية كل يوم ، وعن
التجمع وتفرغ هذه المادة في الجعبة الجغرافية في نهاية كل يوم من ايام
العمل . وهذا معناه اضافة الجديد كل يوم الى الرصيد الجغرافي ، عن انماط
استخدام الأرض ، على صعيد المساحة المعنية .

ويحتاج هذا العمل الجغرافي العمل الميداني ، الذي ينبغي أن يتقن
أساليب التحري ، والقاء السؤال ، ومباشرة الاستفسار عن أنماط استخدام
الأرض ، شيئا من التدقيق . كما يحتاج تلقى الاجابات وحسن الاستماع
لردود التي تجاب عن الاستفسارات ، الى شيء كثير من الحصافة والثاني
الشديد . وفي جميع الأحوال ، يستوجب التدقيق والحصافة والثاني
الشديد في اجراء العمل الجغرافي الميداني ، حسن الانفعال بمهارة العين
الجغرافية في المباشرة وتقصي الحقيقة ، حتى تكون النتائج الصحيحة
والاجوبة السديدة . كما يحتاج العمل الجغرافي الميداني بعد ذلك كله الى
شيء كثير من الصبر والجلد ، في مواجهة تكرار العمل أو تكرار القاء
السؤال في مواقع متفرقة أو متعددة . هذا بالاضافة الى شيء مناسب من
حسن الانفعال بالتذوق الجغرافي ، لنتائج العمل والاجابات التي ترد على
الاستفسارات والأسئلة ، حتى يتسنى التيقن من صدق وموضوعية وجدوى
الحصول على النتائج الجغرافية ، من مصادرها البكر على صعيد الأرض
في المساحة المعنية .

ويحتاج هذا الصبر وتلك الحصافة ، من خلال مهارة العين الجغرافية
المبدية ، وحسن تذوق نتائج العمل الجغرافي العمل الميداني ، عن استخدام
الأرض في المساحة المعنية ، الى وقفات انتظار وتأمل دقيق ، حتى يتحقق

التمعن الجغرافى العميق • ويوفر هذا التمعن حسن التدبر والتفكير الجغرافى العقلانى الهادئ ، نى موقف الانسان وهو يطاوع الأرض مباشرة الاستخدام ، وفى موقف الأرض وهى تطاوع ارادة الاستخدام • بل قل يوفر هذا التمعن حسن التحليل الجغرافى لأى صورة من صصور استخدام الأرض ، وحسن التقويم الجغرافى لأى مستوى من مستويات استخدام الأرض ، على صعيد المساحة المعنية •

وفى كل الأحوال ، وعلى صعيد أى مساحة معينة ، لا ينبغي أن ينفض أى عضو من أعضاء الفريق المتعاون يديه من العمل الجغرافى الميدانى أبداً ، قبل أن يلتبس الجدوى الفعلية من انجازات هذا العمل الميدانى • وقد يعتمد التماس هذ الجدوى ، على المهارة الذاتية الخاصة والمتخصصة أحيانا ، ولكن جلسات الاجتماع العلمى ، التى تضم أعضاء الفريق المتعاون ، بعد اتمام العمل الميدانى ، تكون الأفضل فى التماس هذه الجدوى • بل قل يكون الحوار فى هذه الجلسات التى تسجل التمعن المشترك فى انجازات العمل الميدانى ، سبيلا للتيقن من قيمة هذا العمل الميدانى عن استخدام الأرض ، أو من مضى هذا العمل على درب الصواب ، فى أنحاء المساحة المعنية •

ويبقى العمل الجغرافى العملى عن أنماط استخدام الأرض ، من يوم إلى يوم آخر ، فى انضباط حقيقى على درب الصواب ، حسب الخطة الموضوعية والمعمول بها • وقل لا استثناء أبداً ، الا ما قد يستجد أثناء جلسات التشاور بين أعضاء الفريق ، فيضيف ما يستحق الاضافة ، أو يحذف ما يستوجب الحذف • ويتأتى هذا العمل الجغرافى الميدانى ، عن استخدام الأرض فى المساحة المعنية ، على وجهين متكاملين ، لا تنقطع الصلة الواجبة بينهما أبداً •

وعلى الوجه الأول ، يكون العمل الجغرافى الميدانى ، من الاختصاص الجغرافى البحث • وهو مسئول عن انجازه ، ولا سبيل للمنافسة معه على هذا العمل • وهو المسئول عن مطالعة المتطور الجغرافى الطبيعى ، وكأنه

يلتمس خواص الأرض ، وكيف تطاوع الانسان فلا تتخذله • وهو المسئول عن مطالعة المنظور الجغرافى البشرى ، وكأنه يلتمس قدرات الانسان وكيف يطوع الأرض التى تجاوبه •

وتستوجب هذه المسئولية ، على صعيد المساحة المعنية ، خبرة الجغرافى فى التحليل والتركيب التى يجيدها أكثر مما يجيدها غيره • وقل أن هذا الشق العمل الجغرافى الميدانى ، هو الذى يمهّد ويسعف الاقتراب من أنماط استخدام الأرض ، وهو الذى يتقصى ويتدارس أوضاع ويتحرى مستويات استخدام الأرض فى الانتاج أو فى السكن أو فى الخدمات • وعن أجل هذا الهدف يعمل الاجتهاد الجغرافى ، ويباشر الدراسة الميدانية ، ولا يكاد يصلح لانجاز هذا الهدف فى نهاية المطاف ، غير الجغرافى المتخصص •

وعلى الوجه الآخر ، يكون العمل الميدانى ، لحساب الهدف الجغرافى من التصدي لدراسة استخدام الأرض ، من الاختصاص العلمى المتعاون فى صفوف الفريق • ويلتمس الاجتهاد الجغرافى من العلمى المتخصص ، خبرته التى تسعف التدقيق والتفغل فى تفاصيل المنظور الجغرافى الطبيعى ، أو فى تفاصيل المنظور الجغرافى البشرى • وقل يستوجب العمل الجغرافى الميدانى ذات العلاقة المباشرة بالهدف الجغرافى عن أنماط استخدام الأرض ، طنب خبرة ومهارات المتخصص العلمى فى العلوم الطبيعية أو فى العلوم الانسانية ، الذى يماون ويشترك فى العمل ، ولا يبخل أبداً ، فى انجاز حصته التى تعمق الفهم الجغرافى الموضوعى ، لأنماط استخدام الأرض ، فى المساحة المعنية •

وقل أن هذا هو الشق العمل الميدانى ، على صعيد المساحة المعنية ، الذى يسعف التحليل الجغرافى فى مرحلة ، ويرشد التقويم الجغرافى ، ولا يصلح له غير المتخصص العلمى عضو الفريق المتعاون • بل قل أن هذا هو العمل الجغرافى الميدانى غير المباشر ، الذى ينجزه غير المتخصص الجغرافى حتى يشد أزر الدراسة الميدانية • ويسند هذا التعاون العلمى العمل ، توجهات التحليل والتفغل الجغرافى ، وصولاً الى الحكم الجغرافى ، عن جدوى

أى نمط من أنماط استخدام الأرض ومستوياته لحساب الإنسان على صعيد المساحة المعنية .

وتكفل الخطة الميدانية المعمول بها ، فى المساحة المعنية ، لحساب دراسة ميدانية جغرافية جيدة ، عن أنماط استخدام الأرض ، فى المكان والزمان ، شيئا كثيرا من حسن التنسيق ، وضبط إيقاعات وتوجهات العمل الميدانى المباشر وهو مسئولية المتخصص الجغرافى ، والعمل الجغرافى غير المباشر ، وهو مسئولية المتخصص غير الجغرافى . وبناء على هذا التنسيق ، يجنى البحث الجغرافى عن استخدام الأرض ، نتائج وثمرات الدراسة الميدانية . كما تكفل هذه الخطة الميدانية ، حسن توظيف خبرات ومهارات الجغرافى المتخصص قائد الفريق ، نى حسن استيعاب محصلة العمل الجغرافى الميدانى ونتائجه النهائية ، استيعابا ، يطوع النتائج تطويما مناسبة ، يسهم فى :

أولا - انجاز البحث الجغرافى المناسب عن استخدام الأرض ، فى نهاية المطاف ، لكى يغطى المسح حسن توزيع الأنماط السائدة ، ويغطى التقويم حساب الجدوى واحتمالات تحسين مستويات استخدام الأرض .

ثانيا - رسم الخرائط الجيدة التى تخدم أهداف هذا البحث الجغرافى ، من خلال حسن بيان التوزيع الجغرافى ، لأنماط استخدام الأرض ، على صعيد المساحة المعنية .

ويرى من الجغرافى قائد الفريق ، المتخصص فى موضوع استخدام الأرض دائما ، على حسن الاستعداد ، لأن ينتفع برصيد الدراسة الميدانية . ومن محصلة هذا الرصيد العمل ، ومحصلة الدراسة المكتبية والدراسة الوثائقية ، يصطنع نسيجا جغرافيا جيدا ، أو توليفة جغرافية مناسبة . وتحللت هذه التوليفة الجغرافية عن أنماط استخدام الأرض وتوزيعها الجغرافى على صعيد المساحة المعنية . كما تحللت هذه التوليفة أيضا ، عن

مستوى هذا الاستخدام لحساب الانسان . ويختتم هذه التوليفة الجغرافية ،
بمعرض موضوعي هادف ، يؤكد يلتمس منطق التغيير واحتمالاته الممكنة ،
من أجل تحسين مستراتيجيات هذا الاستخدام ، وتحسين أوضاعه السائدة على
صعيد المساحة المعنية .

والدراسة الميدانية على صعيد المساحة المعنية ، التي يكون في وسعها
أن تجسد الحكم على توزيع أنماط استخدام الأرض ، وهي تميز بين حسن
التوزيع وسوء التوزيع ، توفر رأيا سديدا . ويمتدح هذا الرأي الجغرافي
حسن التوزيع الذي ينسق بين من يباشر استخدام الأرض في جانب ، ومن
ينتفع بمحصلة هذا الاستخدام ، في جانب آخر . ويكشف هذا الرأي
الجغرافي أحسنا أخرى سوء التوزيع الذي يفتقد التنسيق بين من يباشر
استخدام الأرض ، ومن يلتمس الانتفاع بمحصلة هذا الاستخدام . ومعنى
ذلك أن يمسك الاجتهاد الجغرافي بزمام الخطأ في مجال التوزيع الجغرافي
لأنماط استخدام الأرض . وتأسيسا على ذلك يكون في وسع الرأي الجغرافي
أن يقدم التوصية للنظر في شأن إعادة النظر في هذا التوزيع الجغرافي ،
والتحول من الخطأ الى الصواب ، من أجل الانتفاع الأفضل .

والدراسة الميدانية على صعيد المساحة المعنية ، التي يكون في وسعها
أن تجسد الحكم على مستوى استخدام الأرض ، وهي تميز بين الاستخدام
الجائر ، والاستخدام التقليدي ، والاستخدام المتطور ، توفر رأيا جغرافيا
سديدا . ويضع هذا الرأي الجغرافي في اعتباره حساب الجدوى الاقتصادية
والجدوى الاجتماعية ، على صعيد المساحة المعنية . وقل يكون في وسع
هذا الرأي الجغرافي أن يمتدح الاستخدام المتطور ، ويسجل دواعي التحسين
التي تجاوب قوة تأثير المتغيرات ، دون خروج أو تمرد على الضوابط التي
تحرص العلاقة بين الانسان والأرض . كما يكون في وسع الرأي الجغرافي
أيضا ، أن يشجب للاستخدام الجائر ويعيب عليه الطعن في الأرض ،
أو الإفساد في البيئة ، وأن يفضح الاستخدام التقليدي ويعيب عليه الجمود

والاعراض عن المستجدات والقبول بمستوى الحد الأدنى من الجدوى الاقتصادية والجدوى الاجتماعية .

وهكذا نتبين كيف يمسك الاجتهاد الجغرافي من خلال الدراسة الميدانية ، بزمام الخطأ فى استخدام الأرض ، أو بزمام الصواب فى أنماط استخدام الأرض . وترشده الدراسة الميدانية وهو يحدد مسئولية الانسان وهو يقترب الخطأ ، أو وهو يعتمد الصواب ، فى التعامل مع الأرض وتسخيرها ، وتحسين مستويات استخدامها . وترشده هذه الدراسة الميدانية أيضا ، وهو يحدد مسئولية الأرض وهي تكاد تنمرد ولا تجاوب اساليب تحسين مستويات الاستخدام . بل قل يكون فى وسع الدراسة الميدانية بعد ذلك كله ، أن تلهم الاجتهاد الجغرافي « وهو يصدر الرأى الجغرافي السديد الذى يبتنى على التوجه التطبيقي ، فياتمس العلاج ويكبح جماح الخطأ فى استخدام الأرض ، ويميله الى الصواب » .

وحسن سير العمل الميداني ، وتقاسم معدلات الانجاز العمل ، فى الشق الجغرافي البحث ، أو فى الشق العلمى ، غير الجغرافي ، وحسن التنسيق بين النتائج والانجازات المرحلية المتكاملة فى هذين الشقين ، تستوجب شيئا كثيرا ومهما من الحصافة الجغرافية فى التركيب وصياغة التوليفة . وقد تعنى هذه الحصافة الجغرافية شيئا من المهارة والخبرة وحسن التعامل واستيعاب تفاصيل المدركات الجغرافية ، التى تصور أو التى تعبر عن أنماط استخدام الأرض فى المساحة المعنية . وقد تعنى هذه الحصافة الجغرافية ، شيئا مفيدا من الانتفاع المناسب بنتائج الاستبيان الجيد ، الذى يتحرى ويدقق فى تفاصيل العلاقة بين الانسان والأرض ، حتى تقضى الى تجسيد صور وأنماط ومستويات استخدام الأرض ، لحساب الانتاج ، أو لحساب السكن أو لحساب الخدمات ، على صعيد المساحة المعنية .

وقل أن هذه العناية الجغرافية التى تبتنى فى البداية على اشراك المتخصصين العلميين ، وتعتمد عليهم فى مباشرة الشئ المناسب من التدقيق

فى التفاصيل ، تستوجب حسن تمسك الاجتهاد الجغرافى وهو مباشر
«لدراسة الميدانية على صعيد المساحة المعنية ، بأمرين جوهريين» . وهذان
الأمران الجوهريان هما :

أولا - المحافظة على روح الفريق التى تخيم على العمل وإجراء
«الدراسة الميدانية» الى الحد الذى يحول دون انفراد أى عضو فى انجاز
«العمل الجغرافى الميدانى» .

ثانيا - المواظبة الجماعية على حضور جلسات الفريق الدورية ،
للتشاور او لمراجعة معدلات تقدم العمل الجغرافى العملى الميدانى ، الى الحد
الذى يحول دون تكتم أى عضو على ما قد أنجزه فى الميدان .

وينبغى أن يثق فريق العمل المتعاون فى جدوى عمله الميدانى ، عن
«استخدام الأرض فى المساحة المعنية» وتبتنى هذه الثقة على الاقتناع الموضوعى
بمهارة الجغرافى فى متابعة العلاقة بين الانسان والأرض متابعة تكفل أن
يبوح كل منهما بأسرار كثيرة عن استخدام الأرض ومستواه . وقل أن هذا
«الاقتناع» يكون على أساس تعميق المعرفة الجغرافية بالأرض ، وفى وسعها أن
تكشف عن خواص الأرض ، وعن التحديدات التى تعلن عنها الأرض ،
فى مواجهة الانسان ، وكأنها لا تريد أن تستسلم له وتطاوعه . كما يكون
«الاقتناع» أيضا على أساس أن تعميق المعرفة الجغرافية بالانسان ، فى وسعها
أن تكشف عن استعداد الانسان لقبول التحدى ، وعن مهارة الوسيلة
الحضارية التى يتوسل بها ، لتطويع الأرض حتى تطاوعه .

ومن خلال الدراسة الميدانية ، ومباشرة العمل الجغرافى الميدانى على
صعيد المساحة المعنية ، يتحدى اقتناع الفريق بجدوى المعرفة الجغرافية
وحسن التمعن فى كنه وماهية ما تتحدث عنه الرؤية الجغرافية . ويجد
«الفريق» فى اجراء الدراسة الميدانية ، حتى يكون فى وسعه أن يتبين أبعاد
«العلاقة بين الانسان والأرض» ، أو أن تتكشف له حقيقة المصالحة بينهما ،

لكي تبدو الأرض قابلة للاستخدام أحيانا ، أو غير قابلة للاستخدام أحيانا أخرى . كما يكون في وسع المعرفة الجغرافية ، أن تسعف الفريق حتى تتبين له المتغيرات الطبيعية ، ومبلغ تأثيرها على خواص الأرض واستعداداتها للاستجابة للإنسان ، أو حتى تتبين له المتغيرات البشرية ومبلغ تأثيرها على قدرات ومهارات الإنسان واستعداداته لتسخير الأرض . بل قل في وسع المعرفة الجغرافية التي تلمم أوصالها الدراسة الميدانية ، أن تكشف قوة فعل المتغيرات ، وكيف يستوجب هذا التغير جولة مصارعة بين الإنسان والأرض ، تتغير بموجبها بنود الاتفاق وحد المصالحة بينهما ، النذى يحدد أبعاد استخدام الأرض ، لحساب الإنسان وعلى حساب الأرض أحيانا ، أو على حساب الإنسان والحساب الأرض أحيانا أخرى .

وهكذا نفهم جيدا قيمة اسهام العمل الجغرافى العلمى الميدانى ، الذى ينجزه الجغرافى المتخصص ، عن خواص الأرض ومتغيراتها فى المساحة المعنية . كما تدرك جدوى اسهام العمل الجغرافى العلمى الميدانى ، الذى ينجزه المتخصص العلمى غير الجغرافى ، وهو يعنى المعرفة الجغرافية الطبيعية بالأرض ، خواصها ومتغيراتها على المدى القصير ، أو على المدى الطويل . وهذا هو عين ما ينتهى الى حسن التمييز بين الأرض التى تبنى وتهدى الاستعداد وتشهد تطویر أنماط استخدام الأرض فى جانب . والأرض التى لا تبنى ولا تعلن عن الاستعداد الذى يجاوب ارادة الاستخدام فى جانب آخر . بل قل هذا هو ما يبين مبلغ استعداد الأرض لأن تلبى طلب الإنسان ، وتجاوب الوسيلة التى يتوصل بها لاستخدام الأرض وتسخيرها فى الانتاج أو فى السكن أو فى توفير الخدمات . وكان هذا العمل الجغرافى العلمى الميدانى على صعيد المساحة المعنية ، عن خواص الأرض ومتغيراتها المنتظمة أو غير المنتظمة ، يتأتى تحت شعار : ينبغى التعرف على الأرض لكي يعرف الإنسان كيف يسيطر عليها ، فتجاوبه وتعطيه ما يستحقه فى المقابل .

كما نفهم جيدا مرة أخرى ، قيمة اسهام العمل الجغرافى العلمى الميدانى

الذى ينتجها الجغرافى المتخصص ، عن خواص الأوضاع ومتغيراتها التى يعيشها الإنسان ، فى المساحة المعنية . كما نذكر أيضا ، جدوى اسهام العمل الجغرافى العملي غير المباشر ، الذى ينتجها المتخصص العلمى غير الجغرافى ، وهو يعمق المعرفة الجغرافية البشرية بالإنسان ، وجوده بالكم وقدراته بالكيف ومتغيراتها على المدى القصير أو على المدى الطويل : وهذا هو عين ما يبين مبلغ استعداد الإنسان والحاجة فى التعامل مع الأرض فى إطار الضبط والانتضباط المتبادل ، حتى يبلغ الحد المناسب لتطويعها . وهذا هو مرة أخرى عين ما يعلن عن جدية وجدوى الوسيلة التى يتوصل بها الإنسان لمباشرة استخدام الأرض فى الانتاج أو فى السكن أو فى الخدمات . وكان هذا العمل الجغرافى العملي الميدانى ، عن أوضاع الإنسان وقدراته ومتغيراتها ، يتأقن تحت شعار : تعرف على الإنسان جيدا ، لكى يتبين لك كيف يسيطر على الأرض ، وكيف يصارعها فى طلب تطويعها . حتى تجاوبه وتعطيه ما يستحقه فى المقابل ، على صعيد المساحة المعنية .

ومهما يكن من أمر فإن تكليف الدراسة الميدانية بالعمل على صعيد المساحة المعنية ، وتعقب خواص ضوابطها ومتغيراتها ، وتعقب حضور الإنسان وجس نبض قدراته وضوابطه ومتغيراتها ، يمثل ضرورة جغرافية . وتلتزم هذه الضرورة الجغرافية ، الموضوعية والصدق ، فى دراسة وتقصى العلاقة بكل أبعادها الإيجابية والسلبية ، على صعيد المساحة المعنية ، بين الإنسان والأرض ، وما يمكن أن تقضى إليه فى مجالات استخدام الأرض . بل قل إن هذه الضرورة الجغرافية هى التى تمنع رصد التوزيع الجغرافى لانتشار استخدام الأرض فى ظل الانتشار البشرى ، على صعيد المساحة المعنية .

وتستوجب هذه الضرورة الجغرافية مرة أخرى ، شيئا من الوعي والحصافة والمهارة ، فى تحليل خواص الأرض ، وفى تحليل أوضاع الإنسان على الأرض ، حتى تتيسر فرص التغلغل فى تحليل العلاقة بين الإنسان

والأرض . ومن خلال هذا التحليل الجغرافى الذى تفضى اليه الدراسة الميدانية تتكشف نتائج هذا التخلخل والتدقيق فى صور وأنماط استخدام الأرض . وتكون وكأنها تبوح للاجتهاد الجغرافى بأوضاع استخدام الأرض مرة ، ويجدوى هذا الاستخدام مرة أخرى . بل قل انها هى التى لا تسكت أبدا حتى تبوح للاجتهاد الجغرافى أثناء اجراء الدراسة الميدانية :

أولا - بأسرار التحديات التى تعلن عنها خواص الأرض ، وتواجه بها الانسان ، وهو يقبل على مباشرة أنماط استخدام الأرض .

ثانيا - بأسرار الوسائل الحضارية والمكتسبات والخبرات والتكنولوجيا التى يتوصل بها الانسان للتعامل مع التحديات المعلنة وتطويعها وإبطال الشيء المناسب من مفعولها ، حتى يتسنى مباشرة أنماط استخدام الأرض .

ومع تقدم العمل الجغرافى على صعيد المساحة المعنية ، ومراعاة هذا التخلخل فى كنه وماهية العلاقة بين الانسان والأرض ، يتبلور الرأى الجغرافى عن أنماط استخدام الأرض . ويكون هذا الرأى الجغرافى موضوعيا ، فى ظل دراسة ميدانية متوازنة ، لا تنحاز الى صف الأرض وخواص الطبيعة على حساب الانسان ، ولا تنحاز الى صف الانسان وقدرات فعله على حساب الطبيعة . وبناء على هذه الموضوعية ، تتجلى الحقائق التى تبصر الانسان فى مجالات تحسين الوسائل التى تشه أزر الاقدام المتطور على استخدام الأرض ورفع كفاءته ، فى ربوع المساحة المعنية .

ولا ينهى الفريق المتعاون حضوره المتكرر ، أو اقامته المستمرة فى المساحة المعنية ، والعمل لحساب الدراسة الميدانية عن أنماط استخدام الأرض ، الا بعد أن يفرغ تماما ، أو بعد الانتهاء فعلا ، من اجراء وتنفيذ برامج العمل الجغرافى العملية ، الواردة فى صلب الخطة المعمول بها . وقل ينبغى أن يتأكد أعضاء الفريق من جدوى هذا العمل ، وحسن جمع الرصيد الجغرافى عن استخدام الأرض . بل قل ينبغى أن يتأكد أعضاء

الفريق من صدق وموضوعية الوصول بهذا الرصيد الجغرافى المتاح ، الى الهدف الجغرافى عن استخدام الأرض • ومن ثم يكون الاتفاق الجماعى ، الذى يجمع به أعضاء الفريق ، على عودة الرحلة الجغرافية الميدانية من محل اقامتها فى الميدان ، أو على توقف الرحلة الجغرافية الميدانية عن الذهاب المتكرر الى الميدان •



الانجاز الجغرافى العمل الميدانى عن استخدام الأرض

يلتمس الانجاز الجغرافى العمل فى الميدان ، اتباع سبيل التوزيع والتعليل والربط ، وصولا الى الهدف الجغرافى من دراسة وتحرى موضوعية البحث الجغرافى عن استخدام الأرض • وقل يتحرى هذا الانجاز الميدانى الذى يشارك فيه الجغرافى وغير الجغرافى فى فريق متعاون ، الالتزام الكامل بالهدف الجغرافى • ويتأتى هذا الالتزام والاجتهاد الجغرافى ، يطل بعين الفريق على رؤية جغرافية شاملة ، تجسد أنماط استخدام الأرض على صعيد المساحة المعنية ، حتى يبلغ حد التدقيق والتعمن والتغلغل فى التفاصيل الدقيقة • ويتأتى هذا الالتزام مرة أخرى ، والاجتهاد الجغرافى يصدق ويحسب بعين الفريق ، ويقوم الرؤية الجغرافية لأنماط استخدام الأرض فى المكان والزمان ، على صعيد المساحة المعنية •

ومعانة وتحليل التفاصيل والتغلغل فى أوضاع تعلن عنها الرؤية الجغرافية لأنماط استخدام الأرض ، وتحرى التعمن والتدقيق وحسن حساب الجدوى الاجتماعية والجدوى الاقتصادية ، التى تتحدث عنها هذه الرؤية التحليلية لأنماط استخدام الأرض فى المكان والزمان ، هى مهمة الدراسة الميدانية ، ومسئولية الفريق الذى يباشر هذه الدراسة على صعيد المساحة المعنية • ومباشرة هذه الدراسة الميدانية وتحرى الهدف الجغرافى تضع الاجتهاد الجغرافى فى وضع يهتم بكل ما وراء أنماط استخدام الأرض ، حتى

تتكشف له مسئولية الإنسان وهو يسأل ، ومسئولية الأرض وهي تجاوب .
بل قبل يصبح الاجتهاد الجغرافى ونى وسعه أن يدل بالرائى الجغرافى السديده
عن أنماط استخدام الأرض ، وأن يكون وكأنه المستشار الذى يرشد العلاقة
بين الإنسان والأرض ، والذى يصير تطوير فعل المتغيرات دون الخروج عن
قواعد الضبط والانضباط المتبادل بينهما ، من أجل استخدام أفضل كما
وكيفا ، يطوع الأرض وتجاوب الإنسان ، على صعيد المساحة المعنية .

ومن يمتنع عن مباشرة هذا العمل الجغرافى العملى ، على صعيد
المساحة المعنية ، لكى يتبين ويتغلغل فى كنهه وماهية استخدام الأرض
فى الانتاج أو فى السكن ، أو فى توفير الخدمات ، لحساب حركة الحياة ،
يكون وكأنه يغمض عينيه فلا يرى ، أو يسد أذنيه فلا يسمع ، حتى يفقد
أطراف كل الخيوط التى يصطنع منها نسيج بحثه الجغرافى الهادف .
وقل بثقة أن موضوعية الدراسة الجغرافية ، التى تائمس الدور الوظيفى
والهدف الجغرافى التطبيقى ، عن موضوع استخدام الأرض ، فى أى مساحة
معنية ، لا تمضى على الدرب الصحيح ، الا من خلال الدراسة الميدانية
المناسبة فى المكان والزمان .

وبناء على هذا التوجه الجغرافى العملى التطبيقى الى حقل الدراسة
الميدانية ، لا تبدأ دراسة أنماط استخدام الأرض من فراغ أبدا . وقل
كيف تكون البداية من فراغ ، وهى دراسة معنية بالواقع ، تعايش التجربة
على صعيد الأرض ، بمهارة جغرافية تتحلل بالقدرة على التحليل والتغلغل
فى أبعاد كل نمط من أنماط استخدام الأرض ، فى المكان والزمان .
بل قبل أيضا ان هذه البداية الموضوعية ، التى توجه الاهتمام الجغرافى الى
معالجة الواقع ، وتكفل حسن التعامل مع صور وأنماط استخدام الأرض ،
فى المساحة المعنية ، حتى لا تبدأ من فراغ ، تعنى المضى بدراسة هذه
الأنماط على درب الصواب ، وتحليلها وتقويمها والحكم عليها ، وصولا الى
الغاية الجغرافية التطبيقية المنشودة .

وقيمة أو جدوى مباشرة الدراسة الميدانية ، وما تفضى به من تقدم
الاجتهاد الجغرافى المعاصر ، على درب الصواب الى الغاية أو الهدف الجغرافى
التطبيقى المنشود ، فى مجال استخدام الأرض ، تبدو أهم من قيمة أو من
جدوى الدراسة المكتبية والاطلاع على الكتب والمراجع ، والدراسة الوثائقية
والاطلاع على المصادر والوثائق . وفى الاعتقاد الجغرافى التطبيقى ، أن مكان
الدراسة الميدانية ومكانتها فى دراسة أنماط استخدام الأرض ، تسبق
أو تتقدم على مكان الدراسة المكتبية ، لنفس هذا الغرض الجغرافى المنشود .
ومن ثم قل يستحق هذا الغرض الجغرافى التطبيقى المنشود ، تكليف
الدراسة الميدانية ، بالتحرى والعناية بالعمل الجغرافى العملى ، على صعيد
المساحة المعنية . ومن خلال عين جغرافية واعية ، لا تغفل عن أى وجه من
وجوه دراسة أنماط استخدام الأرض ، ينبجح الاجتهاد الجغرافى فى توظيف
الدراسة الميدانية ، لتغطية أهداف هذه المهمة التطبيقية .

وعلى الوجه الأول من هذه الوجوه المتعددة ، يكون التعامل الجغرافى
مع الأرض ، وخواصها وطبيعتها وفعل المتغيرات الطبيعية التى تهيمن
عليها ، محل عناية جغرافية مركزة ، على صعيد المساحة المعنية . وتدقق
هذه العناية الجغرافية المركزة مرتين : مرة فى المنظور الطبعى الكلى ، ومرة
أخرى فى العناصر المتداخلة فى تكوين المنظور الطبعى الكلى . ويستشرف
هذا التدقيق أو التغافل فى طبيعة الأرض ، مبلغ استعداد هذه الأرض ،
بكل أبعادها المؤلفة من اليابس والماء والهواء ، للاستجابة لفعل الانسان ،
وبذل العطاء فى المقابل . كلما يلمس هذا التدقيق أو التغافل فى طبيعة
الأرض ، مبلغ استعدادها ، لأن تطاوع فعل المتغيرات الطبيعية ، حيث
يتناقص العطاء أحيانا أو يزداد العطاء أحيانا أخرى .

وتعقبا على نتائج الدراسة الميدانية ، على هذا الوجه الأول ، على
صعيد المساحة المعنية ، يلمس الاجتهاد الجغرافى الاجابة على ثلاثة أسئلة
أو استفسارات هامة . ويكون السؤال :

الأول - وهو الذى يسأل بالحاح عن دواعى كم وكيف العطاء الحقيقى
لاى نمط من أنماط استخدام الأرض .

الثانى - وهو الذى يسأل بالحاح عن دواعى الاستجابة للمتغيرات
الطبيعية أو للمتغيرات البشرية ، فى تفسير كم وكيف العطاء بالزيادة
أو بالنقصان .

الثالث - وهو الذى يسأل بالحاح عن الأرض البكر التى يكون
فى وسعها أن تجاوب نمط الاستخدام المعنى أدواته ووسائله .

وعلى الوجه الثانى من هذه الوجوه المتعددة ، يكون التعامل الجغرافى
مع الناس وقدراتهم ومهاراتهم ، وفعل المتغيرات البشرية التى يمكن أن
يفرضها الانسان ويحسن استيعابها وتوظيفها فى صفه ، محل عناية
جغرافية مركزة ، على صعيد المساحة المعنية . وتصدق هذه العناية الجغرافية
المركزة مرتين ، مرة وهى تحمّل فى المنظور الجغرافى البشرى الكلى ، ومرة
أخرى وهى تحلل العناصر المتداخلة فى تكوين هذا المنظور . ويستشرفه
هذا التدقيق أو التغلغل فى قدرات الانسان ، مبلغ استعداد هذا الانسان
لاستخدام الأرض ، ومبلغ القدرة على تطويعها ، فى طلب الحاجة من الأرض .
كما يلمس هذا التدقيق أو التغلغل فى قدرات ومهارات الانسان ، مبلغ
استعداده لأن يطوع فعل المتغيرات الطبيعية أو المتغيرات البشرية ، التمر
تحول دون تمرد الأرض أحياناً ، أو التى تطور وتنمى استجابة الأرض
أخرى .

وتقريباً على نتائج الدراسة الميدانية ، على هذا الوجه الثانى ، على
صعيد المساحة المعنية ، يلمس الاجتهاد الجغرافى ، الاجابة على ثلاثة أسئلة
أو استفسارات هامة . ويكون السؤال :

الأول - وهو الذى يسأل عن وسائل الانسان ، وعن مهارات
توظيفها فى استخدام الأرض وطلب الانتفاع بها .

الثانى - وهو الذى يسأل عن مبلخ استيعاب واكتساب مهارات أفضل ، ومباشرة توظيف تكنولوجيا متطورة ، فى طلب تحسين مستوى استخدام الأرض .

الثالث - وهو الذى يسأل عن الكيفية التى يتسنى بها انعاش وتطوير وشحن مهارات الانسان ، حتى يكون فى وسعه أن يمارس أو يباشر استخدام أفضل للأرض فى المكان والزمان ، على صعيد المساحة المعنية .

وعلى الوجه الثالث من هذه الوجوه المتعددة ، يقوم الاهتمام الجغرافى ، من خلال الدراسة الميدانية الجدوى الحضارية والجدوى الاجتماعية والجدوى الاقتصادية لأنماط استخدام الأرض ، على صعيد المساحة المعنية . وعلى هامش حساب هذه الجدوى ، يتعقب الاجتهاد الجغرافى سلبيات وإيجابيات استخدام الأرض فى الانتاج أو فى السكن أو فى الخدمات . ويعاون فى هذا التقويم وحساب الجدوى ، اسهام المشاركين فى الفريق ، من المتخصصين فى العلوم الانسانية ، وهم على بينة بأوضاع حركة الحياة على صعيد الأرض ، اقتصاديا واجتماعيا وحضاريا .

هذا وينبى أن تفتتح العين الجغرافية على كنه وماهية السلبيات والإيجابيات التى تعلن عنها صور وأنماط استخدام الأرض ، حتى تتحرى وتسال عن عواقبها على صعيد المساحة المعنية . ويكون السؤال :

الأول - وهو الذى يسأل عن تفسير صحيح يفضح نتائج هذه السلبيات ، التى تتضرر بموجبها مصلحة الانسان فى استخدام الأرض ، أو التى تعلن عن شيء أشبه بالتمرد وعصيان الأرض ، وعجز الوسيلة عن إنهاء هذا التمرد والسيطرة عليها وامتلاك حق تطويعها .

الثانى - وهو الذى يسأل عن الإيجابيات التى تعلن عن مهارات الانسان وحسن تعامله مع الأرض ، حتى يكاد يلتمس إمكانيات تطوير هذه الإيجابيات تطويرا جادا ، تنتفع به مصالح الانسان فى استخدام الأرض .

الثالث - وهو الذى ينبغى أن يستفسر فى الحاح عن الدوافع التى فى وسعها أن تلجج فى الإنسان ، طاقات أفضل ، حتى يصبح فى وسعه مباشرة التغيير واستيعاب تكنولوجيا أفضل ، تشد أزر الاستخدام الأفضل فى المكان والزمان ، على صعيد المساحة المعنية .

ومن أجل حسن إنجاز العمل الجغرافى العملى ، عن كل وجه من هذه الوجوه الثلاثة ، لدراسة استخدام الأرض ، فى المساحة المعنية ، يطرح أعضاء الفريق المتعاون ، كل فيما يخصه ، ويسند إليه الأسئلة والاستفسارات على الأرض أو على الناس الذين يستخدمون الأرض فى المكان والزمان . وينبغى أن يتحلل هذا الطرح الموضوعى ، بشئ كثير من الحصافة والمهارة والتدقيق ، لكى تبوح الأرض بالاجابات الصحيحة عن الأسئلة المطروحة ، أو لكى ييبح الانسان بالاجابات الصحية عن الأسئلة المطروحة . كما ينبغى أن يحسن صاحب السؤال الاستماع الى الاجابات ، والتعمن فى مبلغ صدقها وموضوعيتها .

وينبغى أن تكون هذه الأسئلة والاستفسارات مرتبة ومتفق عليها وعلى طرحها فى الوقت المناسب . ويفضل نى طرح هذه الأسئلة والاستفسارات ، الموضوع الذى يتجنب الاثارة أو المباغطة ، والموضوعية التى تتجنب الخروج عن الهدف . وكل يفضل أن يغلف هذه الأسئلة والاستفسارات المطروحة على الناس بصفة خاصة ، شيئاً من الود والتودد الذى يعرف كيف يلتمس الصديق فى الاجابات المتوقعة . ويتوقع كل عضو من أعضاء الفريق فى المقابل حسن الاستماع الى الأسئلة والاستفسارات ، وحسن الرد والاجابة عليها . بل قل ينبغى أن يتحلل الباحث بمهارة الاصغاء واستيعاب الاجابات والردود عن الأسئلة المطروحة على الأرض أو على الناس ، على صعيد المساحة المعنية .

ومن خلال حوار مستمر لا يسكت أبداً ، وهو بضوء مسموع يخاطب المنظور الجغرافى البشرى ، أو هو بأسلوب صامت يسأل المنظور الجغرافى

الطبيعى ، توفر الاجابات والردود على الاسئلة المطروحة ، التحليل الحسنى
او المادة الخام المناسبة . ويستخدم هذا الرصيد الجغرافى ، فى تصوير
جغرافى جيد يعبر عن أنماط استخدام الارض الهائلة ، فى أنحاء المساحة
المعنية . كما توفر هذه الاجابات والردود أيضا شيئا مفيدا ، يعبر ويكشف
بموضوعية وصدق عن مبالغ استجابة الأرض للتغير أو لفعل المتغيرات
الطبيعية والبشرية فى جانب ، أو عن استجابة الانسان للتغير أو لفعل
المتغيرات الطبيعية والبشرية فى جانب آخر . وتعلن فى نهاية المطاف عن
المواجهة بين هذه المتغيرات الطبيعية والبشرية التى تؤثر سلبا وإيجابا على
أساليب وتوجهات أنماط استخدام الأرض ، والضوابط الطبيعية والبشرية
التي تلمس التأثير الإيجابى وتجهد فعل التأثير السلبى على أنماط استخدام
الأرض .

وقل أن هذا الحوار الحيوى الذى يباشره أعضاء الفريق كل فيما
يخصه ، هو جزء أصيل من برامج العمل التى تلتصقها الدراسة الميدانية
عن أنماط استخدام الأرض ، فى المساحة المساحة المعنية . بل قل أنه حوار
موضوعى جاد ، يوفر خطوة أساسية مباشرة ، يخطو بها العمل الجغرافى
الميدانى ، فى الاتجاه الصحيح ، حتى يصبح فى وسعه أن يحسب حساب
الجدوى الاجتماعية والجدوى الاقتصادية لكل نمط من أنماط استخدام
الأرض . ومن ثم يتسنى إبداء رأى الجغرافى فى الشكل الذى يلبي حاجة
التوجه الجغرافى التطبيقى ، لتقديم المشورة أو التوصية ، فى شأن تحسين
مستويات استخدام الأرض ، فى المساحة المعنية .

وتخدم هذه الاسئلة والاستفسارات ، تطلع الجغرافى المباشر ،
وهو يجرى الحوار ، الى معرفة تلمن عنها الاجابات والردود . وتشمل هذه
المعرفة حصرا دقيقا ، لأنماط استخدام الأرض . فى المساحة المعنية . كما
تشمل هذه المعرفة أيضا عناية تدقق فى توزيع وانتشار أنماط استخدام
الأرض ، توزيعا جغرافيا على صعيد هذه المساحة . وعندئذ ، تتسلسل

الدراسة الميدانية فى مهارة ، حتى تتكشف بوضوح وموضوعية الضوابط الحاكمة لهذا التوزيع لأنماط استخدام الأرض • بل قل يتسنى للدراسة الميدانية فرز وتحديد مسئولية الضوابط الطبيعية ، ومسئولية الضوابط البشرية ، عن توطئ استخدامات الأرض المتنوعة وتوزيعها الجغرافى فى المكان والزمان •

وإذا كان فى إيسع الخبرة الجغرافية المكتسبة ، أن تمد الأسئلة والاستفسارات المناسبة ، وإن تلقى بها بمهارة على مسامع المنظور الجغرافى لأنماط استخدام الأرض ، وإن تتلقى الاجابات والردود عليها ، تبقى الحاجة ملحة الى شئ مناسب من تعاون الخبرة العلمية المتخصصة فى العلوم الطبيعية أو فى العلوم الانسانية ، مع الخبرة الجغرافية البحتة ، فى صياغة الأسئلة والاستفسارات ، وفى حسن توجيهها المباشر وغير المباشر ، وفى تحليل الاجابات والردود عليها • ويسعف هذا التعاون ، التماس الفريق العمق والوضوح والموضوعية فى التفسير أو فى التحليل ، أو تحرى الدقة والصديق والموضوعية ، فى تعقب العلاقات ودواعى الربط بين التفاصيل الجغرافية الطبيعية فى مواصفات وخواص الأرض فى جانب ، والتفاصيل الجغرافية البشرية عن قوة فعل الانسان الذى يستخدم الأرض فى جانب آخر • كما يسعف هذا التعاون العلمى بين الشركاء فى الفريق ، التماس المتغيرات الطبيعية والضوابط الطبيعية ، أو المتغيرات البشرية والضوابط البشرية ، وقوة الفعل المتبادل بينهما ، ومبلغ تأثيره المباشر أو غير المباشر سلبا وإيجابا على أنماط استخدام الأرض على صعيد المساحة المعنية •

وهناك بالضرورة ، أسلوب عمل جغرافى ميدانى خاص ومتخصص ، يحقق أهداف الدراسة الميدانية • ويلتمس هذا الأسلوب جمع البيانات أو تجسيم أوصال المادة العلمية الخام ، التى يحسن الاستماع اليها أعضاء الفريق ، عندما ينطق بها أو يعبر عنها المنظور الجغرافى لأنماط استخدام

الأرض فى ربوع المساحة المعنية ، ويعتمد هذا الأسلوب أصلا على حسن التمييز الأولى ، بين أنماط استخدام الأرض فى الإنتاج ، وأنماط استخدام الأرض فى الاستيطان والسكن ، وأنماط استخدام الأرض فى توفير وتوزيع الخدمات . ويلتمس أسلوب الدراسة الميدانية محاور الاتجاه الخاص المناسب لدراسة كل نمط من أنماط استخدام الأرض .

وتتحرى الدراسة الميدانية أن يكشف كل محور من هذه المحاور ، عن رؤية الجغرافى البيئة ، لكل نمط خاص من أنماط استخدام الأرض المتنوعة . وقل أنها تعلن عن مبلغ حرص الجغرافى على تعقب أهم العناصر الجغرافية الطبيعية وما يحيط بها من ضوابط ومتغيرات طبيعية ، وأهم العناصر الجغرافية البشرية ، وما يحيط بها من ضوابط ومتغيرات بشرية وتحرى الكيفية التى تتداخل بها فى صياغة النمط المتميز من أنماط استخدام الأرض ، على صعيد المساحة المعنية . ومن خلال هذا الأسلوب الخاص الذى يباشر به الفريق الدراسة الميدانية ، تكون خصوصية التكاليفات العملية الميدانية ، التى تحدث فى صورة كل نمط من أنماط استخدام الأرض . ومن خلال هذه التكاليفات ، تتحرى برامج العمل الميدانى ، تداخل العناصر الجغرافية فى تركيب وصياغة النمط السائد من أنماط استخدام الأرض ، وتتحرى مستوى هذا الاستخدام وما يسفر عنه من عطاء لحساب حركة الحياة فى المساحة المعنية .

ويصير توزيع هذه التكاليفات العملية الميدانية الخاصة ، واستنادها الى العضو المتخصص فى الفريق المتعاون ، حجر الزاوية فى حسن انجاز العمل الجغرافى الميدانى ، وفى تحقيق الهدف النهائى للدراسة الميدانية عن موضوع استخدام الأرض . ومن غير ارغام ، يقبل كل عضو التكاليف التى يضع

الجزء المناسب من العمل الجغرافى الميدانى أمانة بين يديه أو فى عنقه ، وينبغى أن يستشعر قدراته على تحمل هذه المسئولية ، وهى جزء من المسئولية الكلية عن الدراسة الميدانية لأنباط استخدام الأرض • وينبغى أن يجيد قائد الفريق حسن الاتفاق ، مع كل عضو من الأعضاء فى صحبته على تفاصيل أو على محتوى التكليف الذى يسند اليه ، وعلى أسلوب التنفيذ الميدانى وضرورة حسن الالتزام به • ومثل هذا الاتفاق الموضوعى على محتوى التكليف الخاص بكل عضو ، يلحق العمل الميدانى وأعباء الانجاز العمل ، على عاتق الشريك المناسب فى الفريق المتعاون بالفعل •

ويبقى بعد ذلك كله ، على قائد الفريق مسئولية ، أن يتابع حسن أداء العمل الميدانى وإنجازاته المرحلية ولا يسكت أبدا • كما يبقى عليه أن يتحمل مسئولية حصر النتائج الميدانية التى تتوالى من مرحلة الى مرحلة أخرى مع تقدم العمل الميدانى • وفى الوقت الذى يتيقن فيه من صدق وموضوعية هذه النتائج ، يكون مسئولاً عن تحرر اضافتها إضافة مناسبة وسليمة الى الرصيد الجغرافى الميدانى كله ، عن أنباط استخدام الأرض •

ومسئولية قائد الفريق المتعاون عن اجراء الدراسة الميدانية ، وهو مسئول عن حسن توزيع التكاليفات العملية الميدانية ، ومسئول عن متابعة تنفيذ هذه التكاليفات العملية فى المساحة المعنية ، ومسئول عن استخلاص النتائج وتنميتها وتصنيفها وضمها الى الرصيد الجغرافى عن أنباط استخدام الأرض تجسد أهم هموم الاجتهاد الجغرافى العمل التطبيقى •

كما تجسد أيضا معنى الأمانة العالية فى العنق الجغرافى • بل قل إنها تجسد أيضا ، معنى ومغزى اسناد قيادة الفريق المتعاون فى الميدان ، الى صاحب الخبرة الجغرافية ، وكيف أنها تمثل تكليفا اشرافيا صعبا ، لا مكان أو لا محل فيه أبدا للتشريف • ولا يعنى هذا التكليف الاشرافى الجغرافى من أداء العمل الميدانى ، الذى يسند اليه ، وهو فى صحبة الفريق •

وتتضخم مسئولية قائد الفريق المتعاون تضخما كبيرا ، ومع ذلك يكون أملا لذلك التضخم . ويفطى هذا التضخم الاتفاق على التماس الكيفية الأنسب لإنجاز العمل الميداني . ولا ينشأ هذا الاتفاق بين قائد الفريق وأعاونيه أبدا من فراغ ، لأنه يبتنى على النحو الذى يجابو الهدف من اجراء الدراسة الميدانية عن أنماط استخدام الأرض ، ولا ينتهى من غير غاية تجسد الوصول الى هذا الهدف ، بمعنى أن قائد الفريق المتعاون فى الميدان على صعيد المساحة المعنية وهو جغرافى بالضرورة ، يعرف جيدا أكثر من أى متخصص آخر ، ماذا يريد من إنجاز العمل الجغرافى الميدانى ؟ وبناء على ذلك ، هو الذى يتسنى له تحديد ومباشرة توزيع تكاليفات هذا العمل الجغرافى ، وفى وسعه حسن توجيه التنفيذ العمل الميدانى على النحو الذى يجابو التطلع الجغرافى الى اتقان دراسة أنماط استخدام الأرض السائدة ، فى أنحاء المساحة المعنية .

والتزام الشريك المكلف من الفريق المتعاون بالتكليف العمل الذى يسند اليه ، يؤكد جدوى روح الفريق التى تخيم على إنجاز برامج العمل ، على صعيد المساحة المعنية . واجراء الدراسة الميدانية العملية التى تجابو هذا التكليف ، معناه التعاون فى جمع المادة التى تغطى أنماط استخدام الأرض ، وينبغى أن يفضى اليها هذا العمل الميدانى . ولا يجب أن يتهاون الشريك المكلف فى تنفيذ هذا الانجاز العمل الميدانى ، حتى يهمل بعض العمل . كما لا ينبغى أن يتعاضد فى التنفيذ ، حتى يتجاوز الحد الأنسب ، الذى يغطى الالتزام الموضوعى عن أنماط استخدام الأرض فى المساحة المعنية .

وقل أن الفريق من خلال الأعضاء ، مطالب بالدقة والتدقيق والتحرى وجمع نتائج العمل الجغرافى الميدانى ، فلا نقصان ولا زيادة ولا احوال ولا تهاون ولا تجاوزات ، تكون مقبولة فى إنجاز العمل حسب الحطة الموصوعة . وإذا كانت الحطة المتفق عليها توجه العمل الميدانى وتحدد

المطالب ، فإن جلسات الاجتماع الدوري ، التي تجمع أفراد الفريق في نهاية كل يوم عمل ميداني ، أو في ختام كل مرحلة عمل ميداني ، هي وحدها التي تراقب حسن الالتزام والتنفيذ . وفي إطار المناقشة وإجراء هذه المراجعة ، يكون في وسع الفريق أن يستحدث تعديلا على صلب العمل كله أو على صلب بعض التكاليفات ، حتى تكون الاضافة المجددة ، أو حتى يكون الحذف والتعديل المتعمد لصالح الانجاز الميداني في نهاية المطاف .

والتعديل في مهام التكاليفات العملية الميدانية ، سواء تأتي بالاضافة أو تأتي بالحذف جائز . ولا ينبغي الاعتراض عليه . وقل أنه مهم . ولا يجب التفريط فيه ، لصالح العمل الجغرافي الميداني الأفضل أو الأنسب عن أنماط استخدام الأرض في أنحاء المساحة المعنية . ومع ذلك فإنه يعني تفيرا جوهريا ، ووقفه جادة تناقض هذا التغير . بل قل تستوجب هذه الوقفة إعادة النظر في الحطة العامة المتفق عليها ، التي تؤمن مسيرة العمل الجغرافي الميداني وتنفيذ ما يطلبه التعديل ، في شكله الموضوعي ، أو في جوهره المعدل الجديد .

وقد تكون دواعي التعديل جادة ، ولا يجوز اجمال النظر فيها من أجل اجراء الدراسة الميدانية الأنسب . ومع ذلك تنهض دواعي الاعتراض الجغرافي الشديد على مباشرة التعديل التطوعي ، الذي يباشره الفرد وحده دون علم الفريق والتشاور معه ، من أجل المصادقة عليه . بل قل أن هذا التعديل يكون واجبا ملحا ولا يجوز اجماله أبدا ، ولكن الإقدام عليه في غيبة الفريق والحصول على المصادقة عليه ، يمثل شكلا من التمرد الذي يطمع في روح الفريق ، أو قد يجسد الخروج من غير حق عن دواعي الالتزام الضروري بروح الفريق في مجال الدراسة الميدانية عن أنماط استخدام الأرض في المساحة المعنية .

ويبقى بعد ذلك كله ، ما هو أهم لاتمام العمل الجغرافي الميداني ، موحسن العناية بالجوانب والأمور الموضوعية التي تعين وتمهد لمباشرة تقويم

أنماط استخدام الأرض • ويتبنى هذا التقويم الجغرافى على مستوى استخدام الأرض ، فى جانب ، وعلى حساب الجدوى الاجتماعية والجدوى الاقتصادية للاستخدام فى جانب آخر • ويضع الاجتهاد الجغرافى فى اعتباره الاختلاف الكبير البين والموضوعى ، بين تقويم استخدام الأرض لحساب الانتاج ، وتقويم استخدام الأرض لحساب الاستيطان ، وتقويم استخدام الأرض لحساب الخدمات العامة أو الخاصة • وتأسيسا على هذا الاختلاف ، تتفاوت المعايير التى توظف فى اجراء هذا الحساب ، ومباشرة التقويم ، واستشعار مبلغ التوازن بين انتاج أى نمط من أنماط الاستخدام فى كفة ، واستهلاك المروء من محصلة هذا الاستخدام فى كفة اخرى •

وصحيح أن الاجتهاد الجغرافى يندقق فى توظيف هذه المعايير المناسبة لكل نمط من أنماط استخدام الأرض ، حتى يتسنى الحكم على أداء الانسان وهو يسأل الأرض ، ويتسنى الحكم على استجابة الأرض وهى تجاوب الانسان • ومع ذلك يبقى أو يظل هذا التقويم معنيا بالدرجة الاولى ، بتحرى الموضوعية فى :

اولا - حساب خواص الأرض ، واستعداداتها فى صحبة المتغيرات والضوابط الطبيعية ، لكى تطاوع الانسان وتبدى الشيء المناسب من الاستجابة للانسان •

ثانيا - حساب قدرات الانسان واستعدادات وسائله وأساليبه تكنولوجيته ، لكى يطوع الأرض ، ويبادر بالسؤال المناسب للارتفاع بالأرض •

وهذا معناه أن الاجتهاد الجغرافى لا يتهاون فى حسن التماس معنى الندية ، بين قوة فعل الانسان وهو يطلب وقوة فعل الأرض ، وهى تجاوب هذا الطلب ، وتبتهى هذه الندية على فهم سليم وموضوعى للضبط والانضباط المتبادل بينهما ، ومعنى أن تعطى الأرض على قدر الفعل الذى يباشر به الانسان هذا الطلب •

هذا ، وما من شك في أن هذا التقويم الجغرافي المناسب الذى كتبت له الدراسة الميدانية ، وهى تعجم عود الأرض مرة ، وتعجم عود الإنسان مرة أخرى ، فى وسعه أن يبصر حركة الحياة بانجازات كل نمط من أنماط استخدام الأرض • وفى وسعه أيضا أن يرشد حركة الحياة ، عندما تقدم على زيادة كفاءة قوة فعل الإنسان ، لكى يباشر تطوعا وسيطرة وتسخيرا أفضل للأرض ، دون اتجاوزات تظمن فى امكانيات الأرض أو فى سلامة الأرض • بل قل ان هذا التقويم يسعف الإنسان ويشد أزره ، فى التماس تغيير أنسب يزعج حذ المصالحة مع الأرض ، لحسابه وعلى حسابها ، من أجل استخدام استخدام أفضل لها فى المساحة المعنية ، فى الانتاج ، أو فى الاستيطان أو فى الخدمات ، على صعيد المساحة المعنية .

★ ★ ★

وكما تنتهى رحلة الزيارة الجغرافية الميدانية التفقدية ، وهى فى طلب التعارف الجغرافى العام على صعيد المساحة المعنية ، أو وهى تستثمر مباح الافتتاح الجغرافى المتنور ، على المنظور الجغرافى وتعبيره الواقعى عن أنماط استخدام الأرض ، دون أن تستنفد هذه الرحلة كل أغراضها العلمية الميدانية ، تنتهى أيضا رحلة تقصى الحقائق الجغرافية التى تبحث وتحرى وتتعب أنماط استخدام الأرض ، وتلمس جوهر هذه الأنماط ، وتقوم عطاء الأرض فى المكان والزمان • بمعنى أن عودة الفريق من الميدان ، بعد الانتهاء من انجاز العمل الجغرافى الميدانى ، عن أنماط استخدام الأرض السائدة فى المساحة المعنية ، تمنى نهاية مرحلة أساسية من العمل الميدانى . ونهاية هذه المرحلة وهى بالفعل أساسية ، لا يعنى أبدا الوصول الى نهاية المطاف فى هذه المهمة الدراسية الميدانية •

ويبقى الباب مفتوحا لذهاب الرحلة الجغرافية الميدانية من جديد الى المساحة المعنية ، طالما لم تستنفد الدراسة الميدانية كل أغراضها من العمل الجغرافى العملى ، عن أنماط استخدام الأرض • بمعنى أن يبقى احتمال

«الحاجة ملحة الى رحلة جغرافية ميدانية ثالثة وأخيرة» ، الى المساحة المعنية .
وتكون هذه الرحلة في هذه المرة ، مطلوبة لاستيفاء بعض النقص في
المعلومات . ولا يكاد يستشعر الباحث الجغرافى أنه قد أنهى العمل الجغرافى
العمل عن أنماط استخدام الأرض السائدة ، حتى تبوح له هذه الأنماط
بشكل ما ينبغي أن يتوفر من بيانات صادقة ، عن شكل وماهية وكنهه
وتوجهات هذا الاستخدام ، الا بعد هذه الرحلة الجغرافية الميدانية الأخيرة .

وهكذا ، نكتين بوضوح وموضوعية ، أن حاجة البحث الجغرافى عن
أنماط استخدام الأرض ، على صعيد المساحة المعنية ، من الدراسة الميدانية
أثناء رحلة تقصى الحقائق الجغرافية ، لم تكتمل تماما . بمعنى أن تتكشف
للباحث الجغرافى أن هناك بقية ينبغي الحصول عليها ، وأن دور الرحلة
الجغرافية الميدانية الوظيفى لى طلب استيفاء هذه البقية ، يبقى ويتجدد
حتى يتسنى له الحصول على هذه البقية . ومثل هذه العودة الأخيرة الى
المساحة المعنية ، لا تعنى أبدا أن العمل الجغرافى العمل ، أثناء تقصى الحقائق
الجغرافية عن أنماط استخدام الأرض ، قد تردى في الخطأ أو في الإهمال ،
الذى ينبغي تداركه . كما لا تعنى هذه العودة أيضا ، أن رحلة تقصى
الحقائق الجغرافية ، قد تعجلت فى العودة ، قبل أن تتمم العمل الجغرافى
العمل كله . وقل أن هذه العودة من جديد الى المساحة المعنية تعنى فقط
استيفاء العمل الجغرافى للعمل الميدانى ، الذى تستجد الحاجة اليه ، بعد شيء
من الدراسة المكتبية والوثائقية ، عن أنماط استخدام الأرض :

ومثل هذه العودة من جديد الى المساحة المعنية ، ومباشرة الدراسة
الميدانية التى تدارك النقص وتتممه ، تكون فى حاجة الى قرار خاص .
ويصدر هذا القرار وهو مسئول عنه ، الباحث الجغرافى ، الذى يباشر
الدراسة المكتبية والدراسة الوثائقية ، ويراجع الرصيد النهائى للدراسة
الميدانية ، وتتكشف له أوجه النقص وتبين له الثغرات ، فى الرصيد
الجغرافى المطلوب عن أنماط استخدام الأرض فى المساحة المعنية . وتكون

هذه العودة المتوقعة الى الميدان فى الوقت المناسب ، بعد أن يدرك الاجتهاد الجغرافى بالضبط :

- أولاً -** لماذا ترجع الرحلة الجغرافية من جديد الى المساحة المعنية ؟
- ثانياً -** متى وكيف يكون هذا الرجوع الى المساحة المعنية واجبا ، ولا يجوز اهماله أو الرجوع عنه ؟



رحلة جغرافية ميدانية أخيرة واستكمال دراسة استخدام الأرض

هذه رحلة ذهاب جغرافى يتكرر من جديد للمرة الثالثة ، الى نفس المساحة المعنية ، التى تكون قد شهدت رحلة الزيارة الجغرافية التفقدية. مرة ، والتى كانت تتعاش وتتعامل على صعيدها رحلة العمل الجغرافى. وتقصى بعض الحقائق الموضوعية عن أنماط استخدام الأرض مرة أخرى .

وقل انها رحلة ذهاب لا يبدأ من فراغ أبداً . بل قل انها رحلة ذهاب تجاوب استشعار الباحث الجغرافى بعض النقص بعد أن يباشر الدراسة المكتبية والدراسة الوثائقية . بل قل انها رحلة ذهاب الى المساحة المعنية فى الوقت المناسب لاستكمال النقص فى المعلومات أو للتيقن من صدق. وموضوعية بعض البيانات والمعلومات عن استخدام الأرض .

والحاجة الملحة الى هذه العودة الأخيرة الى المساحة المعنية ، تعنى طلبه الاضافة الواجبة والضرورية ، التى تضاف الى ما فى الجمعية الجغرافية عن أنماط استخدام الأرض السائدة . وسواء تكون هذه الاضافات مطلوبة لاستكمال وضوح رؤية أنماط استخدام الأرض وتوزيعها الجغرافى فى المساحة المعنية ، أو تكون هذه الاضافات مطلوبة أو لازمة ، لاستيفاء مقومات تقويم هذا الاستخدام ، من حيث مستوى الاستجابة لوسيلة الانبسان ، أو من حيث الاستعداد للغطاء ، يصبح الذهاب الأخير الى المساحة

المعنية أمراً ضرورياً • بل لا ينبغي التفريط في جدوى هذا الذهاب الأخير
إلى الميدان ، ومباشرة الدراسة الميدانية التكميلية من جديد •

وقل أن هذه الحاجة الملحة التي تتكشف للباحث الجغرافى ، من الذى
تدعو الاجتهاد الجغرافى ، لاتخاذ القرار فى الوقت المناسب ، دون حرج
أو تكاسل أو دونه ابطاء • وهذا القرار هو الذى يستوجب تنظيم رحلة
الخروج الى نفس المساحة المعنية من جديد ، وهو الذى يعيد تشكيل الفريق
الذى يبادر بالذهاب الى الميدان • ويتم هذا الذهاب الجغرافى الأخير ، الى
المساحة المعنية من جديد ، رحلة العمل الجغرافى الميدانى عن أنماط استخدام
الأرض • بل قل انه الذهاب الجاد الذى يكفل استيفاء النقص فى تفاصيل
الحقائق الجغرافية ، أو فى بعض عناصر المادة الجغرافية الخام ، وهى التى
تجدو الأزم ما ينبغي الحصول عليه لانجاز البحث عن موضوع استخدام
الأرض •

وقل مرة أخرى أنها رحلة استيفاء جغرافية واجبة ، قبل اعداد البحث
الجغرافى وكتابته ، أو رسم وتجهيز خرائط عرض أنماط استخدام الأرض
السائدة فى المساحة المعنية • وهى - من غير شك - تصوب الخطأ أحيانا
أو تدارك ما يفوته العمل الجغرافى الميدانى أحيانا أخرى ، عن موضوع
استخدام الأرض • بل قل انها رحلة جغرافية ميدانية ، تتمم العمل الجغرافى
الميدانى ، على صعيد المساحة المعنية • ويبقى الاحتمال الذى لا يجد فيه
الباحث الجغرافى حاجة الى الخروج فى هذه الرحلة الجغرافية الميدانية ،
وهو يستشعر أن لا مبرر لها • بمعنى أن يكون دائما السؤال الذى يسأل
فيه الباحث عن لزوم هذه الرحلة الجغرافية الميدانية الأخيرة ، تخرج
أو لا تخرج •

وإذا تقرر خروج هذه الرحلة الجغرافية الميدانية فى هذه المرحلة ،
ومبررات كثيرة ومعقولة تؤيد هذا القرار ، يستحق هذا الخروج الأعداد
الجيد ، قبل الذهاب من جديد الى المساحة المعنية • ويستوجب هذا الأعداد
الجيد ، خطة عمل جديدة • لكى يكون هذا الذهاب الأخير ، موفقا فى تداركه

النقص أو في تلافى التقصير ، أو في التماس الإضافة الزاجبة وسند الثغرات ، من أجل بحث جيد عن أنماط استخدام الأرض في المساحة المعنية . كما يستوجب هذا الإعداد الجيد أيضا إعادة النظر في تشكيل الفريق ، لكي يستبعد من لا لزوم له ، ويضم من ينبغي ضمه ، لانجاز العمل الجغرافي الميداني لاستيفاء الدراسة الميدانية ، على صعيد المساحة المعنية .

هذا ، ولا يكون النقص أو التقصير في تقصى الحقائق الجغرافية ، عن استخدام الأرض - في الغالب - وليد التعجل أو التهاون أو الاعمال ، في اجراء الدراسة الميدانية . بل ولا يكون أبدا ، نتيجة من نتائج الاستخفاف وعدم تحرى الدقة في انجاز برامج العمل الجغرافي الميداني فقط ، حتى يتأتى الوقوع في الخطأ وتجنب الصواب . ولكنه يكون دون شك ، وليد حاجة التغلغل الجغرافي الى :

١ - مزيد من العمق ، أو من الشمول ، أو من التدقيق ، أو من الإضافات في مجالات التحرى والبحث الذى تلتزمه الدراسة الميدانية عن أنماط استخدام الأرض أحيانا ، أو عن الخلفية الجغرافية العريضة التى تجدد ملامح هذه الأنماط أو تناقض وتحتل أوضاعها ، على المسرح الجغرافى . فى اتجاه المساحة المعنية أحيانا أخرى .

٢ - مزيد من الوضوح ، وتحري الصدق والتدقيق والموضوعية ، الذى يتعقب ويتغلغل فى تفاصيل أنماط استخدام الأرض السائدة ، حتى يجابو الحاجة الى تدارك أو استيفاء النقص وسد الثغرات ، فى بنية النسيج الجغرافى الذى يحكى ويتحدث عن أنماط استخدام الأرض ، حديثا جيدا يقومها ويحدد مستوياتها ويحسب جدواها لحساب حركة الحياة ، فى المساحة المعنية .

٣ - مزيد من حصر وتقصى قوة فعل المتغيرات الطبيعية والمتغيرات البشرية فى مواجهة الضوابط الطبيعية والضوابط البشرية ، وكيف تؤثر

على أنماط استخدام الأرض السائدة فى المساحة المعنية ، حتى يستثنى استشعار توجهات التغير الى ما هو أفضل ، وترشيد فعل الانسان ، الذى يصطنع ويبنى ثمرات هذا التغير عندما يباشره .

ولا يملك الاجتهاد الجغرافى ، أن يتخاذل أو أن يتهرب من ضرورة الخروج الأخير الى المساحة المعنية ، استجابة لحاجة البحث الجغرافى عن أنماط استخدام الأرض السائدة . بل قل على الاجتهاد الجغرافى التزام أكيد ، بأن يطاوع كل دواعى هذا الذهاب الأخير الى الميدان ، لاستيفاء النقص واستكمال العمل الميدانى ، أو لمواصلة التحرى والعمل الميدانى والحصول على الاضافة عن أنماط استخدام الأرض السائدة ، فى ربوع المساحة المعنية .

واستشعار النقص فى الرصيد الجرافى ، الذى تلمحه الدراسة الميدانية أثناء رحلة تقصى الحقائق الجغرافية ، ووضوح رؤية الثغرات فى سباق العرض الموضوعى ، بعد التمعن فى جلسات الدراسة المكتبية ، هى التى تفرض وتوجه هذا الذهاب الأخير الى الميدان . وقل أيضاً أنها هى التى توجه وضع خطة العمل من جديد مرة أخرى ، قبل هذا الذهاب الى المساحة المعنية ، ومباشرته . بل قل انها هى التى توجه اختيار الأفراد ، من بين أعضاء الفريق المتعاون ، وتزامنهم بهذا الذهاب الاجبارى الأخير الى الميدان . كما توجه اعتماد القائمة التى تسجل فى ترتيب أهم ما ينبغى أن تباشره الجماعة فى المساحة المعنية لاستيفاء النقص فى المعلومات والبيانات .

ويلعب هذا الخروج الأخير والذهاب من جديد الى الميدان ، على صعيد المساحة المعنية ، الى شئ مناسب من الحوار والتشاور بين أعضاء الفرق المتعاون . ويدور هذا الحوار أو هذا التشاور فى مبدوء وعى حول هذه العودة ووصولاً الى اجابة مناسبة عن ثلاثة أسئلة أو استفسارات هامة . وتمثل هذه الأسئلة فى :

أولاً - ما هو بالضبط العمل الجغرافى العلمى الميدانى ، الذى ينبغى القيام به ، حتى يتدارك النقص فى المعلومات ، أو حتى يتجنب عواقب التقصير الموضوعى ، أو حتى يسد الثغرات التى تشموه السياق ، أو حتى يجنى ثمراته الإضافات التى تحسن مستوى العرض ؟ وهذا هو ما ينبغى أن يلتزم به مجموعة الأفراد المنتخبين ، لتغطية العمل ، فى صحبة الجغرافى قائد الفريق عندما يتأتى الذهاب الأخير الى الميدان على صعيد المساحة المعنية .

ثانياً - من هو الباحث المتخصص الذى ينبغى أن يقع عليه الاختيار ، حتى يخرج وهو ملتزم بحسن أداء المهام المنوطة به ، فى الميدان ؟ ويشترك من يقع عليه الاختيار قائد الفريق فى هذه المرحلة الجغرافية الميدانية الأخيرة حيث يساعد الشركاء من جديد مباشرة العمل الجغرافى العلمى ، وأجراء الدراسة الميدانية التكميلية المناسبة فى أنحاء المساحة المعنية .

ثالثاً - ما هى خطة العمل المناسبة ، وما هو أسلوب العمل الجغرافى الميدانى التكميل الأنسب ، الذى يتعين اتبعه والالتزام به فى انجاز التكاليفات العملية المستجدة ؟ وينبغى أن يجابوب الأسلوب وتخدم الحطة القصد الجغرافى عن أنماط استخدام الأرض السائلة فى المساحة المعنية ، أو حتى يلبي الانجاز ارادة هذا التوجه من جديد الى طلب المعلومة الجديدة ، أو حتى يتسنى تصحيح المعلومة التى سبق الحصول عليها من الميدان .

وهكذا يخضع خروج هذه الرحلة الجغرافية الميدانية الأخيرة الى الميدان ، على صعيد المساحة المعنية ، لضوابط محددة لا ينبغى تجاوزها أبداً . وهى تحمل طابع الاستيفاء ، أو تدارك النقص أو اسقاط الغموض عن كنهه وماهية استخدام الأرض . ويضع التشاور والحوار الموضوعى ، الذى يدور بين أعضاء الفريق المتعاون ، أينئ الاجتهاد الجغرافى على هذه الضوابط التى تحكم الذهاب الأخير الى الميدان ، وانجاز العمل الجغرافى الميدانى .

كما تكفل هذه الضوابط أيضا العودة النهائية منه ، والجمبة الجغرافية متخمة بما ينبغي أن تحصل عليه ، عن أنماط استخدام الأرض . كما يسعف التشاور والحوار الموضوعي ، وضع خطة العمل الجغرافي الميداني .

ولا ينبغي أن يلتزم بالخروج في رحلة الذهاب الى المساحة المعنية ، لاستكمال العمل الجغرافي الميداني عن أنماط استخدام الأرض ، الا من تستوجب حاجة هذا العمل التحاقه بها . بل ولا يجوز الاستغناء أبدا عن هذا الدور الوظيفي لكل متخصص في معية الفريق . وقد يكون في وسع الجغرافي وحده أن يذهب الى الميدان بمفرده ، ودون أن يصطحب معه أحدا ، في هذا الذهاب الأخير . بل قل أنه يمتلك القدرة ، لانجاز هذه المهمة ، متفردا ، بالعمل الجغرافي العملي الميداني . ولكن المؤكد أن شرط الصحة في هذه الرحلة الجغرافية الميدانية الأخيرة ، وفي كل رحلة جغرافية ميدانية أخرى ، هو شرط حاكم وضروري ولا ينبغي التهرب منه أبدا أو التفريط فيه .

ومن ثم لا ينبغي تجاوز هذا الشرط الحاكم ، عند الذهاب الأخير في رحلة العمل الى المساحة المعنية . وقبل أن هذا التجاوز ، يكون بمثابة التهرب ، أو الخروج على موجبات العمل الجغرافي الميداني الجماعي ، أو بمثابة التفريط في جدوى العمل تحت مظلة الفريق ، والتنكر لروح الفريق . بل قل يتعين الالتزام بشرط هذه الصحة ، واختيار الرفيق المناسب أو أكثر من رفيق . ويصبح هذا الرفيق حتى لو كان أحد الأفراد الفنيين هو معاون للجغرافي ، في انجاز العمل الجغرافي المطلوب عن أنماط استخدام الأرض ، في المساحة المعنية ، الذي لا يستغرق أحيانا الى سيوعات قليلة .

ومن أجل هذه المهمة الطارئة ، التي تشهد انجاز العمل الجغرافي العملي التكميلي ، قد تستوجب خطة الذهاب الحاطف السريع الى أكثر من موضع معين متفق عليه ، أكثر من مرة . وفي كل مرة من مرات هذا الذهاب المتكرر ، تنجز الرحلة الجغرافية الحاطفة ، عملا ميدانيا معينا ، لاستيفاء

النقص أو التقصير ، في التماس وضوح الرؤية الجغرافية عن أنماط استخدام الأرض ، أو في التماس الرأى الجغرافى السديد عن مستوى وجدوى استخدام الأرض . ولا ينبغي أن يتزامن هذا الذهاب المتكرر الأخير فى إطار الحطة المعمول بها الى كل المواقع المعنية ، لأن الباحث الجغرافى قائد الفريق ، ينبغي أن يكون الشريك الأصلى ، فى كل مرة من مرات هذا الذهاب الى كل موضع من مواضع هذا العمل الجغرافى الميدانى ، عن موضوع استخدام الأرض .

وعلى صعيد المساحة المعنية ، وفى كل موقع منتخب يشهد أداء أو انجاز الدراسة الميدانية ، ينبغي أن يتعاون الباحث الجغرافى مع شريكه فى الميدان . بل وينبغي أن يكون هذا التعاون تعاوناً مستمراً وحصيفاً ، حتى يتسنى انجاز المهمة ، التى تتوجه من أجلها رحلة الذهاب الأخيرة الى الميدان . وخطة العمل والقائمة التى تسجل رؤوس الموضوعات التى يتعين الاهتمام بها واجراء الدراسة الميدانية التى تعالج هذه الموضوعات تكون مسئولة عن ضبط العمل الجغرافى العملى ، وتأمين حسن انجازه .

ولا يجب أن يكون انجاز هذا العمل الجغرافى ، سواء استوجب انجازه جمع الاجابات عن الأسئلة فى استبيان جديد ، أو استوجب اجراء التجربة العملية الميدانية ، متعجلاً من أجل عودة سريعة من الميدان . ولا يجب أن يهبط مستوى الأداء والتمعن والتدقيق فى جمع المادة العلمية الخام من الميدان ، أو فى حصر الاجابات والردود على الأسئلة والاستفسارات المطروحة ، عن مستوى الأداء العملى الميدانى ، فى الرحلة الجغرافية الميدانية السابقة . بل قل ينبغي أن يعزز هذا الأداء الميدانى ، شيئاً من التحلى بالصبر والمتابعة ، الى جانب حسن التدقيق الجغرافى ، فى طلب النتائج وحصرها وتهيئتها واستيعاب تعبيرها الموضوعى عن أنماط استخدام الأرض ، فى المساحة المعنية .

وسواء يتكرر هذا الذهاب الأخير الى الميدان ، أو لا يتكرر ، فلا تنقطع

الصلة الحميمية بين الاجتهاد الجغرافى ، وهو يعمل عملا جغرافيا ميدانيا
مناسبا عن أنماط استخدام الأرض من ناحية ، والمساحة المعنية التى تشهده
وتسيطر عليها هذه الأنماط السائدة على صعيد الأرض من ناحية أخرى ،
ولا ينبغي أن تكف العين الجغرافية أبدا ، عن حسن التمعن الهادئ ، والتأمل
فى صورة الواقع الجغرافى الذى يتحدث بالصدق عن أنماط استخدام
الأرض .

هذا ، وينبغى أن يستشعر نشأة ونمو العلاقة بين الإنسان والأرض ،
وأن يتبين الكيفية التى تسفر بها هذه العلاقة ، عن انتشار وتوزيع هذه
الأنماط السائدة على صعيد المساحة المعنية . بل قل ينبغى أن يمضى هذا
التمعن الجغرافى فى الاتجاه الصحيح ، وهو يميز جيدا بين الفصل من حيث
الشكل ، والفصل من حيث الانتفاع ، عندما يتسابع استخدام الأرض
فى الانتاج والتعامل مع الموارد المتاحة ، واستخدام الأرض فى السكن
والاستيطان الريفى أو الحضرى ، واستخدام الأرض فى توفير الخدمات وتأمين
حسن توزيعها .

ولا يكاد يشيع الجغرافى من معطيات هذا التمعن الجغرافى فى أنماط
استخدام الأرض ، الا وهو يفهم جيدا ، كل شئ عن مستوى العلاقة مع
الأرض التى يباشر استخدامها ، وعن مستوى العطاء أو الاستجابة التى
يجابوب بها الاستخدام السائد مطالب حركة الحياة . بل قل لأن هذا التمعن
الجغرافى على صعيد المساحة المعنية ، يلتبس شيئا من العناية بالتوازن
الحقيقى الذى ينبغى أن يكون بين استخدام الأرض وهى تجابوب الانسان
فى جانب ، والمحافظة على الأرض حتى لا تكف عن الاستجابة لحساب
الانسان فى جانب آخر . بمعنى أن يفضح سوء استخدام الأرض ، ومضى
التعامل معها على درب الخطأ الذى يسئ أو الذى يفسد فى الأرض ويطعن
فى قدراتها على مواصلة العطاء .

وفور الانتهاء من هذه الدراسة الميدانية ، فى هذه المرحلة الأخيرة ،
تستكمل الرحلة الجغرافية الميدانية مهنتها ، على تصعيد المساحة المعنية .

وقل يكتمل على امتداد المراحل الثلاثة ، جمع الرصيد الجغرافى المناسب ،
عن أنماط استخدام الأرض • وفى صيغة هذا الجمع ، يتحقق استيعاب هذا
الرصيد الجغرافى وتصويره المباشر وغير المباشر ، عن مستوى هذا الاستخدام
على صعيد الأرض ، وعن مبلغ استعداد الأرض لكى تجاوب تحسين مستوى
الاستخدام ، وعن مبلغ استعداد الانسان لمباشرة الأساليب الأفضل لتحسين
مستوى التحول من الاستخدام الجائر أو الاستخدام التقليدى أو الى
الاستخدام المتطور الأحسن •

ومن ثم يصبح فى وسع الجغرافى بعد ذلك كله ، أن ييساثر مهارته
وخبرته فى التحليل والتركيب ، لكى يصطنع من حسن توظيف المادة
العلمية الخام ، التى يحصل عليها من الميدان ، مع المادة الجغرافية المنتخبة
من المراجع ومن المصادر والوثائق ، البحث المناسب ، عن أنماط استخدام
الأرض • وحسن التعبير الجغرافى عن أنماط استخدام الأرض السائدة ،
وتوزيعها الجغرافى وحسن تقويم مستواها ، وهى مسئولية حركة الحياة من
ناحية ، أو وهى مورد عطاء يلبي حاجات حركة الحياة من ناحية أخرى ،
يفتح أبواب البحث الجغرافى انفتاحا من غير حدود ، لكى يطل الجغرافى
ويتضمن حتى يلتبس النتائج الجغرافية ذات الطابع التطبيقى (١) • ومثل
هذا الوصول الجغرافى الى النتائج ذات الطابع التطبيقى ، يخدم حركة الحياة
فى المساحة المعنية • بل قل انه يبصر التغير ، وتوجهات التحسين
فى الأساليب التى يرتفع بموجبها مستوى استخدام الأرض ، أو فى مباشرة
العمل الذى يصون الأرض لكى تواصل العطاء ، فى المكان والزمان •

(١) يجسد فتح هذا الباب ، مبلغ اهتمام الاجتهاد الجغرافى التطبيقى بالتنمية (راجع
للحق عن موضوع الجغرافية وصلية التنمية) •

خاتمة

استخدام الارض وتوجهات الاجتهاد الجغرافي التطبيقية

خاتمة

استخدام الأرض وتوجهات الاجتهاد الجغرافي التطبيقية.

بعد هذا العرض الموضوعي عن استخدام الأرض ، على صعيد المساحة «المعنية» ، في المكان والزمان ، ينبغي أن ندرك كيف تستوجب هذه الموضوعية ضرورة التحل بمهارات كثيرة في المسح والتدقيق ، وفي التقويم وحساب الجدوى الاقتصادية والجدوى الاجتماعية . كما ينبغي أن ندرك أيضا ، كيف تستوجب هذه الدراسة الجغرافية الموضوعية عن استخدام الأرض :

أولا - مباشرة العمل الجغرافي في فريق ، يضم نخبة من الباحثين العلميين ، لكي يتحرى الجغرافائي المتميز في الجزء الدقيق السليق يخطئه وهو يطل على الأرض أو وهو يطل على الإنسان ، ولكي يسعف العنصر المتخصص في العلوم الطبيعية أو في العلوم الانسانية ، التفهّل والتدقيق والتقويم الجغرافي لكل ما تملن عنه الأرض ، أو لكل ما يفعله الانسان مع الأرض .

ثانيا - مباشرة العمل الجغرافي الذي ينتجه الفريق ، مباشرة ميدانية وتحرى الدراسة التي تطل يعين جغرافية تتحل بالقدر على التحليل وهي تتمتع في المنظور الجغرافي الكلي الجامع لأنماط استخدام الأرض ، وتتحل بالقدر على التركيب وهي تتمتع في الأجزاء التي تجسد أنماط استخدام الأرض ، وتقايع تداخل هذه الأجزاء في صياغة المنظور الشكلي الجامع لها .

وتلتبس موضوعية هذه الدراسة والتحري الميداني ، أبعاد الحق «المتسبب الذي أقام العلاقة بين الإنسان وهو يطلب ، والأرض وهي تجاوب هذا الطلب . بل قل تتحرى هذه الموضوعية ، الضبط الذي تملن عنه

خواص الأرض في مواجهة الإنسان ، والانضباط النفسى يشتر بتطويرها .
كما تتحرى هذ الموضوعية أيضا ، الضبط الذى يباشره الإنسان ويقدر
عليه في مواجهة الأرض ، والانضباط الذى يبليه في سبيل تطويرها .
ومن ثم يكون التحرى الذى تبين بموجبه مباشرة هذ الحق المكتسب
في استخدام الأرض ، وتأمين الحد المناسب للارتفاع بها في أنحاء المساحة.
المعنية .

وعلى صعيد المساحة المعنية المأهولة ، التى تفيض بالمياه وحضور
حركة الحياة ، تكون مهمة التحرى ودراسة أنماط استخدام الأرض ، سهلة
وميسرة عندما يباشر الجغرافى حصر انتشار وتوزيع هذه الأنماط .
أو عندما يباشر الاجتهاد الجغرافى المسح الذى ينتهى الى عرض المنظور
الجغرافى الكلى الجامع لأنماط استخدام الأرض . ثم تكون المواجهة الصعبة .
عندما يتحرى الاجتهاد الجغرافى التمكن والتدقيق والتفغل في كنه وماهية
أنماط استخدام الأرض وتقصى مبلغ إلحاح الإنسان في الطلب وهو حق
مكتسب ، وتقصى مبلغ استعداد الأرض للاستجابة لهذا الطلب .
وهو التزام يجابى الحق المكتسب . وأصعب ما يتعرض له الاجتهاد
الجغرافى ، هو التماس تقويم مستوى أداء وفعل الإنسان الذى يستخدم
الأرض ، والتماس تقويم مستوى استجابة الأرض لأداء الإنسان في مجالات
استخدام الأرض .

ويكون هذا التقويم بداية مناسبة على درج الصواب وصولا الى
الهدف التطبيقي . وعلى الاجتهاد الجغرافى أن يسأل الأرض عن مبلغ
استعدادها لتحسين مستوى الاستجابة للمتغيرات أو لتغير قدرات الإنسان
الفاعلة ، وأن يسأل الإنسان عن مبلغ استعداداته لتحسين مستوى العمل
والإداء الفاعل في تطوير أو تنمية استخدام الأرض . ولا يكاد ينتهى هذا
التقويم الجغرافى الى شيء أهم من تحمل الخبرة الجغرافية بالمهارة والمؤهلات
التي تيسر له إساءة النصيحة أو إعلان التوصية التى تبشر بالخير وترشد

إلى تحسين مستويات استخدام الأرض أحيانا ، أو تقليل أظافر الاستخدام الجائر الذى يفسد فى الأرض أحيانا أخرى .

وأصعب ما يواجه الاجتهاد الجغرافى فى مجال دراسة استخدام الأرض ، يكون وهو حرص على الأصالة التى عاشت على صعيد الأرض ، فى المساحة المعنية ، وينبغى المحافظة عليها فى جانب ، وهو حرص على المعاصرة التى تلتبس وترسخ التحسين على صعيد الأرض فى المساحة المعنية ، وينبغى استشرافها فى جانب آخر . بمعنى أن يتحلل الاجتهاد الجغرافى بالقدرة على إبداء النصيحة أو تقديم المشورة لمباشرة التغيير أو التحسين فى أنماط استخدام الأرض ، فى إطار أكبر قدر من التوازن وحسن التنسيق بين الأصالة والمحافظة عليها ، والتماس المعاصرة واستشراف سبل الانتفاع الأفضل بالأرض . وبمعنى أن يجتنب الأخذ بروح وأسلوب المعاصرة فى تحسين أنماط استخدام الأرض ، الطعن فى جذور الأصالة التى ابتليت أو تأسست عليها هذه الأنماط فى المساحة المعنية على صعيد الأرض . وهذا هو عين ما يوفر به الاجتهاد الجغرافى التطبيقي ، الشيء المناسب من التنمية الرأسمية ، على صعيد الأرض المستخدمة .

وعلى صعيد المساحة المعنية غير المأهولة ، التى تلتبس حركة الحياة غزوها ومباشرة استخدام الأرض فيها ، تكون مهمة التحرى الجغرافى صعبة ، وهى تسأل عن مبلغ استعداد الأرض لاستقبال حركة الحياة ، وتأمين أنماط الاستخدام التى تؤمن حضور حركة الحياة . بمعنى أن يلتبس هذا التحرى الجغرافى الكشف عن خواص الأرض ، ومبلغ استعداداتها لأن تضبط التعامل معها ، ولأن تضبط بقوة فعل هذا التعامل . كما يلتبس هذا التحرى الكشف عن إمكانيات استجابة الأرض لأنماط الاستخدام المرتقبة فى الانتاج ، وفى السكن والاستيطان ، وفى توفير الخدمات . وينبغى أن يفضى هذا التحرى الجغرافى إلى رأى مناسب ، فى مجال تجهيز وإعداد وحسن

انتشار وتوزيع الخدمات العامة التي تجسده مفهوم البنية الانسانية ، المناسبة لحسن استقبال حضور حركة الحياة ، ووضع بداية اصولية لأنماط استخدام الأرض .

• ويُقدر الحاجة الى هذا التحرى الجغرافى عن الأرض ، تكون الحاجة الى التحرى الجغرافى عن الانسان الذى يلتبس غزو وتعمير واستخدام الأرض . فى هذه المساحة المعنية • ويدقق هذا التحرى الجغرافى فى الكم ، ويحسب حساب العدد المناسب من الناس الذى فى وسع الأرض أن تستوعبه • بل قل يبلغ هذا التدقيق حد التماس معدلات التوزيع على المستوى الأفقى فى أنحاء المساحة المعنية ، وحسن استجابة هذا التوزيع لمباشرة أنماط استخدام الأرض فى توازن اقتصادى وتوازن اجتماعى جيد • وفى اطار هذا التحرى عن الكم ، يكون التماس الانسيب عن قدوم هذا الغزو فى مجال هجرة حرة تمارس حق الاختيار ، او فى مجال تهجير جبرى لا يملك حرية الاختيار •

ويدقق هذا التحرى الجغرافى عن الانسان ، فى الكيف ، ويحسب حساب النوعيات المناسبة ، التى فى وسعها أن تياشر العمل فى أنماط استخدام الأرض المتاحة فى أنحاء المساحة المعنية • بل قل يبلغ هذا التدقيق حد التوصية بتأهيل وتدريب واكساب هذه النوعيات المهارات والخبرات التى تؤهلها للتعامل مع أنماط استخدام الأرض • ويرشده هذا التحرى الجغرافى والتدقيق ، اختيار العناصر الأنسب فى مجال التهجير الجبرى ، وتوطئ المهاجرين فى أنحاء المساحة المعنية • كما يرشد هذا التحرى الجغرافى والتدقيق ، وضع الضوابط التى تنظم وتضبط تحركات الهجرة التى تتوجه باختيارها الحر الى غزو الأرض فى هذه المساحة المعنية •

والتحرى الجغرافى عن الأرض المطلوب غزوها ، وعن الانبساط الذى يتشغى مباشرة هذا الغزو ، هو جزء من مشوار الاجتهاد الجغرافى على صعيد

المساحة المعنية غير المأهولة . ويتم في هذا المشوار الجغرافي ، التماس كيفية قيام وتوثيق العلاقة بين الإنسان وهو يسأل الأرض ومباشرة التعامل معها ، والأرض وهي تجاوب الإنسان ولا تتخذ له أبدا حسب مستوى الضبط والانضباط المتبادل . وفي ظل استبعاد الأرض لأن تضبط وتنضبط ، واستبعاد الإنسان لأن يضبط وينضبط . وفي ظل توثيق العلاقة بين الإنسان والأرض ، يسعف الاجتهاد الجغرافي حسن التنسيق مرة ، وحسن التوزيع مرة أخرى ، بين أنماط استخدام الأرض المتنوعة على صعيد المساحة المعنية . وهذا ، هو عين ما يجسد دور الاجتهاد الجغرافي التطبيقي ، في الشيء المناسب من التنمية الأفقية ، على صعيد الأرض البكر .

وعلم الجغرافية بفلسفاته المعاصرة وتوجهاته التطبيقية ، وهو في وضعه البيئي الصحيح بين العلوم الطبيعية في جانب ، والعلوم الانسانية في جانب آخر ، يخوض التجربة التطبيقية الهادفة ، لدراسة موضوع استخدام الأرض . وفي مجال العمل التطبيقي ، يتولى الجغرافي أو يحتل مكان القيادة لكي يباشر الدراسة والبحث عن أنماط استخدام الأرض . ومن خلال التقويم الجغرافي لأنماط استخدام الأرض ، يحتل الجغرافي وظيفة المستشار ، لكي يباشر ترشيح التوجهات التي تلتزم تصديق مستوى استخدام الأرض ، أو التي تلتزم غزو الأرض البكر وبداية مرحلة تنبض بالنشاط وتوطن أنماط مستجدة من استخدام الأرض :

وعلم الجغرافية بفلسفاته المعاصرة ، وتوجهاته التطبيقية ، وهو في شغفه الشاغل في الدراسة الميدانية عن أنماط استخدام الأرض ، في أي مساحة معينة ، يعلن عن مسئولية الإنسان الكاظمة عن تسخير الأرض . وقل أنه يضع في علقه الأمانة القالية ، وهو مسئول عن :
أولا - اختيار الأرض بعد التعرف على خواصها ، حتى يتسنى له

حسن التمييز بين الأرض التي تبشر بالاستجابة ، والأرض التي لا تبشر بالاستجابة له .

ثانيا - اختبار خواص الأرض التي تبشر بالاستجابة ، والتعرف على قوة فعل المتغيرات والضوابط ، حتى يتأصل بقوة الفعل المناسب ، ومباشرة الاجتهاد وصولا الى حد الاتفاق ، في ظل الضبط والانضباط المتبادل .

ثالثا - حسن استثمار حد الاتفاق ، للتمييز الجيد بين الأرض التي تستخدم في الانتاج ، والأرض التي تستخدم في السكن والقاعة المستوطنات والأرض التي تستخدم في توطيئ وتوزيع الخدمات .

رابعا - مباشرة التعامل مع الأرض بأصلوب وأداء ومستوى يقدر عليه ، حتى تجاوبه الأرض بالقدر الذي يناسب هذا المستوى ، في المكان والزمان .

خامسا - الاستجابة المتوازنة للمتغيرات الطبيعية والمتغيرات البشرية التي تحرسها وترشدتها الضوابط ، حتى يتسنى له أن يغير حد الاتفاق مع الأرض دون خروج عن قواعد الضبط والانضباط المتبادل ، لكي يطور الأساليب استخدام الأرض ويحسن مستويات استجابتها .

سادسا - المحافظة على التوازن الحميد بين استخدام الأرض وتسخيرها ومباشرة أقصى مستويات الانتفاع بها في جانب ، وصيانة الأرض وحمايتها من الضغوط التي ترهقها ، ومن عوامل الافساد التي تطنن في قدراتها في جانب آخر .

واستثمار جسامه المسئولية التي تقع على عاتق الانسان ، يضع علم الجغرافية المعاصرة نفسه في خدمة حركة الحياة ، وهو يصطنع المرأة التي يرى فيها الانسان نفسه ، وهو يباشر العلاقة مع الأرض ، أو وهو يطور هذه العلاقة مع الأرض حتى تظل تجاوبه . أو وهو يسيء ويطنن في هذه العلاقة مع الأرض حتى تختله وتكف عن الاستجابة . ويثنى علم الجغرافية على ذلك

بالرأى الجغرافى الذى يرشد الانسان لكى يحافظ على العلاقة مع الأرض
أو لكى يطورها تطويرا مناسباً دون تجاوزات تطعن طعننا مفسداً بطمن
بشدة ، حتى تنفسخ هذه العلاقة مع الأرض • ولا سيادة للإنسان على
الأرض ، الا من خلال هذه القدرة التى يباشر بها الانسان ، وهو مسئول
تطويع الأرض وتأمين استخدامها • ولا مكان أبداً للإنسان على صعيد أى
أرض ، ليس فى وسعه أن يباشر معها هذه العلاقة •



ملحق

الجغرافية وعملية التنمية

- طلب المعرفة الجغرافية ، كانت بداية
- علم الجغرافية ٠٠ المنهج والهدف
- علم الجغرافية ٠٠ المنهج والهدف التطبيقى
- الجغرافية التطبيقية وقضية التنمية
- مواقف علم الجغرافية من عمليات التنمية
- الاقدام الجغرافى على عملية التنمية
- التخطيط الاقليمى ٠٠ اروع ما يقدمه علم الجغرافية للتنمية
- الوظيفة الجغرافية فى التخطيط الاقليمى

الجغرافية •• وعملية التنمية

يلتمس هذا العرض ، متابعة توجه الاجتهاد الجغرافي والعمل ،
توجيها مناسباً ، وهو على بصيرة ، الى الاسهام أو المشاركة التي تشد أزر
عمليات التنمية ، في المكان والزمان لحساب الانسان • ولا يعنى هذا
الاسهام الجغرافي البديل ، فى عمليات التنمية شيئاً ، أهم من نجاح
الاجتهاد الجغرافي ، نجاحاً منهجياً فى التحول الحقيقى ، الذى يخرج الهدف
الجغرافي ، من جمود النظرية البحتة ، الى مرونة التطبيق العلمى • بل قل
ان هذا التحول ، هو عين ما يعنى ، تطوير الهدف الجغرافي تطويراً مناسباً
وموفقاً ، لحساب حركة الحياة •

وهذا التطوير فى تصميم الهدف الجغرافي ، هو الذى يفتح الباب ،
ويضع الخبرة الجغرافية ، وما تملكه من مكتسبات ومهارات علمية وعملية ،
فى صف واحد ، وهو مسئول مسئولية الشريك مع أعضاء الفريق العامل ،
فى حقل العمل التنموى • ومن غير مباشرة هذا التحول الذى طور الهدف
الجغرافي ، وأضاف اليه البعد التطبيقي العملى ، لا يكون فى وسع الخبرة
الجغرافية أبداً ، أن تتجاوز بالبحث الجغرافي ، حد تسجيل الرؤية الجغرافية
وصولا الى منطق حسن عرض وتقديم الرأى الجغرافي الرشيد ، تعقيباً
او تعليقاً ، على ما تعبر عنه هذه الرؤية الجغرافية ، فى المكان والزمان •

وسواء كان هذا الرأى الجغرافي ، فى شكل نصيحة ، أو مشورة أو تحفظ ،
يعقب على حضور الانسان وقوة فعله على صعيد الأرض ، فانه يمس به
فى اذن حركة الحياة ويصرها • ويرشد هذا الهمس ، الذى لا ينشأ من
فراغ ، ولا يكون من غير غاية ، تعامل الانسان مع الأرض فى المكان
والزمان ، وهو يطلب الانتاج أو وهو يطلب الاستيطان ، أو وهو يطلب
خدمة •

وما أحوج حركة الحياة ، فى المكان والزمان ، الى حسن الاستماع الى هذا الرأى الجغرافى والأخذ بما ينصح به ، أو بما يوصى به ، لكى يحيط الانسان الفرد أو المجتمع ، علما بغواص الأرض وضوابطها وقوة فعلها من ناحية ، وعلما بمستوى قدراته ومهارات قوة فعله من ناحية أخرى ، من أجل حسن مباشرة التعامل الإيجابى مع الأرض على بصيرة ، وهو يلتمس الحى الرشيد به ، على درب التغيير الى ما هو أفضل ، اجتماعيا واقتصاديا فى المكان ، من عصر الى عصر آخر .

طلب المعرفة الجغرافية كانت بداية

هذا ، وإذا كان علينا أن نمنع النظر حتى نتبين الكيفية التى تأتى تأتى بموجبها هذا التحول الحميد ، الذى أخرج الهدف الجغرافى أو قل العمل الجغرافى من جمود النظرية البحتة الى مرونة التطبيق العملى المناسب ، أن نتفق أولا على أن مسيرة الاجتهاد الجغرافى قد قطعت شوطا طويلا من المشوار المستمر ، وهو لا يكاد يلتمس شيئا ، أهم وأجدى من طلب الانسان المعرفة بصورة الأرض تحت قدمية ، وإمام عينيه فى المكان والزمان . ثم كان أول تطور عندما التمس الاجتهاد الجغرافى فى وقت لاحق التمعن فى صورة الأرض ، طلب معرفة صورة حركة الحياة ، وهى تحيا وتفعل وتفعل فى طلبها ما تريد من الأرض ، على صعيد الأرض ، فى المكان والزمان .

فى اعتقادى الصريح ، أن الاقدام على طلب المعرفة بصورة الأرض قد تأتى مع ميلاد الانسان على الأرض ، لكى يعرف كيف يتعايش مع طبيعة الأرض فى المكان والزمان . ولقد بدأ اجتهاد الانسان الجغرافى بالتماس المدركات الجغرافية ومعانيها ، والاطلاع عليها ومعرفتها ، وكأنه يعجم عودها وهو يقترب منها ، أو وهو يمد يديه اليها ويتعامل معها . وقل أن التماس هذه المعرفة والانسان يحمل فى المنظور الجغرافى على صعيد الأرض ، كانت تستنفر العقل وتستوجب التفكير فى كل هذا المنظور ، أو فى الأجزاء التى

يتألف منها هذا المنظور الجغرافى . بل ان هذا الوضع ، الذى استوجب على الانسان أن يواجه صورة الأرض ، هو الذى مهد دائما لمباشرة التعن والتفكير الجغرافى ، وتوظيف العقل فى قضية التعامل بين الانسان والأرض توطئة لتعايش مع الواقع الجغرافى ، فى المكان والزمان على صعيد الأرض .

وقضية طلب هذه المعرفة الجراحية ، ومعاينة المنظور الجغرافى ، والتفكير فى كنهه وماهية المدركات الجغرافية على صعيد هذا المنظور ، هى التى يسرت للانسان أن يتعامل مع الأرض فى المكان والزمان . كما أتاحت للانسان أن يتعامل بقوة الفعل الإيجابى المناسب ، لكى يعرف كيف يتعامل تعامللا مع قوة الطبيعة . وهى من وراء خواص الأرض . بل قل ان مسيرة حركة الحياة فى المكان لم يكن فى وسعها أن تنجح فى التعايش ومباشرة هذا التعامل الإيجابى مع الأرض حتى تطوعها وهى تطلب الانتاج أو وهى تطلب السكن . أو وهى تطلب الخسنة فى غيبة المعرفة بالأرض . كما لم يكن فى وسع حركة الحياة أن تفلح فى تعديل أو فى تطوير مستوى هذا التعامل مع الأرض من عصر آخر فى المكان ، لكى تتيسر للانسان الحياة الأفضل فى غيبة المعرفة الجغرافية ، ودون مباشرة التفكير العقلانى المناسب فى كنهه وماهية المدركات الجغرافية ، وهى تتمثل فى صورة الأرض ومنظورها العام الذى شهد حضور الانسان ومباشرة قوة فعله على صعيد الأرض فى المكان والزمان .

ولقد مضى هذا المشوار الجغرافى الطويل ، وحركة الحياة تتأبط ذراع المعرفة الجغرافية ، وتبأشر التفكير الجغرافى وهى لا تصرف الكتابة ، ولا تدون شيئا من هذا الرصيد الجغرافى . ومع ذلك فلأنها انتصرت به ، وهو فى صحتها ، عندما أقدم الانسان على التعامل مع الأرض فى المكان ، وبأشرت التعايش بالشكل المناسب فى اطار المنظور الجغرافى الطبيعى . بل قل انتصرت به حركة الحياة أيضا ، عندما اضطر الانسان الى فسح

العلاقة بينه وبين الأرض ، وهى تقتصر عليه أحيانا ، حتى غادر المكان وطلبه الحضور ومباشرة العلاقة مع الأرض من جديد فى مكان آخر . وكانت المعرفة الجغرافية هى التى تبصره فى الحبل والترحال ، وهى التى ترشد وتسدد قوة فعل الانسان ، وتطوره النشيط على صعيد الأرض .

وفى مرحلة طويلة أخرى تالية ، تابطت حركة الحياة ذراع المعرفة الجغرافية . لكى تواصل مسيرة الحضور والانتصار على الأرض . وكانت حركة الحياة فى هذه المرحلة تعرف الكتابة ، وتدون الرصيد الجغرافى ، ولا تكف عن التفكير الجغرافى فى المدركات الجغرافية ، وهى تعاين صورة الأرض فى المسكان ، أو فى الأماكن الأخرى ، أو وهى تساين وتتمعن فى الأرض فى إطار الكون الفسيح . ورشد هذا الرصيد الجغرافى انتشار الانسان من مكان الى مكان آخر ، على صعيد الأرض وبصر اقامة أو توثيق العلاقة بين الانسان والأرض على صعيد أى مساحة من الأرض ، ومهد ويسر تعامل الانسان مع الأرض ، وهو ينتج ، أو وهو يشيد ويبنى ، أو وهو يرسخ الخدمة ، على صعيد الأرض فى المكان والزمان .

وبصرف النظر عما كان من أمر أولئك الذين وجهوا العناية الجغرافية الى صورة الأرض ومطالعة المنظور الجغرافى الطبيعى ، وتمعنوا كثيرا فى المدركات الجغرافية ، فى مرحلة طويلة ، وما كان من أمر الاضافة التى وجهت العناية الى حضور حركة الحياة على صعيد الأرض ، وطالعت المنظور الجغرافى البشرى ، وتمعنوا فى العلاقة بين الانسان والأرض ، فى مرحلة أخرى فقد أحسنوا توجيه مسيرة الاهتمامات الجغرافية ، على درب الصواب فى الاتجاه الصحيح .

وانتهى الاجتهاد الجغرافى وفلسفته المتطورة فى نهاية المطاف ، الى ولادة علم الجغرافية فى القرن التاسع عشر الميلادى . وجاءت هذه الولادة بالفعل طبيعية وصحيحة ، من رجم ، هذا التفكير الجغرافى العقلى الرزين فى كنه

وماهية المدركات الجغرافية ، وفي التماس ضوابطها ، وفي متابعة متغيراتها ،
في المكان والزمان .



علم الجغرافية . . المنهج والهدف

كان من الطبيعي أن يتولى علم الجغرافية ، وهو يملك المنهج ،
ويلتمس الهدف ، الاهتمام بدراسة الأرض . وكل تقصى هذا العلم خواص
العناصر الطبيعية المتداخلة ، في صلب المنظور الجغرافي الطبيعي ، على
صعيد الأرض في المكان والزمان . بل قل تعدد البحث الجغرافي ، التسلسل
الى ما وراء صورة الأرض ، لكي تتكشف له السنن الحاكمة ، ولكي يفسر
أو يعمل ما تحدث به ، أو ما تعبر ، عنه صورة الأرض .

كما تحرى علم الجغرافية ، وهو يملك المنهج ، ويلتمس الهدف ،
الاهتمام بدراسة الانسان . وكل تقصى هذا العلم خواص ، العناصر
البشرية المتداخلة ، في طلمب المنظور الجغرافي البشري ، على صعيد الأرض
في المكان والزمان . بل قل تعدد البحث الجغرافي ، التسلسل الى ما وراء
حضور حركة الحياة ، لكي تتكشف السنن الحاكمة ، ولكي يفسر أو يعمل
ما تحدث به ، أو ما تعبر ، عنه نبضات حركة الحياة على صعيد الأرض .

ومن خلال التمعن والتدقيق في المنظور الجغرافي الطبيعي والتمعن
والتدقيق في المنظور الجغرافي البشري ، انطلق الاجتهاد الجغرافي ، انطلاقا
من يلمس حقيقة وكنه وماهية وتوجهات العلاقة الوظيفية ، في اطار
التعامل بين الانسان والأرض ، في المكان والزمان . بمعنى أن علم الجغرافية
قد جيل على :

أولا - دراسة الأرض والتدقيق في كل المنظور الجغرافي الطبيعي ،
أو في الأجزاء والعناصر المتداخلة ، في تركيب هذا الكل لحساب الانسان .

ثانياً - دراسة الإنسان ، والتدقيق في المنظور الجغرافي البشرى
أو في الأجزاء والعناصر المتداخلة ، في تركيب هذا الكل على صعيد الأرض .

ثالثاً - دراسة التعامل بين الإنسان والأرض ، والتدقيق في فحوى
العلاقة بينهما ، وجدوى أو محصلة إستخدام الإنسان للأرض ، في المكان والزمان .

وأجاد الاجتهاد الجغرافي العلمى والعمل دائماً ، وهو يملك القدرة على التحليل تارة ، والقدرة على التركيب تارة أخرى ، ثم وهو يجيد الدراسة الميدانية ، ويتقصى الحقيقة الجغرافية ، عن دراسة الأرض . وكان في وسعه ، أن يلتمس بمهارة ، المنظور الجغرافي الطبيعى ، وأن يتدارس كل عنصر من عناصره ، على صعيد الأرض . كما كان في وسعه أيضاً ، أن يتبين بعناية ، متغيرات تغير في طبيعة وماهية ولكنه هذا المنظور الجغرافي الطبيعى ، تغيراً طفيفاً أحياناً ، أو تغيراً مبالغاً فيه أحياناً أخرى ، ويتأتى هذا التغير على المدى القصير أو على المدى الطويل ، أو على المدى الجيولوجى ، دون تفريط في رؤية الأرض ، وهى مسرح لحركة الحياة .

وأجاد الاجتهاد الجغرافي العلمى والعمل دائماً ، وهو يملك نفس القدرة على التحليل تارة ، والقدرة على التركيب تارة أخرى ، ثم وهو يجيد اجراء الدراسة الميدانية وتتقصى الحقيقة الجغرافية ، عن الإنسان وحضوره ونبضه على صعيد الأرض . وكان في وسعه ، أن يلتمس بمهارة المنظور الجغرافي البشرى ، وأن يتدارس كل عنصر من عناصر هذا المنظور ، وأن يتبادى فى التمييز بين دراسة الإنسان ذاته ، وهو يحيا على الأرض ، ودراسة الانسان قوة فعل تتعامل مع الأرض . كما كان في وسعه أيضاً ، أن يتبين بعناية أيضاً ، متغيرات كثيرة ، تغير في طبيعة وماهية هذا المنظور الجغرافي البشرى أو في عناصره ، تغيراً طفيفاً أحياناً ، أو تغيراً مبالغاً فيه

أحيانا أخرى ، ويتأتى هذا التغير ، على السبيل القصير ، أو على المدى الطويل ، أو على المدى الجيولوجي ، ودون تفريط أو إهمال في جدوى حضور الإنسان ومضى حركة الحياة ، على صعيد الأرض .

والتماس المنظور الجغرافي الطبيعي ، وفهم واستيعاب أبعاده وعناصره والوقوف على متغيراته ، من مكان الى مكان آخر ، أو من عصر الى عصر أخرى ، والتماس المنظور الجغرافي البشرى ، وفهم واستيعاب أبعاده وعناصره ، والوقوف على متغيراته من مكان ، الى مكان آخر ، أو من عصر الى عصر آخر ، كان من شأنه أن يمهّد بموضوعية وصدق ، للاقدام الجغرافي على تقصي حقيقة وجدوى تعامل الإنسان والأرض ، فى المكان والزمان . وهذا هو الموضوع الجغرافي الجوهرى ، الذى أصبح الشغل الشاغل دائما ، للاجتهاد الجغرافي العلمى . وكان هذا الاجتهاد الجغرافي حريصا ، على تحرى أو تقصى المواجهة الإيجابية ، بين قوة فعل الطبيعة ، والضوابط الطبيعية فى جانب ، وقوة فعل الإنسان ، والمهارة والخبرة والوسائل الحضارية المتاحة له ، والضوابط البشرية فى جانب آخر .

وعلى محاور البحث الجغرافي العلمى الثلاثة : وهى تمكّث على دراسة الأرض ، وعلى دراسة الإنسان ، وعلى دراسة التعامل بين الإنسان والأرض ، يتجلى التزام الاجتهاد الجغرافي العلمى ، التزاما حقيقيا ، بانتهاء مرحلة العناية بالوصف الجغرافى أو التوصيف ، لكى تباشر العناية الجغرافية بتجسيد الرؤية الجغرافية ، فى مرحلة جديدة . وتحرى الاجتهاد الجغرافى فى هذه المرحلة ، حسن توصيف التوزيع والتعليل والربط ، من أجل تجسيد المنظور الجغرافى ، أو تجسيد الرؤية الجغرافية الطبيعية أو البشرية . وكان هذا التجسيد ، تجسيدها يجمع بين الوصف وتصوير الانتشار ، وتفسير دواعى هذا الانتشار أو التوزيع على المستوى الإقليمى ، وتقصى العلاقة بين الجزء والكل ، فى المكان والزمان .

وتجسيد الرؤية الجغرافية على أى من الوجهين الطبيعى أو البشرى ، سواء كانت رؤية كلية مركبة ، أو كانت رؤية جزئية بسيطة ، من خلال التوزيع والتعليل والربط ، يكون من شأنه أن يجاوب الهدف الجغرافى وكان هذا الهدف الجغرافى ، هو عين ما تتطلع اليه البحوث الجغرافية العلمية ، حيث يستوجب :

أولاً - متابعة الانتشار الأفقى الجغرافى ، أو التوزيع الجغرافى على صعيد المساحة المعنية ، فى ربوع الأرض .

ثانياً - التماس دواعى أو موجبات هذا الانتشار الأفقى الجغرافى على صعيد الأرض ، فى المكان والزمان .

ثالثاً - تعقب العلاقة بين العناصر الطبيعية أو العناصر البشرية المتداخلة فى صلب الرؤية الجغرافية الكلية ، فى المكان والزمان ، وحصر وتحرى التاثر المتبادل بينهما ، فى المساحة المعنية على صعيد الأرض .

وصحيح أن الاجتهاد الجغرافى العلمى الجاد ، قد يباشر البحث الجغرافى ، وأجرى الدراسة الميدانية المناسبة ، وهو يعالج الموضوع أو الظاهرة الجغرافية الطبيعية أحيانا ، أو وهو يعالج الموضوع أو الظاهرة الجغرافية البشرية أحيانا أخرى ، فى ظل مناهج متنوعة ، وصحيح أيضا أن هذه المناهج قد حافظت بعناية على حسن التوجه الجاد الى الهدف الجغرافى ، الذى يتحرى حسن وصدق بيان أو التعبير الرؤية الجغرافية وتجسيدها . ولكن الصحيح بمد ذلك كله ، هو تحرى انجاز البحث الجغرافى ، الذى يصبو الرؤية الجغرافية الطبيعية أو البشرية ويتغلغل فيها عمقا ، الى حد التحليل الموضوعى ، الذى يكشف عن كل العوامل أو العناصر التى تتداخل تدخلا سويا أو سليما ، فى تركيب أو فى صياغة

الرؤية الجغرافية ، وتوثق المعرفة بتركيبها فى المكان والزمان ، على صعيد الارض .

واعتبارا من بداية مشوار علم الجغرافية ، فى القرن التاسع عشر الميلادى ، كان من شأن الاجتهاد الجغرافى أن يكف على دراسة صور وأشكال التفاعل الايجابى بين الانسان والارض ، وهو يلتبس بكل الموضوعية والصدق ، تجسيد الرؤية الجغرافية ، التى تتعقب ، توجهات هذا التعامل ، وتتحرى فاعلية هذا التعامل ، على صعيد الارض ، فى المساحة المعنية . وكان من الضرورى أن تفضى هذه الدراسة الجغرافية الجادة ، الى شئ مثير من الجدل والحوار واختلاف وجهات النظر الجغرافية ، عن ماهية التعامل بين الانسان وهو يطلب ويعمل لحساب هذا الطلب ، والارض . وهى تجاوبه وتعطيه ، او وهى لا تجاوبه ولا تعطيه .

وقل ينجل هذا الجدل الجغرافى الموضوعى عن هدفين متضادين للاجتهاد الجغرافى العلمى ، وهو يباشر تجسيد رؤية ابعاد هذا التعامل بين الانسان والارض ، وصولا الى طلب الانتاج ، او وصولا الى طلب السكن ، او وصولا الى طلب الخدمة من الارض . بل قل لقد أوقع هابا الجدل الجغرافى ، الاجتهاد الجغرافى فى الخطأ ، لأنه فى كل موقف من هذين الموقفين المتضادين ، اطل على التعامل بين الانسان والارض ، او على طرفى العلاقة فى هذا التعامل ، بعين تنحيز ولا تكاد تعرف كيف تكون منصفة .

وفى موقف من هذين الموقفين المتضادين سار الاجتهاد الجغرافى على درب الخطأ . وكان فى نظرته او فى بحثه عن العلاقة بين الانسان والارض منحازا الى جانب الطبيعة ، وكأنه يستخف بالانسان . ومن ثم كان من شأنه ، أن يرى التفاعل بين الانسان والارض محكوما بقوة قتل الطبيعة ومفترقاتها ، فى المكان والزمان . بل قل كان من شأنه ، أن يرى الانسان وهو محكوم ، او وهو غارق ومستسلم ، فى قبضة الطبيعة لنفسوة نعل.

الطبيعية ، أو وهو ، ملتزم بما تمليه الضوابط الطبيعية ، في المكان والزمان . بمعنى أن تبدو الطبيعة على صعيد الأرض ، وكأنها تامر ، والإنسان وهو يصدق لما يؤمر به ، وهذا هو عين ما يعنى الاستخفاف به ، وبشكل ما يملكه من مهارات ، وخبرات وقوة نخل مباشر ، تباشر التعامل مع الأرض واستغلالاتها .

وفي موقف من هذين الموقفين المتضادين ، سار الاجتهاد الجغرافى أيضا ، على درب الخطأ . وكان فى نظريته أو فى بحثه عن العلاقة بين الإنسان والأرض ، منحازا الى صف الإنسان ، وكأنه يستخف بالطبيعة . ومن ثم كان من شأنه ، أن يرى التعامل بين الإنسان والأرض محكوما بقوة فعل الإنسان ومتغيراتها فى المكان والزمان . بل قل كان من شأنه ، أن يرى الطبيعة وهى محكومة وتستسلم ، للإنسان ، أو وهى أسيرة فى قبضة التبعية لقوة فعل الإنسان ، أو وهى ملتزمة ، بطوعها الإنسان فتطاعه الأرض ، ولا تعصى له أمرا ، فى المكان والزمان . بمعنى أن يبدو الإنسان ، على صعيد الأرض ، وكأنه يأمر والطبيعة تصدح لما تؤمر به . وهذا هو عين ما يعنى ، الاستخفاف بالطبيعة ، وكل ما يتوفر لغناصرها ، المتنوعة من قوة فعل ، تجاوب أو لا تجاوب التعامل مع الإنسان .

ولقد جسد موقف الاجتهاد الجغرافى العلمى ، المنحياز الى جانب الطبيعة ، أو المنحاز الى صف الإنسان ، توجهاته البحث الجغرافى عن التعامل بين الإنسان والأرض ، وهو مستغرق فى الخطأ عند حده تجسيد الرؤية الجغرافية فقط . وكان من شأن هذا التجسيد ، أن يصور مبالغ انتفاع الإنسان بالأرض ، وهو محكوم وملتزم فى تصور فريق من الجغرافيين ، أو وهو حاكم ومتحدر فى تصور فريق آخر من الجغرافيين . ويوقع كل فريق منهما فى الخطأ ، سواء تحمس لانتصار الإنسان ، أو تحمس لانتصار الطبيعة . ذلك أن نجاح التعامل بين الإنسان والأرض ،

هو انتصار لهما معا لأن لا قيمة للأرض من غير الإنسان البنى يفجر الخير فيها ، ولا قيمة للإنسان من غير الأرض التي تتوفر له هذا الخير . كما أن فخل التعامل وتفسخ العلاقة بين الإنسان والأرض ، هو فشل لهما معا .

وقل لم يكن في وسع الاجتهاد الجغرافي العلمى ، فى هذا الوضع المتعنت ، أن يتصور حقيقة ، التعامل بين الإنسان والأرض ، تصورا متوازنا . بل قل لم يكن فى وسعه ، أن يرى العلاقة بين الإنسان والأرض ، وهى فى شكل من أشكال المواجهة بين اثنين ، هما قوة فعل الطبيعة ، وهى متفيرة وتحل بالمرونة ، وقوة فعل الإنسان وهى متفيرة وتحل بالمرونة . بل قل أيضا ، أنه لم يكن فى وسع الاجتهاد الجغرافى المنحاز ، أن ينظر للعلاقة بين الإنسان والأرض نظرة متوازنة أبدا ، ولا يتجاوز بحثه مسألة تجسيد ، الرؤية الجغرافية ، البنى من شأنه أن يجاوب الهدف الجغرافى ، وهو لا يمبا أو لا يكاد يكثر بالتردى فى خطيئة الانحياز - غير المنصف - الى صف الإنسان على حساب الأرض ، أو الى جانب الأرض على حساب الإنسان .

وفى زحمة هذا التناقض أو التناقض بين هذين الموقفين ، وهما على حرب الخطأ ، جه التكليف الرسمى ، البنى أسند للخبرة الجغرافية البريطانية ، مهمة النظر وتقصي حقيقة أوضاع التعامل بين الإنسان والأرض ، على الصعيد البريطانى . وكان هذا التكليف بإجراء البحث الجغرافى ، لحساب الفيز ، مسئولية تستوجب الأمانة . بل قل كان هذا التكليف ، وكأنه تسليم الأمانة ، أو وضع المسئولية فى الأيدي التى فى وسعها ، أن تقضى فى الأمر ، وأن تقدم الراى الجغرافى المناسب ، عن هذا التعامل بين الإنسان والأرض ، وعن مسيوام الحقيقى .

وكان المطلوب بكل تأكيد ، تصحيح هوى أو موجبات العجز الواقعى ، الذى تأتى وبكثرة مأسا أثناء الحرب العالمية الأولى ، وأثر على

جدوى التعامل بين الانسان والأرض ، وعلى جدوى استجابة الأرض .
لمركبة الحياة البريطانية . وكان المطلوب ، التماس شعاعى انخفاض مستوى
استجابة الأرض للانسان ، وهو يستخدمها ، بل قل أصبح من شأنه
الاجتهاد الجغرافى أن يطرح السؤال على الأرض ، لكى يسأل عن أوضاعها ،
وعن خواصها وعن ضوابطها ، وهى من وراء انخفاض مستوى الاستجابة .
كما كان من شأنه أيضا أن يطرح السؤال على الانسان ، لكى يسأل عن
مهارته ، وعن خبرته ، وعن مسيلته ، وهى من وراء انخفاض مستوى
الاستجابة .



علم الجغرافية . . . المنهج والهدف التطبيقي

وهكذا وضع التكليف الذى بدأ به اهتمام الاجتهاد الجغرافى بدراسة:
استخدام الأرض ، نقطة التحول الجوهرى ، التى يتوجه بموجبها علم
الجغرافية ، الى مشارف الهدف التطبيقي . واستوجب هذا التوجيه الجديد .
— وهو عين ما يعنى تطوير جوى فى صياغة الهدف الجغرافى — ضرورة
الانتقال الذكى . من مباشرة الاجتهاد الجغرافى لحساب تجسيد الرؤية
الجغرافية ، لموضوع التعامل الحيوى بين الانسان والأرض ، واستخدامها
وتوظيفها فى المكان والزمان . الى مباشرة الاجتهاد الجغرافى ، لحساب هيكلا:
التعامل بين الانسان والأرض وتجسيد الرؤية الجغرافية المدققة فى جدوى
استخدامات الأرض فى المكان والزمان . ثم يتأتى تأسيسا على هيكلا:
التدقيق ، والتقيب المناسب لكى يباشر الاجتهاد الجغرافى التقويم ، واصلاح
الحكم على جدوى هذه الاستخدامات . والتعليق ، على مبلغ استجابة الأرض .
وحتى تتفجر بالخير وتحسن المعطاء ، لمطالب حركة الحياة .

والتصديق الجغرافى ، من خلال بحث مكتبى رؤيتي ، ودراسته ميدانية:
متانية ، والتدقيق بينهما ، حتى يتسنى ، اصلاح الحكم الجغرافى . بعضه

تخصن تجسيد الرؤية الجغرافية للاستخدامات ، وهي تصور التعامل «الحيوى» والبناء ، بين الإنسان والأرض ، فى ربوع المساحة المعنية ، يعنى بالضرورة بداية مشوار جديد ، للاجتهاد الجغرافى ، على درب من دروب «الصواب» - ولا يبتغى الاجتهاد الجغرافى ، وهو على هذا الدرب شيئاً ، أهم من التماس المراتى الجغرافى الصحيح والصريح . وفى اعتقادى إن الانتقال من جغرافية الرؤية ، الى جغرافية ابداء الرأى ، هو السبى يضع أهم «العلامات على الطريق الجغرافى» ، وصولاً الى الهدف التطبيقى ، والمنهج المناسب الذى يجاوب هذا الهدف الجغرافى الجديد .

واذا كان من شأن الرؤية الجغرافية ، أن تجيد ، أو أن تحسن عرض صور الاستخدام ، وهو محصلة هذا التعامل بين الإنسان والأرض ، فإن «الرأى الجغرافى» هو الذى يبرر عن موضوعية وصدق وحسن بيان مستوى هذا الاستخدام ، فى المكان والزمان . وليس ثمة أهم من تحديد هذا المستوى ، فى ظل الحساب الجيد للجدوى اقتصادياً واجتماعياً . ولذا ذكر «فى هذه المناسبة» أن مستويات استخدام الأرض تتراوح بين : الاستخدام الجائر ، والاستخدام الردى ، والاستخدام التقليدى ، والاستخدام المتطور .

هذا ، ومن الطبيعى أن يجسد هذا الرأى الجغرافى ، الاجابة الصحيحة «أو الصادقة» عن السؤال الذى يوجهه الاجتهاد الجغرافى الى الأرض ، على صعيد المساحة المعنية . ويسأل هذا السؤال ، عن مبلغ استجابة الأرض للإنسان ، وهو يتعامل معها فيجور عليها ، أو نحو سببها ، أو يثبت بالجمود ويعرض عن التجديد ، أو عن التجويد ، أو وهو يتحل بكل دواعى تطوير وتجويد ، التعامل المباشر أو غير المباشر مع الأرض ، فى ربوع المساحة المعنية . واستماع الاجتهاد الجغرافى الى الاجابة عن السؤال ، يحقق خطوة موفقة فى الاتجاه الصحيح ، نحو تقويم الاستخدام ، تقويمها اقتصادياً واجتماعياً .

ومن الطبيعي أيضا ، أن يجسده هذا الرأي الجغرافى ، الاجابة الصحيحة
إلى الصادقة عن السؤال ، الذى يوجهه الاجتهاد الجغرافى الى الانسان ، على
صعيد المساحة المعنية . ويسأل هذا السؤال عن مهارات وقدرات ووسائل
الانسان ، وهو يتعامل معها ، فتجاوبه على أكثر من مستوى ، أو وهى
لا تواصل الاستجابة له ، أو لا تجاوبه . ويسأل السؤال أيضا الانسان عن
الإساعة الى الأرض ، أو عن التثبيث بالجمود والاعراض عن التجديد والتغيير ،
أو عن التماس التجديد وتحرى وسائل التجويد . واستماع الاجتهاد
الجغرافى ، الى الاجابة عن هذا السؤال ، يحقق خطوة موفقة ، أخرى
فى الاتجاه الصحيح ، نحو تقويم الاستخدام تقويما متوازنا ، وعينه لا تغفل
عن أداء الانسان ، وعينه الأخرى لا تغفل عن مصلحة الانسان .

وتجميع هذه الاجابات يسعف الاجتهاد الجغرافى ، وهو يعلن عن
الرأى الجغرافى ، التى يقوم علاقة الانسان بالأرض ، واسلوب ومستوى
تعامله مع الأرض ، ومبلغ استجابة الأرض لوسيلته . ويقدم الاجتهاد
الجغرافى ، فى نهاية المطاف ، الرأى الجغرافى ، وهو توصية أو وهو نصيحة ،
أو وهو تحفظ ، تعقبا على الرؤية الجغرافية ، لئلا نمط نمط من أنماط
استخدام الأرض . وحسن الوصول الى هذا الرأى الجغرافى ، وهو يوصى ،
أو وهو ينصح ، أو وهو يتحفظ ، ووضعه موضع التنفيذ ، هو الذى
يصر لوهو الذى يدعو الى تحسين ، أو تجويد مستوى التعامل بين الانسان
والأرض . ومن ثم يتسنى التحول من مستوى الاستخدام الجائر ، أو من
مستوى الاستخدام التقليدى الجامد ، الى مستوى الاستخدام الاقتصادى
المتطور .

هذا ، وإذا كان من شأن الاجتهاد الجغرافى ، أن يعتمد فى البحث
الجغرافى على التوزيع والتعليل والربط ، من أجل تجسيد الرؤية الجغرافية ،
وتقضى حسن التعبير عما يفضى اليه التعامل الإيجابى ، بين الانسان
والأرض فى المكان والزمان ، فانه يضيف الى ذلك كله ، شيئا مهما من

إلتقويم الجغرافى . ويكون هذا ، التقويم الجغرافى ، من أجل حساب جنوى هذا التعامل بين الانسان والأرض ، والحكم على مستواه . كما يكون أيضا ، من وراء التماس السلبيات والايجابيات ، التى يقضى اليها هذا التعامل ، ومبلغ تأثيرها على هذه الجدوى . ومباشرة التقويم يؤهل الاجتهاد الجغرافى ، لحسن صياغة الرأى الجغرافى البنديد ، وهو نصيحة ، أو وهو توصية ، أو وهو تحفظ ، أو وهو تحذير . ويتأتى الانتفاع بهذا الرأى الجغرافى عندما ، يهمس به فى أذن حركة الحياة ، لكى يرشد أو يبين التعامل مع الأرض واستخدامها . وهذا هو عين ما يعنى ، التحول الجغرافى بمهارة ، الى التماس الهدف الجغرافى التطبيقى .

وتبنى الهدف الجغرافى التطبيقى ، يلزم الاجتهاد الجغرافى ، وهو يباشر البحث الجغرافى ، بالعمل مع الفريق . وهو الذى ينتخب أعضاء الفريق ، ويضم اليه بعض المتخصصين العلميين ، فى العلوم الطبيعية ، وفى العلوم الانسانية . ونزول الجغرافى مع الفريق الجغرافى العلمى المشترك الى الميدان على صعيد الأرض ، فى المساحة المعنية ، يكون مطلوبا لانجاز العمل الذى تطلله روح الفريق . ومن ثم يكون توزيع تكاليفات العمل الميدانى ، ويكون السعى العلمى العمل ، فى طلب رؤية التعامل القائم ، بين الانسان والأرض . ويكون وكأنه يعجز عود انمساط استخدام الأرض ، ويحسب حساب مستوى كل نمط من هذه الأنماط .

ويصور هذا السعى الجغرافى العلمى العمل ، شيئا مهما عن التماس كل العناصر الجغرافية الطبيعية ، والجغرافية البشرية ، فى اطار هذا التعامل على صعيد الأرض . كما يصور هذا السعى أيضا شيئا أكثر أهمية ، عن المواجهة بين الانسان وفى صفه ، المهارات والخبرات والوسائل فى جانب ، والأرض وفى صفها المتغيرات الطبيعية والضوابط الطبيعية ، فى جانب آخر . ويكفل هذا السعى وضوح الرؤية فى الميدان ، وحسن بيان التعامل بين الانسان والأرض ، على صعيد المساحة المعنية . ويتبنى على هذا الوضوح

الميداني ، الرأي الجغرافي المناسب ، عن هذا التعامل ، ويتحدث هذا الزاى الجغرافى ، عن مستوى التعامل وعن قيمته أو جدواه ، إقتصاديا واجتماعيا . كما يتحدث أيضا ، عن استعدادات الإنسان للتغير ومباشرة التعامل الأنضل . كما يتحدث عن مبلغ استجابة الأرض لهذا التغير .



الجغرافية التطبيقية وقضية التنمية

تأسيسا على ما كان من أمر ، توجه الاجتهاد الجغرافى التوجه الرشيد ، الذى يجاوب الهدف الجغرافى التطبيقي ، تأتى الأقدام الجغرافى بكل الثقة ، على وضع نتائج العمل الجغرافى فى خدمة حركة الحياة . وقل أصبح الزاى الجغرافى السديد ، فى بثورة اهتمام حركة الحياة ، وهى تنتفع به . ويبلغ هذا الانتفاع حله الأمثل عندما يباشر الاجتهاد الجغرافى ، اهتمامه الجاد بقضية التنمية ومباشرة ترشييد العمل التنموى ، على صعيد المساحة المحلية ، فى المكان والزمان .

وقد استوجب هذا التعامل الجغرافى العلمى العمل الرشيد ، مع قضية التنمية ، مطالعة ومراجعة وتقويم التوجهات التنموية المعمول بها ، والتى يتولى التخطيط مسئولية صياغة وتجهيز المشاريع الانمائية ، ووضع البرامج الزمنية المناسبة ، لتنفيذها التنفيذ الأنسب ، على صعيد المساحة المعنية ، فى المكان والزمان . وقل كان من الضروري أن يقوم الاجتهاد الجغرافى بعناية مبلغ نجاح ، أو مبلغ تخبط التجارب التنموية المخططة ، فى غياب الخبرة الجغرافية ، أو فى غياب الزاى الجغرافى ، عن المسرح التنموى . بل قل كان هذا التقويم أكثر من ضرورى ، سواء كانت هذه التجارب التنموية ، شمولية أو جزئية ، ويجرى تنفيذها فى إطار التخطيط القطاعى الخاص ، أو فى إطار التخطيط القومى الشامل .

وفى غياب الخبرة الجغرافية ، والرأى الجغرافى الرشيد ، توضع الخطة المعنية ، وتحتوى المشاريع الانمائية ، التى يتسنى تنفيذها بالفعل على صعيد المساحة المعنية ، فى كل أو فى جزء من الدولة • يعلن الانبعاث أو التنفيذ ، عن شىء من النجاح الشكلى ، فى المهمة التنموية • ومع ذلك تتبين حركة الحياة فى نهاية المطاف ، أن هذا النجاح محفوف بالخطر ، وسلبيات الآثار الجانبية ، وأن التوجه التنموى يمشى من غير وعى ، على درب الخطأ اقتصاديا واجتماعيا •

وقل أن عملية التخطيط التنموى لحساب حركة الحياة ، وهى تلهت من أجل نجاح الانجاز التنموى على صعيد المساحة المعنية ، تقع فى الخطأ الحقيقى مرتين • ويكون الخطأ مرة ، لأنها تتجاهل أهمية الرؤية الجغرافية ، على صعيد الأرض فى المساحة المعنية • وتبدو وكأنها تتجاهل ، استطلاع خواص الأرض ، والعناصر التى تتداخل فى صياغة هذه ، الخواص وتتجاهل استطلاع أوضاع وأحوال الناس ، والأبعاد التى تتداخل فى صياغة حضور حركة الحياة ونبضها • ويتأتى الخطأ القادح مرة أخرى : لأنها تتجاهل أو تهمل ، أو لأنها لا تحسن الاستماع الى صوت الرأى الجغرافى ، وحسن معطياته ، وهو يوصى أو وهو ينصح ، أو ، وهو يحذر العمل التنموى • فى المكان والزمان •

ومن غير معطيات الرؤية الجغرافية ، التى تدقق فى خواص الأرض • وتدقق فى قدرات ومطالب الناس ، ومن غير مهارة الرأى الجغرافى الذى يعقب على هذه المعطيات الواقعية ، يفقد وضع المشاريع الانمائية ، وتنسيقها فى إطار الخطة ، الخلفية السليمة والأساس الراسخ ، الذى يرتكز عليه الانجاز أو التنفيذ التنموى • وقل لا يتأتى الخى السليم بالتنفيذ التنموى ، على درب الصواب الاجتماعى والاقتصادى • بل أن أعمال ، أو تجاهل معطيات الرؤية الجغرافية ، يمثل تفريطا فى الأساس المتين للعمل التنموى • كما أن الاعراض عن نصيحة أو عن تحذير ، أو عن تحفظات الرأى الجغرافى ، الذى يعقب ، أو الذى يعلق ، على تعامل الانسان مع الأرض •

وهو يباشر تحسين مستوى استخدامها أو توظيفها ، في طلب الانتاج ،
أو طلب السكن ، أو في طلب الخدمات ، يوقع العمل التنموى أو الانجاز
التنموى ، في خسران مبین .

* * *

سؤلف علم الجغرافية من عمليات التنمية

هكذا نفهم ضرورة أن يتخذ علم الجغرافية موقفا حاسما من عملية
التنمية . وقد تأسس هذا الموقف الجغرافى ، على أساس أن يكون العمل
الجغرافى ، شريكا أصيلا فى العمل التنموى . بمعنى أن يكون لعلم
الجغرافية حضورا يظا ، على مسرح العمل التنموى ، فلا ينبغي أن يغيب .
ولا يجب أن يستبعد ، أو أن يحرم ، من أداء دوره الوظيفى ، في هذا المجال
التطبيعى الحيوى .

ويتعمد الاجتهاد الجغرافى الرشيد ، وهو حريص تماما ، على أن
ينزل الى ميدان العمل التطبيعى ، لحساب حركة الحياة ، الاعتراض على
تجاهل ، أو استبعاد الخبرة الجغرافية ، من صفوف العمل ، فى الحقل
التنموى . ذلك أن التجاهل أو الاستبعاد ، هو تفريط بقصد ، أو من غير
قصد ، فى دور الخبر الجغرافى الوظيفى الفعال ، فى صجبة الفريق العلمى
المستول ، الذى يخطط لعملية التنمية . والتفريط بقصد يعنى أن حركة
الحياة تعرف قيمة أو أهمية الدور الجغرافى الوظيفى ، وتعتمد اهماله
أو تجاهله . والتفريط من غير قصد يعنى أن حركة الحياة لا تعرف قيمة
أو جدوى ، أو أهمية الدور الجغرافى الوظيفى . ويؤدى الجهل به ، الى هذا
التجاهل .

وفى صجبة هذا الاعتراض ، يطمح الاجتهاد الجغرافى فى جدوى
التخطيط التنموى ، الذى يحرم عمليات التنمية ، من الدور الجغرافى

التطبيقات الوظيفية . ولا يعنى هذا الطعن الجغرافى ، شيئا من الهمد ، أو من التجريح ، أو من التشكيك ، ولا يعتمد أبدا اغراق العمل التنوى . فى محور من الاجباط وخيبة الأمل . بل يقتضى الاجتهاد الجغرافى فى معية الاعتراض ، البديل الأفضل ، من أجل تصحيح مسار عملية التنمية . بل قل انه يعلن كيف يكون فى وسع الخبرة الجغرافية ، أن تبصر ، وأن تكفل انجاز النمو ، على صعيد المساحة المعنية ، فى اطار احسن حكمة فى المكان ، واحسن استجابة لحاجة العصر ، وهو على بصيرة .

ويوجه هذا الطعن الجغرافى البناء ، أول ما يوجه الى وضع الخطة التنوية ، لتنمية قطاع معين من بين مجموعة القطاعات الاجتماعية والاقتصادية المتنوعة على صعيد الدولة . وما من شك فى أن تنفيذ المشاريع الانمائية ، حسب البرنامج الزمنى ، يحرز نجاحا فى تنمية القطاع المعنى ، ويكفل بالضرورة تغيرا ، الى ما هو افضل . ولكن الذى لا شك فيه ، أن نمو قطاع بعينه ، وأعمال القطاعات الأخرى ، يجند شكلا من أشكال التحيز التنوى . ويفضى هذا التحيز التنوى ، الى شيء من السلبيات ، أو الخلل ، وعدم التوازن فى البنية الاقتصادية ، أو فى البنية الاجتماعية . ومن ثم تتضرد مصالح حركة الحياة ، جمواقبه أو بضاعات هذا الخلل .

وسلبيات التنمية القطاعية ، على صعيد الدولة ، تنأت تأسيسا على انعدام التوافق ، وفقدان شيء مهم من التوازن ، بين نمو قطاع معين ، وتحديثه وتطويره والاضافة اليه فى جانب ، وجمود قطاعات أخرى ، وعدم تحديثها أو الاضافة اليها فى جانب آخر . وهل نشكك فى سلبيات الجمع والتعايش بين النمو والجمود ، أو بين التجديد والتقليد ، أو بين التغير وعدم التغير ؟

هذا ، وفى الاعتقاد الجغرافى الراسخ ، على صعيد الانجاز التنوى ، إلى الجمود فى صحبة التغير ، وأن التجديد فى معية التقليد ، وأن النمو وهو يتباطئ ذراع الجمود ، يعرقل مسيرة النمو ، فى الدولة . وقل أن هذا

وضع غير سليم ، أو مناخ غير صحي ، يلحق بظلاله الكثيفة ، على مستيرة ،
التغيير والنمو والتجديد ، حتى تضرر حركة الحياة بسلبيات هذا النمو غير
المتوازن . ومن ثم تكون النصيحة الجغرافية ، التي توصي بالشمول التنموي
على صعيد الدولة ، البنى يتحرى النمو المتوازن والمتوازى والمتزامن ،
نصيحة غالية ، لا ينبغي التفريط فيها .

وبنفس القدر من الموضوعية ، يندد الاجتهاد الجغرافي سلبيات التنمية
الشاملة ، التي توقع النمو في نمطية القوالب التنموية . وصحيح أن هذا
الشمول التنموي ، يلتبس التغيير والتحديث والاضافة ، وكان الحطة
للتنمية لا تفرط في شيء ، وهي غارقة في نمطية القوالب التنموية .
ولكن الصحيح أيضا ، أن هذا الشمول التنموي ، يتجاهل التباين بين
أجزاء الدولة ، من حيث خواص الأرض ، ومن حيث حضور ما يخص كل
جزء من حركة الحياة . وهل نشك أو نتشكك في أن هذا التباين الطبيعي
والتباين البشري ، يطمح في جدوى القوالب التنموية ، لانجاز الشمول
التنموي ، على صعيد الدولة ؟

هذا ، وفي الاعتقاد الجغرافي الراسخ على صعيد الانجاز التنموي ،
أن الجزء من الدولة المتفرد طبيعيا وبشريا ، يستحق من المشاريع الانمائية ما
يناسب هذا التفرد ، دون انقطاع الصلات التنموية ، بل الجزء والكل ، على
صعيد الدولة . ومن ثم تكون النصيحة الجغرافية ، التي توصي بالشمول
التنموي ، في المساحة المتميزة الانسب على صعيد الدولة ، التي تتحرى
النمو المتوازى والمتوازن ، والمتزامن ، نصيحة غالية أخرى ، لا ينبغي
التفريط فيها .



الاقدام الجغرافي على عملية التنمية

هذا ، وما أن أمسك الاجتهاد الجغرافي ، بزمام الموقف الجغرافي من
قضية التنمية ، حتى تأتى الاقدام دون ابطاء . وتأملت الخبرة الجغرافية ،

للاسهام فى عملية التنمية • وفى منية هذا الاقدام ، تتماهى النصيحة الجغرافية فى عطاها الحسن ، لحساب الانجاز التنوى • وتوصى الخبرة الجغرافية ، اول ما توصى ، بترتيب وتسيق والتماس أولويات التوجه التنوى ، فى مجال الاعداد والتجهيز والتزويد ، ووضع الخطة الأنسب ، وبرمجة المشاريع الانمائية ، على المدى الزمنى المناسب ، لمباشرة العمل التنوى الشامل •

وتعطى هذه النصيحة الجغرافية ، الأولوية قبل كل شئ آخر للاهتمام بالانسان • ويكون هذا الاهتمام بالانسان ، ايماناً راسخاً بأن عملية التنمية ، التى تكون لحساب الانسان الفرد والمجتمع ، لا يتسنى تنفيذ برامجها ، التنفيذ الناجح بالفعل ، الا من خلال الانسان • بمعنى أن يكون الاهتمام بالانسان ، وهو قوة فعل من أجل التنفيذ التنوى السليم ، اسبق من الاهتمام بالانسان ، وهو صاحب مصلحة وحقوق فى ثمرات التنفيذ التنوى السليم • وهل فى وسع الانسان ، الفارق فى محور الاجباط والاحساس بخيبة الأمل ، أن يتحمس لانجاز العمل التنوى ؟ وهل فى وسع الانسان ، الفارق فى غياب اللاوعى ، والفاقد للمهارة ، أن يحسن أداء وتنفيذ العمل التنوى ؟

ويكون الاهتمام بالانسان ، على النحو المناسب ، الذى يثبت فيه ، ويحفز الاستعداد المعنوى • وقد تستوجب هذه العناية انتشاله من حضيض الاجباط ، واخراجه من بين دواعى الاحساس بخيبة الأمل • وقد تستوجب هذه العناية بمعنويات الانسان ، نقله من انغلاق اللاوعى ، الى انفتاح الوعى • والأهم من ذلك كله ، أن تكون شحنات الحماس والاحساس بالمستولية ، من أجل تفجير طاقاته ، وحسن الاقبال على مباشرة التكاليفات ، لحساب الانجاز التنوى • كما ينبغي أن يحسن الاستماع الى صيحات توقظ منه الهمة ، وتجرده من دواعى الجهود والاستغراق فيه • ومن بعد

خلفه الأتية بمعنويات هذا الانسان ، يتأهل نفسيا لمباشرة التغيير ، الذى يستتوجه التنفيذ التنموى . بل قل انه يكون فى وسعه ، استيعاب قوة فعل التغيير والمتغيرات وجزاتها ، التى تستجد فى صحبة التغيير والتنمية ، على صعيد المساحة المعنوية .

ويكون الاهتمام بالانسان ، على النحو المناسب مرة أخرى ، لكن يفرس فيه ، ويطور الاستعداد المادى . ويزود هذا الاهتمام الرشيد الانسان ، بشئ مناسب ومفيد من الخبرات والمهارات والمكتسبات ، التى تسعف اشتراكه بشكل أو بآخر ، فى انجاز التكاليفات العملية ، التى تجارى تكنولوجيا العصر ، وتشد أزر التنفيذ التنموى للمشاريع الإنمائية ، فى المكان والزمان . وكم يكون الانسان ، فى حاجة الى التدريب واكتساب المهارات فى اطار دورات التدريب ، التى يمكن أن تتكرر على مستويات صاعدة . وكم يكون الابداع مطلوباً ، لكى يصل الانسان بمهارته ووسائله الى صياغة التكنولوجيا المتطورة ، وحتى تصبح بديلاً أفضل عن استيراد التكنولوجيا الأجنبية .

وقل ينبغي بعد ذلك كله ، أن يحسن العمل التنموى ، فى زحمة الاهتمام بالانسان وأعداده مادياً ومعنوياً ، حينئذ ذلك الفريق المتمرد من الناس . وهو يتمرد - فى الغالب - لأنه جامد . ولا نظله يكاد يملك الاستعداد لقبول أو استيعاب التغيير . بل قل أنه ربما يكون هذا الانسان غارق فى حضيض الجبن ، والخوف من التغيير ، ايجابياته وسلبياته ، وقد يفترض هذا الانسان الحائف مسيرة التغيير ، حتى يتمرد . ويدفع التمرد أحياناً ، الى تسف وتدمير وتخريب هذا ، التغيير . ومن ثم يستحق هذا الانسان عناية خاصة ، تترفق به وهى تطوعه ، أو وهى تقتله من حزن الخوف^(١) . وفى وسع من يترفق بهذا الانسان ، أن يؤمنه فى البداية .

(١) يخاف هذا الفريق على التيم والتقاليد أكثر من أى شئ آخر .

بل وأن يحوله من موقف الاعتراض والرفض ، إلى موقف الديقان اليقظ
 الأمين ، السلى يخرى مشيرة التغيير والتجديد والنمو ، والإنشائية
 والتجديد والتجويد ، على دذب الصواب الاجتماعي والاقتصادي .
 وفي الاعتقاد الجغرافي الصريح ، أن حسن العناية بالإنسان ، وهو قوة
 فعل ، وفستول عن العمل التنموى . واغداه وتزويده ، بالشئ المناسب
 من الوعى ، وبالشئ المناسب من الخبرة ، وبالشئ المناسب من القدرة على
 استيعاب التغيير ، وبالشئ المناسب من حصق التجاوب مع قوة فعل وتأثير
 المتغيرات ، دون التخوف من عواقب التغيير ، هو خير ما يضع الإنسان ،
 فى وضع الاستعداد ، ويؤهله التأهيل المناسب . لانجاز العمل التنموى
 الشامل ، فى المكان والزمان . بل قل أن هذا هو التأهيل الموفق ، الذى
 يقدم به الإنسان الاقدام الواثق ، أو المطمئن والفعال ، على أداء الواجب
 لانجاز ، وانجاح عملية التنمية . ومن ثم يكون الإنسان المؤهل على يقين .
 بأنه صاحب الحق ، أو بأنه صاحب المصلحة ، وهو مسئول عن ثمرات
 الانجاز التنموى ، من أجل حياة أفضل .



التخطيط الإقليمى أروع ما يقدمه علم الجغرافية للتنمية

من بعد تقديم هذه التوصية الجغرافية ، التى تبث فى الإنسان حب
 العمل التنموى ، وتفجر طاقاته المبدعة الخلاقة ، لحساب الانجاز التنموى ،
 يكون الاقدام الجغرافى الرشيد ، على الترويج لفكرة التخطيط الإقليمى .
 وقل أن الاجتهاد الجغرافى ، يزكى التخطيط الإقليمى ، وهو الأنسب من
 أى نوع آخر ، من حيث انجاز النمو ، أو الشمول التنموى ، على صعيد
 الدولة لحساب حركة الحياة .

ويستلئ هذا الترويج أو التفضيل ، على اعتبار أن التخطيط الإقليمى ،
 هو الذى يكفل الحكمة فى ترسيخ النمو ، يكمل ما يعنىة الشمول من معانى

دون الإخلال ، بالتوازي والتوازن والتزامن ، على صعيد المساحة ، التي يغطيها الاقليم التخطيطي ، وكأنه الوعاء الأنسب لعملية التنمية . ويستوجب وضع المشاريع الانمائية ، وبرمجتها حسب سبل التنمية ، في اطار التخطيط الاقليمي :

اولا - تأكيد الشمول التنموي ، من غير القواطر في العمل ، أو في الانجاز التنموي ، لحساب قطاع بعينه ، ودون تفريط في نصيبه أو في حصة أي قطاع من القطاعات المتنوعة ، على صعيد الاقليم التخطيطي .
وقل ينبغي أن تضي عمليات التنمية ، وتنفيذ المشاريع الانمائية ، وهي متوازنة ومتوازنة ومتزامنة ، حتى يتحقق النمو أو الاضافة ، أو التغير الى ما هو افضل ، دون تمثر أو اختناق ، أو دون تعطل . وتردد ، بين ومضات التجديد والتجويد ، واطافة الجديده ، من ناحية ، وعمدة الجيود والتخلف ، والاستفراق في التقليد من ناحية أخرى .

ثانيا - تجريد الشمول التنموي ، في اطار التخطيط الاقليمي ، من خطيئة الانفلاق ، الذي يقيم من حول النمو الشامل ، في الاقليم التخطيطي .
مبدأ ، لا يجوز اختراقه أو تجاوزه . بل ينبغي أن يلتزم الشمول التنموي في الاقليم التخطيطي ، مهارة الانفتاح والمرونة والتفتح الجمود ، الذي ينبغي في شيء من تكامل تنموي يديع ، بين مجموعة الخطوط الاقليمية ، في كل الاقاليم التخطيطية ، على صعيد الدولة .

وعلى صعيد الاقليم التخطيطي - وهو يشغل مساحة متميزة من الأرض - يتأتى شيئا مهما من التجانس ، الذي يكشف عنه الواقع الطبيعي القائم ، وينبئ به الواقع البشري السائد ، في وقت واحد . ومن شأن خواص الأرض ، التي يفضي اليها تداخل عناصر الموقع والبنية والتضاريس والتربة والمناخ والنبات ونبض الحياة ، على صعيد المساحة المعنية ، أنه تمييز الأرض في الاقليم التخطيطي ، عن الأرض في سائر الاقاليم

«التخطيطية» الأخرى . ومن شأن حضور الناس الذى يفضى الى حركة الحياة ، عند ادخال فيها عوامل اجتماعية وعوامل اقتصادية ، وعوامل حضارية ، ان تتميز حركة الحياة ، وتوجهاتها العملية ، فى الاقليم التخطيطى ، عن حركة الحياة وتوجهاتها العملية ، فى الاقاليم التخطيطية الأخرى .

هذا وليس انسب من ان يكون هذا الوضع ، الذى يميز الأرض طبيعيا ، ويميز حركة الحياة على صعيد هذه الأرض بشريا ، فى إطار الاقليم التخطيطى ، قاعدة لها صفة الخصوصية والتفرد ، الذى يبتنى عليها وضع المشاريع التنموية المناسبة ، فى أفضل حكمة . وقل ان ارتكاز الشمول التنموى ، الى هذه القاعدة المناسبة ، يعنى تأمين الحبكة فى المكان ، وتأمين الحد الأنسب من استجابة النمو والتغيير للتغيرات وإمكانيات وتطلعات حركة الحياة ، فى المكان والزمان ، بل قل ان هذا هو أساس الارتكاز السوى الأنسب ، الذى يختبئ المشاريع الانشائية ، والاقدام على تنفيذها ، بمواقب التضاريس أو سببياته التناقض ، مع ما يملية الواقع الطبقي ومتغيراته على المدى القصير ، أو مع ما يكون فى وضع الواقع البشرى ومتغيراته على المدى القصير ، فى ربوع الأرض فى الاقليم التخطيطى .

وفى جميع الأوضاع والأحوال ، التى يتولى فيها ، الجغرافى مع الفريق العلمى مسئولية التخطيط ، لحساب العمل التنموى الشامل ، فى الاقليم التخطيطى ، بداية من وضع واحد المشاريع الانشائية ، ووصولا الى تجهيز البرامج الزمنية ، للتنفيذ التنموى فى المكان والزمان ، تتجلى الحاجة الى «المسح الجغرافى الطبقي ، والمسح الجغرافى البشرى . ويصبح هذا المسح الجغرافى ، وهو مسئولية جغرافية ، خالصة ، وكافة المقدمة الضرورية ، حتى يتسأى الاعداد السليم . ويكون التجهيز للشمول التنموى فى إطار مجموعة الاقاليم التخطيطية على بصيرة ، فلا يتخطى .

وحتى بيان خواص الأرض ، ومتغيراتها فى المكان والزمان على صعيد

الأقليم التخطيطي : يجب قوة فعل هذه الخواص وضوابطها وضغوطها ،
وعلى تواجه قوة فعل الانساق وقهارة وسيلته ، عندما يتعامل معها ،
ويطوعها حتى يتجاوبه .

وحسن بيان أوضاع وأحوال حركة الحياة ومفتراتها في المكان
والزمان ، يكشف عن امكانيات الانساق ، وتطلماته وتوجهات قدراته
المفاعلة ومفتراتها ، وهي تدعّم ، أو وهي تغل يديه ، في مجالات تعامله
مع الأرض ، وتطويعها في طلب الانتاج ، أو في طلب السكن أو في طلب
الحققات .

وقل ينبغي أن نعلم أن حسن بيان خواص الأرض ، ومبلغ
استعدادها للاستجابة ، وحسن بيان أوضاع حركة الحياة واستعداداتها ،
للتعامل مع الأرض ، على صعيد المساحة المعنية ، هو الذي يرشد وضع
وإعداد وتنفيذ البرامج التنموية . بمعنى أن تكون هذه البرامج التنموية ،
هي الأنسب على الأرض ، وهي تطاوع حركة الحياة ، بكل ما في وسعها أن
تعمل ، وتنتج المشاريع التنموية ، ويكلّف ما في وسعها من استعدادات ،
لباشرة التغيير اقتصاديا واجتماعيا وحضاريا . ومن ثم يتأتى الوصول
بالإنجاز التنموي الشامل ، إلى التوازن الحقيقي ، على صعيد المساحة
المعنية ، بين الطلب التنموي من ناحية ، والالتزام للتنموي من ناحية
أخرى .

هذا وليس في وسع من يخطط ، ويعد المشاريع التنموية ، أن يفعل
دوينجز هذه المهمة ، وهو يتعامل حركة الحياة . وقل ينبغي أن يعرف جيدا
علاذا تريد حركة الحياة من عملية التنمية . كما ينبغي أن يعرف أيضا ،
ماذا في وسع حركة الحياة أن تعمل ، من أجل ما تريد من الانجاز
التنموي في كل إقليم من الأقاليم التخطيطية .

وليس في وضع من يخطط ويعد المشاريع الانمائية أن يفعل وينجز هذه المهمة ، وهو يتجاهل الأرض ، طبيعتها وخواصها وضوابطها .
وقل ينبغي أن يعرف جيدا شيئا واضحا ، ومناسبا ، عن مبلغ استعداد هذه الأرض ، للاستجابة الفورية لقوة فعل حركة الحياة . كما ينبغي أنه يعرف أيضا ، الحد الأقصى لتطوير الأرض ، التطوير المناسب لمباشرة العمل التنموي في كل إقليم من الأقاليم التخطيطية .

هكذا نفهم قيمة أو جدوى المسح الجغرافي الطبيعي والبشري على صعيد المساحة المعنية . وينبغي أن يسبق هذا المسح الجغرافي ، وأن يجوز قبل أي بداية أو أي مبادرة ، لوضع المشاريع الانمائية ، وبرمجتها ، في صلب الخطة التنموية . ومثل هذا التجهيز ، هو الذي يصطنع القاعدة السليمة ، ويوفر الأساس المتين للعمل أو للإنجاز التنموي الشامل .
بمعنى أن المسح الجغرافي على صعيد المساحة المعنية ، يقدم الرؤية الجغرافية في الشكل الأنسب ، ثم يضيف الرأي الجغرافي في الصيغة المفيدة ، التمه تبصر وترشد ، حتى لا يضل فريق المخططين ، ولا يبدأ عملهم التنموي المخطط ، من فراغ .

ومن الجائز أحيانا أن يغيب الجغرافي ، ويرفض مشاركة الفريق . وهو يباشر التخطيط ، لحساب العمل التنموي الجزئي ، لتنمية قطاع معين ، لأنه يمترض على هذا التوجه التنموي . ومن الجائز أيضا أن يغيب الجغرافي ، لأنه يرفض تحمل مسئولية الخطأ ، الذي يفضي اليه مباشرة العمل التنموي الشمولي ، في إطار خطة قومية ، لا تحسب حساب التباين بين أقاليم الدولة . ولكن ليس من الجائز أبدا ، أن يغيب الجغرافي ، ويفيد معه المسح الجغرافي المناسب ، عن أعين فريق المخططين ، بأي حال من الأحوال . وكيف يفيد هذا المسح الجغرافي ، وهو يجسد ما هو كائن بالفعل ، على صعيد المساحة المعنية ، وينبغي معرفته جيدا ، قبل الشروع

تقى تطوير وتنميته ، حتى يتأتى ما ينبغي أن يتغير ، ويكون ما تتطلب اليه
الخطة ، ويكون التغيير بالفعل .

* * *

الوظيفة الجغرافية في التخطيط الاقليمي

في الوضع الذي تلمس فيه حركة الحياة ، مضى العمل التنموى
الشامل ، على درب الصواب ، تصبح عملية التنمية أمانة في عنق
التخطيط الاقليمي . ويكون ذلك كله على اعتبار أن الاقليم التخطيطي ،
هو الوعاء ، أو هو الذي يكفل الشبكة المثل ، في المكان والزمان . ويقبل
الجغرافى عن طين خاطر على الاسهام في انجاز هذه المهمة التنموية ،
ولا يمتنع عن الاشتراك الفعلى ، في مباشرة العمل التنموى مع فريق
المخططين .

واشتراك الخبرة الجغرافية مع فريق المخططين ، معناه أن تهيمن
عليهم جميعاً روح الفريق . ويؤدى كل واحد من أعضاء الفريق دوره
الوظيفى المناسب ، لحساب العمل التنموى الشمولى . ويكون الجغرافى
مستولاً عن الاعداد والتجهيز ، ومباشرة المسح الجغرافى ، على صعيد كل
اقليم من الاقاليم التخطيطية . بل قل ان هذه المسئولية تبدأ ، بتحديد
الاقاليم التخطيطية ، على صعيد الدولة . ويبقى الباحث الجغرافى مستولاً ،
ولا شيء يعفيه من هذه المسئولية ، عندما يبصر ويقدم النصيحة أو التوصية
أو التحذير ، لترشيد الانجاز التنموى والتنسيق الشمولى ، على صعيد الاقليم
التخطيطى ومجموعة الاقاليم التخطيطية ، على صعيد الدولة .

ويبادر الجغرافى ، وهو شريك مع فريق المخططين ، لى يبدأ العمل
الجغرافى المكتبى والميدانى ، لحساب التجهيز والاعداد الضرورى لعملية
التنمية . وقل أنه يسبق غيره من أعضاء الفريق ، حيث يبدأ دوره
الوظيفى ، قبل أن يبدأ دور أى من الشركاء منه فى الفريق . وتوجه هذه
المبادرة الجغرافية ، فى الاتجاه العلمى والعملى الصحيح . ويكون الجغرافى ،

بناء على هذه المبادرة ، فسئولا عن تحديد ووضع الاطار الصحيح ، الذى يحتوى الاقليم التخطيطى ، ومجموعة الاقاليم التخطيطية الرئيسية ، على صعيد الدولة .

ويجيب الجغرافى ، التماس التجانس على الوجه الطبيعى ، والتجانس التجانس على الوجه البشرى ، وهو يلزم شمل المساحات والأجزاء ، التى يتألف منها الاقليم التخطيطى ، وكل إقليم من الاقاليم التخطيطية . كما يجيب الجغرافى أيضا ، التماس عدم التجانس على الوجه الطبيعى ، وعدم التجانس على الوجه البشرى وهو يضع الحدود ، ويثبت القواعد التى تفصل ، بين الاقليم التخطيطى والاقاليم التخطيطية الأخرى . وتستوجب هذه المهمة الجغرافية التى تتحرى وضع كل إقليم تخطيطى ، فى اطاره الصحيح ، عملا جغرافيا مكتبيا ، وعملا جغرافيا ميدانيا . يلتزم العمل الجغرافى الميدانى ، الزيارة التفقدية ، ثم مباشرة الدراسة الميدانية وتقصى الجقائق الجغرافية الطبيعية والبشرية ، التى يجرىها فريق العمل الجغرافى ، على صعيد كل إقليم من الاقاليم التخطيطية .

والانتهاء من هذه المهمة الأولية ، التى تحدد بوضوح جغرافى شديد ، الاقاليم التخطيطية على صعيد الدولة ، لا ينهى المبادرة الجغرافية . ويظل الاجتهاد الجغرافى سئولا ، عن انجاز مهمة جغرافية أخرى . وتجسد هذه المهمة الجغرافية ، مسئولية الاجتهاد الجغرافى ، وهو يباشر المسح الجغرافى الطبيعى والبشرى ، على صعيد كل إقليم من مجموعة الاقاليم التخطيطية . كما تجسد مسئوليته أيضا ، وهو يلتزم رأى الجغرافى السديد ، تعقيبا ، على ما تكشف عنه الرؤية الجغرافية ، فى كل إقليم من الاقاليم التخطيطية .

وصحيح ان هذا المسح الجغرافى ، يغطى المنظور الجغرافى الطبيعى على صعيد الأرض ، ويغطى المنظور الجغرافى البشرى على صعيد حركة الحياة ،

وهو يلتبس وضوح وتجسيد الرؤية الجغرافية في الإقليم التخطيطي .
 وصحيح أيضا ، أنه ينتقل من إقليم تخطيطي الى سائر الأقاليم التخطيطية
 الأخرى ، لكن يجرى المسح الجغرافي ويلتم اوصال الرؤية الجغرافية ، على
 صعيد كل إقليم تخطيطي . ولكن الصحيح أيضا ، أن الجغرافي لا ينفرد
 بلتأاز هذا العمل الجغرافي ، لأنه يثق في جدوى الافتتاح . يلتبس التفتح .
 ومن ثم يعمل الجغرافي ، وينجز مهمة المسح الجغرافي ، ثنى صحبة فريق عمل
 مؤسح ، ويتجرى الجغرافي انضمام بعض المتخصصين العلميين في العلوم
 الطبيعية ، وبعض المتخصصين في العلوم الانسانية ، الى هذا الفريق
 الجغرافي العلمي المتعاون .

وتوسيع الفريق الجغرافي العلمي المتعاون ، والعمل بروح الفريق ،
 ومراعاة حسن توزيع تكاليفات العمل الميداني ، على أعضاء الفريق ، يكفل
 حسن انجاز المهمة الجغرافية . وقل انه يعنى حسن انجاز العمل الجغرافي ،
 على صعيد كل إقليم من الأقاليم التخطيطية ، في الدولة ، من خلال تنسيق
 بديع ، وتعاون علمي موضوعي ، بين الدراسة الميدانية والدراسة التجريبية .
 وفي وسع الخبرة الجغرافية ، أن تحسن التنسيق المناسب ، بين محصلة
 الدراسة المكتبية ، وحصاد الدراسة الميدانية . والدراسة التجريبية ،
 وصولا الى العرض الجيد ، الذي تتحقق به أهداف المسح الجغرافي ، وتحديد
 ملامح التخصصية الجغرافية المتفردة ، على صعيد كل إقليم من الأقاليم
 التخطيطية .

ولتلمس الخبرة الجغرافية ، مع المسح الجغرافي ، على صعيد الإقليم
 التخطيطي ، أن تتحرى حسن الصبغة ، بين الرؤية الجغرافية وتجسيد
 أبعادها الجغرافية الطبيعية والبشرية ، وهي تعبر عن أو وهي تصور الواقع
 الجغرافي ، ونبض حركة الحياة في ربوعه ، على صعيد المكان والزمان .
 ويشد هذا الوضوح الجغرافي ، أزر الباحث الجغرافي ، وهو يلتبس الرأي

الجغرافى ، ويكون هذا الرأى الجغرافى سديداً ، وهو يغيب ، أو وهو جعلى ، أو وهو يحكم ، على فرص التغير وتوجهاتها الصحية ، الى أهداف التنمية . كما يكون بهذا الرأى الجغرافى مفيداً ، وهو يرسم القواعد أو الخلفية المناسبة ، التى يمتنى عليها التنفيذ التنموى الأنسب ، وحتى يتحقق النمو التنموى ، فى الإقليم التخطيطى ، وفى كل الأقاليم التخطيطية ، على صعيد الدولة .

وانجاز هذه المهام الجغرافية ، سواء الجغرافى يلتزم تحديد الأقاليم التخطيطية ، أو الجغرافى يشار فى صحة الفريق الجغرافى المتعاون ، المسح الجغرافى ، وينتقل من جغرافية الرؤية الى جغرافية السراى ، يعنى بالضرورة حسن الاعتماد والتجهيز المناسب ، لمباشرة العمل التنموى الشمولى . ويفضى هذا الانجاز الجغرافى ، على صعيد كل اقليم من الأقاليم التخطيطية ، الى :

أولاً - كشف وتجسيد وتعليق مناسب ، عن الضوابط التى يفرضها الواقع الطبيعى وعناصره ، وقوة فعلها ، أو تأثيرها المباشر أو غير المباشر ، وعن الضوابط التى يفرضها الواقع البشرى وأبعاده وقوة فعلها ، أو تأثيرها المباشر أو غير المباشر ، وهى تواجه الانسان ، على أوضاع وأحوال وأداء حركة الحياة ، وتعاملها مع الأرض ، على صعيد المساحة المعنية ، فى الإقليم التخطيطى .

ثانياً - كشف وتجسيد وتعليق مناسب ، عن قدرات وخبرات ومهارات الانسان ، التى يتعامل بها مع هذه الضوابط الطبيعية أو الضوابط البشرية ، فى الإقليم التخطيطى ، على مستوى الالتزام بها والاستجابة لقوة فعلها ، أو على مستوى التحايل عليها وتطويرها وتخفيض معدلات ضغوطها ، أو على مستوى ابطال مفعولها وتجسيد ضغوطها ،

والتححر من حتمية الاستجابة لها ، فى المكان والزمان على صعيد الاقليم
التخطيطى .

ثالثا - كشف وتجسير وتعليق مناسب ، عن مبلغ الحاج الانسان
فى طلب النمو والتغيير الى ما هو افضل ، ومبلغ استيعاب الانسان ، وهو
يطلب ، أو وهو يمسك ، أو وهو يجنى ثمرات المشاريع الانمائية ،
فى صحة فعل وتأثير وضغوط المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والحضارية
والسياسية ، والتصدي للانجاز أو للتنفيذ التنامى المنضبط ، وصولا الى
اهداف الشمول التنامى الطموح ، فى الاقليم التخطيطى .

بهذا المنطق الموضوعى الرشيد ، يكون دور الخبرة الجغرافية المدربة ،
وهى تعمل لحساب التخطيط الاقليمى ، قبل أن تبدأ أعمال فريق
المخططين ، دورة فعلا لا ينبغي التفريط فيه ، أو تجاهله أبدا . وقل انها
الخبرة ، التى تضع الأساس ، وترسخ القاعدة لمباشرة العمل التنامى ،
وانها هى التى تبصر وترشد وتكفل حسن صياغة البرامج والمشاريع
الانمائية ، فى إطار الحطة الاقليمية . بل قل انها هى الخبرة ، التى تؤمن
الشمول التنامى ، دون تفريط ، فى المضى التنامى ، المتوازى والمتوازن
والتزامن ، على درب الصواب الاقتصادى والاجتماعى ، والتنوع البين
لما يعنيه الشمول التنامى ، من اقليم تخطيطى الى اقليم تخطيطى آخر ،
يكون أحوال ما يكون الى حسن الانتفاع بدور الخبرة الجغرافية ، وهى تعمل
على درب الصواب . ويمهد هذا الدور الجغرافى تمهيدا جيدا ، لمضى فريق
المخططين وهو فى صحتهم ، لكى يكون العمل التنامى الشامل فى مرحلة
التخطيط ، وفى مرحلة التنفيذ ، على بصيرة .

ومن أجل انتفاع حركة الحياة ، بالرأى الجغرافى ، فى حسن توجيه
الشمول التنامى ، على صعيد الاقليم التخطيطى ، يكون انضمام الجغرافى
الى فريق المخططين ، انضماما ضروريا ، لا ينبغي التفريط فيه . وبمهمسر

الجغرافى بكل الصندق والموضوعية ، فى اذن فريق المخططين ، وهو مهم ،
او وهو شريك فى المسئولية ، بالرأى الجغرافى السليم ، الذى يبتنى على
حسن العناية الجغرافية ، بالتقويم الجغرافى للواقع ، على الوجهين الطبيعى
والبشرى فى المكان والزمان . وهذا الرأى الجغرافى هو الذى ينصح ،
وهو الذى يوصى ، او هو الذى يتحفظ ، او هو الذى يبصر ، وضع وتصميم
المشاريع الانمائية ، حتى لا تقع العملية التنموية الشاملة ، فى خطاياا
المبالغة ، او فى عواقب التقصير .

هذا ومن شأن من يكون فى وضعه ، أن يوصى او ينصح أو أن
يحذر ، أو أن يرشد ، يفلح فى تسديد خطوات المضى الموفق ، على درب
الصواب التنموى . وقل يكون ذلك ، من وراء الإبداع المفيد الذى يسمف
التحليل على الضوابط الطبيعية أو على الضوابط البشرية ، فى بعض
الأحيان أو إبطال مفعولها المؤثر على أداء الانسان ، فيكفل التغير الى ما هو
افضل ، وهو غاية ما تصبو اليه ، عملية التنمية الشاملة ، فى المكان
والزمان .

وليس من قبيل المبالغة ، أن يكون من شأن من يملك القدرة على
ترشيد العمل التنموى ، فى اطار التخطيط الاقليمى ، أن يصبح مسئولاً
مسئولية مشتركة ، مع فريق المخططين . وقل ليس من قبيل المبالغة
أيضا ، أن تستوجب هذه المسئولية فى المجال التطبيقى وضع الجغرافى
فى المكان المناسب ، ضمن تشكيل الفريق . ومن هذا الموقع ، يقود الجغرافى
ويوجه ويرشد ويقدم التوجيهات التنموية ، حتى يغطى أهداف الشمول
التنموى ، على صعيد الأرض ، فى اطار التخطيط الاقليمى .

ودون أن نهتم بعرض تكتيك العمل الجغرافى ، الذى يضع الجغرافى
فى هذا المكان ، لكن يرشد العمل التنموى ، نود أن نبين معنى ومقصد
الترشيد الجغرافى للتنمية على صعيد الاقليم التخطيطى . والترشيد

الجغرافى يستوجب أن يتأبط الجغرافى ، وهو خير بالرأى الجغرافى السديد ، ذراع العمل التموى الشامل ، فيبصره بدواعى التنمية ، لماذا وكيف تكون ؟ ، وبمسارات وتوجهات الانجاز التموى ، ولماذا وكيف تمضى ؟ فى الاتجام الصحيح ، فى الاقليم التخطيطى .

ويكون الجغرافى مع فريق المخططين مسئولاً ، وهو ينصح بما يجب أن يتأتى ، ويبقى الأخذ به ، لتغيير قوة فعل الانسان ، وشحذ وتطوير وسيلته ، التى تسعف مواجهته وتعامله مع الأرض ، لتحسين مستوى استجابة الأرض . كما يكون الجغرافى مع فريق المخططين ، مسئولاً ، وهو يوصى بما يجب أن يتأتى ، من عمل فنى ، لتطوير قوة فعل السنن الحاكمة لطبيعة الأرض ، وتنشيط وتنمية معدلات استجابتها ، وهى تمثل لوسيلة الانسان وخبراته ، وهو يوظفها ، أو وهو يستخرها ، لحساب حركة الحياة .

وفى وسع الخبرة الجغرافية ، وهى تبأشر الترشيذ ، أن تدرس التعامل الايجابى ، بين الانسان والأرض . ويكون ذلك على النحو الذى تبتغيه المشاريع الانمائية ، حتى تتجنب عملية التنمية الشاملة ، الوقوع من غير قصد أحياناً فى خطيئة التعامل الجائر الذى يجهذ الأرض أو يستنزف الخدمات ، أو يفشل فى تطويرها وتأمين استجابتها المثلى . بل قل فى وسع الخبرة الجغرافية ، فى صحة فريق المخططين ، أن تحرس النمو الاقصى ، والنمو الرامى ، أو أى توجه تنموى آخر . وتعرف كيف تحرس وتسيطر على دواعى التنسيق ، بين هذه الاتجاهات التنموية المتعددة ، فى المكان والزمان ، على صعيد الأرض ، فى الاقليم التخطيطى .

وفى نهاية المطاف أقول ان غياب الترشيذ الجغرافى عن صف فريق المخططين ، أو عن عملية التنمية الشاملة فى اطار التخطيط الاقليمى . قد لا يعنى وقف ، أو تجميد مسيرة النمو ، ولكنه يعنى بكل تأكيد ، أنه

تتمشى هذه المسيرة التنموية ، على غير بصيرة • وقد تتخبط هذه المسيرة التنموية ، وهى تخرج عن درب الصواب ، أو هى تسير على درب الخطأ اقتصاديا واجتماعيا ، أو وهى لا تغطي كل أبعاد الهدف التنموى الشمولى ، فى الاقليم التخطيطى •

وفى وسع فريق المخططين والجغرافى غائب عن صفة ، أن يجد ، أو أن يلتمس هذا الترشيده الجغرافى ، فى بحوث ودراسات جيدة ، فتبصرهم وينتفعوا بها ، فى الانجاز التنموى • ومع ذلك ، فإن انضمام الخبرة الجغرافية ، الى صف الفريق ، وفى صحته كل المهارات والخبرات ونتائج المسح الجغرافى ، التى يتأتى بموجبها الترشيده الجغرافى ، يكون هو الأفضل • بل قل يكون حضور الجغرافى واشتراكه فى المسئولية التنموية ، مع فريق المخططين ، هو الأجدى لكى لا تفضل ، ولا تتخبط ، مسيرة التنمية الشاملة ، أو لكى تلتزم بالتوازن والتوازى والتزامن ، فى التنفيذ التنموى ، فى إطار التخطيط الاقليمى •

هذا ويحسن هذا الجغرافى - من غير شك - القيادة والتوجيه والترشيده ، فتتمشى مسيرة التنمية الشاملة فى الاقليم التخطيطى ، وهى تلتمس القدر الأنسب ، من التوازى والتوازن والتزامن ، بينا المشاريع الانمائية من ناحية ، أو وهى تلتمس القدر الأنسب من التنسيق ، بين التنفيذ التنموى فى الاقليم التخطيطى المعين ، والتنفيذ التنموى على سائر الاقاليم التخطيطية من ناحية أخرى • وغياب الخبرة الجغرافية ، وهى التى تتحل بالمهارة فى التحليل والتركيب والمرونة والتقويم ، وحسن العمل لحساب الهدف الجغرافى التطبيقى ، عن صف فريق المخططين ، لا يقل خطورة عن غياب المايسترو عن أداء دوره الوظيفى ، وهو يلوح بمصاه ، أمام الفريق الموسيقى ، وينسق انسحاب ايقاع النغمات الحلوة ، فى المعزوفة الجميلة •

المرجع العربية

- ١ - حمدان ، جمال : جغرافية المدن - القاهرة
- ٢ - الشامي صلاح الدين : الموارد ، دراسة في الجغرافية الاقتصادية - الاسكندرية سنة ١٩٨٦
- ٣ - الشامي صلاح الدين : الجغرافية دعامة التخطيط - الاسكندرية سنة ١٩٨٠
- ٤ - الشامي ، صلاح الدين : الفكر الجغرافي مسيرة ومسيرة - الاسكندرية سنة ١٩٨٦
- ٥ - الشامي ، صلاح الدين : الدراسات الميدانية في العمل الجغرافي - الاسكندرية ١٩٧٨
- ٦ - الشامي صلاح الدين : التقويم الجغرافي ، انطلاق التجديد والتجويد في الفكر الجغرافي المعاصر (مجلة كلية الآداب) - ص١٩٨٣
- ٧ - الشامي صلاح الدين : الندية بين الطبيعة والانسان ، منشورات قسم الجغرافية جامعة الكويت سنة ١٩٨٥ .
- ٨ - الشامي صلاح الدين : الجغرافية المعاصرة - الاسكندرية سنة ١٩٨٧
- ٩ - بشارة عايدة : المسئل في التخطيط الاقليمي - القاهرة سنة ١٩٦٦
- ١٠ - الصقار فؤاد : التخطيط الاقليمي - الاسكندرية سنة ١٩٧٠
- ١١ - غلاب محمد السيد : الأرض والتطور البشري (ترجمة - الألف كتاب رقم ١٤٦)
- ١٢ - عبدالحكيم ، محمد صبحي : دراسات في الجغرافية العامة - القاهرة سنة ١٩٧١
- ١٣ - نصر ، السيد نصر : قواعد الجغرافية الاقتصادية - القاهرة ١٩٥٧
- ١٤ - أبوالمهاج ، يوسف : الجغرافية مفزاها ومرماها - (ترجمة - الألف كتاب رقم ١٨٧)

المراجع الأجنبية

1. Abercombie, P. : Town and Country Planning. London 1951.
2. Chapin, F.S. : Urban Landuse Planning. London 1957.
3. Chisholm, M. : Rural Settlement and land use. London 1962.
4. Collins, B.J. : Development Plans Explained. London 1952.
5. Freeman, T.W. : Geography and Planning. London 1958.
6. Burton, I. and Kates R.W. : Reading in Resource Management and Conservation 1965.
7. Hightsmith, R.M. : World Economic Chicago Activities, New York. 1963.
8. Hoyt, L.B. : Man and the Earth. New Jersey 1962.
9. Skinner, B.I. : Earth Resources New Jersey 1969.
10. Stamp L.D. : Applied Geography. London 1960.

فہرس

٥ - اهداء
٧ - تصديق

بنية والتراب

علم الجغرافية وموضوع استخدام الأرض

- تمهيد
- التوجه الصحيح الى دراسة استخدام الأرض
- لماذا الاقدام الجغرافي على دراسة استخدام الأرض ؟ وكيف ؟
- مدخل التدقيق الجغرافي في أنماط استخدام الأرض

من ١١ - ٥٥

الفصل الأول

الأرض والإنسان ، في المكان والزمان
خواص ومتغيرات وضوابط حاكمة لاستخدام الأرض

- الأرض في عيون جغرافية
- الضوابط الطبيعية واستخدام الأرض
- الموقع الجغرافي والضابط المكاني
- التركيب والضابط الجيولوجي
- شكل السطح والضابط التضاريسي
- المناخ والضابط المناخي
- الوجود الحيوي والضابط الحيوي

من ٥٧ - ٨٩

الفصل الثاني

الانسان والأرض ، في المكان والزمان

قدرات ومتغيرات وضوابط حاكمة لأنماط استخدام الأرض

- الانسان في عيون جغرافية
- المجتمع والضوابط الاجتماعية

١٣٥ -	٩١ -	صفحة
١٣٥ -	٩١ -	السكان والضابط الديموجرافي
١٣٥ -	٩١ -	الاقتصاد والضابط الاقتصادي
١٣٥ -	٩١ -	الابداع والضابط الحضارى

الفصل الثالث

الاجتهاد الجغرافى ودراسة أنماط استخدام الأرض

١٣٧ -	١٦٨ -	مفهوم استخدام الأرض فى ميون جغرافية
١٣٧ -	١٦٨ -	استخدام الأرض فى الانتاج
١٣٧ -	١٦٨ -	استخدام الأرض فى توطین الصناعة
١٣٧ -	١٦٨ -	استخدام الأرض فى السكن واقامة المستوطنات
١٣٧ -	١٦٨ -	استخدام الأرض فى توفير وتوزيع الخدمات

الفصل الرابع

الدراسة الميدانية لاستخدام الأرض

٢٩٨ -	١٩٩ -	علم الجغرافية ومباشرة الدراسة الميدانية
٢٩٨ -	١٩٩ -	الدراسة الميدانية عن استخدام الأرض
٢٩٨ -	١٩٩ -	الرحلة الجغرافية الميدانية ودراسة استخدام الأرض
٢٩٨ -	١٩٩ -	توطيف الرحلة الجغرافية واجراء الدراسة الميدانية لاستخدام الأرض
٢٩٨ -	١٩٩ -	الرحلة الجغرافية الميدانية والزيارة والتفقدية
٢٩٨ -	١٩٩ -	تشكيل الفريق وتكليفات العمل عن أنماط استخدام الأرض
٢٩٨ -	١٩٩ -	وضع خطة العمل الجغرافى الميدانى عن استخدام الأرض
٢٩٨ -	١٩٩ -	خروج رحلة العمل الجغرافى ، وتقصى أنماط استخدام الأرض
٢٩٨ -	١٩٩ -	دراسة وعمل الفريق غير المقيم فى المساحة المعنية
٢٩٨ -	١٩٩ -	الانجاز الجغرافى العمل الميدانى عن استخدام الأرض
٢٩٨ -	١٩٩ -	رحلة جغرافية ميدانية أخيرة واستكمال دراسة ميدانية عن استخدام الأرض

خاتمة

استخدام الأرض وتوجهات الاجتهاد الجغرافى للتطبيقى

صفحة

ملحق

الجغرافية وعملية التنمية

- طلب المعرفة الجغرافية ، كانت بداية
- علم الجغرافية المنهج والهدف
- علم الجغرافية المنهج والهدف التطبيقى
- الجغرافية التطبيقية وقضية التنمية
- موقف علم الجغرافية من عمليات التنمية
- الاقدام الجغرافى على عملية التنمية
- التخطيط الاقليمى أروع ما يقدمه علم الجغرافية للتنمية
- الوظيفة الجغرافية فى التخطيط الاقليمى

من ٣٠٩ - ٣٤٨

رقم الايناع ١٩٩٠/٧٠٠١

I.S.B.N. 977-03-0022-5

مطبعة أطلس

١١ ، ١٣ شارع سوق التوفيقية

تليفون : ٧٤٧٧٩٧ - القاهرة

